

السوق العربية المشتركة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

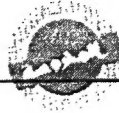
السوق العربية المشتركة

(المجلد الثانى)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت: ٣٣٠٢٠٣٨٠

للنشر واخدمات الصحفية والمعلومات



مجلد رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
شريف رياض	التمسك بالسلام على اساس الشرعية	الاحبار	٢١١	٩٧-٠٥-١٥
ماحد كريم	المؤتمر البرلماني يوصى بتحصيص المشروعات العربية المشتركة	العالم اليوم	٢١٦	٩٧-٠٥-١٥
ابراهيم باقع	صناعة المعلومات العربية وبداية طبه	الاهرام	٢١٨	٩٧-٠٥-١٦
*****	التجمع الاقتصادي العربي ضرورة	المصور	٢٢٢	٩٧-٠٥-١٦
عبد الناصر عارف	السوق العربية المشتركة ضرورة حتميه	الاهرام	٢٢٤	٩٧-٠٥-١٧
فاطمه بركه	حكاية احياء السوق المشتركة بعد دعوه مبارك	احبار اليوم	٢٢٥	٩٧-٠٥-١٧
رجب السنا	مبارك والحسنى خطوة الى السوق المشتركة	اكتوبر	٢٢٨	٩٧-٠٥-١٨
*****	نحو اتفاقية للشراكة العربية	الاهرام	٢٣١	٩٧-٠٥-١٨
*****	مواجهه احظر بحد للامه العربيه	مايو	٢٣٢	٩٧-٠٥-١٩
سالم وهبى	السوق العربية المشتركة كيف ؟	الاهرام الاقتصادي	٢٣٤	٩٧-٠٥-١٩
نزيرة الافندى	ناقنا ظالمة ام مظلومة ؟!	الاهرام الاقتصادي	٢٣٨	٩٧-٠٥-١٩
صلاح حجاب	عمار بامصر .. المقاولات .. والسوق العربية المشتركة	الاهرام	٢٤٢	٩٧-٠٥-٢٠
رياض سيف النصر	لعر السوق العربية المشتركة	الجمهورية	٢٤٢	٩٧-٠٥-٢٢

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)		
العنوان			
السوق العربية المشتركة والطريق الى القدس	محمد البار	٢٤٩	٩٧٠٠٥-٢٢
شراس الحياة العربية ومحاولة حاده لاعاده الانعاش	ابراهيم نافع	٢٥٢	٩٧٠٠٥-٢٢
السوق المشتركة .. ورقه رايحه في اعاده النضام العربي	نصر رعلوك	٢٥٥	٩٧٠٠٥-٢٤
جلال ايام .. قرار جمهوري بالانضمام لانعاشه سبيل التجارة العربية	مجدى الحسيني	٢٥٦	٩٧٠٠٥-٢٤
بعضات السلاح بلهم ٢٥% من الانفاق العام	محمد فناوي	٢٥٩	٩٧٠٠٥-٢٥
رؤية عربية موحدة لاقامة السوق العربية المشتركة	نصر رعلوك	٢٦٢	٩٧٠٠٥-٢٦
التكامل الاقتصادي خير دفاع عن الامن القومي العربي	فوري مجبر	٢٦٢	٩٧٠٠٥-٢٦
عبد المجيد يطالب بتنشيط العمل الاقتصادي اعربى المشترك	سبحر صياء الدين	٢٦٤	٩٧٠٠٥-٢٦
السوق المشتركة .. امل كل العرب	يوسف سعداوي	٢٦٥	٩٧٠٠٥-٢٦
عقد قمة اقتصادية لاقامة السوق العربية	الاهرام الاقتصادي	٢٧٠	٩٧٠٠٥-٢٦
التمشك بوحدة الصف واقامة السوق المشتركة	الاهرام الاقتصادي	٢٧١	٩٧٠٠٥-٢٦
النضام العربي (الضرورة - المبادئ - الخطوط)	الاهرام	٢٧٢	٩٧٠٠٥-٢٧
التكامل العربي في مجال الدواء ضرورة في المرحلة القادمة	عبد المجدي سلامة	٢٧٤	٩٧٠٠٥-٢٨
المخاطر الاقتصادية والطموحات البائبة	احمد البطريق	٢٧٦	٩٧٠٠٥-٢٨
السوق الحرة مع سوريا .. والسوق العربية المشتركة	الاخبار	٢٧٧	٩٧٠٠٥-٣٠
منطقة التجارة العربية الحرة ... الجبار الوحيد لمواجهة النظام العالمي الجديد	الاهرام	٢٧٨	٩٧٠٠٥-٣١

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ٢ السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)
الخبرات الاقتصادية لمواجهة عصر التكتلات			
ابراهيم باوع	الأهرام العربي	٢٧٩	٩٧٠٠٥٠٣١
المطالبة بدور اكبر لصناديق التمويل العربية لدعم السوق المشتركة			
خالد حسني	العالم اليوم	٢٨٤	٩٧٠٠٥٠٣١
القذافي يدعو لكتاب اقتصادي عربي			
-----	الكعاج العربي	٢٨٥	٩٧٠٠٦٠٠٢
مناطق التجارة الحرة .. هل يفتح الباب المعلق للتعاون العربي ؟			
ربيع ابراهيم	الاهرام الاقتصادي	٢٨٦	٩٧٠٠٦٠٠٢
افاق السوق العربية المشتركة			
-----	الاهرام	٢٩١	٩٧٠٠٦٠٠٢
سوق عربية مشتركة لدول اعلان دمشق الـ			
-----	الكعاج العربي	٢٩٢	٩٧٠٠٦٠٠٢
القذافي يؤكد رغبة مبارك في السوق العربية المشتركة			
عدلي المولد	صوت الأمة	٢٩٣	٩٧٠٠٦٠٠٢
احياء مشروع السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية			
محمد مبروك	الاهرام	٢٩٤	٩٧٠٠٦٠٠٢
وثيقة مصرية - سورية لاقامة سوق عربية مشتركة			
حليان حبر	العالم اليوم	٢٩٥	٩٧٠٠٦٠٠٢
التكامل التجاري الصرورة والتحديات			
حلمي النمر	الاهرام	٢٩٦	٩٧٠٠٦٠٠٤
السوق العربية المشتركة في عيون مصرية			
احمد عبد الحالى	الاهرام المسائي	٢٩٧	٩٧٠٠٦٠٠٤
العضل للرئيس مبارك			
-----	الاهرام	٣٠٠	٩٧٠٠٦٠٠٤
حلم السوق العربية المشتركة كيف يتحقق			
سعيدة صادق	الجمهورية	٣٠١	٩٧٠٠٦٠٠٥
ننانج قمة مبارك والقذافي بطريق			
-----	الاهرام المسائي	٣٠٦	٩٧٠٠٦٠٠٥
احراءات لتنشيط النظام الاساسي للسوق العربية المشتركة			
رشا ابو العجد	الاهرام	٣٠٧	٩٧٠٠٦٠٠٥
المطالبة بتحرير التجارة في الدول			
علي صالح	العالم اليوم	٣٠٨	٩٧٠٠٦٠٠٥

المجلد رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
-----	محاصرة عن الحدود الاقتصادية للسوق العربية المشتركة	الحياة	٢٠٩	٩٧-٠٦-٠٦
-----	التكامل الاقتصادي العربي	الاهرام	٢١٠	٩٧-٠٦-٠٧
-----	الوثيقة المصرية - السورية هدفها الاسراع باقامة السوق العربية المشتركة	الاهرام	٢١١	٩٧-٠٦-٠٧
-----	نسوية الخلافات العربية .. وحرية الانفعال .. اولى خطوات انشاء السوق	الوقد	٢١٢	٩٧-٠٦-٠٧
-----	طلبعت المقريبي	العالم اليوم	٢١٥	٩٧-٠٦-٠٧
-----	وراء اعلان دمشق ياقننوس السوق العربية المشتركة في اجتماعهم القادم	الحياة	٢١٦	٩٧-٠٦-٠٧
-----	ربيع شاهين	الكفاح العربي	٢١٧	٩٧-٠٦-٠٧
-----	الحضري .. مصر تؤيد انشاء السوق العربية	الاهرام	٢١٨	٩٧-٠٦-٠٨
-----	سيفير مصر .. السوق المشتركة	السياسي المصري	٢٢٢	٩٧-٠٦-٠٨
-----	السوق العربية المشتركة وخطة مهمة على الطريق	العربي	٢٢٢	٩٧-٠٦-٠٩
-----	ابراهيم باع	الكفاح العربي	٢٢٤	٩٧-٠٦-٠٩
-----	السياسي المصري	الوقد	٢٢٥	٩٧-٠٦-١٠
-----	سوق عربية مشتركة على الورق فقط !	الاهرام	٢٢٦	٩٧-٠٦-١٠
-----	صلاح عزاري	مبارك يحدد الدعوة لاقامة السوق العربية المشتركة	٢٢٧	٩٧-٠٦-١٠
-----	لواء اسرائيل - قطري حول مؤتمر الدوحة	الحياة	٢٢٨	٩٧-٠٦-١٠
-----	السوق العربية بين الواقع والخيال	الصعقة يخدم المشروع النشروق اوسطى على حساب السوق العربية المشتركة	٢٢٩	٩٧-٠٦-١٠
-----	الوحدة لن تتحقق طالما هناك شكوك من الدول العربية	جورج الحاج		

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ٢ السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)
الكامل الاستماري	الاهرام	٢٢١ ٩٧-٠٦-١١	حلمى البمر
السوق العربية ... المخرج والامل	الجمهوريه	٢٢٢ ٩٧-٠٦-١١	-----
حطوط فاصلة	الجمهوريه	٢٢٤ ٩٧-٠٦-١١	سمير رجب
الصحف السورية تنير تصريحات مياك بسان السوق العربية المشتركة	الاهرام المسائي	٢٢٥ ٩٧-٠٦-١١	أ.ش.أ.
الناجح العمومي للدول العربية اول من اسبانيا	اخر ساعه	٢٢٦ ٩٧-٠٦-١١	علاء الدين مصطفى
مؤتمرات القمة العربية ضرورة لتحقيق السوق المشتركة	الاهرام	٢٢٩ ٩٧-٠٦-١٢	-----
سوريا تدفع باتجاه السوق العربية المشتركة	الاهرام العربى	٢٤٠ ٩٧-٠٦-١٢	-----
مفاوضات مع ٦ دول عربية لاقامه مناطق بحاره حرة	العالم اليوم	٢٤٢ ٩٧-٠٦-١٢	حالد حسي
التعاون العربى يدعم مشروع السوق العربيه	الاهرام	٢٤٢ ٩٧-٠٦-١٢	-----
مبارك والسوق العربية المشتركة	المساء	٢٤٤ ٩٧-٠٦-١٤	سمير رجب
٢٢ مليار دولار حجم التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة	العالم اليوم	٢٤٦ ٩٧-٠٦-١٤	حالد حسي
باقامه السوق العربية المشتركة	الاهرام	٢٤٧ ٩٧-٠٦-١٥	-----
بوابة السوق العربية المشتركة	الاهرام	٢٤٨ ٩٧-٠٦-١٥	-----
مصر وليبيا .. نواة للسوق العربية المشتركة	السياسي المصري	٢٤٩ ٩٧-٠٦-١٥	-----
قمة مبارك .. العداوى والطريق الى السوق العربية المشتركة	اكتوبر	٢٥٠ ٩٧-٠٦-١٥	-----
السوق العربية !! والوحدة السياسية !!	الاحرار	٢٥١ ٩٧-٠٦-١٥	مصطفى كامل مراد

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)		
العنوان			
بناتج قمة مبارك والفدافى جاءت مقبرة عن طموحات الامه العربيه	الاحرار	٢٥٢	٩٧-٠٦-١٥
بدرالدين ادهم	موسى .. سوق عربيه مشتركه بس دول اعلان ذهني	٢٥٢	٩٧-٠٦-١٦
-----	الاهرام		
السوق العربية المشتركة .. لابدأ من الصفر !!	الاحرار	٢٥٤	٩٧-٠٦-١٦
صليب بطرس	الاسقاء بميعون !	٢٥٦	٩٧-٠٦-١٦
محمود مراد	رورا يوسف	٢٥٩	٩٧-٠٦-١٧
خطوات على طريق التكامل الاقتصادي العربي	الجمهورية		

العرب .. والسوق المشتركة	الاهرام المسانى	٣٦٠	٩٧-٠٦-١٧

مصر .. وليبيا .. والسودان	الشعب	٣٦١	٩٧-٠٦-١٧
البنافقى بنشر	تحركت البوائم الثلاثة للعمل العربي المشترك	٣٦٢	٩٧-٠٦-١٧
يحيى المصرى	العالم اليوم		
لا مقاطعة .. مع السوق العربية المشتركة	العالم اليوم	٣٦٤	٩٧-٠٦-١٧
يحيى المصرى	الامن العربى والسوق المشتركة	٣٦٦	٩٧-٠٦-١٨
-----	الاهرام		
التعاون الاقتصادي العربى .. العبادى والتحديان	الاهرام	٣٦٧	٩٧-٠٦-١٨
حلمى الممر	حجم السوق العربية المشتركة ... هل يرى النور ؟	٣٦٩	٩٧-٠٦-١٨
اسامة عجاج	اخر ساعة		
اتفاق مصرى - سوريا على اقامه السوق العربية المشتركة	الاهرام	٣٧٤	٩٧-٠٦-١٨
ابراهيم بافع	السوق العربية المشتركة خيار عربى لا مفر منه	٣٧٥	٩٧-٠٦-١٩
فاروق البربر	الحياة		
فى المجموع	الوفد	٣٧٦	٩٧-٠٦-٢٠
مجدى مهن	اباطة .. الربط الكهربائى العربى اولى خطوات السوق المشتركة	٣٧٧	٩٧-٠٦-٢١
علاء البنا	الاحرار		

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلة رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)			
مطبعة البحارة الحرة بدعم التعاون العربي	كرم حبر	الكعاج العربي	٢٧٨	٩٧-٠٦-٢٦
المطبعة الحرة .. سنة أولى سوق عربية	احمد عبد الحافي	الاهرام المسائي	٢٧٩	٩٧-٠٦-٢٦
السوق المشتركة	مصطفى كركوني	المجلة	٢٨٠	٩٧-٠٦-٢٢
السوق ؟ الا مشتركة	لميس الحديدي	العالم اليوم	٢٨٤	٩٧-٠٦-٢٢
بحرية تكاملية اقتصادية منكروه اجعفت لمادلا ؟	صليب بطرس	الاحبار	٢٨٥	٩٧-٠٦-٢٢
حلم لا يريد ان يتحقق اسمه .. السوق العربية المشتركة	-----	الاحبار	٢٨٧	٩٧-٠٦-٢٢
حوري .. السوق المشتركة امل العرب الوحيد	-----	الكعاج العربي	٢٩١	٩٧-٠٦-٢٤
دول اعلان دمشق تملك امكاناته البدء بالسوق	العرب الطيب الظاهر	الاهرام	٢٩٢	٩٧-٠٦-٢٥
الجوده بشرط من اجل تنفيذ المشروع	-----	الاهرام	٢٩٢	٩٧-٠٦-٢٥
السوق العربية المشتركة هل نخرج من دائرة المستحيل ؟	-----	الاهرام	٢٩٤	٩٧-٠٦-٢٥
الورقة المصرية في اجتماعات اللادقية تركز على قيام سوق عربية مشتركة	محدثي الخنيسي	الاهرام	٢٩٥	٩٧-٠٦-٢٥
التعاون الاقتصادي ضرورة لقيام السوق العربية المشتركة	-----	الاهرام المسائي	٢٩٦	٩٧-٠٦-٢٥
السياحة .. بوابة العبور للسوق العربية المشتركة	عبد الباصر محمد	الاهرام المسائي	٢٩٨	٩٧-٠٦-٢٥
مبارك نجح في لعت الانظار لاهمية هذه السوق	نهاي البرتغالي	الاهرام	٤٠٠	٩٧-٠٦-٢٥
السوق العربية ...	عبد الرحمن عفل	الاهرام	٤٠١	٩٧-٠٦-٢٦
السوق العربية المشتركة ضرورة ومستولية	-----	الاهرام	٤٠٢	٩٧-٠٦-٢٦

مجلد رقم ٢ السوق العربية المنشركة (المجلد الثاني)			
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هل يحتاج الى قمة اقتصاديه عربيه سمية عبد الرارق	الجمهورية	٤٠٣	٩٧-٠٦-٢٦
السوق المنشركة .. حلم العرب محمد علي ابراهيم	المساء	٤٠٦	٩٧-٠٦-٢٨
السوق المنشركة .. وقوه العرب -----	الاهرام المسائي	٤٠٨	٩٧-٠٦-٢٨



المصدر : الأخبار

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٥ / ١٩٩٧

اختتام
أعمال
المؤتمر البرلماني
السابع

**التمسك بالسلام على أساس الشرعية
الدولية والأرض مقابل السلام
المؤتمر يحمل إسرائيل مسؤولية
نتائج فشل العملية السلمية
لجنة برئاسة سرور وعضوية مصر وسوريا
والمغرب ولبنان والكويت لمتابعة تنفيذ القرارات
توسيع السوق العربية المشتركة
ودعوة كل الدول للانضمام للسوق**



للنشء والخدمات الصحافة والمعلومات

التاريخ : ١٥ / ٥ / ١٩٩٧

الشمعية والوطنية الفلسطينية في الدنيا ويمنح دورا في تلبية لبرورة قرارات التكامل الاقتصادي وتحقيق ما صدر عن اتفاقيات جامعة كندا دعا الى تطوير وتنوع عضوية السوق المشتركة القائمة حاليا في خفاق المرحلة الاقتصادية العربية وصولا الى السوق العربية الواسعة واكد المؤتمر أهمية دعم الدور الاقتصادي الجامعة العربية ونجس الوحدة الاقتصادية والمطالبة بشمول

القرارات الاقتصادية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ونجس الوحدة الاقتصادية والمطالبة بشمول

القرارات الاقتصادية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ونجس الوحدة الاقتصادية والمطالبة بشمول

القرارات الاقتصادية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ونجس الوحدة الاقتصادية والمطالبة بشمول

القرارات الاقتصادية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ونجس الوحدة الاقتصادية والمطالبة بشمول

القرارات الاقتصادية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ونجس الوحدة الاقتصادية والمطالبة بشمول

القرارات الاقتصادية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ونجس الوحدة الاقتصادية والمطالبة بشمول

الاسرائيلية غير قانونية ومطلعة وإطلاق وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية وإطلاق الأمم المتحدة والأرارات

الاسرائيلية غير قانونية ومطلعة وإطلاق وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية وإطلاق الأمم المتحدة والأرارات

الاسرائيلية غير قانونية ومطلعة وإطلاق وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية وإطلاق الأمم المتحدة والأرارات

الاسرائيلية غير قانونية ومطلعة وإطلاق وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية وإطلاق الأمم المتحدة والأرارات

الاسرائيلية غير قانونية ومطلعة وإطلاق وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية وإطلاق الأمم المتحدة والأرارات

الاسرائيلية غير قانونية ومطلعة وإطلاق وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية وإطلاق الأمم المتحدة والأرارات

الاسرائيلية غير قانونية ومطلعة وإطلاق وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية وإطلاق الأمم المتحدة والأرارات

أكد البيان الختامي للمؤتمر السابع للاتحاد العربي العربي للتكامل بمعية السلام في الشرق الأوسط باعتباره حيارا استراتيجيا يتحقق في ظل التشريعية الدولية وحمل المؤتمر إسرائيل مسؤولية نتائج فشل عملية السلام بسبب السياسات الرامية إلى تكريس احتلال الأراضي العربية في فلسطين وسوريا وبماين

وأكد المؤتمر بمقدد القمة العربية بسطة دورية باعتبارها مؤسسة دائمة لتلبية تنسيق مواقف الدول العربية واكد المؤتمر ضرورة الحفاظ على وحدة النظام العربي وعدم استبعاد أي دولة من دوله والالتزام بالاصحاب بعدم فصل بلد عربي في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي آخر

وشكل المؤتمر لجنة دراسية ورئيس الاتحاد (د. فتحي سرور) ورئيس مجلس الشعب المصري (محمود نصر) وسوريا والغرب ولبنان وفلسطين لتسهيل تنفيذ قرارات المؤتمر

وأكد المؤتمر أهمية وضع خطة ضامنة للضغط على القوى العربية والإسلامية لدية القدس الشرقية ومطالبة إسرائيل بالتصالح الكامل من الأراضي العربية التي تحتل يومه ١٧ يونيو ١٩٧٧ بما فيها القدس وتأكيد الشعب الفلسطيني من تقرير مسيوه

واكد المؤتمر ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي المحتلة ورفع الحصار عنه ومنع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقدس واليهودين والكولونيين المجهول للاسراع ارفع الحصار عن الشعب العراقي في اثر وفات ممكن واكد المؤتمر مسؤولية الاسرارات على الجرحى الثلاث وطلب اسرارك يوريطانيا وفرنسا بايجاد الآلية الفاعلة مع الجماعة العربية للتيار السلمي

وأكد المؤتمر ضرورة خضوع العقيد معه لظفرات لاتحاد العربي على الدراسة بعد الإطلاع عليه كمرضى على المؤتمر قائم باعتباره آلية لتحقيق التماسك

ورفض المؤتمر الأوامر بكل أشكاله بما فيها إرهاب الدولة بما في ذلك مؤثر دولي كالحركة الطائفة والتشهير بين الأوامر وبضال الشبهات الاستعمارية الارضية وتغيير مصيرها والتزام كل الدول العربية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد

وأكد المؤتمر الحكومات العربية بضممان حرية الحركة والتنقل والعمل للمواطنين الفلسطينيين خاصة حملة وثائق السفر الصادرة عن دول عربية مشفوعة لتسهيل أسسورة الاقتصادية والمعيشية لجميع حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق لقرارات الشرعية الدولية



المصدر : الأخبـار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٥

تابع المؤتمر

شريف رياض
عمرو الخياط
رفعت رشاد
بدر الدين آدم
مازن محمود الشوا
فوزي مخيمر

المعلم رجول رسمي بتوثيقاته محددة،
للبناء المتدرج للاتحاد الاقتصادي العربي
الكامل، من خلال اتفاقية مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية، انطلاقاً من السوق
العربية المشتركة الموحدة فيما بعد، كتلة
للمشروع الاقتصادي الشكلي القوي
كقائمة نهائية

ويطلب بوضع استراتيجيات عربية
واسس تصميمية جماعية، لمواجهة
مخططات التعاون الاقتصادي الطويلة في
المنطقة العربية، سواء التعاون الاقتصادي
على مستوى منطقة الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا، أو التعاون الاقتصادي
المستوى المتوسطي/ الأوروبي، ولصالح
وتنظيم المصالح العربية فيها، وزيادة
إيجابياتها وأداء من سلبياتها، وزيادة
كفاءة طلب إنشاء لجنة اقتصادية

برلمانية دائمة يرأسها رئيس الاتحاد
البرلماني العربي وتكون اختصاصاتها
جميع المعلومات وأعماله مستلزم
للتشريعات وأعداد للقرارات ووضع
الدراسات المتعلقة بمشروع (السوق
العربية المشتركة)، ومثلها خطوات
تفصيلها وتطبيقها

وبما إلى عقد اتفاقية تعاون بين
الاتحاد البرلماني العربي ومجلس الوحدة
الاقتصادية العربية لدعم العمل البرلماني
والاقتصادي المشترك على الصعيد
العربي، يكون على رأس أهدافها تعزيز
للتكامل الاقتصادي العربي الشامل،
وإكاد العمل على تطوير التشريعات
الاقتصادية التي تساهم في تسهيل
السوق العربية المشتركة وأصدار ما يلزم
من تشريعات جديدة، وتطوير وتفصيل
التشريعات القائمة والتنسيق فيما بينها،
لخدمة هدف التكامل الاقتصادي العربي
خاصة في المجالات التالية:

تفصيل حجم السلع والخدمات
الخاضعة للاستثناءات وإلغاء اجازات
الاستيراد بين الدول العربية وإلغاء
العوائق الإدارية والقيود غير الجمركية
إسما للتجارة الحرة والخدمية
والتصدير في مجال التخفيضات
الجمركية على السلع الأولية والتسويق
بين أكلاف الإنتاج توصلا إلى منافسة
مكثفة وتوحيد للنظم والمواصفات
والتقاييس وقواعد المنشأ وإعطاء
الأفضلية للسلع العربية في التجارة
الخارجية العربية تعزيزاً للتجارة البينية
التي لا تتعدى 7/8 من مجموع للتجارة
الخارجية العربية.



الصدر : الأخبـار

للفـنـر والـخـدـمـات الـصـحـفـيـة والـمـعـلـومـات التـارـيـخ : ١٥ / ٥ / ١٩٩٧

مصطفى كمال حلمي يرحب بالوفود

الام الدكتور مصطفى كمال حلمي
رئيس مجلس الشورى مائة لقاء للكرام
الوفود المشاركة في المؤتمر البرلماني.
حضر للدية كرام رجال الدولة وعدد
من الدبلوماسيين العرب والاجانب.

ممن أجمل صياغة توفيقية

عقدت رؤساء الوفود واعضاء لجنة
الصياغة اجتماعا صباح أمس استمر
ساعات لوضع صياغة توافقية للقرارات
صدرت الصياغة بعد مساء استمر من
التوايل من وجهتي نظر العراق والكويت
فيسا يتعلق بموضوعي المصالح
والاسرى المفقدين



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٥

عبد المجيد يجتمع بنائب رئيس قبرص

اجتمع امس الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بجورج فاسيليو نائب رئيس قبرص السابق.. ثم بحث لوجه القسطنطين العريسي القبرص في إطار العلاقات الاقتصادية.

ووفد رجال الاعمال الايطاليين

كما اجتمع امس وفد رجال الاعمال الايطاليين الذي يزور مصر حاليا تم بحث لتسهيل التعاون العربي الايطالي وخاصة في إطار القطاع الخاص العربي والايطالي.

ووفد منظمة المؤتمر الاسلامي

كما استقبل الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية امس عبد العزيز ابو غوش ومحمد الفقي مؤدبين من منظمة المؤتمر الاسلامي.. وقد استعرض الاجراءات الاسرائيلية لتهويد مدينة القدس.

ومساعد مدير منظمة اليونسكو

واستقبل الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية امس فيميس كليل مساعد المدير العام للمنظمة اليونسكو.. وتم استعراض دور منظمة اليونسكو في المحافظة على الآثار الفلسطينية ومحايلتها من عت سطات الاحتلال الاسرائيلي.



المصدر :

العالم الجديد

1969

في جريدة

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أنهى أعماله أمس

المؤتمر البرلماني يوصي بخصخصة المشروعات العربية المشتركة

دعوة لحل الخلافات بين الدول العربية وحرية التنقل للفلسطينيين

شريطة تنفيذ العراق للقرارات.
وعلى صعيد التعاون العسكري
التركي الإسرائيلي تمكنت سوريا
بضرورة الإعلان مسرعة عن إدانة
هذا التعاون وليس مجرد تعبير من
القلق وإدانة المناورات المشتركة التي
تهدد سوريا بصورة مباشرة. وانضم
المنوب المراسلي إلى السوري أيضا
بالتأكيد على حق كل منهما في مياه
الفرات.

وتؤكد الترسيمات والقرارات
السياسية على تمويل اللغة العربية
إلى مؤسسة دائمة تعقد اجتماعات
دورية لرسم سياسة عربية مشتركة
وتنفيذها وتطوير ميثاق الجامعة
العربية وحل الخلافات العربية وفق
آلية يتم الاتفاق عليها وإنهاء البرلمان
العربي الموحد وحث البرلمانات العربية
على تشكيل لجنة ترمية لمعالجة
وتعزيز حقوق الإنسان، وشكك الدول
العربية بمواصلة عملية السلام
واعتباره خيارا استراتيجيا ويستوجب
ذلك التزاما متشابها له تؤكد إسرائيل
لبن مؤامرة.

تسك الوفدان السوري والأبناشي
يساندنهما ليبيا والعراق والسودان
برفض تسهيل الفقرة التي تطالب
الحكومات العربية بإيقاف خطوات
التطبيع مع إسرائيل وإيقاف جميع
أشكال التعامل معها وإغلاق الكنائس
والبعثات حتى تعود إسرائيل إلى
المفاوضات على جميع المسارات وفقا
لمرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض
مقابل السلام وتطبيق المشاركة العربية
في المفاوضات متعددة الأطراف
والاستمرار بالمقاطعة العربية من
الدرجة الأولى.

كتب -
ماجد كرم وبها. الدين على:
أنهى مؤتمر البرلمانيين العرب أعماله
مساهمًا في دعم القضية العربية
حيث أوصى المؤتمر بخصخصة
المشروعات العربية المشتركة وطرح
مشروعات التعاون على المستوى
الاقليمي.

كما طالب المؤتمر برسم سياسة
عربية مشتركة وحل الخلافات العربية
العربية.

وقد اضطر رؤساء البرلمانات
والوفود البرلمانية العربية أمس إلى
عقد اجتماع مغلق استمر أكثر من
ساعة ونصف الساعة في محاولات
مكثفة لإنقاذ البيان الختامي. رغم
تطغيات عدد من الأقطار العربية على
صياغة بعض الفقرات.

من ناحية أخرى فشل كل من
الدكتور جلال السعيد رئيس الاتحاد
البرلماني العربي الحالي والدكتور
فتحي سرور رئيس البرلمان المصري
والذي سيخلفه في المنصب اعتباراً من
أول العام القادم جهوداً مكثفة حالياً
خلالها جميع الوفود التي بينها
علاقات متوترة بضبط النفس
والابتعاد قدر الإمكان عن إثارة
مشكلات محذرين من خطورة فشل
مؤتمر القاهرة.

وفي اجتماع اللجنة السياسية



المصدر : الفصل الثاني

التاريخ : ١٩٦٦

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأعلنت التوصيات مساندة توصية لجنة القدس برئاسة عامل للفرع بوضع الأموال الموجودة في صندوق القدس تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية لمواجهة مؤامرة تهديد المدينة للقدس.

كما تطالب بالعمل فورا على إطلاق سراح جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين المعتقلين في سجون إسرائيل. ويدعو البلدان الغربية الثلاث أطراف أزمة لوكيربي مع ليبيا إلى الاستجابة

للمبادرات الإيجابية المفروضة والهادئة لإجراء محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما.

كما طالب المؤتمر بتنويع وتخصيص الاستثمار الإنتاجي بين الأقطار العربية من خلال إقامة مشروعات عربية مشتركة على أساس من المصالح المشتركة وبلورة الأولويات القطاعية وفي مقدمتها الأمن الغذائي والربط الكهربائي وتنويع مصادر الطاقة والإنشاج العربي وشبكات النقل والمواصلات والصناعات المتقدمة مثل مجالات المعلومات والمسابك الأكى والمواد الجديدة والاتصالات.

وأكد على ضرورة تعهد استراتيجيات تحكم حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية في الوطن العربي تواكب اتساع ونمو القطاع الخاص ويحل في تلك النظر في خصخصة المشروعات العربية المشتركة السابق إقامتها برؤوس أموال حكومية.. وتيسير حركة الموارد وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية على أساس منح حق المواطنة الاقتصادية العربية في الدول العربية.

وأكد أهمية قيام أية مشروعات مطروحة للتعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي على قاعدة عربية لاتطلاق التعاون الاقتصادي مع البوائر الإقليمية والعالمية من منطلق عربي دون

أن يشكل ذلك أدنى إضمار بالتعاون الاقتصادي العربي المشترك من خلال الاتفاق العربي على القواعد البالية التي تحكم الترتيب الاقتصادي نحو العالم الخارجي.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٦

وفي هذا المجال نقول قطاع صناعة المعلومات، وهو القطاع الذي اعتمد أنه يمكن أن يسهم مساهمة في دفع التعاون العربي - العربي إلى الأمام، من خلال تكوين سوق عربية مشتركة في هذه الصناعة الواعدة. وإذا كان البدء في تحرير قطاعات أخرى تقليدية راسخة في البلاد العربية تعرضه قيود عديدة، فالأمر يختلف بالنسبة لصناعة المعلومات، لأنها صناعة ناشئة في الدول العربية دون استثناء، وبالتالي فإن رفع القيود عنها لن يؤدي إلى خسائر لهذه البلاد العربي أو ذاته بل على العكس من ذلك فإنه سيفتح أمامه آفاقاً أوسع للانطلاق والتقدم.



بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى: سوق عربية.. كيف؟

[١] صناعة المعلومات العربية وبداية طيبة

من العبارات الشائعة الآن أن عالم اليوم هو عالم الكيانات الكبيرة، وأن الكيانات الهشة الصغيرة لا مكان لها في عالم يتجه نحو التكامل وإقامة الكيانات الإقليمية والعابرة للحدود الإقليمية أيضاً، أي التي تجمع بين أكثر من إقليم في انسجام وتعاون وتنسيق للمصالح المتبادلة. ولقد عرف العالم العربي أفكاراً غشيت عن التكامل الاقتصادي، وطرح كثير من المفكرين والسياسيين العرب خططا وبرامج مختلفة لتحقيق هذا الحلم منذ أكثر من أربعة عقود، غير أن أيا من هذه الخطط والبرامج لم يقدر له أن يروى النور على النحو الذي اراده أصحابه، ولأسباب مختلفة.

واليوم، وفي ظل الضغوط التي تصنعها طبيعة التعامل المعاصر، وبعد أن تلاشي كثير من الحساسيات العربية التي منعت الانطلاق نحو أبسط التفاعلات العربية الجماعية في الماضي، وبعد أن بات من الضروري النظر إلى المستقبل من منظور العمل التكاملي بين أطراف الإقليم نفسه، وبعد أن أدرك الجميع أن تحقيق التنمية الحقيقية لشعوبنا العربية لن يتم إلا من خلال التعاون العربي، فإن التفكير الجاد في البحوث إلى سوق عربية مشتركة بات أمراً ملحا للغاية.

وفي مقال سابق أشيرت إلى أن هناك أربعة قطاعات يمكنها أن تلعب دور القطاع الرائد، الذي يحرك قطاع اللحم والصلب والطاقة النووية في التجربة الأوروبية، والذي استطاع أن يجر وراءه القطاعات الأخرى. ويبحث أصبح التكامل الأوروبي شاملاً جميع المجالات دون استثناء. وهذه القطاعات هي: قطاع الصناعات الثقيلة، وقطاع صناعة المعلومات، وقطاع صناعة الطاقة، والأخير هو قطاع البنية الأساسية.

والدافع إلى هذا القول يستند إلى ضرورة النظر إلى التكامل العربي وفقاً للأوضاع الراهنة، فإذا كان التبادل والتعاون بين الدول العربية في مجالات الصناعة التقليدية - بالرغم من الافتقار العديد التي وقعت - فلا مضمون، نظراً لتنافسية هذه الصناعات وضيق السوق المحلية أمام كل منها، فإن الأمل يبدو أكبر بالنسبة للصناعات الجديدة. ومن هنا فإن الدعوة إلى ابتكار مسعى للتكامل والتعاون انطلاقاً من الصناعات الحديثة تتكسب أرضية واسعة، باعتبار أن هذه الصناعات الحديثة سوف تمكن الاقتصادات العربية من المنافسة في المجال الدولي الأوسع، ومن تصحيح الاختلالات التي تعاني منها، كما سوف تقلل من درجة اعتمادها الهائل على العالم الخارجي.

إن صناعة المعلومات يشقها المادي، أي صناعة الأجهزة والحاسبات الآلية والإلكترونيات الدقيقة وأدوات الاتصال وأنواع التخزين من أقراص مدمجة وصلبة، ويشقها الآخر المصنعي بالبرامج والتطبيقات المختلفة لم تعد الآن من السهل رفاهات التقدم، بل صارت أحد عوامل التنمية والتغيير



المصدر : الأهرام - ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٩/١٩٩٧

الدائم التي لا غنى عنها لأي مجتمع معاصر، والحاجة تبدو أشد بالتمسك للدول النامية ذات المشكلات الهيكلية المتعمدة. ويرجع ذلك إلى أن هذه الصناعة تدخل في كل مجالات الحياة دون استثناء، التطبيقي منها والبيئي الأكاديمي. كذلك فإن أنظمة المعلومات لا تقتصر على بيئة إنتاجية بذاتها، بل تتكامل مع كل بنى الإنتاج، وتراعى جميع الاعتبارات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية في سياق متكامل يعكس أهمية وضرورة الفكر المتكامل.

ووفقاً لدراسات قام بها البنك الدولي فإن حاجة الدول النامية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالشبكات تعد الآن ضرورية بالنسبة لسهولة الوصول المباشر لموارد المعلومات، وسرعة اكتساب

المهارات المختلفة، وإطلاق القدرات الإبداعية لدى هذه المجتمعات، وكل ذلك يساعدها على أن تخطى عتق الزجاجة في انطلاقها نحو التنمية بأقل التكاليف، ولأنه إن توافر بيئة محبوبة من شبكات الاتصالات التكنولوجية الداخلية يساعد على الاتصال بدرجة ما بالشبكات العالمية، وتلك تطورت حالة الشبكات الداخلية لهذه الدولة أو تلك ذات قدرتها على الاستفادة من موارد المعلومات المختلفة بسهولة ويسر.

وليس جديداً أن نقول إن المعلومات قد أصبح لها الآن الخصائص المميزة عن التطور الجاري في هذا المجال الحيوي، والخدمات المعلومات يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة المحددة التي لا نهاية لها، وعلى الاتصالات التي لا غنى عنها في تبادل تلك المعلومات والمصارف بين الأطراف المتفحصة لهذه المصارف وبين الأطراف المستهلكة لها. وبذلك صارت المعرفة والاتصالات منابع للثروة تعرض الموارد الطبيعية، وباتت تنافس مصادر القوة الاقتصادية التقليدية. وعلى هذا الأساس بدأت ترى في إعادة تصنيف المجتمعات والدول طبقاً لحجم قدرتها في توليد المعرفة كمكون رئيسي في اقتصادها القومي، فهناك مجتمعات ودول لا علاقتها بهذا المجال، وأخرى تعد دولا معرفية، أو ذات باع كبير في هذا المجال. وفي إطار النوع الثالث من هذه الدول هناك دول يقتصر توليدها للمعرفة على وسائل تقليدية، وأخرى تقوم بعملية تكبير لهذه المعرفة بنسب ومعدلات غير مسبوق، وتعرف بمجتمعات ما وراء المعرفة.

وإذا نظرنا إلى المعرفة والمعلومات كصناعة متكاملة فسوف نلاحظ ارتباطها الوثيق بثلاث دعائم رئيسية كل منها يكمل الآخر، ولايمتثلن عنه. وأولى هذه الدعائم هو نظم الحاسبات الآلية، أو أجهزة الكمبيوتر بكل تطورها التقني وقدراتها على التخزين ومعالجة البيانات بسرعات فائقة. والدعامة الثانية هي صناعة البرامج أو التطبيقات المختلفة التي تستخدمها الحاسبات لأغراض التصميم والتفنيذ، وتنظيم عمل المعلومات، والتصنيف واسترجاع البيانات، وغير ذلك من الوظائف الشائعة للحاسبات الآلية. سواء التي يستخدمها الأفراد أو المؤسسات. أما الدعامة الثالثة فهي شبكات المعلومات التي تربط الأفراد والمؤسسات، وتعمل على تبادل المعلومات والمعارف المختلفة سواء في المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

وتطور كل من الدعائم الثلاث مرتبط بتطور الآخر، بل يبلغ كل منها الآخر نحو التطور من حيث سرعة الأداء والتكامل في الوظائف والتطبيقات، وسهولة الاستخدام والدخول في مختلف المجالات، ولأنه إن تكامل هذه الدعائم الثلاث لا يتفصل عن التطور الجاري في مجال الاتصالات، من حيث الخطوط التكنولوجية وقدرتها على نقل البيانات، وأجهزة الربط بين الحاسبات الآلية



المصدر : الأهرام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٥/١٩٩٧

الشخصية أو الكبيرة، وبين شبكات التليفونات بصورة تقليدية، أو الحديثة المعتمدة على أنواع من الخطوط الضوئية، التي تسمح بنقل حجم المعلومات الكبيرة الحجم في سرعات عالية. ومن البديهي أن صناعة المعلومات وشبكات المعلومات صارت مكونا لا غنى عنه لدفع التقدم إلى الأفاق غير مسبوقة، وأن تجاهل هذه الصناعة، أو لاتعامل معها بغير من اللائق، يعني فقدان فرصة سانحة لتجاوز ركامات من التخلف والجمود.

وإذا نظرنا إلى الواقع العربي فسوف نجد أن الاهتمام بصناعة المعلومات قد كسب ازدهارا لا بأس بها في عدد من البلدان العربية، مما ينعكس إيجابيا في الانطلاق، ويعكس أيضا الإثراء لأهمية هذه الصناعة وبورها في نقل المجتمعات العربية من حالتها الراهنة إلى حالة أكثر إيجابية وديناميكية. غير أن هذا الاهتمام العربي يبدو غير متوازن إلى حد ما، ففي حين يتم التركيز على صناعة البرامج والتطبيقات، والإرتباط بشبكات المعلومات الصناعية، فإن الأدوار في مجال صناعة الأجهزة والحاسبات الآلية وما يتصل بها من إلكترونيات دقيقة، لا يجد الاهتمام نفسه، والوضع ذاته بالنسبة لصناعة أجهزة الاتصالات ومستلزمات شبكاتنا من كابلات وسترات وغيرها.

ومعنى هذا أن الاهتمام العربي بصناعة المعلومات ينحصر في عامتين هما: صناعة البرامج والاتصال بشبكات المعلومات، وهما بغير شك عامتان رئيسيتان لكثيرهما وحدهما بحاجة قصوى إلى مزيد من الدعم من خلال الاهتمام بالنسق المادي الأهم، وهو صناعة الإلكترونيات الدقيقة وأجهزة الحاسبات الآلية.

ومعروف أن هناك سوقا رائجة للحاسبات الآلية في العالم العربي، وهي تقوم إما على استيراد هذه الحاسبات - المنتجة بصورة كاملة - من ألمانها، ومنها اليابان ودول شرق آسيا والولايات المتحدة، أو تقوم بعمليات تجميع فريدة بعد استيراد مكونات الحاسبات بصورة متفرقة من الأسواق المختلفة، وإيمنت هناك إحصاءات موفقة حول حجم سوق الحاسبات الآلية الشخصية في العالم العربي. غير أن التقديرات والملاحظات التي يقول بها الخبراء المختطفون تقدر حجم السوق بما يتراوح بين ٦٠٠ و ٩٠٠ مليون دولار على مستوى العالم العربي. ويقولون إنها تزيد بنسبة

لا تقل عن ١٥ - ٢٠% وهذا يعني أن الطلب في هذه الصناعة في أي بلد عربي أو أكثر، اعتمادا على صيغة لتقييم العمل، سوف يجد له سوقا رائجة في جميع البلدان العربية، والمنصور مثلا عند تحرير سوق صناعة المعلومات العربية بمكوناتها الثلاثة أن يتكامل أكثر من بلد عربي في مكونات الحاسب الآلي، على أن يتم تبادل هذه المكونات بعيدا عن القيود الجمركية والعوائق الإدارية، ومن شأن هذا التصور أن يجعل للطلب على أجهزة الحاسبات الآلية في بلد عربي معين هو نفسه الطلب على مكوناته المنتجة في أكثر من بلد، وبالتالي تتحقق المنفعة العامة العربية، والمنفعة الخاصة القطرية في آن واحد. ويتحقق بذلك نموذج تكاملي عربي اعتمادا على آليات السوق والتعاون وتقسيم العمل في آن واحد. أما صناعة البرامج العربية فقد بدأت تختلج لنفسها طريقا جادا، ونرى ذلك في جهود عديدة ومنتجات كثيرة تفرز نفسها الآن على المستخدم العربي للحاسبات الآلية، غير أن هذه الصناعة



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٥/١٩٩٧

تواجه مشاكل عديدة، لعل أبرزها أنها قائمة على اجتهادات فردية من هذه الشركة أو تلك، وأنها تستند إلى أسسها المحلية مما لا يساعد كثيرا على انتشارها، وبالتالي فإنها تواجه مشكلات في التسويق، وفي الحصول على عائد مناسب يمكن أصحابها من تطوير هذه المنتجات، ماهية عن المشكلات الأخرى المرتبطة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، وعمليات الترخيص غير القانونية التي تظل من العوائد، وهي أمور لن يمكن تجاوزها إلا من خلال منظور متكامل يجعل من السوق العربية الواسعة مجالا لكل المنتجات العربية وما ينطبق على صناعة الحاسبات الآلية في هذا الشأن ينطبق بدوره على صناعة مستلزمات شبكات الاتصال المختلفة، وهي لا غنى عنها لإنشاء الشبكات وتشغيل عمليات الربط.

وفي النهاية فإنني أقصير إلى حقيقتين مهمتين في هذا المجال: الأولى، أن هناك اهتماما كبيرا يبذل على الصعيد العربي للارتباط بالشبكات العالمية للمعلومات، وفي إنشاء شبكات عربية نظرية تقدم الخدمات لمواطنيها، كما هو الحال في مصر وسوريا والأردن وبول الخليج العربي، بالإضافة إلى تونس والمغرب، وهناك أيضا محاولات ناجحة تمت لربط شبكتين أو أكثر لتعظيم الاستفادة. ومن نماذج ذلك

الربط الذي تم بين الشبكة السورية والشبكة المصرية عن طريق المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج في مصر. والحقيقة الثانية هي أن هناك جهدا حقيقيا يبذل في إطار الربط بين شبكات المعلومات العربية، وهو ما يعرف بالشبكة العربية الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات، والتي استند إنشاؤها إلى قرارات مؤتمر عقد في القاهرة في ديسمبر ١٩٩١. وتعمل هذه الشبكة على ربط جميع العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتدعيم صناعة البرامج والتطبيقات المختلفة والإسراع بتطويرها، وتبادل الخبرات بين المختصين في هذا المجال، ومواكبة الحديث المتجدد في هذه الصناعة، وتعظيم الاستفادة من الملاح على الصعيد العربي كله. ومثل هذا الجهد يستحق الإشادة به ويستحق أيضا دعمه، فلهذه يجسد نموذج للتكامل المعرفي والتكنولوجي، نحتاج إليه بشدة نحن العرب، وهيبة أيضا تمثل إمكانات تعميم هذا التكامل المهم على غيره من المجالات العربية الملائمة لتحقيقا لهذه الأيدي ووصولاً إلى حلم التكامل العربي الكبير.

توقيع



المصدر : 

١٦ مايو ١٩٩٧

الرئيس مبارك للبرلمانيين العرب : التجمع الاقتصادي

العربي ضرورة

اقتصادي عربي له ألياته ومؤسساته وإلى تعميق جذور الديمقراطية في الوطن العربي وتوسيع دائرة المشاركة الفعالة في الحياة السياسية للجماعات القومية، من أجل تماسك وصلابة جبهتها الداخلية اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

كلمة الرئيس مبارك أكدت على القضييتين الأساسيتين اللتين دارت حولهما مناقشات البرلمانيين العرب، التضامن العربي خاصة في عملية السلام والسوق العربية المشتركة، وفي الافتتاح قال فتحى سبور عن السوق العربية المشتركة، إن التضامن العربي والسوق المشتركة كليهما يجسد الترابط فلا قيام للسوق العربية المشتركة بغير تضامن عربي، ولا فاعلية لهذا التضامن بغير تكامل اقتصادي تسهم في تحقيق سوق عربية مشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية.

وطالب بإنشاء آلية برلمانية تتابع مما يتخذ

من خطوات لإنشاء السوق العربية، واقترح أن تكون الآلية في شكل لجنة خماسية تتبني عن مؤتمر الاتحاد برئاسة رئيسه وعضوية أربعة من رؤساء البرلمانات العربية يمثلون المشرق والمغرب والخليج.

أما د. عصمت عبدالمجيد فقد اهتم بالتركيز على تحديد الموقف العربي من الممارسات الإسرائيلية التي تصالو تبتدي عملية السلام بالكامل، وأكد د. عبدالمجيد على قرارات القمة العربية ومجلس وزراء الخارجية (العرب) بوقف خطوات التطبيع مع إسرائيل التي اتخذت في إطار عملية السلام، ووقف التعامل معها بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات، وتعليق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى. ويتقدم الوفد المصري باقتراح في هذا الصدد بالترحيب بقرارات القمة العربية

□ يختم اليوم «الأربعاء» الاجتماع البرلماني العربي أعمال مؤتمره السابع في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، بعد أن استمرت اجتماعاته لثلاثة أيام متتالية، شارك فيها ممثلون لـ ١٨ برلماناً عربياً وتم اختيار د. فحى سبور رئيس مجلس الشعب المصري رئيساً للاتحاد في دورته القادمة التي تبدأ في ١٩٩٨/١/١ وتستمر لعامين.

واستقبل الرئيس حسنى مبارك رؤساء الوفود البرلمانية وبحث معهم أهم القضايا العربية خاصة التضامن العربي، وقضية السلام وتطوراتها.

ويحث الرئيس مبارك للمؤتمر بكلمة ألقاها د. فحى سبور نبه فيها الرئيس على التحديات الضارية التي تواجه الأمة العربية في الوقت الراهن، والتي يمكن أن تمس مصالحنا وحقوقنا الأساسية، وطالب الجميع أن يقابلوا تلك التحديات بروح جماعية وصف وأحد، وضرورة تأسيب لاتخطيء الهدف وأصرار على خوض حركة الحضارة والتقدم.

وأكد الرئيس مبارك أن العالم العربي مطالب بالمشاركة في إرساء النظام العالمي الجديد على أسس تضمن التوازن والتكافل بين مصالح الشعوب المختلفة في شتى السفارات.

وأشار الرئيس إلى التحديات التي تواجه الأمة العربية بسبب تآثر مسيرة السلام، نتيجة سياسات إسرائيل وممارساتها الاستيطانية الجائرة، ومساسها بالحقوق العربية والإسلامية الثابتة في القدس، واستمرارها في مصادرة الأراضي العربية، وسعيها إلى التضييق على أصحاب الأرض والحق.

وبعد الرئيس مبارك إلى العمل بكل عزم وجهد للوصول إلى صيغة فعالة لتخلق تجمع



المصدر : الأمم المتحدة

17 مايو 1997

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومجلس وزراء الخارجية والعمل على استئناف جميع الطاقات والإمكانات العربية لمواجهة تمدد السلاح في هذه المرحلة الصعبة بمشهد كل الإمكانيات العربية لدعم الموقف الفلسطيني، ويؤكد مشروع القرار المصري أن تكون نقطة البدء في إحياء التضامن العربي وإتمام المصالحة العربية الشاملة.

وإن كان من المتوقع أن يكون القرار الصادر عن الاتحاد في شأن السلام والقضية الفلسطينية أكثر حدة وتحديدا في صياغته، وأنه سيؤكد على ضرورة المقاطعة العربية الإسرائيلية وفق القرارات العربية السابقة.

وأكد جلال السعيد الرئيس الحالي لاتحاد البرلمانين العرب أن الاتحاد سيبدل كل الجهود من أجل دعم التضامن العربي، وقال أن أي لقاء عربي يعني الكثير في مجال التضامن وخاصة إذا كان هذا التجمع على المستوى البرلماني الذي يمثل الضعيف العربية.



المصدر :

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة ضرورة هتمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية في القرن القادم

حكوماتهم والمشاركة الإيجابية لتسريع إنشاء السوق العربية، مدعرا من المحطات الإسرائيلية لاقامة لحلاف وعلاقات ذات طابع عسكري مع دول الجوار الاقليمي للسيط على العالم العربي ومعاصرة منابع الثروة المالية

وأشياء رئيس مجلس النواب اللبناني بطرس صبر فهدا وفيما في الحفاظ على المصالح العربية ومعالجة المصالح اللبنانية

وقال السيد هشام بنشقي سعيد لبران في مصر ان المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي والذي استضافته مصر سيندر من تفعيل العمل العربي المشترك

وأوضح السيد حسن شاوي سعيد مصر الآسوق في لبنان وأمن عام جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال ان إنشاء السوق العربية المشتركة يحتاج الى تضامن جهود رجال السياسة واقتصاد

ورجال الأعمال العرب لتحقيق هذا الهدف القومي وأشار عصام خروما رجل الأعمال اللبناني وأمن صندوق الجمعية الى الدور الذي يمكن ان يلعبه رجال الأعمال العرب في زيادة الاستثمارات العربية المشتركة وزيادة التبادل التجاري بين الدول العربية. وأكد السيد فؤاد حدوج (رجل أعمال) اللبناني ورئيس الجمعية ان إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية يمكن ان يكون أساسا متينا لإنشاء سوق عربية مشتركة. مطالبا بوضع التشريعات اللازمة لكل الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي. وشهد الندوة عدد كبير من رجال الأعمال المصريين واللبنانيين من أعضاء الجمعية.



بدوان كامل

د فتحي سرور

دور مهم للمجالس التشريعية

العربية في إنجاز مشروع

السوق المشتركة

كتب : عبدالناصر عاروف:

تخلعت جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال نفوة حول مستقبل التعاون الاقتصادي العربي شهدها الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والسيد نبيه برى رئيس مجلس النواب اللبناني والسيد كمال الشائلى وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى والدكتور محمد عبداللله رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب.

وشأل السيد بدوان كامل رئيس الجمعية. إن هذه الندوة تأتي في إطار اهتمام الجمعية بتعميق وتطوير التعاون الاقتصادي العربي، مؤكدا أن إنشاء السوق العربية المشتركة أصبح ضرورة حتمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية في القرن القادم، وأشار الى انه رغم امکانات اليونسكو والجمعية أهلية من العالم العربي يستورد اغذية بمقدار ٦٦ مليار دولار سنويا.

وطالب السيد نبيه برى بفتح المجالس التشريعية العربية ورجال السياسة بنشر الوعي حول أهمية السوق العربية المشتركة، والسعي لاتخاذ هذا المشروع العربي الكبير قبل حلول القرن القادم مشيرا به: الاقطار العربية تسمح بحرية حيازة ائتمانات ثنائية به: الاقطار العربية تسمح بحرية انتقال رؤس الاموال العربية ورجال الأعمال والاستثمار داخل كل قطر عربي، موضحا ان لتجربة السورية اللبنانية في هذا المجال نموذج يمكن تسيمة وتطويره ليشمل دولا عربية أخرى. كهداية عملية للسوق العربية الكبرى ونشاند السيد نبيه برى رجال الأعمال العرب بحث



المصدر: أخبار اليوم

١٩٩٢

١٧ مايو التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المؤتمر البرلماني
العربي

الشعوب العربية تقول

كلماتها من القاهرة:

حكاية إحياء السوق المشتركة

بعد دعوة مبارك



د. محمد جلال السعيد



نبيل بركة



أحمد السعيد

تابع المؤتمر:

فاطمة بركة - محمد عبدالقادر

محمد عمر



المصدر: أخيرا واليوم

١٩٩٢

التاريخ: ١٤ - ١٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على مدى ثلاثة أيام.. لمضتات القاهرة آمال الشعوب العربية في الوحدة الاقتصادية.. ويحت أكثر من ٢٠٠ برلاني عربي دعوة الرئيس مبارك لاجتماع السوق العربية المشتركة.. حضوراً جنياً يواكب بها العرب القديسات الاقتصادية العالمية ومعلقين بها التماسك العربي للشهد.. بدأ المؤتمر أعماله يوم الاثنين الماضي.. وخلال أيام الثلاثة.. كانت الأخبار الجيدة في جامعة الدول العربية.. لتقديم صورة متكاملة عن المحنة العربي المهم.. إحياء السوق العربية المشتركة كقوة عربية الرئيس الذي فوض نفسه بقوة على مؤتمر الاتحاد البرلاني العربي بعد مرور عاماً على قرار مجلس الوحدة الاقتصادية وإنشاء هذه السوق في عام ١٩٩٤.

كذلك عادت من جديد لإحياء لها البرلانيون العرب بشدة.

الرئيس حسني مبارك كان صامداً هذه الفكرة في شهر يناير الماضي.. عندما استقبل بهبه برى رئيس مجلس النواب اللبناني.. وأوضح الرئيس مبارك أن الأمة العربية لابد أن يكون لها كيان اقتصادي كبير.. وتكثيل قوى فالإقتصاد هو محتاج السياسة.. ودعا إلى فكرة السوق العربية المشتركة.. كدليل للسوق الشرق أوسطية واتهم نبيه برى والدكتور فتحي سبور وأنضم إليهما الدكتور محمد حلالا السعيد رئيس مجلس النواب المصري ورئيس الاتحاد البرلاني العربي.. وقروا أن يتولى البرلانيون العرب آمياً.. السوق العربية المشتركة

وكما قال أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة الكويتي أن جهود الرئيس حسني مبارك ودعوته إلى هذه السوق هي دعوة لكي نمشد على أعضائنا أمام التحدى الصعوبات بواجبات متباينة.. أن الدول العربية لديها كل شيء.. القوة البشرية والقوة المالية والموارد الاستراتيجية ولها قوتها بما نملك من إمكانيات على تحقيق التماسك العربي الاقتصادي القوي عن طريق السوق العربية المشتركة وبالعمل تحمست الدول العربية وقدمت مصر وسوريا والعراق وإسبانيا والسودان والمغرب وأدلى عمل للاتحاد البرلاني العربي لأحد.. فكرة السوق المشتركة لوجستية إيجابيات ويساعدات التماسك العربية القوي الاتحاد العربي ومتمشى الصراحة كمشهد عن أيد هذا الأمل للسوق المشتركة وهو عدم التمسك والقوية التكاملية.. وعدم توازن هيمنة التمسك

للمسهول لتبادل السلع.. يطلب الترتيب الاقتصادي محمد الفاروق رئيس لجنة التنميط بالبرلمان الفرنسي.. الفتح وإفشاء منطقة تجارية حرة عربية وإن تنتمي إلى السوق المشتركة على نهج السوق الأوروبية وعلى النهاية يخلق أعضائها اللجنة على ضرورة الدور البرلاني للبرلمانات العربية في متابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية العربية.. وفي الاجتماع الخلق لرؤساء

اللسان.. ونحن نريد تحويل الحق إلى فعل.. نريد أن نشهد من التغيرات المصرية لأن عالم اليوم هو عالم الاتحاد الأوروبي والفتاة.. واليهات.. أن الوحدة العربية يجب أن يبدأ بالقرى الاقتصادية ولا أن يحد العرب مؤسسا القدم في عالم اليوم

إما يدعو إلى.. أوروبا.. عربية وإيجاد تفوق عربي موحد للتمهيد ومكافحة الفتن

البرلمانات يتم القرار
تشكيل لجنة لمناقشة
تخصيص التمسك
الفرصة مصر.. سوريا
لبنان الكويت

رؤساء البرلمانات يتكلمون

هل مستنجد هذه اللجنة وما دورها هذا ملحمة عن أخبار اليوم مع رؤساء البرلمانات.. عبدالقادر قنوة رئيس مجلس الشعب المصري قال لأخبار اليوم هذه اللجنة لها دور عام تشايعاً ما أسفر عنه انعقاد مؤتمر الاتحاد.. فالسوق المشتركة ليست جديدة ولكن كانت قد دخلت في السان.. ونحن نريد تحويل الحق إلى فعل.. نريد أن نشهد من التغيرات المصرية لأن عالم اليوم هو عالم الاتحاد الأوروبي والفتاة.. واليهات.. أن الوحدة العربية يجب أن يبدأ بالقرى الاقتصادية ولا أن يحد العرب مؤسسا القدم في عالم اليوم

إما يدعو إلى.. أوروبا.. عربية وإيجاد تفوق عربي موحد للتمهيد ومكافحة الفتن



المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ١٧ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتقريراً لتشريعات في التشريعات
الجمهورية بدراسة الاقتصادية السوق
العربية من ١٩٢٠ من التجارة العربية مع
عبر العرب. هذا الرقم لا يدعو الدول
العربية لرئاسة تبادل للخدمات العربية إلى
٢٠. خلال عشر سنوات.

● الدكتور محمد جلال السبعه رئيس
مجلس النواب المصري ورئيس الاتحاد
البرلماني العربي قال في حديثه لإخبار
اليوم السيلابيون العرب لم يقرأوا إلى
القاهرة ليخلفوا شيئاً من القدم لكما
انطلقنا من صلال مساهم موصود من
التلفزيونات، جهنم الرئيس مبارك وما
وصفت أساساً من أرقام جعلنا نذكر

وتدخلها تقنية إرفاء. لقد درسنا ما هو
موجود بمجلس الوصول إلى السوق
المتحركة بعد دراسة قطاع التوزيع
وحوارات الجمال والضرر. المؤتمر
السلع للسيلابيون العرب أراد لهذا
التدريج أن يتقدم بالتعاون مع الجامعة
العربية من خلال سلطة مستقرة وصحيحة
إلى ذلك لنا بكراً في الرابطة القاسية
وتكونت لجنة لخصائص الزينة والاتصال مع
الجامعة العربية. وراعياً أن تكون من
مناطق جغرافية تضم الشرق والغرب
العربي وفيه اللجنة تتكون ثمانية لرئاسة
الاتحاد. هذا العام الرئاسة للسيلابيون
والعام القادم سنكون برئاسة اللجنة
القاسية بالسوق المشتركة لمرء والذل
أن مشروع السوق المشتركة ليس شعاراً.
بل يمكن أن يتحقق خلال السنوات الثلاث
الطرية

● الدكتور أحمد طهسي سبور رئيس
مجلس الشعب المصري ورئيس المنصب
للإتحاد البرلماني العربي قال لأخبار اليوم
الرئيس حسني مبارك هو الذي دعا إلى
السوق العربية المشتركة أثناء اجتماعه مع
الرئيس نيب برى رئيس مجلس النواب
الليمانى في شهر يناير الماضي والرئيس
برى اتفق على عقد هذا المؤتمر وإنشاء
السوق المشتركة كمفكرة سياسية تدعم
الكيان العربي الواحد مثل أوروبا. وبلا من
الكلام شأن اللجنة المصاحبة للمشاهدة
سوف تجتمع كل ثلاثة شهور وتكلف
الأخطاء. وتمد لها وتطهرها كلمة وإقامة
برئاسة للإتحاد سواء بالقضية للحكومات
أو السلطات وستقوم بالمعلومات وتستر في
تأريخ مشاهرة الأساء. السوق العربية
المتحركة وستخرج منه التقارير نكل
ماهيها من ملاحظات للرأي العام العربي
في المراتك العربية وستنقل الإعلام في
الخطم للمصريين وسينكون من أعمال
الزسيمان مثل الجامعة العربية. وفيه
وتصرف التشريعات للأساس. بالسوق
العربية. وهكذا أصبحت دعوة الرئيس
مبارك لأحياء السوق العربية المشتركة
كقوة عامة في عروة التضامن العربي
بصورة عملية وإيجابية. ويصح البرلمان
الدرب في أجهانها مرة أخرى وإعادة
الفتح إليها بعد أن ظلت ٢٢ عاماً في
الثلجة



المصدر : استطلاع

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجب البنا

مبارك والحسن : خطوة إلى السوق المشتركة

الرحلة بين القاهرة والرباط خمس ساعات بالطائرة ، ولكن المسافة بين البلدين أقرب من ذلك بكثير .. وسوف تشهد الأيام القادمة انحصارا للمسافة بقرب البلدين أكثر وأكثر ..

خلال شهرين زار الرئيس حسنى مبارك المغرب والتقى بالملك الحسن الثانى مرتين .. المرة الأولى يوم ١٤ مارس الماضى ، وشارك فى اجتماعات لجنة القدس التى يرأسها العامل المغربى ، وانتهت مباحثتهما إلى رفع مستوى اللجنة العليا المشتركة بين البلدين لتكون برئاسة بعد أن كانت برئاسة رئيسى وزراء البلدين ، ثم جاءت الزيارة الثانية للرئيس مبارك تستغرق أربعة أيام من العمل أسفرت عن وضع إطار عميد لتطوير العلاقات بين البلدين لتكون نواة أو نموذجا لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول العربية .

السياحة



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٨

جدول أعمال المحادثات مزدحا بمشروعات كثيرة مراء في قاعات القمة **وهان** بين مبارك والحسن ، أو في محادثات رئيس الوزراء المصري والمصري ، أو في اجتماعات وزراء الخارجية والإعلام والنجاسة والفاقة في البلدين . ورواء ذلك كانت هناك لقاءات المبراة في كل مكان ومعهم دراسات ومشروعات .

في القاهرة وفي الطريق إلى الرباط قال لنا الرئيس مبارك : إن هناك ثلاث قضايا رئيسية تشغل بذهنها حيط واحد .. القضية الأولى هي إنقاذ عملية السلام من الجمود التي وصلت إليه نتيجة سياسات الحكومة الإسرائيلية . وقال : إن عملية السلام تمر بموقف دقيق للغاية ، وأنه لم يحدث أبداً أن وقعت حكومة إسرائيلية مثل هذا الموقف . وهنا يفرح عل مصر أن تستمر مصر بمحكم دورها ومسئوليتها لابد أن تقوم بالجهد الأكبر . لابد أن تجري مشاورات مع الزعماء العرب جميعاً للوصول إلى موقف عربي موحد .

ولابد من عمل لإنقاذ القدس .. ولابد من حماية الحقوق الفلسطينية واللبنانية والسورية .. وقال الرئيس : لهذا سيكون لعملية السلام الأولوية في محاسني .. والقضية الثانية هي بدء العمل لإيجاد صيغة عملية قابلة للتنفيذ لإنشاء السوق العربية المشتركة .. هذه السوق ضرورة حيطة للعرب .. ليس مقولاً أن يكون حجم التجارة بين العرب أنفسهم ٨٪ فقط من حجم تجارتهم السنوية و ٩٧٪ من هذه التجارة قائمة مع دول خارج المنطقة العربية .. معنى هذا أن العرب يستهلكون سلعاً غير عربية .. وأن السلع العربية لا تجد سوقاً في الدول العربية .. والاستثمارات العربية تنصب إلى الخارج بينما العالم العربي يحتاج هذه الاستثمارات لتحقيق التنمية . ولحق ذلك فإن السوق المشتركة هي الأساس الحقيقي لبناء موقف سياسي عربي موحد . وإلا .. فكيف يتلف العرب سياسياً مما يمتد بهم متطرفون اقتصادياً .. أما القضية الثالثة فهي علاقات مصر والغرب .. الروح السائدة بين الشمين تمثل قوة دفع إلى مزيد من الضغوط في كل المجالات .. للثقافة المصرية لها مكانة خاصة في الغرب ، والثقافة العربية لها موقع في القلب المصري .. والفن المصري يستقبل كل مغربي يتنفس الروح التي يستقبل بها المصري الفن المغربي .. وأقوى العلاقات الثقافية والتبادل الفني والثقافي بين الدول العربية هو بين مصر والغرب .

وفي شوارع الرباط ، القبة التاريخية القديمة ، تلمس بأفئسا صدق هذا الكلام .. أنت مصري .. فأنت موضع اعتراف واحة .. كل مغربي يتنفس لك ذراعيه وقلبه ..



المصدر : **اقتصاد وسير**

التاريخ : **١٩٩٧/٥/١٨** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحلم كل مصري أن يزور مصر .. تماما كما يحلم كل مصري بأن يزور الغرب ..
وتجميعا ظروف واسعة .. وحرمان مشتركة .. الارتباط بالقضية الفلسطينية وعلى رأسها
القدس .. الإصلاح الاقتصادي .. الاعتماد على القطاع الخاص في التنمية .. الرغبة
في تطوير وتغيير كل شيء .. استعدا للقرن القادم .. أتت في الغرب لا تشر بالقوة
دقيقة واحدة .. وفي العصر الملكي .. حين تفتينا بذلك .. شعرنا أن المستقبل يعمل
الكثير من الوعود لزيادة الروابط بين البلدين ..

أربعة أيام تماشى فيها المستوطنون المصريون والمغاربة وتحدثوا وفصروا قلوبهم وقالوا
كل ما لديهم دون حسابية .. وتوصلوا إلى اتفاقات عديدة وأقروا عليها كإطار للعمل
في هذه المرحلة .. دراسة إقامة منطقة حرة بين البلدين بتولي الخبراء وضع تصور
لخطوات تنفيذها .. زيادة حجم التبادل التجاري من ٢٠ مليون دولار ليصل إلى
مائة مليون دولار سنويا .. لقاءات بين رجال الأعمال في البلدين من خلال مجلس
رجال الأعمال .. إضافة فتح المركز التجاري المصري في المغرب .. إنشاء لقاعة معلومات
عن فرص الاستثمار لمساعدة المستثمرين .. إبعاد العقبات لتشجيع وحماية الاستثمار في
البلدين .. تعاون أكبر في الثقافة .. والإعلام .. والتعليم .. وإعادة النظر في الجمارك
المفروضة على سلع البلدين .. شركة مشتركة للملاحة البحرية والصيد .. وشركة
قابضة ..

أفكار كثيرة .. ومشروعات .. وآمال عريضة ..

في هذا الوقت بالذات تعود إلى شعار : الاتحاد قوة .. سوف تتضاعف قوة العرب
إذا تآخروا أكثر .. إذا تخلصوا من روسب وعلاقات الماضي .. وسوف يصبحون
القوة الصاعدة في القرن القادم إذا نجحوا في توحيد الصف العربي ..

وسوف يغير التاريخ العربي كله إذا قامت السوق العربية ..
وبعد هذه الزيارة أستطيع أن أقول : إن الروح العربية عازلت حية وقوية لا تحتاج
إلا للعمل ..

وحين سألت الرئيس مبارك : ما هي القضية الأولى التي تشغلك الآن ، شاعر بالإجابة :
الاقتصاد .. أرفع مستوى معيشة المواطن العادي .. ولإيجاد فرص عمل .. واستكمال
البنية الأساسية .. ولتطوير المشروعات الكبرى التي يستجيب مصر في القرن القادم مختلفة
تماما عما كانت عليه في القرون السابقة ..

وهذه الرحلة كانت خطوة على الطريق الطويل ..

لم تكن رحلة للحديث عن الأحلام .. ولكنها كانت رحلة لبدء تحقيق الأحلام .. ■



المصدر : **الإمام محمد باقر**

التاريخ : **١٤ مايو ١٩٩٧**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو اتفاقية للشراكة العربية



الواحدة والعبارت للتشابهة والثقافة، وحدة سيقت أي دول أخرى تسمى الآن إلى إقامة كيانات متكاملة بامتلاك السنين، وحدة اشاعت الدور والحضارة في جينات العالم فليكن من المهم من الآن فصاعداً أن ننشأ الزمن وأن نمكف جهوداً الاقتصاد العرب على فهم مشكلات المرحلة الراعبة ويمكن تطوير مواد الاتفاقية بما يمكنها من ملاحظة التطورات التلاحقة والأحاطة الكاملة بالبعدا عملية التصدير التجاري للصادرات والواردات.

ولعل الاتفاقية السوق العربية المشتركة هذه تتطلب في البداية الواحدة على إنشاء منظمة تجارية حرة عربية وهو ما لا يمكنه من أن يجرى به حالها المجلس الاقتصادي والاتحاد العربي الواحدة العربية

وإذ نذكر من الجانب التصدير الترويجي للتجارة العربية بما يتناسب مع ظروف الدول المتخلفة من حيث الامكانيات البشرية والموارد الطبيعية والقدرة الفنية كما نرى سيكون له من أثر كبير في نمو التجارة البينية. كما نرى من الأهمية ضرورة تدعيم المطلب الفلسطيني بتعزيز دخول وخروج المنتجات من وإلى الأراضي الفلسطينية، كي تتمكن فلسطين من الاستفادة من اتفاق تصدير التجارة وتطوير بنيتها الصناعية والاقتصادية في العالم العربي من خلال تطوير أهم الثروات الذاتية المتوفرة ولعل أبرزها الجهاز المصرفي، وإلى هذا الصدد، فلا بد من إنشاء وتدعيم شبكة المراسلات بين البلاد العربية وإنشاء غرفة للمعاملات العربية داخل كل بنك معجم بأحدث وسائل الاتصال مع ربط البنوك العربية ببعضها البعض، كما سيكون من الضروري إنشاء آلية تمويلية عن طريق قيام اتحاد البنوك العربية بدوره في هذا المجال بالتعاون مع محافظي البنوك العربية للوصول إلى أسس لتدقيق الأموال عن طريق مؤسسات تمويل عربية للمشروعات. الكسرى بدلاً من اللجوء إلى مؤسسات التمويل الأجنبية

على مدار الخمسة عقود الماضية ابتداء من قيام الجامعة العربية ظل يراود أمال وتطلعات الاقتصاديين العرب وفكرة الفكر الجدولي قيام كتل اقتصادية عربي يكون نواة لوحدة اقتصادية شاملة تكون قادرة على استعادة مجد قديم وحامها لاستنهاض الهمم لكي تتدور الأمة العربية مكانتها المرموقة في عالم اليوم

وربما يكون من الضروري من الآن الصادرة إلى إتحاد حركات جادة ومبروسة نحو إنشاء كتل اقتصادية عربي له ملامحه المميزة وسبل كيانات العصر المتلاحقة بحيث يكون بداية عصر جديد لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإعادة النشاط العربي الذي تعرضت لركناته خلال السنوات السود الماضية وربما يكون إنشاء هذا التكتل مطلباً لمشروع العرب الاقتصادي الذي يميز به نوعية الفكر المعاصر والمشرقين، ومرحلة لابد منها من أجل قيام سوق عربية مشتركة

وإذا عدنا إلى الوراء قليلاً، فلماذا لنا أن نتفكر العديد من المحاولات الجادة التي كانت تسير في هذا الاتجاه بصرف النظر عن مدى توفيقها

ولنا أن التسامح كيف يمكننا كقول عربية مجبول قرارات الحركة والاتحاد في الاقتصاد المعالي بينما ظل الميزة الحقيقية حالاً دون لقاء الاتحاد، ولعله يكن من الضروري أن نذكركم أيها الأخوة الأشقاء بنص المادة الأولى من ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي وقعه الملوك والرؤساء العرب في قمة عمان ١٩٨٠ والتي تنص على تشجيع العمل الاقتصادي عن العلاقات السياسية بين الدول العربية لقد جاء في الوثائق التي بات فيه من الضروري الإعلان عن إشتاق كيانات اقتصادية عربي موحدة يلف بمصادرة الكيانات المتشكلة العالمية الأخرى، وأصبحت التغيرات العالمية تعتم علينا تكاثف الأيدي من أجل الوقوف أمام الرياح المعاتية أبنا نلغى بتفعيل اتفاقية الشراكة العربية وأعلن بذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية ١٩٩٧ ومن بعدها اتفاقية السوق العربية المشتركة ١٩٦٤ ومن العرب تلك مقومات طبيعة الوحدة صنعتها اللغة الواحدة والتاريخ الواحد والقيمة المتصلة دون حواجز أو سبوغ، وحدة جمعتها العقيدة



المصدر :

سـاـمـسـ

التاريخ : ١٩٤٧ مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشاذلي يشرح موقف الشعب البرلمانية المصرية مواجهة أخطر تهديد للأمة العربية التضامن أولا.. السوق المشتركة ثانيا

شرح كمال الشاذلي وزير شؤون مجلس الشعب والشورى والأمن العام السادس وأمين تنظيم وجهه نظر الشعب البرلمانية المصرية إزاء الوضع العربي الراهن، في خطاب أمام مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الذي افتتح بالأمرة مؤخرا، وأبدا إلى نصه لشد شرف شعب مصر العربي بقلوبكم إلى أرض البطرقات والأجساد العربية. وسعد أبناء مصر باستقبال سفير الأمة كرميا لك في

مرحلة تتطور فيها المفاطم في اتجاه دعم
وتوسيع التكتلات

ميثاق الشرف

٢ - ضرورة الالتزام بمبادئ ميثاق الشرف العربي الذي اقترحه الرئيس جمال مبارك في مارس ١٩٦٨، والذي وافق عليه من حيث المبدأ مؤتمر الأمة العربية السادس والعشرين الذي انعقد بالقاهرة في بداية الشهر الماضي في إطار المبادئ التي تركز على تحقيق الاتحاد القومي، وتعزيز الدور الذي تنهض به جامعة الدول العربية ومؤسساتها وإحترام استقلال وسيادة وسلامة وحدة أراضيها ونظام حكم كل دولة عربية، وتأكيد مسؤولياتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، وما لحدود أمثها لياها، وأحكام هذا الميثاق الذي نرى أنه يمثل دستور العلاقات العربية وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين. وما ينبغي تحقيقه في إطار التضامن العربي باعتبار أن ذلك هو السبيل لتسكين الأمة العربية من التوصل إلى أهدافها القومية العليا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي هذا الشأن فإننا نعدو البرلمانات العربية إلى دراسة تفعيل الميثاقية الواردة في ميثاق الشرف لأننا واتحادنا العربي بحيث تسبح هذه المبادئ وتقام عليها تركة الشعوب العربية الأمر الذي سيسهم من جسد وأسس الثقة التي يجب أن تكون في الحاكم للعلاقات العربية- العربية

برلمان عربي واحد

والأحد أن فكرة البرلمان العربي الواحد أو المجلس التشريعي الواحد تخرج لنفسها الضرورة حتى يتم استكمال مقومات التضامن العربي. كما ننتظر الشريعة المصرية لإجراء مشروع مبادئ ميثاق الشرف للأمم والقانون العربي كأساس للتضامن وتحتويها للعمل العربي المشترك على جدول أعمال المؤتمر القادم للاتحاد البرلماني العربي.

٣ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة عربية وأقصد بعدم القيام بأي عمل يمس أو يتعدى هذا الحد بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي هذا الصدد أريد أن أؤكد أيضا على كرامة القضاة التي طرحها الرئيس حسني مبارك في مؤتمر القمة العربية الذي افتتح بالأمرة في مايو ١٩٦٨ بشأن أن

كتابه الجديد فخطها غير أمة أخرجت الناس وعظم قدر أدائها ولتصن أرضها الطاهرة بأن تكون الربا، الحاضن لرسالات السماوية.

لحل هذا الأمر الذي يهدد كوكبية من المعنى لإرادة الشعب العربي، يجب أن عزما ثابت على حماية وتنمية القدرات والامتيازات العربية على المستويات السياسية والاقتصادية من أجل تحقيق توازن السد في الجسد العربي، وتطوير ترواح القوة بتلصقة قومية شاملة تترك أبعاد الواقع الداخلي في الدول العربية، والعلاقات مع دول الجوار الجغرافي، وآثار التحويلات الدولية على مستقبل أبناء هذه الأمة.

وأعلمكم أن موقفنا الذي نرى في أن طبيعة التطورات الدولية المعاصرة تستوجب وضع استراتيجية عربية متكاملة للعمل العربي المشترك تهدد على خضولها مستقبلاتنا الأساسية في ضوء تدهور ظروف محيطاتنا الحفوية. ذلك أن ميثاقا رندو بالفعل، أو التصريحات العربية التي لم تعد تتلاءم مع خصائص البيئة الدولية القائمة على نظام التجمعات الكبرى ذات الاستراتيجيات الشاملة في تحديد خطى مستقبلها.

أخطى تهدد

وإذا كانت أمة العرب، وواجهها الآن أخطر تهدد وهو حماية كيانها الذاتي ليس فقط في إطار مجابهة التكتلات الدولية الكبيرة لقفوة، ولكن أيضا في إطار مجابهة القوة والخللات العربية العربية فإن ذلك لن يكون إلا بالتضامن العربي أولا، والسوق العربية المشتركة ثانيا.

لقد طلت قضية التضامن العربي محورية في أنشطة وقرارات الاتحاد البرلماني العربي منذ شك في ميثاق عام ١٩٦٤ وفي الحقيقة أنه إذا كان هدف استمارة التضامن العربي ذات مسئولية قومية يتطابق على عاتق البلدان والمؤسسات العربية فإن البرلمانيين العرب يكونون بلا شك جهة أساسية في تحقيق هذا التضامن.

وراسموا إلى أن طرح وجهه نظر للشعب البرلمانية المصرية في عناصر محددة ١ - لعل المتكلم الهام والرحمة التاريخية العريقة التي تميزها أمتنا العربية تفرض علينا أن نطرح خلاصاتنا، ونجسد كل العوامل المؤيدة للفرار والفتنة، وأن نضرب في بناء رؤية مشتركة لآس تضامن عربي فعال يولاه للمستقبل بشدة وإفراة وديانة للتحديات بإفراة متزايدة حيث أن مستقبل هذه الأمة رهن بتضامنها لتسميا ونحن في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

١٩ مايو ١٩٩٢

للسوق المشتركة، حتى تتجاوز عن تجارب الماضي التي أسفلت للتدويع والمضد في طبيعة الاقتصادات العربية كما تدعو الشعبية البرلمانية المصرية إلى العمل على إعداد إعلان برلماني عربي حول إقامة السوق العربية المشتركة على أن يتخذ الإعلان تعزيز التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة العالم الخارجي بكتلة، وإظهاره ومنطلقاته الدولية وشركائه المتعددة الهيئية، كما يدعو إلى عقد مؤتمر قمة اقتصادي عربي يضع الأسس اللازمة لحيثيات قومي للتصدي عربي، ويطلب بالعربية تمديد العمل الاقتصادي وإبعاده عن الازدواج والخلافات السياسية الطارئة فلا يمكن أن يترتب مستقبل أبناء هذه الأمة بعلاقات المد والجزر السياسية، وأن تخطى أولوية قصوى في برلماننا لإبرام تطوير الموارد البشرية والأنشطة المتصلة بالكمبيوتر القدرة التكنولوجية الذاتية، وتوطيد التكتل للرجوع العربية بنات بها مهمة الانضمام بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، وتشجيع التشرعات الاقتصادية بين الدول العربية، ومناخية تنفيذ القرارات والتوصيات المتخذة في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك.

قوتنا في تضامنا

إن بناء الزادة العربية المشتركة من أجل المستقبل قضية لا تقبل التجزئة أو التسوية، فبقوتنا تكمن في تضامنا، وعالم الغد ستملكه بين أيدينا إذا ما نجحنا في إنشاء الذاتية العربية الاقتصادية، السوق العربية المشتركة، القادرة على فرض مقومات قدرتها على الشركاء، في هذا العالم النسل الحلبي أن يشهد من أترنا، ويعنفنا غيرة، ويثبت أقدامنا على الطريق القويم.

الحملات الإعلامية ضد الدول العربية الأخرى منها كانت نوازع الخلاف أو اسبابه، حيث أن هذه الممارسات الإعلامية تؤدي إلى إزكاء روح العداوة بين الشعوب العربية.

السوق العربية المشتركة

إن مشروع السوق العربية المشتركة يمثل الضمانة الحقيقية لمستقبل وأمن الأجيال القادمة حيث أنه لا قبل لأي دولة عربية أو مجموعة عربية شبه الإقليمية أن تتعامل بإفراط مع تباينيات التغيير الاقتصادي الدولي السريع.

وفي هذا الشأن فإن الشعبية البرلمانية المصرية تسترعى الانتباه إلى ظاهرة ارتباط العديد من الدول العربية بالأسواق الدولية الخارجية سواء في إطار اتفاقات شركة أو في إطار التعامل الاقتصادي العربي مع القوى الدولية.

ونود أن نؤكد على أنه أيا كانت الصيغ المطروحة فإنها أن تحقق غاياتها في بناء وتنمية اقتصادية حقيقية للدول العربية إلا إذا ما اتخذت الدول العربية موقفاً جماعياً لأنه من المتصور أن تؤدي تلك الشركات المتعددة إلى توسيع نطاق التباين بين الاقتصادات العربية، ويكون الأضعف بعد ذلك النخول في علاقات ارتباطية بين دولها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقايل الفرص المتاحة أمام إمكانية قيام سوق عربية في ظل إعطاء الأولوية للإرتباطات بالأسواق الخارجية وإذا فإننا ندعو إلى ضرورة إعطاء أولوية مطلقة - خاصة في السنوات الثلاث القادمة - وقبل قديم القرن الحاس والعشرين - إلى الاتفاق على أعمال البات السوق العربية المشتركة مع مراعاة اليعد القوي في تنفيذ اتفاقات التعاون الاقتصادي للهيئة

لكل دولة عربية والتعهد بعدم القيام بأي عمل يس أو يشبه هذا الهدا بصورية مباشرة أو غير مباشرة. وفي هذا الصدد أود أن أؤكد أيضا على الرؤية الصائبة التي طرحها الرئيس حسني مبارك في مؤتمر القمة العربية التي انعقد بالدار البيضاء، في مايو ١٩٨٩ بشأن أن كل دولة عربية يرى بما يحقق مصالحها والقدر على تصديق احترامه وتربسحه في محيطا القوي الضيق الذي يطرأ فيه من المصالح المشتركة مما لا يتوافر في العائرة الدولية الأوسع.

التضامن... سلوك

٤ - أن التضامن العربي ليس مجرد سياسة تنتهجها الحكومات العربية أحيانا، ويتجاهلها أحيانا أخرى، كما أنه لا يمكن أن يحقق التضامن العربي بقرارات فوقية، وإنما ينبغي أن يكون هذا التضامن ممارسة سلوكية يتبناها ليس فقط الحكومات العربية، ولكن كل التيارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مدعوة لأن تشارك في بناء هذا التضامن فالشعوب وأصحاب الأقاليم الصرة عليهم أن يربطوا من تبصرة الرأي العام العربي بالعمية وبعتمية هذا التضامن والاقتصاديين عليهم أن يخطوا لمبروعات اقتصادية تتجاوز حدود القطر العربي إلى الاقمار الأخرى لأن التضامن هو ركن الحاضر أصياغة رؤية المستقبل وهو التعبير المباشر عن الزادة المسياسية العربية الواحدة.

٥ - التأكيد على بناء سياسة اعلامية مشتركة تهدف إلى تنمية قيم التعاون والإخاء بين الدول العربية، وتحرش من



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٩

السوق العربية المشتركة.. كيف؟

في أغسطس عام ١٩٦٤ أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً بإنشاء السوق العربية المشتركة وكانت أهدافها الأربعة حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال... وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي... وحرية تبادل البضائع... وحرية تجارة الترانزيت. وظهر في قرار إنشاء السوق العربية عدة أوجه للقصور منها أنه لم يتضمن توحيد التعريف الجمركية في مواجهة العالم الخارجى أو ما يسمى الجدار الجمركى.. ومنها المادة ١٤ من قرار السوق التى أعطت للدول حق استثناء بعض السلع من إعفائها من الرسوم أو من تخفيضها أو من تحريرها من القيود وبالطبع طلبت جميع الدول العربية الاعضاء تطبيق هذا الاستثناء على قوائم كبيرة من السلع بالإضافة الى أسباب أخرى منها أسباب سياسية واقتصادية وتاريخية.

وفى حوارنا مع عدد من المفكرين الاقتصاديين طرحنا عليهم سؤالاً — محدد كيف تقوم السوق العربية (المشتركة)؟ وكان سبب ذلك هو الاهتمام الكبير الذى ظهر فى قمة القاهرة بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية.. وإهتمام اتحاد البرلمانات العربية بإنشاء السوق.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتش والخدماء الصغففة والمعلوماء : ١٩٨٧/٥/١٩ : التاريخ



د. سليمان المنزرى:

**البداية الصغففة فى
انشاء منطقة تجارة
عربية حرة بين
الدول الراغبة فى
ذلك**

**الاموال العربية تمنع بضمانات بدلا من
التهديد بالتجميد والمصادرة بالخارج**

تأشيرة دخول والمواقف الأمنية
اللى قد تستغرق وقتا طويلا
وبالرغم من أننا توصلنا الى
وضع نموذج موحد للبطاقة
الشخصية للانتقال بها بين
الدول العربية واقرتها الاجهزة
الامنية فى كل من مصر وسوريا
والعراق والكويت والاردن
واليمن ثم السودان ومع ذلك فلا
توجد دولة عربية واحدة طبقت
ذلك ولا تزال تستخدم جواز
السفر للتنقل بين الدول العربية
وهناك جهود على مستوى وزراء
الدخلى العرب لتلغى مسألة
الحصول على تأشيرة فى الوقت
الذى تجاوزت فيه دول الاتحاد
الاوربى تلك المسألة واصبحت
هناك حرية فى انتقال الافراد...
واذا كان هناك تخوف من إنتقال
المعتقلين بين الدول العربية فان

بانتقال رؤوس الاموال انشاء
عدد من المؤسسات مثل صنابق
التنمية خاصة صندوق النقد
العربى ومؤسسات ضمانات
الاستثمار ممثلة فى المؤسسة
العربية لضمان الاستثمار.. ايضا
الاطار التشريعى الموحد ممثلا فى
الاتفاقية الموحدة للاستثمار
الاموال العربية الذى وقعت عليه
٢٠ دولة عربية واهم ما جاءت به
إنشاء قضاء عربى موحد ممثلا
فى محكمة الاستثمار لغض
المخاضات التى قد تنشأ بين
المستثمرين العرب.
وفيما يتعلق بانتقال المواطنين
العرب قال د. سليمان المنزرى.. لا
تزال تلك المشكلة من اهم
العقبات سواء للسباحة او
لممارسة النشاط الاقتصادى
متمثلا فى ضرورة الحصول على

■ الدكتور سليمان المنزرى
هو الخبير الاقتصادى العربى
ومدير العلاقات العربية الاسبوية
بجامعة الدول العربية وشارك
على مدى ١٠ سنوات من عام
١٩٦٧ الى عام ١٩٧٦ فى مجلس
الوحدة الاقتصادية سالتة عن
كيفية قيام سوق عربية مشتركة
فقال: لا نريد ان نلفز على المراحل
وعلى ان نستفيد من تجاربنا
السابقة والجهود التى بذلت منذ
عام ١٩٦٤ لإقامة السوق والتى لا
تتمشى مع النتائج المحدودة التى
تصرفت على ارض الواقع والا
تطفى طموحاتنا على القدرة على
الإنجاز وعلى ان نركز على
البداية الصغففة وهى انشاء
منطقة للتجارة الحرة بما يتوافق
مع المتغيرات الدولية والقدرات
العربية.. وخلال المرحلة الماضية
اصطلحت عملية انشاء سوق
عربية مشتركة بالواقع العربى
متمثلا فى صعوبة انتقال السلع
بسبب القيود الجمركية والادارية
وايضا بسبب انه لم يكن لدينا
فاض من السلع والبضائع يمكن
تداولها وان السلع متمثلة ولا
تكا تغطى احتياجات السوق
الحلى كما لم يكن هناك حماس
من الحكومات او حافز لدى
القطاع الخاص للتبادل التجارى..
وفى المرحلة الاخيرة بدأت الدول
العربية تولي اهتماما اكبر للقطاع
الخاص والتحرر من القيود التى
تصد من التعاون الاقتصادى
العربى.

الاصناف الاخرى من السوق
المشتركة هو تحرير انتقال الافراد
ورؤوس الاموال وفيما يتعلق



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للشهر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٩

العربي وأجهزة الإعلام العربية
كما نال اهتمام الأجهزة
التشريعية العربية ممثلة في
اتحاد البرلمانات العربية فسوف
يتحقق هذا المشروع في الموعد
المحدد

يؤكد د. المنزلي على ضرورة أن
ستفيد من التجارب السابقة التي
بللت على أن الأخذ بمفهوم كل
شيء أو لا شيء تكون محصلته
النهائية لا شيء وعلى ذلك فإن
التجربة تفرض أن تبدأ منطقة
التجارة الحرة بالدول العربية
التي ترغب في ذلك والاتفاقية
تيسير وتنمية التبادل التجاري
بين الدول العربية الموقعة عام
١٩٨١ نصت على مبدأ الاستثناء
للدول التي ترى أن الوقت غير
مناسب لانضمامها على أن يكون
لديها أسباب يقبلها المجلس
الاقتصادي وأن تكون لأجل محدد
لا يزيد على ٥ سنوات لتكفي
خلالها الدول العربية مع الأوضاع
والتغيرات خاصة أن معظم الدول
العربية تبنت مبدأ الإصلاح
الاقتصادي وكثير منها استكمل
البنية التحتية لسيما إنشاء
أسواق مال وبورصات وأخر تلك
البورصات سيفتح في الدوحة
بعد أيام ويعقبها سوق الإمارات
وصنعا قريبا.. ولينا أن ندعو
إلى سحب الأموال العربية
للاستثمار في الوطن العربي
لتغذي التنمية العربية فهي
معرضة في الخارج للتجميد
والصادرة والإرتهان بينما في
الدول العربية ضمانات وفرض
استثمار وإعادة وبرامج
للخصخصة تتيح فرصا جيدة
للاستثمار.

لدى تجربة وهي دخول العمالة
العربية إلى العراق وهي البلد
الوحيد الذي لا يطبق موضوع
التأشيرة أو الكفيل كما في دول
الخليج وكان في العراق أكثر من
٣ ملايين مصري يتمتعون
بحقوق المواطنة العربية وهو
مبدأ تم إقراره في قمة عمان عام
١٩٨٠ بالمصادفة على ميثاق
العمل الاقتصادي القومي..
والأسواق تستوعب من يجد عملا
ومن لا يجد عملا يعود من حيث
أما ونحن في العالم العربي
نزالنا نحتاج إلى العمالة
الاجنبية وبدلا من الاستعانة
بالمعملة الاسبوية الرخيصة لماذا
نستعين بالمعاملة العربية من
منطلق المسؤولية القومية..
وبالطبع من حق الأنظمة العربية
تحقيق معاملة «الامن والتنمية»
من خلال بعض الإجراءات
الميسرة للتوفيق بين احتياجات
التنمية ومطالبات الأمن ويمكن
من خلال التعاون الأمني تجاوز
ذلك ولا نضع عقبات أمام العامل
العربي لأن التكافل القومي
والمواثيق العربية تدعو إلى ذلك.
إن إعلان المجلس الاقتصادي
الاخير عن قيام منطقة للتجارة
العربية الحرة تنفيذا لقرار
العمالة بالقاهرة يفتح الآمال مجددا
لتحقيق هذا الحلم القومي فكانت
لائحة سوق عربية مشتركة ووضع
القرار البات وبرامج العمل وحدد
مراحل الإنجاز وشكل فرق العمل
لإنجاز منطقة تجارة حرة على
مسمى ١٠ سنوات تبدأ من أول
يناير ١٩٩٨ وإذا صدقت التواقيع
ونال المشروع اهتمام لشارع

■ ■ ■ الدكتور محمد محمود
الإمام الخبير الاقتصادي ووزير
الاقتصاد الأسبق قال ردا على
سؤال كيف تقوم السوق العربية
المشتركة إن مفهوم السوق هو
تحرير التجارة بين الدول
المشتركة في السوق وأن يكون
لديها جدار جمركي مع باقي
الدول.. والتجارة لا تقوم إلا إذا
كان هناك إنتاجا قابلا للتداول
وليس فائضا يصعب تعريفه في
مناطق أخرى لأن وجود فائض
غير جيد يعني توزيع عدم
الكفاءة وإنما يجب أن يكون
إنتاجا منافسا عالميا.. والسوق
إذا انصهرت على السلع
الاستهلاكية فإن ذلك لا يضره
ترابطا بين الأسواق فالسلع
النهائية تباع وتشتري في أي
مكان في العالم.. وإرتباطنا
بالأسواق العالمية بسبب الحاجة
للمعدات الرأسمالية وإذا لم
نساعد بعضنا البعض على
إقامة تلك الصناعات فلا داعي
لائحة السوق المشتركة.

أيضا الإنتاج يتطور في مجال
مستلزمات الإنتاج والمواد
تتحول إلى مواد جديدة وإذا لم



د. محمد محمود الإمام

السوق أصبحت تاريخاً.. والعنصر البشري هو التميز

فاليابان عندما انشأت صناعة السيارات ونافست فيها لم تقل أن أمريكا لديها صناعة متقدمة في السيارات ولكن انشأت صناعة منافسة وكوريا التي كانت متخلفة عنا الآن تخصصت في الكمبيوتر وتصدر التكنولوجيا لأمريكا والحل هو رفع مستوى الإنتاج ومستوى العامل العربي فالدول العربية في نطاق مؤشر التنمية البشرية أدنى من الدول المماثلة لها في مستوى النمو، وطالما أن العنصر البشري العربي وقاعدة البحث ضعيفة فلن يؤدي ذلك إلى إقامة سوق مشتركة ودول الخليج تلجأ إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية لأن العامل العربي لا يوفر لها احتياجاتها. وحتى نستفيد من تجارب الآخرين فإن الأوروبيين عندما وصلوا إلى مستوى الوحدة النقدية وجدوا أنه من الضروري تحقيق الوحدة السياسية أولاً لذلك فإن دولة الوحدة السياسية العربية ضرورة لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

تهتم بصناعة المكونات والصناعات المغذية فلن تقوم سوق مشتركة وإنما سوق تابعة للسوق العالمية لأن إنشاء جدار جمركي في ظل تخلف صناعي هو تخلف جماعي.

أكد د. الإمام أن القضية لم تصبح قضية وجود سوق للسلع لأن الإنتاج ينتقل عبر الشركات عابرة القوميات ونصف التجارة العالمية في يد تلك الشركات وأصبح الحديث عن السوق تاريخاً وإقامة سوق عربية مشتركة لأبد من مقومات لتلك السوق ولأبد أن تسابق الزمن وليست المزاي في إقامة السوق هي المزاي القائمة لدينا حالياً وإنما المزاي تعود للعنصر البشري وعلينا أن نجذب علماءنا من الخارج ونشجع البحث العلمي ونموه ونستخدم نتائجه فإسرائيل كانت عصابات إرهابية وأصبحت الآن تتحدى العالم بصناعات متقدمة وليس صحيحاً أن التكنولوجيا متاحة في العالم لمن يريد شرعاً ولكن التخلف أن ندخل في نفس المجالات ولكن بكفاءة أفضل



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٩

"نافتا"

ظلمة أم مظلومة؟!

الحديث عن إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية، إعتبارها خطوة أولى تتفق ومعطيات الواقع تجاه السوق العربية المشتركة التي يحلم بها الجميع، امر ضروري تفرضه تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وتزايد عدد التكتلات التجارية. إلا أن الإقدام على خطوة ما يلقضى النظر الفاحصة المتأنية لما تحقق في المجالات المشابهة لها على الصعيد العالمي، خاصة إذا كانت ذات حظ وإثر من المساندة والدعم من جانب الأطراف الأساسية فيها، ونطرح في هذا النطاق نموذج دنافتا، أو منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية التي تضم كلا من الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك ونستأن قارئ الأهرام الاقتصادي في استثناء، مما نرجوا على القيام به عادة الا وهو التنوع في التناول جغرافيا، اقتصاديا وسياسيا، ومن ثم سوف نضطر الى تناول



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٩

«نافتا» من وجهة نظر الطرف الأمريكي الآخر، إلا وهو المكسيك

ودافعنا إلى تلك عدة إعتبارات :

● الدخول في مثل هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف يقتضى قدرا كبيرا من الموضوعية والبعد عن الحسابات الشنيعة، وأيضا عدم المبالغة في التفاؤل وبناء الاحلام.

● التباين في القدرات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية

والمكسيك، كان من أبرز عوامل الحسابية السياسية، ومن ثم يتعين علينا أن نساؤل ماذا حدث بعد مرور ما يقرب من خمسة اعوام، على توقيع الاتفاقية الأساسية؟

● هل قامت المنطقة بدورها في مجال إنعاش

نزرة الأندى

الاقتصاد المكسيكي باعتباره نموذجا للإقتصاد

نام، وانعشت تجارته وارتفعت مستوى معيشة

الأفراد، أم ان العكس صحيح؟

وماذا فعلت بالاقتصاد القوي، الا وهو الاقتصاد الأمريكي، وما

هى المبررات التى تدفع بالكونجرس الى الموافقة على خطط

الرئيس الأمريكى الطموحة والرامية الى إقامة منطقة تجارة حرة

تشمل الأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥، وأخرى لمنطقة آسيا

والباسيفيك، بحلول عام ٢٠١٠؟

لقد ركزت الجولة الاولى التى قام بها الرئيس كلنتون لدول

امريكا اللاتينية، على قضية حرية التجارة بصفة أساسية، ومن ثم

فإن تقييم العلاقة مع الجزء «المكسيك» يمكن ان يعطى المؤشر

والدليل الذى يتم الاهتداء به بالنسبة لكل، ممثلا فى دول

الكاريبي والجنوبية.

من واقع كافة هذه التساؤلات والاعتبارات يكون تناولنا لما انت

اليه «نافتا» بعد مرور هذه السنوات، وسوف نجد انها حققت على

الصعيد الاقتصادى طفرة لا يمكن اغفالها فى منطقة الحدود بين

الولايات المتحدة والمكسيك بصفة أساسية إلا أن الاتجاه الى العمق

بعيدا عن نقاط التماس على الحدود، يشير الى عدة ظواهر أساسية

أولها، استفاد الاقتصاد المكسيكى ككل من منطقة التجارة الحرة

شعبا يتعلق بالمعاملات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد

ارتفعت قيمة التعاملات التجارية بين الجانبين بنسبة ستين فى المائة



المصدر : -- الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٩

لصل إلى ١٦٠ مليار دولار في عام ١٩٩٦، وبحيث تاتي هذه المعاملات في المرتبة الثانية، بعد المعاملات التجارية الأمريكية اليابانية. بل يضاف الى ذلك تحول الفائض التجاري الأمريكي الى فائض لصالح الجانب المكسيكي يقدر بمئة عشرين مليار دولار في عام ١٩٩٦، وعلى الرغم من أن الصادرات الأمريكية ارتفعت بنسبة ٣٧٪ منذ عام ١٩٩٤ وتوفر فرص عمل لحوالي سبعمائة ألف فرد بصورة مباشرة.

إلا أن الجانب الأمريكي على صعيد الكونجرس، لا يصعد بالعبطة تجاه الأرقام الخاصة بالعجز التجاري مع المكسيك حيث تعنى فقدان ٢٢٤ ألف فرصة عمل، وهو أمر غير مرغوب فيه، فكيف يمكن تسويق العمالة الأجنبية على حساب العمالة الأمريكية؟

ثانياً: القضية الأهم، هي الآثار الاجتماعية التي تترتب على قيام «نفاق» ونفاقها، وهي قضية جديدة بالملاحظة والدراسة فقد ازدهرت مناطق الحدود بين الدولتين، إلا أن الفجوة الاقتصادية داخل فئات الشعب المكسيكي إزدادت حدة وطرحت تساؤلات حول مدى الإحساس بالمساواة والمشاركة.

ثالثاً: وهنا سوف نجد أن منطقة التجارة الحرة، كانت أكثر ضراوة وعدوانية تجاه الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أو محاولة الهجرة إليها من جانب الفقراء، بينما الأغنياء والعديد من الشخصيات البارزة والمؤثرة في مكسيكو سيتي، إستطاع الاستفادة من «نفاق» من خلال مشروعات مشتركة، أو من خلال شبكات تجارة المخدرات وغسيل الأموال.

رابعاً: لقد ساءت واشتدت المكسيك خلال أزمتها النقدية في عام ١٩٩٥، وقدمت لها من المساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة الكفيلة بتخطي هذه الأزمة إلا أنها في ذات الوقت كانت السبب الأساسي في هذه الأزمة عندما ضاربت رؤوس الأموال الأمريكية قصيرة الأجل وعصلت بالعملة المكسيكية.

كما أخذت في إغلاق الأبواب أمام المهاجرين غير الشرعيين من المكسيك والذين يقدر عددهم بحوالي ٢.٥ مليون فرد، إضافة إلى محاولة تقليل الإعداد المهاجرة بصورة شرعية والتي تبلغ ما يقرب من مائة ألف فرد سنوياً، وما يعنيه ذلك من حرمان الاقتصاد المكسيكي من تحويلاتهم المالية.

خامساً : أن الكلف عن شبكات تجارة المخدرات وغسيل الأموال والمتورطة فيها شقيق الرئيس المكسيكي الأسبق كارلوس ساليناس، لا يعد بالأمر الجديد بالنسبة لدهاليز الحياة السياسية والصراعات الحزبية في المكسيك قبل



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٩

تولى الرئيس الحالى ارنستو زييلو لمنصبه، فمن خلال هذه الشبكات تم تمويل الحملة الانتخابية لساليناس الذى كان أكثر المتحمسين للاتفاقية «نافتا» وهو ذات الموقف الذى اتخذته «واشنطن» من الرئيس البنمى الأسبق «توريبيجا».

لقد حقلت «نافتا» نتائج إيجابية بالنسبة للاقتصاد المكسيكى ككل: وبخاصة فى مجال التجارة، إلا أنها عمقت الإحساس بعدم المساواة والثنية بين الشركاء فى الاتفاقية الاقتصادية وفى داخل طبقات الشعب المكسيكى الواحد حيث تسعى إلى إغلاق الأبواب أمام المهاجرين الباحثين عن عمل، وتسعى إلى إعادتهم وما يمثل هذا الوضع من ضغوط إجتماعية وسياسية بينما أموال الأغنياء تتدفق فى عمليات غسل الأموال. ولا تقتصر هذه الظاهرة على المكسيك فقط، ولكنها تمتد إلى دول أمريكا الوسطى ككل، وقد تم طرحها بإلحاح خلال لقاء كلنتون مع رؤساء الدول المعنية لكل من كوستاريكا، نيكاراجو، هوندوراس، السلفادور وجواتيمالا.





للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

التاريخ: ١٧ مايو ١٩٩٧

ممار يا مصر

القاولات... والسوق العربية المشتركة

تعدد بالقاهرة اليوم شدة بتفصليها الاتحاد العربي للخدمات والمعلومات والاتحاد العربي للتشبيد والبناء من دور الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك في دعم القائلات العربية - ويدوم ذلك مع مجموعة سفارات التأسيس ايراهيم نافع من معلومات ومتطلبات قيام سوق عربية مشتركة كجبل طبيعي وعلمي لعديد من دعوات الوحدة العامة والواحدية الاقتصادية في عالم تتشكل فيه المجموعات القليلة للتكامل وخير مثال للتشبيد الذي اريدوا عمله اوروبية واحدة وعالمنا لاتصنعا متكامل واحد يدخل باذلول الاوروبية عمام الكرون اقوامه والمطربين حديث سيبون العمام ملتوحا للتجارة والخدمات ان رابى اموره في هذا الناحل - ولان ان خدمات القائلات وصناعة عموك البناء والصناعات العامة لهذا القطاع تمثل حجما كبيرا في استثمارات ماسقانا العربية والتخطيط المستقبلي لهذا القطاع تكبير يحتاج تعامل الرأى القى تبلى على معلومات متكاملة متكاملة. وعلى اخص دراسة لثورة الامتكان والتعجير بالامانة العامة للجامعة العربية (مايو ١٩٩٢) عن صناعة البناء والتشبيد في الوطن العربي تؤكد ان حوالى ٦٠٪ من اجمالى استثمارات الاستثمار في القطاع العربية حسب في البناء والتشبيد - ومطابق لهذه الدراسة بلغت هذه الاستثمارات عام ١٩٨٧ ملا حوالى ١٠٦ مليارات دولار امريكى - كان الانصيب الاكبر منها للقائلات الاجنبى - ولكن الدراسة (ان القائلات العربية تمت خلال عقد الثمانينات ووفق هذا التمسو تطور في كوالر

القاولات (لا ان هذا التمسو وعسبور عد التاكل بصورة مفسومة ومتتالية وام يتحرك في مسعود الاحوال في نطاق مؤسسى له صفة التيمومة والخصص على وحدت صغيرة اتجه مملهما نحو اعمال من الباطن في منظومة القائلات العربية) هذا ملاكثرة دراسة الجامعة العربية عام ١٩٩٢ - وتشكلت في القارة القالية كيانات عربية مثل تلك لاني تتكم ثروة القوسم تختم في شكل مؤسسى لعديد من شركات القائلات العربية يمكنها عند تكامل خبرتها ان تكون في اتمام والبناء والتكامل كيان متكامل لسوق عربية مشتركة. لادنى في العالم العربي التطلعات القالية والقوادر البشرية من تشييد ومرايين وادنى اذناج طبية في صين وعنده في بعض الدول العربية من القائلات العمالة التي يمكنها ان تكون عمليا ان تكامل الخبرات بمنع المماريع العمالة - لوجو ان تصفى ثروة القوسم عن دور مسعود للجامعة العربية ومؤسسات العمل العربى - للتشبيد يمكن من خلاله دعم القطاع القائلات العربية بصناعة عملية لسوق عربية مشتركة - ولانما عمل امصر

صلاح حجاب



المصدر : - الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٤

د. أحمد جويلي في حوار الجمهورية الأسبوعي

لفز السوق العربية المشتركة

الحكومات العربية تراجعت عن تحفظاتها

عقب مؤتمر قمة القاهرة

بعض المسؤولين العرب يفضلون التعامل

مع أوروبا

مناطق حرة جديدة تقودنا نحو السوق المشتركة



المصدر :- الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :- ١٩٩٧/٥/٢٢

لن نفزو أسواق العالم بسلع «مضروبة»

لا
تطبيق
له الجات
على
الأدوية
للآن

صدا القمع «أنفلونزا
آسيوية» أصابت المحصول
ولم تؤثر على الإنتاج

أحد من مسؤوله عن فتح أسواق جديدة
منتجات البترول الخاص



المصدر : الجمهورية

١٩٩٧/٥/٢٢

التاريخ

- الجمهورية. كيف يتم التعامل بين الشركات؟
- د. جويلي في عام ٨٩ تم توقيع بروتوكول بين البلدين لتأسيس

شركة خاصة للاستثمار. وقع بالاحرار الأولى وكان اسمها ٥٠ مليون دولار، ولم يبر هذا الاتفاق التور. وكان الاتجاه السائد وقتها يندفع على العلاقات بين الحكومات. وقد تم احياها بروتوكول من جديد مع اختلاف التوجهات. واصبح اسمها الشركة ٢٠٠ مليون دولار، على اساس قيام شركة التنسيق الدولي واخرى للصناعة وشركة مشتركة لصناعة الاسمنت. وكلما نعلم ان العرب ايدى شريكين من الاسمنت. ونحن لمتعود كميات كبيرة.

والنسبة للتزويدات العامة تم عمل بروتوكول للمصارف في البلدين، واتفق على عقد اجتماع في مصر في الصيف القادم بين فريق الخبراء بخصيص وزير التجارة المصري، ويؤكد ذلك نشاط مشروع مغربي، وزيارة مجموعة من رجال الاعمال المغربي.

- الجمهورية. ما هو برنامج عمل هذه اللقاءات؟
- د. الجويلي السبيل الى ابناء ملاقات القائمة المنظمة

التبادل الحر

- الجمهورية. ماذا نحني منطقة التبادل الحر؟
- د. جويلي. نحني اتفاقية تتكون من عدة يتم الاتفاق عليها. مثلا «الجات» منها عشر سنوات. والاتحاد الاوروبي ١٢ سنة والحررة العربية عشر سنوات.
- ونحن في مصر نمجد تصدير لفة حتى نحقق اهدافنا، وان مهمة نشر الاكتفاء الاقتصادي خمس سنوات
- وبالإضافة للعدة التزويد يوجد مجموعات من السلع يتم تبادلها بين الجانبين بدون جملة. وقد تم الاتفاق على ٧٠ سلعة معفاة من البلدين وهذه القائمة قابلة للزيادة. وهناك مجموعة ثانية من السلع يتم اعفاؤها تدريجيا على مدى خمس

السنة. ولما تمت الحركة بالبطء. حسب التقدير التي تلقتها من احمد عدوي رئيس مكتب للتبادل التجاري بالغربي. وعندما تمت زيارة الرئيس تصيرت الاوضاع. تم رفع الحظر والتزيد. بعد ان اعطت لواءة البلدين التوجيه. وهذه اعمدة لزيارات على هذا المستوى.

متابعة التفتيش

- الجمهورية. هل علمت الاتفاقيات مع المغرب لأول مرة خلال انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة؟
- د. جويلي. نعم. وهذه اول مشتركة على مستوى الرئيس والله وتقدر ان تراجع تنفيذ القرارات بعد ٦ شهور في شهر ديسمبر

- الجمهورية. ما هي ملامح التنسيق بين الدولتين؟
- د. جويلي. لقد تجمعت في الاتفاقيات. ولها شأن، الاول خاص بالتجارة والثاني بالاستثمار

بالنسبة للتجارة كان حجم التبادل التجاري بينا وبين المغرب ٢٠ مليون دولار، وقد قلت لرجال الاعمال المغربي ان هذا البائع لا يستحق ان تتعامل به الدول. وانما كان يمر من حجم تبادل تجاري بين عدد من رجال الاعمال. وافقنا على ان نزيد حجم التبادل الى ٢٠٠ مليون دولار سنويا خلال العامين القادمين. علي ان تكون قابلة للزيادة

- الجمهورية. ما هي الآليات التي تحقق هذا الهدف؟
- د. جويلي. اعدنا اتفاقية

للتبادل الحر، وان تدعم خطوط نال البضائع القائمة خط لاجل. ونحن نحتاج الى شركة ملحية مشتركة بين البلدين، وشركة للتنسيق الدولي والتجارة، وبناء الجسور بين القطاع الخاص في البلدين، وقد عقد اتفاق وقته الحاج محمود العربي بين لثما د. العرب للمصرية وجامعة القاهرة للتفتيشية وجسور مناقشات مع رجال الاعمال شارك فيها وزير التجارة والمستشار للتنشيطية مع ادريس جابطو ووزير التجارة الخارجية محمد الطعي

بروتوكول لعدة

النشء الخدم لتسهيل المعلومات

اصبح الحديث عن السوق العربية المشتركة لغزا محيرا. وبينما لا تكاد تخلو تصريحات احد المسؤولين العرب عن الإشارة إلى أهمية السوق وضرورتها، ولا تتم ترجمة هذه التصريحات إلى خطوات عملية

في وقت تتجه دول العالم نحو إقامة التكتلات الاقتصادية.. التي تهدد باقتسام أسواق العالم.. والسيطرة عليه.. والعرب في حالة غياب كامل...

دعونا الدكتور احمد جويلي وزير التموين والتجارة إلى مائدة «حوار الجمهورية الإيسوي» لنتعرف على أبعاد هذه الخطوات...

- الجمهورية. هل نعلم اتفاقيات المغرب علامة خاصة على طريق إقامة سوق عربي؟
- د. جويلي. السياسية الواضحة التي تتبناها مصر.. في ان العلاقات السياسية المتميزة بينها وبين الدول العربية.. لابد ان يواكبه علاقات اقتصادية وتجارية قوية. والملاقات السياسية تحتاج الى خريطة دائمة ومستمرة. وقد نكث هذا النهج كثيرا في خطابات الرئيس والمصريين.. ان مستقبل الدول العربية يرتبط بإقامة منطقة حرة عربية.. خطوة نحو السوق العربية المشتركة.

وقد لمسنا عدة خطوات في هذا الاتجاه مع المغرب وتونس والكويت والسعودية وأيران والأردن ولايمنى ذلك استخدام الدول الاخرى.. ولما خطوات للتفاعل لحدث خطوة خطوة حتى نكمل.

«بعد فترة طويلة نجحنا مع العرب لعل ترتيبات تبادل حرة. وكذلك تمارونا مع تونس، وكانت الوزارة ان أرسلت فريق عمل المغرب وتونس قبل اجتماعات اللجنة المشتركة.

وبات المؤشرات التي وهنت في القاهرة. ان هناك نوعا من الجذر من الجانب المصري.. وذلك لايمنى



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٢

قضايانا الاقتصادية

السوق العربية المشتركة والطريق إلى القدس

«هل نحن في حاجة إلى زرقاء اليمامة أو ابن رشد لكى

نكتشف ان احد الطرق الرئيسية الموصلة للقدس

هى الاسراع ببناء السوق العربية المشتركة».

فكل منها سبب ونتيجة في ذات الوقت.. وعندما قالت مصر ان اى تعاون اقتصادى على المستوى الاقليمى فى الشرق الاوسط مرتبط بما يتحقق من تقدم على المستوى السياسى فى الوصول إلى سلام شامل وعادل كانت تصدر عن حقائق وثابتة يجب الا تضيع منها فى الزحام ويجب الا تتفاقم عنها مهما كان مسئول الكلام والإسقاط فى يثر الاوهام.

وفى إطار الضوابط التى تحكمنا فى مناقشة قضايانا الاقتصادية نطرح للنقاش قضية السوق العربية

المشتركة.. من محاور ثلاث هى :

(1) هل السوق العربية المشتركة ما زالت لها ضرورة لم ان الاحداث قد تجاوزتها وان صيغة التعاون الاقليمى الشرق اوسطى قد ابتلعتها؟
(2) هل السوق للعربية المشتركة امر ممكن لم هى حلم بعيد لئلا وكفى ما ضاع من العمر فى السعى إلى تحقيق أحلام تجلو من قبيل

المسجد الاقصى اولى القبلتين وثالث الحرمين.. والقدس مدينة الدائن ذلك الجزء العزيز المستقر فى وجدان كل عربى وكل مسلم.. كيف يمكن ان يضيع منا ظلماً وعدواناً.. كيف يمكن ان نفقد الاقصى والقدس هل هذا ام هان الزمان.. هل اصبحنا فى حاجة لمن يستصرخ ضمة لثرتنا ويصيح باقدساه.. وهل يصلح المياع والمراخ اليوم لاستعادة الحق المسلوب أو اعسادة الارض المحتلة إلى اصحابها من العرب والفلسطينيين.

قد يبدو الموضوع بهذا الطرح بعيداً عن قضايا الاقتصاد ومرتبطاً بالسياسة والسياسة فى عالمنا العربى.. على ان الامر فى حقيقته على خلاف ذلك لان التدخل والترايط بين السياسة والاقتصاد فى عالم اليوم لم تعد تخطه العين.. ذلك ان القوة الاقتصادية أصبحت اهم أدوات السياسة فى الوصول إلى ميقاتها واعمالها.. كما ان الاستقرار السياسى والقوة السياسية احد اهم الدعائم اللازمة للقوة الاقتصادية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. محمد
الباز

غير محسوبة بدقة كافية أو بالأعيب قد تحاكى الأعيب الحواة أحياناً وهي تحركات والأعيب لاتقيد ولاتغير من الواقع شيئاً.

في ضوء تلك المتغيرات يمكن ان نسوق رأياً قابلاً للنقاش بالنسبة للمحاور الثلاث السابقة بالنسبة للسوق العربية المشتركة من حيث الضرورة والامكانية وعلاقتها بالواقع السياسي لعالمنا العربي.

أولاً : ليس من قبيل المبالغة أو للجازفة ان نقول انه إذا كانت السوق العربية المشتركة ضرورة في أي وقت فهي اليوم غداً اشد ضرورة استناداً للاعتبارات التالية :

(أ) ان عالم اليوم كما يستند إلى حرية للتجارة وتحرير الاقتصاد وانفتاح الأسواق وتداول القضايا الاقتصادية.. فإن يعصف بالكيانات الاقتصادية الصغيرة والهشة.. وتعد التكتلات الاقتصادية احد اهم ما يمكن ان يعصم من ذلك كله.. ومن المفارقات ان الدول الكبرى التي يمكن

ان تصمد للمناقشة الشرسة هي التي تسعى لاقامة التكتلات الاقتصادية وتجهت في ذلك إلى حد بعيد.

وان الدول الضعيفة والتي هي في امس الحاجة إلى مثل تلك التكتلات مازالت خطواتها متعثرحة على هذا الدرب.

(ب) انه من العسير بدون السوق العربية المشتركة ان يكون للاقتصاد العربي تأثيره على المستوى الدولي

الآوامام إذ هي كالسراب يحسبه الظلمان ماء حتى اذا اتاه لم يجده شيئاً ؟

(3) هل هناك ثمة علاقة بين السوق العربية المشتركة وواقعنا السياسي وعلى الاخص موضوع القدس العربية.

وفي مناقشتنا لتلك المحاور فإن الامر يستلزم ان نضع نصب أعيننا عدة متغيرات حاكمة لعل من أهمها :

- الواقع العربي بتعقيبات الروامة وتفاعلاته والآثار العابرة والتأثيرات الفائرة التي لصددها غزو العراق للكويت على هذا الواقع وتفاعلاته.

- الواقع الدولي للنظام العالمي الجديد الذي مازالت تحكمه الازدواجية في النظرة إلى قضايا العرب وقضايا اسرائيل والذي يكيل باكثر من مكيال في هذا الشأن.. فما هو مصيرم على العرب مباح لاسرائيل.

- الواقع الاقليمي في الشرق الأوسط والذي يسعى إلى إعطاء ديد

حاسم لاسرائيل في القيادة أو الريادة فوق قدرتها حتى ولو تناقض ذلك مع المصالح المستقرة على الأرض أو تصادم مع المصالح المستقرة في التاريخ والذي تحاول في اطاره بعض دول المنطقة ان تعطى لنفسها وزناً اعلى بتحركات



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وان يميل إلى شروط تبادل عادلة.. ونظرة إلى سوق البترول يمكن ان تعطينا مؤشرات كافية وتعطينا من كلام كثير.

(ج) انه في غيبة السوق العربية المشتركة ستظل الموارد العربية مبعثرة هنا أو هناك وتتحول إلى قيد على حركتنا بدلاً من ان تصبح اضافة إلى قدرتنا.

ثانياً : انه إذا كانت السوق العربية المشتركة أمراً ضرورياً فإنها أيضاً أمر ممكن بالنظر إلى الاعتبارات التالية :

(أ) انه إذا كان الواقع العربي مليئاً بالتعقيدات والتناقضات فإن السوق العربية المشتركة يمكن ان يصبح أحد العوامل المأسسة في حل تلك التعقيدات وتصبح تلك التناقضات.

(ب) انه يمكن ان تبدأ آلية تكوين السوق العربية المشتركة بتكوين

النواة من عدة دول أو لمضاهة تسمج ظروفها الراهنة وحساباتها القائمة بإقامة هذا التجمع ثم تدريجياً تتكون الخلايا بفضل تلك النواة حتى تكتمل السوق.. وما لا يدرك كله لا يترك كله.

(ج) ان القول بأن ثمة تناقضاً بين التجمع على مستوى الدول الخليجية والسوق العربية المشتركة قول يقتدر إلى صريح الفكر حيث يمكن ان يكون هذا التجمع اضافة وليس انتقاصاً إذا ما وجدت الصيغة والآلية المناسبة وفي مكانة وميسورة.

(د) ان التعاون الشرق اوسطى لا يمكن ان يكون بديلاً للسوق العربية المشتركة ويمكن ألا يتصادم أو يتعارض معها في إطار استراتيجية محكمة ودقيقة.

(هـ) أننا لسنا في حاجة إلى تحديد الروابط والدعائم التي تستند إليها العوامل المشتركة بين مختلف الدول العربية والتي تجعل من السوق العربية المشتركة أمراً ممكناً وكفي في هذا الشأن أن ندرك بصدق ان الجميع في ذوق واحد مهما حاول البعض ان يصور الأمر على خلاف ذلك.

ثالثاً : ان الطريق إلى القدس يمكن ان يجد في السوق العربية المشتركة لحد أهم مفرداته ذلك ان الأمر في تقديرى انه في ظل النظام الحالي الجديد والمجيب فإن يعطينا أحد ما لانقوى على أخذه.. ولعل ما تعاوله روسيا مع الصين وما أحدثه البيان المشترك بينهما من ردود فعل خير شاهد على ما يمكن ان نعدده التكتلات الفاعلة من تداعيات وما يمكن ان تمارسه من ضيق الموازين التي احدثت.. و قناعتي ان السوق العربية المشتركة يمكن ان تكون الطريق الاصح نحو القدس العربية وقد لا يحتاج الأمر إلى مزيد من القول أو الايضاح إذا أمعنا النظر واعملنا الفكر.. ونظرنا طاف في التاريخ كزقراء اليمامة وفكرنا طاف كابين رهد.. فهل ظل كلامنا على حiale أم نحن في حاجة إلى زرقاء أخرى وابن رهد جديد.



المصدر :

الاصحاح : ٢٠ مايو ١٩٩٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرة أخرى: سوق عربية.. كيف؟

شرايين الحياة العربية ومحاولة إعادة إحيائها

بقلم :

إبراهيم نافع

وعلى طريق تحقيق هذا الهدف يمكن أن تعمل الدول العربية على تطوير البنية الأساسية التي تربط فيما بينها من خلال إنشاء وتطوير الخطوط الملاحية البحرية، والطرق البرية، والخطوط الجوية بشكل مكثف وقوي. كذلك فإن الربط الكهربائي، والتعاون في تطوير البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية العربية يشكلان بعدا مهما في هذه العملية، لما يمثله التعاون في مجال الطاقة من أهمية للاقتصادات العربية، ولما يمثله التعاون التكنولوجي من أهمية أكبر باعتبار التطور التكنولوجي الحلقة الحاسمة في تحديد التقدم الاقتصادي لأي دولة، وباعتبار أن قوة الاقتصاد أية دولة تؤدي في النهاية إلى تعزيز مكانتها السياسية إقليميا ودوليا.

كذلك فإن ميناء عن يمكن أن يلعب دورا مهما كمرکز ترانزيت وتخزين للتجارة بين المغرب العربي ومصر من جهة، وجنوب وشرق آسيا ومنطقة الخليج من جهة أخرى، كما يمكن أن يلعب دورا في تسهيل حركة التجارة من منطقة الخليج والعراق إلى شرق إفريقيا وأوروبا والأمريكتين. أما ميناء دبي وميناء أبو ظبي فيمكن أن يلعب دورا مهما كمرکز ترانزيت وتخزين للتجارة بين الخليج

القائمة منها إلى الدول العربية. أما مصر التي تعتبر حلقة الربط بين المشرق والمغرب العربيين فإن موانئها خاصة بور سعيد وسفاجا والسويس والإسكندرية، يمكن أن تقوم بدور كبير كمرکز تخزين وترانزيت للتجارة بين الدول العربية المشرقية والخليجية من جهة، وبين الدول المغاربية وأوروبا وأمريكا الشمالية من جهة أخرى. كما يمكنها أن تقوم بالدور نفسه بالنسبة للتجارة بين دول المغرب العربي من جهة، وكل من جنوب وشرق آسيا وشرق إفريقيا من جهة أخرى. أما ميناء جدة في المملكة العربية السعودية ومعه ميناء ينبع فيمكن أن يلعب دورا مهما في ربط مصر ودول المغرب العربي بكل منطقة الخليج عبر الأراضي السعودية.

ولسيما يتعلق بالخطوط الملاحية فإنه يمكن التركيز على عدد من الموانئ الرئيسية التي تملك موانع جغرافية متميزة تمكنها من لعب دور إقليمي مؤثر في خدمة تجارتها مع العالم الخارجي. والموانئ العربية تتمتع بأهمية كبيرة كحلقة اتصال بين الدول العربية ودول شمال وغرب أوروبا، خاصة إذا تم ربط المغرب مع باقي دول شمال إفريقيا العربية بخط سكة حديدية يمكن عن طريقه نقل البضائع من هذه الدول إلى الموانئ المغربية ومنها إلى غرب وشمال أوروبا. وعلى الطريق نفسه فإنه يمكن أن تلعب الموانئ التونسية والليبية والجزائرية دورا مهما كمرکز ترانزيت للتجارة العربية الموجهة إلى جنوب أوروبا أو

والعراق وإيران من جهة، ومصر والمغرب العربي وأوروبا والأمريكتين وشرق آسيا من جهة أخرى. وفي الحين نفسه يمكن لعبيروت التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية أهم مركز تجاري إقليمي، أن تلعب دورا مهما في التجارة بين دول



المصدر :

٢٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشرق والخليج العربي وكل من أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك الأمر بالنسبة للموانئ السورية، وبالبادات الانفاقية ومطرسوس.

وحسبى تقوم هذه الموانئ بدور فعال في تنشيط التجارة العربية - العربية، وفي تسهيل حركة التجارة العربية مع العالم الخارجى وتقليل نفقات تظليها، فإن ذلك يستدعى درجة عالية من التنسيق وتنظيم الخطوط الملاحية بين هذه الموانئ عبر ممرات رئيسية لحركة التجارة العربية، مع زيادة قدراتها في مجال التخزين، وفي استقبال عدد أكبر وأضخم من السفن.

وفيما يتعلق بشبكة الطرق البرية التي يمكن إذا اجترت، أن تحدث طفرة كبرى في تسهيل حركة الأشخاص والسلع بين الدول العربية، يمكن القول إن ما طرحته مصر وبعض الدول العربية من مشروعات في هذا المجال من خلال مؤتمر القاهرة الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد في نوفمبر الماضي، يشكل الاتجاهات الرئيسية لربط الدول العربية بشبكة استراتيجيات مهمة من الطرق البرية، فإذا بدأنا من أقصى المغرب العربي فهناك الطريق البري الذي يربط جميع دول شمال إفريقيا العربية من مدينة العيون في المغرب إلى القاهرة في مصر، مروراً بالجزائر وتونس وليبيا. ويبلغ طول هذا الطريق نحو ٧ آلاف كيلو متر، ويتبلغ تكلفته نحو ٨٥٠ مليون دولار. وإذا كانت مصر قد اجترت لجزء الخاص بها حتى جنوبها مع ليبيا فإن الباقي الآن هو أن يوضع الطريق البري المزدوج من ليبيا إلى المغرب بطول ٥٦٤ كيلو متراً. وإذا كان احتمال هذا الطريق

المزدوج، ذي الحارات الأربع، سوف يسهل حركة السلع والأشخاص من المغرب العربي إلى القاهرة، فإن مصر تشكل ممرًا لدول المغرب العربي إلى

المشرق العربي وبول الخليج العربي عبر ثلاثة طرق: الأول من القاهرة إلى الإسكندرية إلى العريش، ومنها إلى رفح وعزة في الأراضي الفلسطينية التي تكون بذلك قسماً ارتبطت بريا بجمع الدول العربية في شمال إفريقيا. والطريق الثاني من توبيع أو طابا على الساحل المصري لخليج العقبة إلى مدينة العقبة الأردنية بالعبارات البحرية ثم بعد ذلك إلى عمان، ومنها يتفرع إلى بغداد وإلى سوريا ومنها إلى لبنان ليرتبط بعد ذلك إلى تركيا ليرتبط بشبكة الطرق الأوروبية. أما الطريق الثالث والأكثر تكلفة فهو الطريق المعلق بين مصر والسعودية من رأس نصراني في مصر إلى رأس حامد في السعودية فوق منطقة مضائق تيران، وطول هذا الجسر نحو ١٥٠٦ كيلو متر، وتبلغ التكلفة المتوقعة لإنجازه نحو ٣.٦ مليار دولار، ويستغرق إنشاؤه نحو ٥ سنوات. وبالرغم من تكلفته الكبيرة إلا أنه سيحقق نقلة هائلة في ربط السعودية وبول الخليج بريا بمصر وبول شمال إفريقيا العربية، فإذا لم يتوافر التمويل اللازم لإنشاء هذا الطريق المعلق فإنه يمكن أن يتم الاستعاضة عنه بحركة منظمة وكمالية للعبارات بين مصر والسعودية عبر خليج العقبة، على أن يتم استخدام الطريق البري بعد ذلك في كل دولة من الدولتين لتحقيق هذا الهدف وهو ربط السعودية وبول الخليج بشمال إفريقيا عبر مصر والعكس، ومع ارتباط السعودية بطريق برى مع الأردن فإن شبكة للطرق البرية التي اتفقت السلع والأشخاص بين الدول العربية وبعضها البعض، ومنها إلى دول الجوار الجغرافى.

وفي هذا الإطار نفسه فإنه يمكن أن يؤدى خط سكة حديدية من المغرب إلى مصر، ومع خط لربط

الربط مع مصر، ومع خط لربط

دول المشرق العربي والسعودية مع ربط الخطوط عن طريق العبارات عبر خليج العقبة، إلى تحقيق نتائج مهمة في تسهيل حركة السلع والأشخاص بين الدول العربية من أقصى المغرب العربي إلى أقصى المشرق العربي.

أما بالنسبة للربط الكهربائى بين الدول العربية فهو مشروع ذو جدوى اقتصادية عالية نظراً للمرافق الكبيرة في الشرق بين الدول العربية بما يؤدى لاختلاف أوقات ذروة استهلاك الطاقة بينها، ويتيح إمكان تبادل الاستفادة من فائض الكهرباء بشكل يؤدى إلى توفير الطاقة وتخفيض حجم احتياطي الطاقة الذي يضطر كل دولة لتأمينه لوفاء بمتطلباتها في أوقات الذروة كما يؤدى إلى احتفاظ الدول بقدرة على توفير الطاقة في أوقات الطوارئ.

وبالنسبة لمشروع الربط

الكهربائى بين الأردن ومصر عبر كابل بحرى من طابا إلى العقبة، والذي جرى تنفيذه بتمويل أساسى من الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه سيكتل في العام الحالى وسيطوره الربط الكهربائى مع سوريا وتركيا والسرائق، وأيضاً الربط الكهربائى بين مصر وبول الخليج بالإضافة إلى دول المشرق العربي وهو مشروع ضخم قدرت مصر تكلفته المبدئية بنحو ٢.٥ مليار دولار.

وبالرغم من أنها تكلفة كبيرة إلا أن هذا الربط سيؤدى إلى تخفيض الاحتياطي الحدى من الطاقة في الدول الناطقة فيه من ٢٢٪ من قدراتها الإنتاجية إلى ١٣.٥٪ فقط بما يعنى توفير الطاقة وتخفيض حجم الاستثمارات الضرورية لتوفير الطاقة على المدى الطويل.

أما الربط الكهربائى بين مصر وبول شمال إفريقيا العربية فإن تكلفته تبلغ ٢٦٥ مليون دولار حسب الكتاب المصرى الذى قدم



المصدر :

٢٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

في مؤتمر القاهرة الاقتصادي في نوفمبر الماضي، ومع ائتمال الربط الكهربائي بين المشرق العربي والمغرب العربي عن طريق مصر فإنه يمكن ربط هذه الشبكة بالوراء، عن طريق تركيا من ناحية وعن طريق المغرب من خلال كابيل بحري يربطها بإسبانيا بما يرفع من الجدوى الاقتصادية لعملية الربط الكهربائي الإقليمية للدول العربية مع دول أوروبا.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر التي انضمت منذ عام ١٩٨٢ حتى الآن أكثر من ٥٠ مليار دولار على البنية الأساسية في مجالات النقل والكهرباء والإسكان والاتصالات تملك هامشاً يتراوح بين ٧٠ و ٨٠٪ من الخدمات حسيماً صرح رئيس الوزراء في مؤتمر القاهرة الاقتصادي في نوفمبر الماضي، ومع وجود مشروعات كبرى عامة وخاصة لإقامة محطات جديدة لتوليد الكهرباء فإن مصر سوف يكون لديها فائض كبير لتتصدير للدول التي سترتبط معها كهربائياً، بالذات في غير أوقات الذروة في مصر.

ومن المؤكد أن وفرة الطاقة عبر الربط الكهربائي سوف تخلق ظروفاً لتأسيس الاستخدامات الجديدة نون مخافون من حدوث عجز في الطاقة بالذات فيما يتعلق بالاستثمار في صناعات مستهلكة كبيرة الطاقة مثل صناعة الألومنيوم.

وبالإضافة إلى كل ذلك فمن المؤكد أنه من الضروري للدول العربية أن تعمل على تطوير بنية أساسية علمية وتكنولوجية ومعلوماتية مشتركة سواء من خلال تكوين منظومة عربية مشتركة لتوفير خدمات المعلومات لرجال الأعمال والحكومات والمنظمات لزيادة الفعالية والقدرة على المنافسة اقتصادياً، أو من خلال تأسيس مراكز أبحاث علمية وتكنولوجية عربية متخصصة بحيث تتوزع أعباء إنشائها على الدول العربية

بشكل يتناسب مع حجم الناتج في كل دولة، على أن تستفيد الدول العربية على قدم المساواة من نتائج هذه المراكز البحثية العلمية والتكنولوجية، ويتم إيجاد آلية لنقل الإنجازات العلمية والتكنولوجية التي تحقّقها المراكز العربية المقترحة من المختبرات إلى التطبيق العملي على نطاق واسع في مجال الإنتاج السلمي والتمتع به حيث تتحقق الاستفادة القصوى من التعاون العربي في مجال البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعاون في مجال البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية سوف يوفر الكثير على الدول العربية من ناحية عدم تكرار الجهود العلمية نفسها، لأن المراكز العربية المشتركة سوف تقوم بالإنتاج العلمي مرة واحدة، على أن يسهل للدول العربية المشتركة في تلك المراكز الحصول عليه.

وفي النهاية فإنه يمكن القول إن ربط وتطوير البنية الأساسية العربية المشتركة من الموانئ إلى الطرق البرية إلى السكك الحديدية إلى الربط في مجال الكهرباء والبنية الأساسية العلمية والتكنولوجية سوف يؤدي بالفعل إلى تهيئة ظروف مثالية لتسهيل حركة التجارة السلعية والخدمية وحركة الأشخاص، وتقلل الوقت الذي تستغرقه التعاملات الاقتصادية.

وتؤدي إلى تخفيض تكاليف النقل والتأمين على حركة التجارة بما يرفع القدرة التنافسية لتسليع والخدمات العربية في أسواق الدول العربية بصفة عامة، ويؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. كذلك فإن ربط وتطوير البنية الأساسية بين الدول العربية سوف يساهم على المدى الطويل في إيجاد تضافات عميق في المصالح بين الدول والشعوب العربية، وهذا التضافات من شأنه تحسين المناخ السياسي بين الدول العربية، وصهر الشعوب العربية على المدى الطويل في

إطار الاقتصادي اجتماعي وأحد حتى لو غلبت الكيانات السياسية العربية على مآله عليه في الوقت الراهن.

ووحدة المصالح وتسايفها في كل الأحوال من أقوى مصور الوحدة بامتلاكها المختلفة. العربية ببعضها البعض سوف ييسر تحقيق المصلحة المشتركة، ويوجه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير.

٢٢



المصدر: الأهرام

القاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق المشتركة.. ورقة رابحة في إعادة التضامن العربى

النظام الدولى الراهن الذى يشهد تحولا عميقا فى بنيه ومفوماته ويدعو إلى ضرورة امتناع الدول العربية عن التدخل فى التحالفات تتعارض معصوص احكام ميثاق جامعة الدول العربية أو مع مبادئ العمل العربى المشترك لإسماعى فى إطار هذه المرحلة التى تواجه فيها الأمة العربية تحديات جسيمة سواء القلمية أو بولية.

كما دعا فى كلمته خلال اجتماعات الاتحاد البرلمانى العربى السابع الذى عقد بالقاهرة مؤخرا إلى العمل على سرعة إنشاء محكمة العدل العربية، وتعمير استخدام لفظ أو التهديد بها من قبل أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى، واختيرا لاقضاء مؤسسات العمل العربى لتتشارك بأعادة ترتيب الأهداف القومية العربية بحيث يكون فى مقدمة هذه الأهداف تحقيق الأمن القومى العربى.

ولذلك أن الظروف الصعبة التى تمر بها الأمة العربية تتطلب تكاتف الدول العربية للعمل على إعادة بناء التضامن وتعميل جميع الجهود والطاقت للعمل من أجل مستقبل يحمل للأمة العربية التقدم والأزهار بالأضالفة إلى وضع استراتيجية عربية توفر حماية الأمن القومى العربى مع التركيز على الترابط بين مسائل الأمن والتنمية والثقافة باعتبارها عناصر متلازمة لا يمكن الفصل فيما بينها الأمر الذى من شأنه تحسين العمل العربى المشترك من أية انكساعات سلبية.

نصر زعلوك

اصبح التعاون والتنسيق الاقتصادى هو المحلل الحقيقى لإعادة التضامن العربى فى ظل المرحلة الحالية التى يشهدها العالم من تحولات اقتصادية وتجمعات وتكتلات كبرى تستدعى الاسراع فى إنشاء منظمة التجارة العربية تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة التى انبثرت مشروعاتها بالتجميع لمدة ٢٢ عاما.

ويرجع تعثر إقامة هذا التعاون إلى عدة عوامل أهمها غياب الإدارة السياسية.

العربية والاقتصاد فى الخطاب السياسى على الشعائر من الأتوال المعيدة عن الواقع فى الوقت الذى تشاهد فيه الشعوب العربية عن بعضها البعض فى المجال الاقتصادى وتباين مستويات الدخل بين المواطنين العرب شادا أمانا النظر فى مقررات قمة القاهرة الأخيرة لوجدنا أنها أقرت سبعة مبادئ أساسية منهجية العمل العربى المشترك وأقرت ثمانية مبادئ بشأن اليات العمل العربى المشترك بالإضافة إلى اثني عشر مبادا لمخاطق الشرف للأمن والتعاون العربى وعلى هذا الأساس فإن ما اتفق عليه القادة العرب بشأن الاتبات اللازمة لتحقيق التضامن العربى يكمن فى أمرين.

الأول: احكام ميثاق جامعة الدول العربية وما يتردد بذلك من أحداث قدرة التفسير يزيد من فعاليتها، والثاني: احكام المواثيق العربية الأخرى الداعية للعمل العربى المشترك.

ويرى الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ورئيس لجنة الشؤون العربية و الخارجية بمجلس الشورى أن هناك تصديت نولية ترتبط ببنيته



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٤

حسما لخلاف عمره 5 سنوات بين الخارجية والاقتصاد

خلال أيام ٠٠ قرار جمهوري بالانضمام لاتفاقية تيسير التجارة العربية

تحقيق -
مجهدي الحسيني

لاكثر من 5 سنوات
بين وزارتي الخارجية
والاقتصاد حول مدى
تعارض الاتفاقية مع
التزامات مصر الدولية
والاقليمية.

يصدر خلال أيام
قرار جمهوري
بانضمام مصر
لاتفاقية تيسير وتنمية
التبادل التجاري بين
الدول العربية..
ليحسم خلافا استمر



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٤



عمر موسى

لائقافية جديدة ولكن إذا لم تصاند باقي الدول العربية ذلك الانفتاح فإن البديل هو أن يتم التمهيد. بموجب ملحق الاتفاقية.

كما أثار وزير الاقتصاد أيضا اعتراضا لغيره على الاتفاقية بعد صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة عليها يتطرق بمادته 20 منها والتي تنص على التزام الدول الأعضاء بقواعد وقرارات المنطقة العربية علما بأن هذا الموضوع سياسي يخص وزارة الخارجية فقط ولديها المردود الحاسم عليه كما سيتضح فيما بعد. كانت هذه هي وجهة نظر وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي فعلا كانت وجهة نظر وزارة الخارجية؟

مميزات القوى

تري وزارة الخارجية أنه نظرا لأن مصر تولي اعتمادا خاصا للعمل العربي المشترك وتطبيق مبرها في وبرجها خاص في المجال الاقتصادي باعتبار أن المنطقة العربية هي المجال الاستراتيجي الحيوي لمصر ومن ثم كتعب مسألة انضمام مصر للاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أهمية قصوى وتزداد تلك الأهمية بعد قرار القمة العربية بالقاهرة بالإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى عبر تفعيل العمل بلك الاتفاقية وعلى أساس

1995 حول وجود تعارض بين الاتفاقية وأحكام الجاهات.

ملاحج الخلاف

ومن هنا ينبت ملاحج الخلاف تتسبب في رؤية كل من وزارتي الخارجية والاقتصاد للك المسألة. فوزارة الاقتصاد رفعت مذكرة ادعيا قطاع التمثيل التجاري بالوزارة حول الانضمام وألقت عليها المذكرة نوال التشاري وبيدة الاقتصاد والتعاون الدولي في يناير من العام الماضي.

فري المذكرة أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري يستلحقها العالمية لا تتماشى مع أحكام الجاهات وبذلك لا يمكن لمصر اتخاذ اجراءات التصديق عليها قبل تعديلها وحتى تتماشى الاتفاقية مع الجاهات يجب اجراء تعديل اساسي لامعها بحيث تنص على انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات.

وتنص المذكرة إلى أنه لا يجوز من الناحية القانونية تعديل اهداف الاتفاقية ببروتوكول تنفيذي بل يجب تعديلها إما من طريق وضع صيغة جديدة للاتفاقية تتضمن جميع أحكامها بما فيها التعديلات المطلوبة وإما عن طريق ملحق للاتفاقية يتضمن التعديلات المطلوبة.

ويخضع هذا الملحق لاجراءات التصديق الدستورية المعتادة الخاصة بالتصديق على الاتفاقيات.

بالتمسك على الامر تطلب ويضحى لك في واقع الامر تطلب الاتفاقية ومنطقة التجارة الحرة معا لسنوات طويلة بسبب الأوضاع العربية وبالتالي غياب ظهور أى شكل اقتصادي عربي.

واشارت المذكرة إلى أنه نظرا لأن مصر لم تستكمل بعد لجاهات التصديق على الاتفاقية فلك يجب المطالبة بأن يتم وضع نصوص

ويساعد انضمام مصر للاتفاقية على الاسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

تطورات القضية

بدأت التوصل الأولى للك القضية عام 1981 عندما أقرت الجامعة العربية اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبخلت حيز التنفيذ عام 1982 أثناء فية مصر عن الجامعة وقد انضمت اليها حتى الآن 16 دولة عربية ليس من بينها مصر إلا أن معالجة مصر لسألة انضمامها للاتفاقية استغرقت وقتا طويلا للغاية امتد لأكثر من خمس سنوات حيث تم بحث الموضوع من جانب الجهات الرسمية المختصة وأجهزة القطاع الخاص حيث ابدت جميعها الانضمام للاتفاقية

وأبلغت وزارة الاقتصاد وزارة الخارجية في أبريل من عام 1995 بأن وزير الاقتصاد قد وافق على اتخاذ الاجراءات اللازمة لانضمام مصر للاتفاقية وبدأ في تنفيذ تلك الاجراءات بالعرض على مجلس الوزراء والذي وافق عليها بجلسته في 17 يوليو من نفس العام بعد بحث الاتفاقية من جميع جوانبها بما في ذلك علاقتها بأحكام الجاهات.

وطالبت وزارة الاقتصاد وقتها من وزارة الخارجية لشغل الاجراءات الدستورية اللازمة والمات بان سيتم بعد اتمام التصديق بالتعارض حول الاعلان المتبادل بموجب الاتفاقية.

وعلى الفور قامت وزارة الخارجية بأعداد مشروع قرار رئيس الجمهورية بانضمام مصر إلى الاتفاقية لعرضه على مجلس الشعب إلا أن اجراءات الانضمام بمصر للاتفاقية تولف فجأة بعد مكاتبات متبادلة بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير شؤون مجلس الوزراء خلال أغسطس من عام



المصر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٤

خطة عمل وجدول زمني.

بين الاتفاقية والجات

وتشجيع وزارة الخارجية في خطاب تم إرساله لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولي إلى أن ما ذكره قطاع التشغيل التجاري حول وجود تناقض بين الاتفاقية وأحكام الجات لا يحول دون انضمام مصر للاتفاقية خاصة أن الاتفاقية العربية المذكورة تعتبر في غالبية أحكامها اتفاقية إطار تشتمل على أهداف ومبادئ عامة يشترط بعضها وتلخيصها في نطاق شروط وضوابط الجات قبل أن تعمل إلى تدابير وإجراءات تنفيذية عملية يشهدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي طبقاً لما تقرره الاتفاقية من صلاحيات للمجلس ومن ثم يتم إبلاغ الجات بها وإقرارها في ظلها علماً بأن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن يهدف أصلاً إلى تحقيق التوافق المطلوب من طريق تطوير الاتفاقية إلى منظمة تجارية حرة عربية تسمح بها بل وتضعها الجات.

وإضافات الخارجية أن مثل هذا التناقض لمشار إليه هو أمر مألوف تماماً في ممارسات الجات عند بحثها للاتفاقيات منبهة لضرورة التوصل للتكامل التجاري الإقليمي تضم أعضاء بها ويتم معالجة مثل هذا التناقض طبقاً لأليات الجات من داخلها في نهاية المطاف وذلك برصحيات توجهها إلى الدول المعنية ذات العضوية للزوجة فيها وفي الاتفاقيات المذكورة علماً بأنه لا يتعارض على حالة التناقض السابق أي حذر بهذه الدول المعنية كما أنها لا تلغ أي دولة أخرى منصفة فقط لأي من الاتفاقيات أو الجات من الانضمام إلى الأخرى والاستفادة من الإيجابيات والنزاهة التي يمكن أن تعود عليها من كل منهما حتى في ظل استمرار التناقض بينهما - إن وجد - وإلى أن يتم التوافق ويمكن لمصر أن تودع خطاب تحفظ

عام عند إيداع وثيقة التصديق بشرط ألا يتعارض انضمامها للاتفاقية مع التزاماتها الدولية علماً بأن هناك شبح دول عربية منضمة للجات منها سبع دول منضمة للاتفاقيتين معا باستثناء مصر وجيبوتي.

وحول ما أثارته وزارة الاقتصاد فسيما يخص المادة العشرين من الاتفاقية والتي تنص على إلزام الدول الأعضاء بقواعد وقوانين المظافة العربية لشارت الخارجية في مشتركها إلى أن هذا الاعتراض لا يشكل إطلاقاً عقبة تحول دون انضمام مصر إلى الاتفاقية وذلك استناداً إلى نسي والقية وموضوعية وقانونية وأهمية.

كسما إن إسرائيل لا يكتفي بالاعتراض باعتباره أن هناك حكماً في اتفاقية كامب ديفيد للسلم مع إسرائيل ينص على عدم إحلالها بالالتزامات الدولية لأي من الطرفين. ولحسم الخلاف شكلت لجنة ضمت المستقلين بوزرات الخارجية والاقتصاد والتعاون الدولي والتجارة والتعاون انتهت بعد سلسلة من الاجتماعات والمداولات إلى التوصل لقرار لصالح الانضمام للاتفاقية.

وأكد السفير سيد قاسم المصري مساعد وزير الخارجية للعمليات مستندة الأطراف في مشتركه التي تضمنت خلاصة ما توصلت إليه اللجنة والتي أرسلت للتشيل التجاري في 25 أبريل من العام الماضي أنه لا يوجد تناقض بين انضمام مصر إلى الاتفاقية لتشجيع التجاري بين الدول العربية وتنفيذ التزاماتها وفقاً لاتفاقية الجات لأن هناك شروطاً في اتفاقية الجات يسمي شرط التمكين (Enabling Clause) يتيح للدول النامية القيام بإجراءات في إطار التكامل فيما بينها استثناء من أحكام الجات.

خطوات عملية

وعلى أثر ذلك اتخذت وزارة التجارة والتعاون خطوات عملية

لاتضمام مصر للاتفاقية بعد أن أجرت اتصالات بالأكثور عبد الرحمن السحبهاني وزير الأمانة الاقتصادية بالجامعة العربية في منتصف شهر مارس الماضي للتحول على الإجراءات المطلوب اتفاهاً من قبل مصر للانضمام للاتفاقية وبرنامجهما التنفيذي. وقد أقر د. السحبهاني بأن توقيع مصر على الاتفاقية يحسبها كاف ويتسبب مباشرة على البرنامج التنفيذي الذي وقعت عليه بالفعل لا تزال التطاري وزيرة الاقتصادية والتعاون الدولي باسم مصر في 19 فبراير من العام الحالي.

وكشفت آخر خطوة تم اتفاهاً من انضمام مصر للاتفاقية هي قيام الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتعاون بتوجيه خطاب إلى المستشار طعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والمتابع في أوائل شهر أبريل الماضي وبعد موفقهة على استكمال الإجراءات الدستورية الخاصة بانضمام مصر إلى اتفاقية التشجيع الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في نهاية شهر إبريل الماضي بشكل منظمة تجارة حرة طبقاً لضوابط وأحكام المادة 24 من اتفاقية الجات والتي تسمح بإنشاء مناطق تجارة حرة بين الدول الأعضاء وبذلك فإنها تتماشى مع التزامات مصر في المنظمة العالمية للتجارة (W.T.O).

وبناء على ذلك فمن المتوقع أن يصدر القرار الجمهوري بانضمام مصر للاتفاقية خلال الأيام القليلة ليحسم الرئيس مباركة بذلك خلافاً لما أكثر من غمض شفاوت وبعد مصر مرحلة جديدة في ممارستها دورها الفاعل أراء تنفيذ مشروعات منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٥

«هل تنجح الواقعية الاقتصادية التي تضمن للمصالح فيما اخفق فيه الفكر السياسي والرومانسية الوجدانية؟»

الواقعية ومنطقة التجارة العربية الحرة

نفقات التسليح تلتهم 25% من الانفاق العام

من هنا تم المشروع القديم للتجديد إنشاء منطقة تجارة عربية حرة تدريجياً خلال 10 سنوات ابتداءً من أول يناير 1998. وهي خطوة متواضعة صحيحة على طريق ربط الاقتصاديات العربية بعضها ببعض. إلا أن نجاح هذا المشروع - حتى مع تولي الإدارة السياسية - يتوقف على فك الارتباط بين السياسة والاقتصاد، بمعنى إضاعة مصيافة العلاقات العربية - العربية انطلاقاً من قاعدة التماثل مع الاعتراف باختلاف الرؤى والمصالح. أو بتعبير آخر مصالح مشتركة ونظم سياسية مختلفة.

وهو ما يتوجب عليه الالتزام العملي باحترام سيادة كل دولة واستقلالها ونظامها وديمقروها وحدودها. وإيضاً ضرورة ترسيم دائر الحدود بين الدول العربية.. وكذلك إيجاد البنية لحل الخلافات العربية - العربية بالطرق السلمية.

وبخلاف عما سبق، فإن نجاح المشروع يرتبط بضرورة إيجاد قناعة استراتيجية بأن ما أخذ بالقوة يمكن أن يسترد بغير القوة عن طريق العمل

من الواضح أن العالم يتدفع بسرعة نحو كيان واحد كبير يلفظ الكيانات الصغيرة التي لا تتواءم لها شروط العولمة إلى العولمة. ليس معنى هذا، أن العولمة شر مطلق، أو هي كما يرى البعض، وجه آخر للهجمة الامبريالية على العالم تحت الزعماء المنسوبة للولايات المتحدة الامريكية. الحقيقة أن العولمة نظرة نوعية موضوعية خارج اراءتنا، ولكنها تحتوي على إمكانيات تاريخية هائلة إذا لجيد التعامل معها حتى لا نكون من ضحاياها.

ولا مجال للدول العربية الفقيرة والغنية على حد سواء من الهروب من هذا المصير، إلا إذا سمحت إلى ربط اقتصادياتها. فالانتماء في شكل اقتصادي كبير - أو أكثر -

هو إحدى الأدوات القليلة التي يملكها العرب ويمكن استخدامها في مواجهة التحديت الاقتصادية العالمية، خاصة مع القتراب

سريان اتفاقيات الجات. فالتكامل الاقتصادي هو الكليل وحده بأن يضع الدول العربية على خريطة العالم الاقتصادي، ويوفر لها في ذات الوقت تحسين شروط اندماجهم في حقبة العولمة.



المصدر : - العالم اليوم -

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



محمّد
قناوى

السياسى والدبلوماسى وسياسة النفس الطويل. وهو امر نفرضه من ناحية المستجبات السياسية على الساحة الدولية. ومن ناحية أخرى فإن ميزانيات الدفاع والتسلح تأخذ نصيب الأسد على الرغم من اتفاقيات السلام مع إسرائيل.

لقد افادت التقارير

الاقتصادية

والاجتماعي

السئوى للجامعة

العربي بأن نفقات

التسلح والدفاع

والامن لدى الدول

العربية الـ 22 بلغت 156,69

مليار دولار عام 1995 أى 25,61٪ من

مجموع الانفاق العام. وهو اكبر الاعياد

على هذه الميزانيات.

هذا فضلاً عن ان هذا الصراع ساهم

إلى حد كبير في تخلف الاقتصاديات

العربية. ومن المحتمل ان يجرعها من

التقدم في المستقبل. كما جرعها منذ

طوال العقود الاربعة الماضية.

إذا بقى الوضع على ما هي

عليه. فهو يمثل عائقاً رئيسياً

في وجه تدفق الاستثمارات

الاجنبية.. وأيضاً في وجه

إعادة توطين رأس المال العربي

المهاجر إلى الخارج والذي يقدر

بـ 600 مليار دولار. فرائس

المال جبان، ومن الصعب أن لم يكن من المستحيل حدوث استقرار في المنطقة إن لم تحل هذه القضية. يبقى من التحديات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع ضرورة ميكنة الجامعة العربية ومنظماتها للتخصمة. وأكيد بالذكر هنا، انه في عام 1986، كون المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لجنة برئاسة د. سليم الحص وكان من بين اعضائها د. عبد العزيز حجازي، لدراسة نفس الموضوع. وعلى الرغم من عدم نشر تقرير اللجنة، إلا انه معروف للجميع. لقد أوصى بضرورة خفض حجم البيروقراطية، كما اشار إلى ان وجود منظمة متخصصة لأىضاً بالضرورة حل مشكلة. أما على الجانب الاقتصادي، فهناك عدد من المعلومات يجب اخذها بعين الاعتبار ولعل أولها ان

العمل الاقتصادي العربي المشترك، ليس له أي صلة من قريب أو بعيد، بشعار توزيع الثروة العربية، الذي يسبب أزمة شاملة. بدأت بإزمة ثقة في جنوب العمل الاقتصادي العربي المشترك، وانتشرت بكثرة الغزو العراقي للكويت.

ثانياً : إن التجارة البينية لا تتجاوز 7 أو 8٪ من إجمالي تجارة المنطقة مع العالم. ويرجع ذلك إلى انه لا يوجد الكثير الذي تستطيع الدول العربية أن تتلجج به مع بعضها. ويرتبط بهذه الحقيقة، حقيقة أخرى هي ان البنية الأساسية الاقتصادية ضعيفة، خاصة على صعيد النقل والملاحة. وهي تحتاج إلى نحو 160 مليار دولار.

ثالثاً : أن مستوى التنمية الصناعية للدول العربية متواضع للغاية. فهي إما دول تعتمد على الزراعة أو دول تعتمد على تصدير

البترول والفاسز
الطبيعي إلى
جانب بعض
الولاد الأولية



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصناعة تتوالى بذلك فرص اكبر لتوظيف الشباب وحل أزمة البطالة وحتى يتحسّن الدخل القومي من الاعتماد على تصدير الحاصلات الزراعية والمواد الخام، إلى الاعتماد على تصدير سلع مصنعة، فضلاً عن أنه بغیر الارتقاء بالصنعة العربي وتنويع البنى الاقتصادية، لم وإن يتم تصدير التّجارة عن تكامل أعمق بين الاقتصاديات العربية مع ان التكامل الاقتصادي العربي، يجب أن يكون هو الهدف النهائي في أي عمل اقتصادي عربي مشترك. فهو شرط الاندماج في الاقتصاد العالمي دون أن يؤدي ذلك إلى انقسام العرب إلى شطأيا اقتصادية هنا وهناك. وهو يعني تحقيق حرية تبادل السلع والخدمات

وانتقال العمل ورأس المال.

يسبق من

التأخيرية

الاقتصادية

ضرورية اشراك

المؤسسات العربية غير الحكومية المعنية بالعمل العربي المشترك مثل اتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية العربية، ومؤتمر المستثمرين العرب والاتحادات المهنية في صياغة المشروع وأيضا مساهمتها في أبحاث تنفيذ، فهو امر حيوي وفوري، فتوسيع التمرك لا يوفر فقط الفوائد الكلية لانطلاق المشروع ولكنه يرفع ايضا من درجة الاهتمام العلم به. وأخيرا، لقد استطاعت الرومانسية الوطنية ان تحرك العواطف والجمامير من المحيط إلى الخليج، ولكنها فشلت في تحقيق وحدة ناجحة.. وكفنا امل ان نستطيع الواقعية الاقتصادية التي لا تطب العواطف ولا الجمامير ولكنها تضمن المصالح ان تتجس فيما أخفق فيه الفكر السياسي.



الأخري

صحيح هناك صناعة في مصر وسوريا، وهناك توجه نحو تصنيع البتروكيماويات في منطقة الخليج، إلا أن المصنّع أيضاً، أن الصناعة ليست عنصراً رئيسياً من مكونات القطر المحلي لأي دولة من الدول العربية. وليس أدل على ذلك من أن مبيعات المواد الخام والحاصلات الزراعية تشكل النصيب الأعظم في الدخل القومي، فهي تتراوح بين 85٪ و 95٪ في معظم الدول العربية. فهناك حاجة ماسة لاستثمارات اكبر في

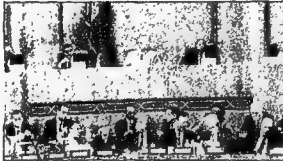


المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٧/٥/٢٦ : التاريخ

٢٠٠ اقتصادى عربى يبحثون فى ندوة التجارة والاستثمار

رواية عربية موحدة لأفامية السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الكبرى



الدكتور عصمت عبدالجود ومحمد ابا الخيل رئيس الندوة وعبدالرحمن السحبياتى الاثنى العام اساعد خلال الجلسة الافتتاحية التى شارك فيها عدد كبير من رجال الأعمال العرب

[تصوير: عادل احمد]

مما قد يأتى الى خيام الفرصة على الامة العربية للامان باقتصاد عالمى واضح ورجال الاعمال العرب ان مثل هذه الفترات مهمة والاتجاهات التى تعكسها فى الدول العربية الثنائية أو عن طريق الجامعة العربية ولكن لهم دور واضح فى التنمية والتعاون. فلو طبق ما هو موجود من اتفاقيات بين الدول العربية لكنا الآن لنخسر من السوق الأوروبية المشتركة

وتناقش الندوة ١. لى تفتتح أعمالها اليوم وتنظمها الامانة العامة للجامعة العربية بالتعاون مع كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام للافات التجارية والصناعة والزراعة للبلاد العربية - مجالس الاستثمارات العربية وتنمية للبلدان التجارية العربية

البيئية ويشارة فيها العديد من الشخصيات العربية من القطاع الخاص والقطاع الحكومى والمؤسسات المالية والشركات العربية المشتركة واتحادات القطاع الخاص والحرف والصناعات العربية والاجنبية المشتركة وتهدف الى التعريف بأثر الاتفاقيات

للعربية الجماعية فى مجال الاستثمار والتجارة على التمتع بالامان فى الاقتصادات العربية ومدى مواءمة الاتفاقيات الاقتصادية العربية الجماعية مع التغيرات الاقتصادية العربية الدولية ومدى مواءمة اتفاقيتى التجارة والاستثمار لامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تابع الندوة نصر زعلوك

والاستثمارات العربية والتي تشمل التحرك فى سبيل تنفيذ المنطقة الحرة العربية إذا استمرت دون مواجهة واضاف ان الندوة تتميز بمند محدث من الأوراق والامساك وتفتح الوقت الاكبر للتطبيق والتناقض

وتتضمن مشاركة نحو ٢٠٠ من نخبه من الشخصيات الاقتصادية ورجال الاعمال فى العالم العربى. ثم تحدث وزير الاقتصاد السعودى محمد العبدى حول ضرورة تفرس اقامة منطقة التجارة العربية فى المدارس والجامعات العربية والاسواق بتنفيذها ، وتحدث وزير الاقتصاد التونسي منتر القزائى مستوصفا تجربة بلاده فى اصلاح الاقتصادى واعيا لضرورة زيادة التجارة البيئية بين الدول العربية والتي تبلغ حاليا ٨ / والى أهمية مضاعفة الجهود لتتمية الدالات التجارية العربية.

ويطلب الدكتور ابراهيم غزوى رئيس الجهاز القلتوى للبيئة العامة للاستثمار فى كلمته بضرورة تحقيق أى خطوات عملية لتتزين الثمانين الاقتصادى العربى. واضاف ان النظام العالمى الجديد اصبح يتحرك لوضع نظام اقتصادى جديد وما لايسمح فيها بعد ببقاء التكتلات القديمة وماهو متاح امام الدول العربية الآن وما لا يمكن متاجا بعد سنتين أو ثلاث سنوات

دعا الدكتور عصمت عبد المجيد الاثنى العام لجامعة الدول العربية المشاركين فى الندوة العربية للتجارة والاستثمار إلى ضرورة العمل على بلورة رؤية عربية اقتصادية مشتركة تجاه السوق العربية المشتركة وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقال فى الجلسة الافتتاحية للندوة امس إنه يجب نهضة المخططات السياسية لتدعيم التضامن العربى وتعزيز فعالية بحيث يرتبط بالتطلعات الاقتصادية وأوضح ان نتائج أعمال هذه الندوة التى تفتتح اليوم ستكون بمثابة برنامج عمل ومنهج تطبق يتم الاستفادة منه فى اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى القادمة وأن نتائج أفكار القطاع الحكومى والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشتركة ستكون خير سند لتحرير ودعم الاقتصاديات العربية واتاحة الفرصة لمؤسسات التمويل العربية لتنشيط التجارة البيئية العربية

واضاف عبد المجيد فى الندوة التى شارك فيها مدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والدكتور براهيم الدجاني الاثنى العام للافات التجارية والصناعة والزراعة العربية - ان الامة العربية يجب ان تطور الأداء بما يعلها لتخول القرن الحادى والعشرين وتعمل على ربط الاستثمار وتطوير المعرفة والتكنولوجيا والسوق المفتوحة

وأكد الشيخ محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد السعودى السابق ورئيس ندوة ان الدول العربية بما لها من رصيد متراكم من التعالرب فى مثل العمل الاقتصادى وكذلك المصائب والظروف الدولية والمالية التى تواجهها أدت الى وجود ظروف غير ملائمة حالت

تتطلب بعض الالتزامات مما أدى الى ظهور مشاعر سلبية تجاه مؤسسات العمل المشترك

واوضح ان الطلب الدول العربية قد حطفت ثلوثا ملموسا فى مجالات الاستثمار الخارجى وان حجم التجارة العربية البيئية فى تزايد مستمر

ومن جانبها أكد السيد عبد الرحمن السحبياتى الاثنى العام للافات المساعدة بالجامعة العربية فى كلمته بداية عن الجهات المنظمة للندوة ان الهدف منها هو التركيز على المواقف التى تقف وراء تعثر تطويع كالتفاقيات التجارية



المصدر : الأخصبار

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد المجيد في الثروة العربية للتجارة والاستثمار التكامل الاقتصادي غير دافع من الأمن القومي العربي

كتب فوزي مخيمر

تستطيع أن تحصل على شروط أفضل متطلقة من تعاون القويين حقيقياً، أو أن تقوم كل دولة على حدة بالاتحاد في الاقتصاد العالمي، ولكن بشرط أصعب، ومقدرة أقل على المنافسة.

وقال أن الجامعة العربية هي المكان المناسب للعمل بالتعاون مع المؤسسات العربية ذات العلاقة حكومية كانت أو أهلية على وضع برنامج يحدو على عناصر محددة ومتكاملة للوصول إلى هدف محدد للتجارة العربية المشتركة.

وأكد الدكتور إبراهيم فوزي رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار أن المبالغ بتصرفه بسرعة كبيرة نحو تكاليف عملاقة وهذه التكاليف أصبحت ترسم أروع مخطوطات التطوير للطرق أمام الكيانات الضخمة لكي تتحرك للانضمام في الأخرى، ومعلينا سرعة الانضمام كعرب حتى لا نصل إلى هذه النقطة وقال عبد الرحمن الصمغاني الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية أن هدف القادة هو التوافق على المعايير والعوائق التي كانت وراء تباطؤ تطبيق اتفاقيات التجارة والاستثمار العربية، والتي قد تشكل التحرك في سبيل تنفيذ الخطوة العرة العربية.

أما د. عصمت عبد الجود الأمين العام للجامعة الدول العربية أن التحديات والمخاطر التي تواجه كثرية، وأن خبر دافع عن الأمن القومي العربي بتعزيز السياسات الاقتصادية يمكن في الاقتصاديات، وأن ذلك يتطلب تنفيذ الاتفاقيات والقرارات العربية في المجال الاقتصادي، بما ذلك هي كلفتة بالجامعة الاقتصادية للثروة العربية للتجارة والاستثمار.

وقال الأمين العام للجامعة العربية أن عالم اليوم يقوم على أن من تلك المعرفة والتكنولوجيا بطلب تلبية التغيرات والتحديات على المستوى إلى الأسواق، والتنافس فيها وإحداث أن هناك تراكباً أيضاً بين الاستثمار، وتطوير المعرفة والتكنولوجيا، والسوق المتفرجة، وأن نجاحنا في النهوض إلى القرن القادم يعتمد بدرجة كبيرة على نجاحنا في تطوير هذا التراث.

وأعلن الشيخ محمد آل الفيل رجل الأعمال السعودي ورئيس اللجنة أنه ليس أمام الدول العربية في هذا العالم الجديد عالم منطقة التجارة العالمية، والتكاليف الاقتصادية الكبرى سوى خيارين، إما الانضمام في الاقتصاد العالمي كمجموعة



الصدر : السوفيسد

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٦

عبد المجيد، يطالب بتنشيط العمل الاقتصادي العربي المشترك

كتبت - سحر ضياء الدين:

بثقت أمس في مقر جامعة الدول العربية، أعمال
الندوة العربية حول التجارة والاستثمار في الوطن
العربي، بمشاركة ممثلين عن وزارات الاقتصاد في
الدول العربية و مندوبين الدول العربية الناطقين
بالإنجليزية، ورؤساء صناديق التمويل العربية
ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي للشركة لعقد
الندوة برئاسة محمد أبو الخليل وزير المالية
السعودي السابق. أكد الدكتور عصمت عبد المجيد
الأمين العام لجامعة الدول العربية في كلمته على
ضرورة بلورة رؤية عربية اقتصادية مشتركة



عبد المجيد

تجسده الصناديق
الرئيسية للندوة
وقال إن تهئية
القطاعات
السياسية لتدعيم
التضامن العربي
وتعزيزه ترتبط
ارتباطاً وثيقاً
بتهيئة المتطلبات
الاقتصادية وربط
المصالح الوطنية
والقومية من
خلال تنشيط
العمل الاقتصادي
العربي المشترك.



المصدر : مايسو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ / ٥ / ١٩٩٧

كل العرب !

السوق العربية المشتركة أصبحت مطلباً وضرورة ملحة، ورغم أن الفكرة قديمة إلا أن تنفيذها حالياً يعد أكثر أهمية ويسيراً لأن المناخ السياسي السائد في الدول العربية يساعد على ذلك عن ذي قبل. كما أن المتغيرات العالمية

الموجهة نحو التكتلات تدعو أيضاً للمضي نحو أي صيغة من صيغ التعاون المشترك. أكد خبراء الاقتصاد والسياسة ورجال الأعمال أن السوق المشتركة أمل كل العرب فهي تحقق التكامل والأمن الاقتصادي الذي يضم بدوره الأمن العسكري.

التفكيرات المالية والتكتلات..

تفرض علينا سرعة التحرك

نمتلك كل مقومات النجاح.. والبدائية إنشاء

منطقة حرة للتجارة



المصدر : مبارك

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٦

تحقيق :
يوسف سعداوي

الخبراء :

**تفضيل السلع
والخدمات العربية
على الواردات الأجنبية
.. ضرورة**

إقامة مشروعات زراعية
ومائية مشتركة

**إزالة الخلافات
بالطرق السلمية
.. وتوحيد
القوانين**



المصدر : ...

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٦

تكمال زياوي

ويؤيد د. سعد نصار - وكيل وزارة الزراعة لشؤون التعاون الدولي - أنه ليس من الطبيعي أن

وتقليل كافة الصعوبات السياسية وتقنية الأجواء تمهيدا بمصالحة عربية شاملة تستطيع مواجهة أي متغيرات في المنطقة من واقع القوة

خطوات متفرجة

ويقول د. إبراهيم السباعي - استاذ الاقتصاد بتجارة القاهرة -

إن فكرة السوق العربية المشتركة رغم قبحها إلا أنها أصبحت ذات قيمة وضرورة في ذلك الوقت نظرا للمتغيرات الاقتصادية المتلاحقة سياسيا

اقتصادي وبالتالي أصبح تنفيذ السوق العربية المشتركة أمرا

حتميا لأن اقتصاديات الدول العربية تعتمد على الاستيراد وإذا

استمرت هذه الظاهرة ستفكك سبلاتها على الاقتصاد المصري

بتهريب الموارد واستغلالها في الخارج، فالسوق المشتركة تساعد

على تنمية الصناعات داخل الدول العربية وتعظيم المنافسة في المنتج

وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وكل ذلك يساعد

على الوقوف في وجه كل ما هو قائم من الفرج.

ويضيف د. السباعي أن جميع عناصر قيام السوق المشتركة

العربية موجودة في شكل قوى عاملة وطاقات بشرية، وقوى

أموال، موارد طبيعية، خبرات فنية.. وإذا كان تنفيذ السوق

العربية المشتركة بصورة شاملة يواجه بعض الصعوبات فليما، أن

نبدا بخطوات متفرجة تؤدي في النهاية إلى أسس التكمال

الاقتصادي العربي، فمثلا العمل بعيدا التفضيل بمعنى تفضيل

السلع والخدمات القادمة من الدول العربية على نظيرها من

الوارد من الخارج، وذلك يتطلب تطوير الخدمات والمتطلبات

العربية، وخطة كهذه ستكون فنانة من شعوب الدول العربية

بضرورة التوسع في خطوات التعاون الاقتصادي العربي.

طالبوا بضرورة اتخاذ الإجراءات الجمركية والإدارية

والسياسية لبدء التنفيذ بشكل تدريجي، وضرورة إقامة

المشروعات الكبرى المشتركة بين الدول العربية، لأن التعاون

الاقتصادي العربي سوف تستفيد منه الدول الغنية والفقيرة على حد

سواء..

قالوا ليس من المعقول أن تقب بعض الدول العربية مناطق

التجارة الحرة مع أمريكا وأوروبا ولا يوجد أي شكل من أشكال

التعاون العربي - العربي.

القرارات مبرجة

تعهد د. حسن إبراهيم - أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية

موضحا أن إنشاء سوق عربية مشتركة أصبح ضرورة حتمية

لكل العرب لأن للتغيرات العالمية تفرض ذلك ولأن جميع مقومات

تلك السوق موجودة بمصلحة متكاملة لدى جميع الدول العربية

مجمعة، ولا يمكن أن يتحقق التضامن العربي للعمال بدون

سوق عربية مشتركة فاعلة، والبدائية تكون بالانسان بعض

الخطوات التدريجية التي تؤدي في النهاية إلى السوق العربية

المشتركة مثل إنشاء منطقة حرة للتجارة العربية تؤثر عن ارادة

سياسية تدرك أهمية التكمال الاقتصادي العربي، وإزالة كافة

العقبات والتقيد السياسية والإدارية والأنظمة التي تعرقل

حركة سير التجارة أو إقتناص المصالح أو رفض الأموال والبنية

في إلغاء الرسوم الجمركية وفتح مجالات للاستثمار في المشاريع

المشتركة، وإجاء كافة المشاريع والشركات العربية المشتركة التي

كان قد تم توقيع اتفاقات بشأنها..

ويؤكد د. حسن إبراهيم أن السوق العربية المشتركة هي أهم

خطوات التكمال العربي والتضامن والمناخ السائد حاليا يساعد على ذلك ويوقعنا للمضي

بما نحو تنفيذ ذلك المشروع

تقام مناطق تجارة حرة بين دول عربية وأوروبية وأمريكية ولا تنشأ

منطقة تجارة عربية حرة، فمصر تتفاوض مع دول الاتحاد الأوروبي

بشأن منطقة تجارة حرة، وكذلك مع الجانب الأمريكي، وهناك دول

عربية وقعت بالفعل مع دول اتفاقات لمنطقة تجارة حرة مثل

تونس والمغرب.

فمن باب أولى أن تظهر أي صورة من صور التكمال

الاقتصادي العربي المشترك لأسباب وإعراي كثيرة أهمها

الانخفاض حجم التجارة البينية للدول العربية حيث لا تتجاوز

٨٪. وإذا كانت السوق العربية المشتركة مطلبا وضرورة عربية

فيمكن أن تكون البداية بإنشاء منطقة تجارة حرة وهذا

يشجع كل دولة أن تخصص في الحاصلات أو المنتجات التي لها

ميزة نسبية وهذا في صالح كل الدول العربية، وفتح التجارة

يشجع على التخصص والاستخدام الأمثل للموارد دون

إهدار الطاقات وتقليل حجم الفائت.

ويؤكد د. سعد نصار أن جميع الدراسات أثبتت أن

التكمال الاقتصادي العربي في صالح كل الدول العربية الغنية

والفقيرة لأن الدول الغنية لو استثمرت في الدول الفقيرة

سيكون أوفر وأقل تكلفة ولأن الموارد متوفرة في كل الدول

العربية مجتمعة أما أي دولة عربية يفرها فلا يوجد بها هذا

التكمال.

وبالتالي فالملاب في الرحلة للقيام كبداية للسوق العربية

المشتركة أن تتحرك نحو أعمال بعيدا التخصص، وتسهيل حركة

الاتح في السلع، وتنسيق



المصدر : **الشرق الأوسط**

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخطط العربية سواء في التصدير أو الاستيراد أو إزالة العوائق الجمركية، وإقامة المشروعات المشتركة الزراعية والمائية

خطوات سياسية

ويرى د. مصطفى كامل استناد العلوم السياسية ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

أن إنشاء سوق عربية مشتركة قضية عامة وضرورية نظرا لتعدد المشروعات الخاصة بـ مستقبل المنطقة والتي تقدمها أطراف خارجية كـ فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول المتوسط وأوروبا والتي تطرحها المجموعة الأوروبية ثم فكرة السوق الشرق أوسطية التي تطرحها الولايات المتحدة من خلال المحادثات متعددة الأطراف في إطار محادثات مؤتمر مدريد ٩٢ وتستعي هذه الأطراف الخارجية لتشكيل مستقبل المنطقة بشكل يتفق مع مصالحها وأرائها

ولإيجاد مقابل ذلك تحرك عربي إيجابي نحو تحقيق أي صفقة من صيغ التكامل أو التعاون العربي.

من ناحية أخرى اتجه العالم نحو إقامة التكتلات والتجمعات الاقتصادية للعلاقة مثل اتفاقات دول أمريكا الشمالية وتجمع دول الأمريكتين وتجمع دول الباسيفيك ثم تجمع الآسيان بين دول جنوب شرق آسيا والتجمع الأوروبي الذي رأت عضويته من ٦ أعضاء إلى ١٥ عضوا.

وأصبح كل هذه التكتلات العالمية والمحلية أصبحت السوق العربية المشتركة ضرورة ملحة والمضى نحو أعمال التكامل الاقتصادي العربي لا ياتي إلا من خلال بعض الخطوات السياسية أهمها:

عدم تدخل دولة عربية في الشؤون الداخلية لأي دول عربية أخرى وقبول الحدود بين الدول والمساواة في السيادة بين الدول العربية والاتفاق على تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين بعض الدول العربية بالطرق السلمية دون اللجوء إلى الحرب أو التلويح بها وإن تمتع كل دولة عربية عن الانتقام من مواطني الدولة الأخرى في حالة قيام أي منازعات بينها وبين دولة عربية أخرى.

ويؤكد د. مصطفى كامل أن التعاون الاقتصادي لا يقتضي فقط رفع الحواجز الجمركية وإنما يتطلب الاتفاق على مشروعات مشتركة وذلك لخلق فرص التجارة بين الدول العربية لأن المشروعات هي التي تؤدي مصالح وتخلق منافسة ضرورية

بين المنتجات.

يضيف د. مصطفى كامل أن المناخ السائد حاليا بين الدول العربية يعد لفضل بكثير من ذي قبل أي أن اللامبالاة تساعد على ظهور أي شكل من أشكال التعاون العربي لأننا في أشد الحاجة للتضامن العربي لمواجهة المتغيرات والمخاطر التي تواجهنا.

تنقية الأجواء العربية

ويتفق مصطفى السلاط - رجل أعمال - مع الرأي السابق ويضيف أن ما حدث في أوروبا من خلال السوق الأوروبية المشتركة يدفعنا للنظر باهتمام في ضرورة تحقيق السوق العربية المشتركة أو أي صورة من صور التكامل العربي لأننا كدول عربية نهد تقارب الثقافات والعادات والتقاليد ووحدة اللغة والأديان

وغيرها بالإضافة إلى توافر جميع مقومات التعاون الاقتصادي العربي من موارد ورؤى أموال وقوى عاملة وخبرات وغير ذلك والسوق العربية المشتركة سيستفيد منها الدول الغنية والفقيرة على حد سواء ولا حدود على الدول الغنية من الفقيرة لأن الغنية يمكن أن تستغل رؤى أموالها في الدول الفقيرة والتي بها مقومات لتأجيل بالدول الغنية ومن هنا يتحقق التكامل المنشود.

ويؤكد مصطفى السلاط على ضرورة تنقية الأجواء العربية والتركيز على الخلافات الشخصية الموجودة في النفوس والقناع الشعوب أولا بضرورة وأهمية السوق المشتركة وتغيير بعض القوانين حتى تلائم للتغيرات الجديدة.

البداية منطقة تجارية

ويشير محمد أبو العينين - رجل أعمال وعضو مجلس الشعب - إلى أن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية يكاد يكون غير موجود لأن حجم التجارة البينية للدول العربية لا يجاوز ٨٪ من المبيعات ٩٪ من الواردات، ولا يوجد أي تنسيق بين القطاعات الانتاجية. ومن هنا للسوق العربية المشتركة أصبحت هامة ولا مفر للدول العربية من تنفيذها ويشكل ترويجي يبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة والتي تبدأ أيضا بإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول العربية للسلع المصنعة محليا وكل ذلك يقضي إلى إشغال المنافسة بين الدول العربية وتكون النتيجة تحسين الإنتاج والخدمات.



المصدر : مساهمة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٦

على تنفيذ الكثير من خطوات التعاون الاقتصادي بالإضافة إلى الاتجاه العالمي العام نحو التكتلات، فلم يعد أمام الحكومات العربية سوى أن تسيّر بخطوات إيجابية نحو تحقيق السلام وانتقال المنطقة من المخاطر التي تحيط بها فلا يمكن أن تتصور علاقات اقتصادية بين الدول العربية بدون اتفاق سياسي على حل النزاعات أو المشاكل السياسية والصراعات القديمة التي تهدد الأمة العربية.. ويضيف سيد أبو الليل أن تدعيم وتعزيز دور اقتصاد المصارف العربية أصبح ضرورة لأنه يلعب دوراً كبيراً في التنمية ويرسم استراتيجية مصرفية عربية تساعد أيضاً على دعم التعاون الاقتصادي المشترك.. كما أن اللجان المشتركة والبروتوكولات والاتفاقيات بين الكثير من الدول العربية أمور يجب دعمها وزيادة بنائها الدور الإيجابي الذي يلعبه على عاتق رجال الأعمال لتدعيم وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية.

وعن المواقف التي قد تواجه تنفيذ السوق العربية المشتركة أو منطقة التجارة العربية الحرة يقول محمد أبو العيدين: إن بعض الدول سوف تتخسر من فقدان إيرادات عامة من الرسوم الجمركية، من هنا يتحتم تمويض تلك الدول تمويضاً مجزياً من خلال إنشاء صندوق تمويض المتخسرين، ووضع سياسات مشتركة تراعى ألا يتضرر قطاع انتاجي معين له أهمية نسبية في سلعة معينة نتيجة للتوسع في نشاط آخر ويؤكد أن التغيرات العربية والعالية السياسية والاقتصادية السائدة حالياً تدعو للسمعي لتذليل كافة العقبات التي تحول دون تنفيذ التكامل الاقتصادي العربي المشترك لأن الأمن أصبح اقتصادياً وليس عسكرياً.

التعاون يحقق السلام يؤكد سيد أبو الليل - الخبير الاقتصادي بالجالس القومي للتخصصية - أن المناخ السياسي السائد حالياً يساعد



المصدر : الاتحاد الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٢ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اتفاق من الشعبة البرلمانية المصرية:

عقد قمة إقتصادية لأقامة السوق العربية

السيد كمال الشاذلي يرأس الوفد
المصري في المؤتمر البرلماني العربي

العربييات في الحدود والنظام
السياسي والاجتماعي لها لأن
هذا من شأنه أن يدعم التضامن
العربي ويعزز مسيرته نحو
الاتفاق.

ودعا الشاذلي إلى عقد قمة
إقتصادية عربية لوضع الأسس

للإلزام لنهاء إقتصادي عربي
قوي يكون قادرا على مواجهة
التحديات، ووضع آلية للتقريب
بين التشريعات الاقتصادية
العربية وإنشاء السوق العربية
المشتركة.

قامت الشعبة البرلمانية المصرية بدور حيوي ساهم في تحقيق
النجاح المنشود للمؤتمر البرلماني العربي، وقد رأس السيد كمال
الشاذلي الوفد البرلماني المصري في المؤتمر، حيث ضم هذا الوفد
نحو خمسين عضوا من مجلس الشعب ومجلس الشورى، وخلال
كلمته التي القاها أمام المؤتمر باسم الشعبة البرلمانية المصرية أكد
كمال الشاذلي أن شعب مصر يسعد بوجود ممثلي الشعب
العربية على أرضه وتحت ظلال جامعة الدول العربية، بيت العرب
خاصة وأن الأمة العربية تتعرض لمخاطر عديدة تحتاج مواجهتها
إلى وحدة الصف واستعادة التضامن ونبذ الخلاف وتحقيق
التعاون لحماية مستقبل هذه الأمة العربية.

الذي اقراه الزعماء العرب في
مؤتمرهم الأخير بالقاهرة
عندما انعقدت القمة العربية،
وأن يلتزم كل دولة عربية
باحترام حقوق جاراتها

واكد الشاذلي على أهمية
وحدة العمل البرلماني العربي
كتعبير واقعي عن وحدة مصير
الشعوب العربية من المحيط
إلى الخليج، كما أكد على أهمية
الالتزام بميثاق الشرف العربي



المصدر : **الإعلام العربي**

التاريخ : **١٩٩٦/٥/٢٤** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التمسك بوحدة الصف وإقامة السوق المشتركة

شهدت القاهرة والعواصم العربية، انجح مؤتمر للبرلمانيين العرب تحت مظلة جامعة الدول العربية، بيت العرب، حيث شارك فيه ممثلوا ١٧ دولة عربية جاءوا تعبيراً عن ضمير الشعب العربي كله من المحيط إلى الخليج في العمل من أجل تحقيق التضامن العربي ووحدة الصف ونبذ الخلاف، وإقامة السوق العربية المشتركة للاستفادة من الطاقات والموارد والأموال العربية في مواجهة التكتلات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية التي تريد السيطرة ولا تريد للعالم العربي وجوداً بينها لئلا يفشل سوقاً لمنتجاتها تستنزف هذه التكتلات الأجنبية ثروات العرب ومخدراتهم لكيلا يستثمرونها في التطور والتنمية.

لكن إرادة الشعب عند الشعب العربي أقوى من إرادة القهر والعدوان، فكان هذا المؤتمر البرلماني العربي تعبيراً حياً عن صحوة عربية شعبية تدعم وتؤازر صحوة القادة والزعماء العرب من أجل نبذ الخلاف وتحقيق الوفاق لأنه السبيل الأوضح للدفاع عن الأمن والوجود العربي كله.

ولقد جاء انعقاد هذا المؤتمر في وقت تتعقد فيه الجهود الدبلوماسية الرامية إلى دفع مسيرة السلام نحو هدفها المنشود في إقامة العمل وإعادة الحق العربي، بينما إسرائيل قد عقدت العزم على ما يبدو لوقف هذه المسيرة والتلويح بالحرب فلما منها أنها تلقى الرعب في قلب العرب، ولكن هيئات أن تجنى إسرائيل ثمار إحصائها في ألهيمنة والسيطرة، فقد أجمع العرب على نبذ خلافاتهم وتوحيد صفوفهم سياسياً واقتصادياً لمواجهة التحدي والغطرسة الإسرائيلية، ولقد كانت هذه الإرادة العربية هي اللغة المشتركة بين الوفود البرلمانية العربية خلال هذا المؤتمر.

ولقد أكد الدكتور فتحى سرور أن الأمة العربية في حاجة ماسة إلى تحقيق التضامن لمواجهة العدوان والتعنّت الإسرائيلي، وهذا يتطلب إرادة عربية واعية في إزالة الخلافات والنزاعات بين الأقطار العربية في إطار جامعة الدول العربية.

وأصدر المؤتمر بالإجماع قرارات سياسية واقتصادية لدعم وحدة الصف العربي وتحقيق التضامن، تقوم على أساس العمل الجاد لتحقيق إقامة السوق العربية المشتركة لتشمل حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والأقامة والعمل وتبادل المصانع والنقل وتطوير التشريعات العربية لتحقيق هذا الهدف الاقتصادي القومي، كما يدعو المؤتمر إلى تحقيق وحدة الصف العربي وعدم استبعاد أي دولة من دوله، وأن تعقد القمة العربية بصورة دورية منتظمة لرسم السياسة العربية المشتركة ووضع خطط تنفيذها، وأن يعمل البرلمانيون على دعم هذه السياسة لحماية الأمن العربي وحل الخلافات والنزاعات بين الدول العربية.



المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٥/١٩٩٧

التضامن العربي (الضرورة الجادى - الخطوات)

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

رابعا : لأطروحات التحديان الاتحادي المتطابق في المصلحة والتي تدور في جوهريها الهوية والقبليّة العربية، مثل السوق الشرق الأوسطية، الشراكة الأوروبية المتوسطية وغيرها، يبدو خطورة هذه الشروعات من الحديث عن احتمال أن يصبح تعاون الاتحادي في التسريع الاتحادي بينا من تعاون العربي، وإن عمل الاتحاد القومية محل الأثر العربية في هذا الشأن، نحن نك ندور الهوية العربية في كيان كبير ووسع ولا يعني هذا رفض قسطنطين الاتحادي، الاقتصادي أو السياسي، وإنما يعني أن هذا التعاون في ظل حالة اقتصاد العربية أن يمكن العرب من التعامل مع هذه اقتصادات من منطق القوة والاتحاد، بما يطويع عليه هذا من مباحات المصالح والمصالح العربية، الأكثر والأكثر من ذلك ضياع، الفكرة القومية، التي نعتت هذه عبية ثلثا حياتنا ثلثا تطويعا

وأي توكين الجولة القادمة في مسيرة التضامن العربي في الجولة الأكثر داعية في إطار الجولات الأخرى للاتحادية التي حالف بعضها النجاح، وأصبحت متصفا بالشلل، فلهذا لابد من توجيهها على أسس ومبادئ محددة واضحة حتى لا يتكرر السيناريو للمزيد في التاريخ العربي وهو تكرار الاضطراب وعدم الاستفادة من الدروس

أقدم هذه الأسس هي :

- ١ - المصلحة والقومية والواقعية للصيرورة لتحديد أسباب ومحددات الشلل في العلاقات العربية - العربية على أسس سليمة وصحيحة، والقومية لتحديد نهج جديد للعلاقات بين الدول العربية بإعالي

منذ الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠، والإمة العربية، ونظامها الاتحادي المتكامل في الجامعة العربية، تعرضت لانتكاسة خطيرة، غير مسبوقة في التاريخ العربي الحديث حيث أحدثت أزمة اقترى شرخا في جدار التضامن العربي، وأحدثت بتفكير من مسلمات العمل العربي المشترك، وبلدت تدور ثلاثا، والعربية بين الحكومات والشعوب العربية، وأدت إلى تراجع الثقة في مبادئ الوحدة العربية، وبمعنى ذلك على مؤسسات العمل العربي المشترك فأصبحت بالشلل والعلاقات العربية - العربية انضغبت للوقوف وعدم الاستقرار إضافة إلى العلاقات العربية الإقليمية والدولية التي نتجت عنها مزيد من الاضطراب للأن القومية العربي، ومزيد من الضغط للجامعة العربية.

الآن وعلى الرغم من ذلك فلهذا شهدت الفترة الماضية تحركات عربية مثقلة على كل مستوى، وفي أكثر من اتجاه، لأهداف التضامن العربي، فوضع مشروع المصالحة العربية التي أعدتها الجامعة العربية في أبريل ١٩٩٢ مشروع للتهدئة الفعلي حتى أن تحقيق التضامن العربي، وهدم مشروعات السوق العربية المشتركة، وسدادة التجارة الحرة، وسدود التسديد كانت أحد المشروعات الرئيسية على جدول أعمال لعضوات الاتحاد العربي العربي في القاهرة من الفترة من ١١ - ١٣ من هذا الشهر، وكان لقرار القمة العربية في القاهرة عام ١٩٩٢ قد وصل رئيس الوزراء الإسرائيلي يتياهو في ١٩٩٢ في مساهمته للتهدئة تجاه السلام، وما اعتدوا من تحركات عربية ثنائية وثلاثية وجامعة من خلال الجامعة العربية التي اتخذت قرارا تاريخيا في دورتها السابعة بدد الثقة بتعمد خطوات التهدئة مع إسرائيل، وريسه بالتهدئة في عملية السلام، كان كل ذلك أحد أهم مظاهر ما يمكن تسميته (بالمصحة العربية) والتي ولا كان الرئيس للتعهد في إسرائيل هو أحد أهم أسبابها للمبادرة، إلا أنها تمكن لعدد من التحركات الاقتصادية والعربية التي شتمتها منطقة الشرق الأوسط والعالم في السنوات الأخيرة، وما ساهمها من تحديات جسام فرضت على العالم العربي إعادة التفكير بجدية في سبل الخروج من المأزق التاريخي الذي وضع فيه، ولم هذه التحولات هي :

- ١ - سيادة منطق - التفكير الاقتصادي والسياسي على فكرة وتوجيه العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم، ولم يستطع عالما العربي أن يواكب هذه التطورات من خلال تناسل خطي يتصرف على كل اتجاهات السياسية والاقتصادية والاقتصادية، فسرد يجد نفسه محاطا بمجموعة من التكتلات الاقتصادية والسياسية، الدوائر الاقتصادية، بينما هو يعاني من التفتت والفرقة، على الرغم من أن تجاربه الوحدوية قد بدأت مسبوقة قبل تجاربه الناجمة حاليا، مسبوقة وسبوت مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الاسمين، والفتنة، وغيرها
- ٢ - عملية السلام، وما يعترها من حمود وتراجع منذ وصول رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني يتياهو في الحكم، والسياسة على صعيد الالتزام بالالتزامات الوعدية من السلطة الوطنية

الانقسامية، وتكره لكل ما تتحقق من تحركات على طريق السلام منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، تطويعات دول الجوار وسياساتها، وهي بالإضافة إلى إسرائيل، إيران وتركيا، والخمسة الآلاف، قبل خروج العراق من منطقة زوايا الشرق في الخليج بعد عزوه للكويت وعودته العسكرية، ورفا لها مرحة دعوية المثالية بدور دور في ترتيبات الأمن الداخلي بعد حرب الخليج، وفلك عارضة أي وجود أجبي من المنطقة كما وقعت صد اعلى تحت أي يضم دول الخليج الست بالإضافة إلى مصر وسوريا، هذا أصالة في تهيئةها لأداء القومية العربي من خلال تعمير السلطة القومية، وللظهور، ويصعب السورج عن مصير حرم تسطيع أن تابل عدة دول خليجية في القوات نفسها والأصغر على احتمال جزر الإمارات الثلاث، طبقا لخطب القومية، وهي موسى، وعدم الاستجابة لأي دعوى العزير السياسي حواليا، ودعم بسلطة القومية في بعض دول الخليج وتعرضهم على فكرة الفتنة والاضطرابات لاضافة إلى تكميد الدم الجملات الاصولية للثورة في بعض الدول العربية، مثل مصر والجزائر.

- ٢ - واقعية تتركها، فلهذا على الرغم من التحولات التي خبر عنها رئيس الوزراء التركي بدم الدين أربكان والفاضية بدت علاقات تركيا دول الجوار الاسلامي، فإن سيطرة الجيش على مقاليد الأمور في العراق، بصفة خاصي جي الحليانية قد أصاب هذه التوجهات بالتراجع والشلل، ويمكن حصر الصغار التي تطويعا تركيا بالقبليّة التي اقترى العربي في مرحلة جاهد حرب الخليج في ١. تهيئة مصاريف الهبة القومية للهدوى حلة والفرات في كل من سوريا والعراق من خلال قادتها لقسود عظمها من ناعوة وتكون مياهما من ناحية أخرى، وانعازها لهدوى الهوى، نوهين بطيحين مخالفة بذلك الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن
- ٢ - عقد عدد من الاجتماعات الاممية والعسكرية مع إسرائيل، لثقت الاخيرة مجالا لوسع للتحركة بخصوصية في المجال العسكري، واستخدمتها كذبا الدوائين في قسطة على سوريا
- ٢ - الاختراقات المتسيرة للحدود العراقية لتضامن عناصر حزب العمال الكردستاني في الشمال العراقي.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧/٥/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التطورات الجديدة في البعثات العربية والأجنبية والدولية، والواقعة حتى لا تلتحقا بالشعارات والصيغ المبجلة التي تتوارى في أول اصطدام لها برؤس الواقع، ولا تعنى الواقعية الاستسلام للواقع، ولكنها تعنى عدم إعطائه أو تجاهل حقائقه.

٢. التطلع من الجامعة العربية، بمعنى أن تكون الجامعة إطاراً إلى مساهمة للتضامن أو الصلابة العربية، حتى لا تشير أي مبادرات عربية أو ثنائية حساسيات معينة لدى بعض الأطراف، وذلك خشد كان من الطبيعي أن يسلط مشروع الصلابة العربية منها في أبريل ١٩٩٢، وهذا يقتضى تعديل دور الجامعة عن طريق:

١. تعديل الكيان، حتى يتلاءم مع التغييرات والتطورات الجديدة التي لم تكن موجودة حينما أُنشئت الجامعة العربية، مدد نصف قرن، وبخاصة تأميم الإجماع التي شجعت في أشكال القرارات في كل أجهزة في الجامعة العربية.

ب. إصلاح الجهاز الإداري للجامعة العربية، وأنشئ على النموذج الإداري الفرنسي بها، وبما قبل، قبول وإقرارها الكلية نجاحها، حيث هناك ٩٨ مليون دولار متفرقات للجامعة لدى الدول الأعضاء.

ج. تعديل دور الجامعة الاقتصادية للجامعة العربية على الرغم من تعدد الأجهزة القائمة بالجامعة العربية وقدم على العمل الاقتصادي العربي المشترك، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوحدة الاقتصادية، مشروع السوق العربية المشتركة عام ١٩٦١، الأمدارات العمومية، مشروع منطقة التجارة العربية وغيرها، كلها مازالت معطلة، ومازالت للتعاون الاقتصادي العربي في حدود الدنيا، ونظرة سريعة على التجارة العربية للبيئة يوضح ذلك حيث بلغ نصيب المصدرات العربية المئوية ٧.٢ من المصدرات العربية الكلية عام ١٩٩٠، في الوقت الذي تصل فيه المصدرات من دول المجموعة الأوروبية إلى ٥٦.١٠ من إجمالي صادراتها، وبين الولايات المتحدة وكندا (بالنسبة إلى ٢٤/٢٤) ونيل (١٥/٢٤).

٣. قيام فريق الخبراء السياسية، وليس منها أو إعمالها لأحداث الترتيبات التدريجية المطلوب، مع الاستفادة من الخطأ والعمل على عدم تكرارها مرة أخرى.

٤. إنشاء النظام الكبير للحوار بينية في عملية اقتصادي عربي، والبحث عن الاحتمالات الوظيفية التي تشمل دول تحقيق المبررات العربية في الوحدة والتضامن فقد جاء عزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ليدكر بمجموعة من المعلقين يبدو أنها كانت مشية أو متجاهلة معها.

١. في مصر الذي انتقم العرب أن يطولوا من صدره غاريبي، قد يولد له مصير ملطية بالنسبة لبقوة أو لضعف من الدول العربية.
- ب. ليس من الحكمة الاستغفال بأي شيء ينشأ بين طرفين عربيين مهما كان حساسية على اعتبار أنه أمر ثنائي حتى لا تتطور الأمور ويتحول تأثيرها السلبية كل الدول العربية.
٥. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادتها على أرضها ومواردها الاقتصادية، وفق شعوبها في تحديد أهدافها الوطنية العليا في مجالات السياسة والاقتصاد بحرية تامة.
٦. عدم اللجوء إلى القوة لحل الخلافات والنزاعات العربية، مهما كانت الظروف وهذا يقتضي الإسراع بوجود آلية للنزاعات العربية، يكون الحدود فيها مزامنة، والانتهاج من إنشاء محكمة العدل العربية، وإقرار محاكم الشرق العربي لتتبع مبدأ حل الخلافات في إطار البيت العربي وعدم اللجوء إلى المحاكم الغربية التي لا تراعي خصوصيات العلاقات العربية.
٧. التدرج، أي كسبه، بالممكن وطرق الجالات التي يبدو التعاون فيها أكثر سهولة والقدرة على تارة الموضوعات الحساسة في المراحل الأولى، وهذا يشهد العصبية الجانب الاقتصادي كأحد أهم العوامل التي تساعد على التضامن بما يوفره من مصالح مشتركة من ناحية وتجنبته الظروف الخاصة للانتقال إلى الجالات السياسية من ناحية أخرى.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٨
الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية يناقش إقامة سوق دواء عربية مشتركة

التكامل العربي في مجال الدواء ضرورة في المرحلة القادمة

ناقش الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية خلال دورته الماضية التي عقدت في عمان بالأردن ضرورة إقامة سوق دوائية عربية مشتركة لمواجهة الحملة الشرسة التي تتعرض لها الصناعات الدوائية العربية حالياً نتيجة تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية وملحقاتها وخصوصاً حق الملكية الفكرية.

وصرح د. مصطفى إبراهيم عضو مجلس إدارة الاتحاد والفرع العام لشركة مصر للمستهلكات الطبية بأنه قد تمت مناقشة سبل إقامة سوق دوائية عربية مشتركة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لاستمرار بقاء الصناعة الدوائية العربية بعد تطبيق الجات. وقال: إن للصناعة الدوائية العربية تفتاح إلى قيام صناعات للحداد الخام ومواد التجميل والتطيف والماء الأولية، وهو ما يحتاج إلى استثمارات ضخمة ويستدعي جهداً عربياً موحداً لمواجهة التقلبات الباهظة لآلية تلك الصناعات، وفي الوقت نفسه يمكن الاستفادة من المواد الوسيطة والشتات والبتروكيماويات والنيابات الطبية المتوافدة في أنحاء العالم العربي.

وأضاف أن الاتحاد العربي منذ إنشائه في عام ١٩٨٦ قام بعمل الدراسات المستعجلة حول هذا الموضوع باعتبار أن السوق العربية الدوائية المشتركة أمر حيوي ويتطلب فسخ الإجراءات التشريعية والإرادة السياسية للتطبيق لتجميع الدول العربية وحدة إنتاجية واحدة للصناعات الدوائية ويمكن أن تكون نواة لإقامة السوق العربية المشتركة.

وأشارت الدراسات التي قام بها الاتحاد إلى أن الدواء العربي يفقد ٧٤٪ من احتياجات السكان الحرب ويمثل الصناعة

مصرية وحدها ٦٠٪ من حجم الصناعة العربية حيث تضم مصر ٢٨ مصنعاً (عاماً، خاصاً، ومشتركاً) ويحوز الدواء المصري حصة المستهلك العربي، ويتم تصويقه عن طريق وكلاء في بعض الدول مثل السعودية واليمن والأردن أو عن طريق المؤسسات الحكومية مثل سوريا والعراق. وقد اندمجت العربية إنشاء شركات دوائية عربية مشتركة في

مجال تصنيع المواد الخام الدوائية والتطيل والتعبئة وتصنيع الدواء. وأيضاً التركيز على قيام مراكز بحثية على مستوى عالٍ لمواجهة التطور العلمي للحد من هذا المجال.

وركزت الدراسة على ضرورة توحيد أساليب التسجيل في الدول العربية، وأن تكون الأولوية للدواء العربي في كل مكان.

زيادة الاستهلاك وفي مؤسسة أصفها د. أحمد شوقي جدي عميد كلية الصيدلة بجامعة عين شمس أوضح أن تاريخ التصنيع للدوائي بمصر يعود إلى عقد الثلاثينات حيث بدأت مصر بتصنيع الدواء لأول مرة ثم تبعها بعض الدول العربية الأخرى ولكن بشكل محدود. وقد تضاعف حجم الإنتاج الدوائي المصري من ٢٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠. ويصل إلى ٨١٥ مليون دولار عام ٨٧ وحوالي ١٢ مليار دولار عام ١٩٩٢.

ويرجع العامل الرئيسي لزيادة الإنتاج إلى ارتفاع استهلاك المواطن العربي من الأدوية بفضل تحسن مستوى المعيشة حيث تضاعف استهلاك المواطن العربي من الأدوية خلال العقدين السابقين من ٥.٦ دولار عام ١٩٧٥ إلى ١٢ دولار تقريباً عام ١٩٩٢. وبذلك

تضاعفت نسبة تغطية الإنتاج العربي لدوائي للاستهلاك ورغم زيادة معدلات الإنتاج لقي بلطف سابقارب خصمة أضعاف إنتاج ١٩٧٥ كما ارتفع نصيب المواطن العربي من الصناعة الدوائية من

٢٥ دولار عام ١٩٧٥ إلى ٤٠ دولار عام ١٩٨٧ ووصل إلى ٥٠ دولار عام ١٩٩٢. وقد أدى الحصار المفروض على العراق إلى تدهور إنتاجه من الدواء وهو الذي كان ينتج قبل الحصار حوالي ٧٢٪ من الإنتاج الدوائي العربي وبما يعادل ٦٦٥ مليون دولار.

وتوقعت الدراسة زيادة الإنتاج الدوائي العربي إلى حوالي ٢ مليارات دولار تقريباً مع بداية القرن القادم لتغطي حوالي ١٧٪ من الاستهلاك المطلوب للدول العربية والمقدر بحوالي ٤ مليارات دولار بزيادة سنوية قدرها ٦٪ وعلى مستوى الدول فقد تمكنت بعض الدول العربية من تغطية نسبة مرتفعة جداً من استهلاكها

تضاهي النسبة التي حققها العراق المتقدمة في هذا الخصوص. حيث استطاعت مصر تغطية حوالي ٩٢٪ من استهلاكها وتغطي المغرب حوالي ٨٥٪ من استهلاكها الدوائي أما سوريا فلنأخذها نكتسي بنسبة ٨٧٪.

كذلك استطاعت لبنان تغطية حوالي ٢٠٪ من احتياجاتها من الأدوية، والأردن ١٠٪. بينما تغطي كل من اليمن والمملكة العربية والإمارات حوالي ٢٠٪ من استهلاكها الطبي.

وبالنسبة لاتفاقية الجات وتأثيرها على الصناعة الدوائية العربية أشارت الدراسة إلى أن التطبيق الفوري للاتفاقية سوف يزيد أسعار الكثير من المستحضرات المتداولة في السوق فعلاً إلى ستة أضعاف السعر الحالي نظراً لزيادة فترة حماية البراءة إلى عشرين عاماً. لذلك اقتُرحت الدراسة أن تتعامل الدول العربية مع الاتفاقية على أن الدول التي ليس لها نفس ظروفها الاقتصادية مثل الهند والصين التي تمارس التطبيق الفوري لإبراز الاختراع، وتطالب بحق التصنيع الإلزامي لاستحضرات الشركات



المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٨

الخاصة وكذا المساهمة المادية
والفنية في الأبحاث والتطوير
والاستفادة من الفترة الانتقالية
ومدتها عشر سنوات والتي تمنح
للدول النامية وفقاً للاتفاقية وهو
ماترورته مصر أخيراً وحسنت
الخلاص حول.

تحقيق:

عبد المحسن سلامة

المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٨

المخاطر الاقتصادية والطموحات النيابية



د محمد عبد الأشرف

اعرب نواب مجلس الشعب عن املهم في ان تسهم مقررات مؤتمر القاهرة للبرلمانيين العرب في تحقيق الحلم بإقامة السوق العربية المفتوحة مؤكداً ان التطورات التي يشهدها عالم اليوم تستدعي ان تسرع دولنا العربية خطاها في هذا المجال بعيداً عن كل الخلافات أو تعقيدات التي كانت تحول من قبل دون تحقيق مثل هذه الطموحات الواجوبة.

وقال النواب ان التكتلات الاقتصادية العملاقة التي يشهدها عالم اليوم كذلك للشروعات الاقتصادية المختلفة اضافة لاتفاقية التجارة العالمية للمرة المنوطة اختصاراً باسم «الجات» سوف تثير سلباً على الاقتصاديات العربية بشكل غير مسبوق إذا ما استمرت الأوضاع والخلافات دون حسم أو تجاوز.

ولمشاراً إلى ان التعاون العربي من شأنه ان يجعل من منطقتنا العربية قوة اقتصادية لا يستهان بها نظراً لتنوع مواردها الاقتصادية وتزايد قدرتها الصناعية ومنتجاتها الثمينة مؤكداً

ان الاسواق العربية وحدها قادرة على تنشيط هذا الاقتصاد وتفعيله.

وقال النواب ان الخلافات المطروحة في الرؤى تشيخه تشاوت معدلات الدخل ما بين الدول العربية جميعها من شأنها ان تكون أحد عناصر القوة، وأجمت مثلاً بتخيل البعض أحد عناصر القوة مطالبين بأن تكون السوق العربية المشتركة هي البداية الحقيقية ليس فقط للتبادل الاتناج ولكن لاتتقال رؤى الأحوال والصعاب بحرية لاتتقال الأفراد بين أرجاء الوطن بعدما أصبحت اسواق العمالة العربية مقصورة على القادمين من دول جنوب شرق آسيا في الوقت الذي تعاني فيه دول عربية كثيرة من مشكلات البطالة المتفشية بين أبنائها ورغم كونها معالة مدنية ومؤهلة للتشامل مع كل الاتناج والجات الحرفية والصناعية والاتناج الأخرى.

وإشارة إلى ان تساهل دولنا العربية بثل هذا القدر من شأنه ان يساعد على تحقيق التضامن العربي المأمون. والذي حرص الجميع على التأكيد عليه رغم وجود صعوبات كثيرة حالت بشفة دون ان يتحقق خلال القترات الماضية.

واكد النواب ان التغييرات المطروحة

أحمد البطريق

على الساحة والمتعلقة بتعثر مسيرة السلام من شأنها ان تكون دافعا حقيقيا للوصول إلى هذا الهدف محدثين من خطورة استمرار حالة الفرقة الاقتصادية في ظل المعاول الاسرائيلية المعقدة لاختران الاسواق العربية من خلال مايسمى بعمليات التضييق.

فالنائب محمد عبد الاخر قال ان مقررات القمة البرلمانية التي عقدت بالقاهرة قد جعلت الأنال العربية التي يريدنا للرابن البسيط متناه في التأكيد على التضامن العربي، كذلك حثوا قيام السوق العربية المشتركة بعدما استشعر الجميع أن الأجواء المالية تعمل في حياتها العديد من المخاطر. سواء كانت متعلقة بالتكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وفي منطقة شرق آسيا، كذلك للاتفاقيات الاقتصادية الأخرى وما يتردد حول الفراك المتوسطية.

وقال الدكتور محمد عبد الاخر ان الدول العربية قادرة على تحقيق طفرة غير مسبوقة في المجالات الاقتصادية

نظرا لتنوع الشد في مواردها الاقتصادية مؤكداً ان قيام السوق العربية من شأن ان يكن عاملا حاسما في تحقيق التضامن العربي ويكون مقمعا حقيقيا للتوحد السياسي الذي يعد اللكل لبناء الوطن. وقال النائب احمد ابوزيد رئيس الاغلبية بمجلس الشعب وبعضى الشعب البرلمانية المصرية المشاركة في اعمال المؤتمر: ان الطرف الذي يمر باستنا العربية من شأنه ان يهدد مسيرتها واستقرارها وان السوق العربية المشتركة باعتبارها خطوة اساسية على الطريق الصحيح العربي تعتبر البداية الحقيقية لتفادي كل المخاطر النشئة بالوطن وقال ان التوجه بضرورة قيام السوق العربية المشتركة، كذلك التأكيد على التضامن العربي كاعم للقررات التي صدرت عن المؤتمر إنما تعني ان مجلس الشعب العربي يؤكد على ان السوق العربي المشتركة هو الخرج من المزالج الوجود لتفادي مخاطر عديدة بدأت تهدد كياه في ظل التغيرات الدولية والاقتصادية والاتفاقيات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط كذلك ما يجري تخطيطه من محاولات جديدة على المنطقة في ضم التعاون التركي الاسرائيلي



المصدر: الأقطار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٣

كلمة اليوم

السوق الحرة مع سوريا .. والسوق العربية المشتركة

مع بعض هذه الدول في عشرة،
اضطراباً طاماً حدث أخيراً بين
مصر والمغرب. فبعد أن كان لتكامل
الاقتصاد هو في حدود ٢٠ مليون
دولار، أصبح في حدود ٢٠٠ مليون
دولار. وذلك بعد عقد اللجنة
المشتركة العليا التي رأسها كل من
الرئيس مبارك والعمال المغربي الملك
الحسن الثاني كذلك التقى الجانب
المصري والسوري في اجتماع
اللجنة المشتركة الأخير على إنشاء
مناطق حرة بين البلدين. والهدف
هو لتطبيق التجارة بين الدولتين
الشقيقتين. كما أن الدكتور الجنوري
رئيس مجلس الوزراء تحدث عن
أهمية ذلك على عونه من رحلته
الاستيعابية التي زار خلالها الصين
وماليزيا وسنغافورة وأبو ظبي.
وتحدث عن النهضة الاقتصادية في
الدول المشورة بالتنمية الاقتصادية.
التي كانت أربع دول، وأصبحت
الآن سبع دول، كلها الصين التي
بلغت أعلى معدل في النمو
الاقتصادي وهذه الدول هي اليابان
وعنبر، واليونان وسنغافورة
وبالاند، وماليزيا وإندونيسيا،
وهذه الدول كانت مصر تسبقها في
النمو الاقتصادي منذ عدة عقود
وكان مستوى المعيشة في مصر
أعلى والتمثل إلا أنها خالفت
نهضتها وتقدمها الاقتصادي منذ
فترة وجيزة وبعد تصديق وجوه
مناجتها الصناعية التي تجعلها
قادرة على المنافسة في الأسواق
العالمية. لذلك لمصر تدعو دائماً
وترحب بالتمسك بالمشاء السوق
العربية المشتركة. وإنشاء المناطق
الحرة بين شقيقاتها العربيات
وترحب بقرار اللجنة العليا بينها
وبين سوريا التي اتشدت أخيراً
للتكامل منطقة حرة بين مصر
وسوريا.

الوحدة التي يريدنا أي شعب مع
شعب آخر أو مع شعوب أخرى لابد
لهما من شروط تضمن من
كلاسيكيات السياسة منذ زمان لا يعب.
وهذه الشروط أربعة لابد من
توافرها لاتمام هذه الوحدة و هي:
التكامل المكاني، والتكامل
الاقتصادي، والتكامل الثقافي
والصالح السياسي المشترك. وإذا
تعددت عوامل تمام الوحدة
للتشورية، يكون للبلد عنها شكلاً
من الكمال الشامل، وأهم هذه
الاشكال هو التكامل الاقتصادي
وهو ما تشهده الشعوب العربية
فيما بينها، وإذا تعدد ذلك أيضاً
يكون للبلد هو السوق العربية
المشتركة الذي يعمل على إحيائها
الرئيس محمد حسني مبارك.
وتلاحظ ذلك في الحايكة التي يؤكد
فيها على أهمية السوق العربية
المشتركة. وهذه السوق هي حلم
عربي كنهج، وسبقها أوروبا في
الحدث عنه ولكن سبقنا أوروبا في
تنفيذها وإنشاء دول السوق الأوروبية
المشتركة لم يعد ذلك تطورت هذه
السوق لتصبح الاتحاد الأوروبي.
وهذه الدول لم تلم يهدم واحد في
هذا الصدد إلا بعد استفتاء تقوم
به كل دولة على حدة. حتى يكون
ذلك هو إرادة شعوب وإست تامة
حكام أو لخصاً في السلطة. إنك
ترى أن الرئيس مبارك يكر الدعوة
إلى إنشاء السوق العربية المشتركة.
وتبادل مصر الرأي مع شقيقاتها
من الدول العربية، وتم الاتفاق عليه
مع بعض الدول التي بينها وبين
سوريا والمغرب واليمن، والمعمورة
والأمارات وتونس، وإندونيسيا واليمن
والهند من ذلك هو إزدهار حركة
التجارة بين هذه الدول في المجال
الاقتصادي. وزادت حركة التعامل



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ / ٥ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة التجارة العربية الحرة.. الخيال الوحيه لواجهة النظام العالمي الجديد

تتجاوز مئوي نسبة ٨٠ من حجم التجارة العربية الخارجية عام ١٩٩٤، كما لم تتجاوز هذه النسبة ٧٠ في أحمسن حالاتها خلال الفترة من ٨٠ إلى ١٩٩٠ وهو ما يشير إلى انتهاء التجارة العربية - العربية للانخفاض بنفس معدلات انخفاضها في مواجهة التجارة العالمية.

ولقد تعمق توجهه الخطي في العالم العربي على حساب التوجه القوي حيث توجه بره إلى العالمية ويساعد ذلك النزاعات العربية وتهدد التضامن العربي الذي أصبح في أدنى صوره ومستوياته.

ويرجع ضعف التجارة العربية - العربية لسبب غياب التنسيق في السياسات الاقتصادية واشتراط النظام الاقتصادية التي تضعها بعض الدول العربية طوال العقود السابقة والتوريد التي فرضت على تجارة التصدير والاستيراد وبسبب الرسوم والقيود الجمركية وفرض القيود على تحويل العملة وتعدد أسعار الصرف وضعف التنسيق في المنتج العربي.

والمشوقه القبطي على تلك المعوقات أن ترفع جميع المعوقات الاقتصادية وأن تغطي كل الإجراءات للحركة التجارية العربية والعربية والعربية ليجلب الاستثمارات العربية ، وإعطاء مزيد من حرية الحركة وانتقال رؤس الأموال وانتقال الأفراد.

والتكامل الاقتصادي العربي لا يمكن تحقيقه إلا بتعمية منطقة تعتمد على مصروفات متكاملة اقتصاديا وتجاريا تهدف لتشجيع حاجات المواطن العربي وتفتح الصلحة الاقتصادية فوق الصلحة الاقتصادية للضيقة ، فإذا تمكنت الدول العربية من تحقيق ذلك فستكون بلا شبه لها بقدرة على التكامل مع السوق العالمية وإمامهم خيار واحد لتحقيق التكامل الاقتصادي وهو خيار التكامل والتوسع وإقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى لواجهة النظام العالمي الجديد ويجب أن تكون كل دولة سوقا واسعة لهذه التجارة لتيسر «الحياة»

بنات الدول العربية خلال السنوات الخمسين الماضية، العديد من الخطوات التي تهدف لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال التعاون المشترك سواء الجماعي أو الثنائي أو التجمعات الإقليمية ، إلا أن هذه الخطوات لم تحقق الشكل المأمول والكشود، وكان السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي مع العالم الخارجي اصعب وأسرع من التكامل العربي.

ولذلك أن مستقبل العالم العربي مرهون بقدرته على تنظيم موره وإرضاعه الاقتصادية وتطوير مؤسساته القومية وتنويع السياسات الخارجية لتتكيف مع التطورات العالمية والانتقال بالعلاقات الدولية إلى مرحلة الدول ولا من رد الفعل وصياغة علاقات أفضل متوازنة وصياغة مع أوروبا واليابان والصين والتصدير الآسيوية والانتاج عليها بشكل أوسع وليس أمام العالم العربي من سبيل لتحقيق ذلك إلا بالتكامل والتكامل والتنسيق وتوحيد السياسات وتوحيد لغة التفاهة.

ويجمع عدد كبير من الاقتصاديين العرب على أن أول ما يجب عمله الآن هو تحقيق اتفاقية الجات بكامل مضمونها مع استخدام ما تضمنته من نصوص ومراحل انتقالية بتدول العالم العربي وبعضها البعض وفتح الحدود بينهم ودمج الحواجز الجمركية

وأكدوا ضرورة أن تبدأ التجارة الاقتصادية العربية من الآن بنفس لصوص اتفاقية الجات لتكون جات عربية يمكن من خلالها إعادة تأهيل الاقتصاد العربي لمواجهة تحديات الجات العالمية والبدء بالصيغة لجات عربية هو إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

وتؤكد دراسة مهمة قدمت لعمدة التجارة والاستثمار التي عادت مؤخرا بالجامعة العربية أن تمارس المناس تين إلى التجارة العربية - العربية أن تنمو إلا إذا راعت من إمامها جميع الحواجز والموانئ ودمجت عنها جميع الرسوم والجمارك وإنجاح المنطقة الحرة الكبرى مرهون بتطبيق تلك لتكون توافر أسواق عربية بلا حواجز أو قيود، والمارت للدراسة إلى أن التجارة العربية - العربية لم

نصر زعلوك



المصدر : الأهرام العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢١



نحو سوق عربية مشتركة
الخيارات الاقتصادية

لمواجهة عصر التكتلات





المصدر : الأهرام العربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٣١

□ إن يصح العالم الجديد، الذي يتشكل الآن، ليكتسب الصيغة الصغيرة للهشة بأن تحيا فيه، والعالم من حولنا يستكمل في السنوات القليلة الباقية من القرن، إنشاء كيانات اقتصادية كبرى، تحيط بالمنطقة العربية، على الضفة الأخرى من المتوسط سموت تستكمل أوروبا بناء أوروبا الواحدة، والتي تضم سوقاً هائلة تقارب الـ ٨٠٠ مليون نسمة، وترافق من الصناعة وإخلاقاً للنمو مع بلدان أوروبا والشرق الأوسط، والتي تتمتع فيها تدريجياً، لتشكّل ما يكاد يكون قارة كاملة مظلة على نفسها، وإلى الغرب، ويهيمن الأطلسي، تستكمل الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء منطقتي التجارة الحرة بينها، وبين كندا والمكسيك ومنطقة أخرى بينها وبين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة ثالثة بينها وبين دول شرق آسيا، وسجود دولة الباسيفيك، يحدث هذا الأداء العالمي، والمنطقة العربية تشهد فقداناً لخصائصها جميعاً للشروعات التي استندت على قاعدة سياسية، مفادها استمرار عملية السلام، فمنذ تولى بنيامين نتنياهو السلطة في إسرائيل منذ عام كامل، أصبح الحديث عن استمرار عملية السلام نوعاً من القمامة الصفراء.

والدكتور كنت، وأم سنوات طويلة، من الذين تحدثوا عن يقينهم بفساد التكاليف العربية، باعتبارها واحداً من أهم أسس القوة العربية في مواجهة التطورات العالمية، وشهدت عبر سنوات طويلة مع جيلي، الإجهادات التي حدثت للمشروعات العربية، والتصديعات السياسية التي عايشتها المنطقة العربية، والخصائص البيئية التي عاينت ومرت كثيراً من المشروعات المشتركة، إلا أن المنطقة العربية في العقد الأخير، بدأ يتغير فيها أداء سياسي، تخلص من الخصائص القطرية التاريخية القديمة، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإنني أرى ضرورة استناد أية محاولة جديدة لإنشاء سوق عربية مشتركة، إلى قاعدة سياسية سليمة، يكون لها فضل للبائنة والبادئة، وتكلاً تضع للمكان طلباً للمصطفية، فإنني أرى أن هناك أربعة قطاعات أساسية جاهزة، لكي تكون بمثابة القاطرة التي تجذب التكاليف العربية، فهي قطاعات اقتصادية محورية، يمكنها تحقيق طفرة في الاقتصادات العربية، وتصلح كذلك للتصدير للسوق المشتركة، دون تكاليف كبيرة على الدول العربية.

قطاع الطاقة

من بين مستويات عديدة للتفاعل العربي-العربي، يمثل المستوى الثقافي هو الأصغر والأكثر إسهاماً في كثافة حجم هذه التفاعلات. وعلى ذلك، فإن الدعوة إلى التركيز على تطبيق ودعم التكاليف الثقافية العربية من خلالها، والبدء به، تتسم مع أي تفكير عاقل في موضوع التكاليف العربية، والعالم والمجالات الثقافية التي يمكن اقتراح وسائل وطرق عملية لتحقيق التكاليف العربية بكثافة وبكثيرة، وإلى مقدمتها مجال التعليم، الذي يمكن اعتباره القاعدة التي تقوم عليها الثقافة، بل والمستقبل العربي كله، لأنه هو وحده الممكن الحقيقي لتطوير وعي عربي مشترك بين أبناء الجيل، الذي سيفقد العالم العربي في القرن المقبل، ومن هنا تظهر الحاجة إلى إعادة صياغة برامج ومناهج التعليم العربية، لكي تكون مواكبة للتطورات العلمية للامثلة، التي يعيشها العالم اليوم، ومن ناحية ثانية، نافلة إلى مزيد من تعميق المعرفة والوعي لدى أبناء كل بلد عربي، وأن يمكن تحقيق هذا، دون تكتيد مناهج التعليم الجديدة على الروح التقنية والعلمية، وتشجيع الابتكار والبادئة العلمية، وأن يمكننا تحقيق ذلك دون إدراك أن هناك استثماراً مغزياً في العملية التعليمية، وأن السلبية التعليمية أصبحت صناعة ضخمة باتجها من توسيع قاعدة التعليم، ذوي التراكيم المعرفي، والخبرات، والمهارات، القادرة على تطوير الأداء والعمل في مجتمعاتنا.

وفي مجالات الأدب والإعلام والسينما والمسرح، لا يبدل أمام العرب الطامحون إلى خلق تكاليف ثقافية عربية حقيقي، سوى إبداع مزيد من القنوات للتواصل والمشاركة، وتكوين شركة عربية مشتركة للنشر، وتوزيع الأعمال الأدبية والمسرحية على امتداد السوق العربية الواسعة، بأسعار اقتصادية، للإسهام في حركة التطوير والتثقيف لدى المواطن العربي العادي، ليكون قادراً على فهم للتغيرات من جوله، والتعامل مع العالم الجديد.



المصدر : الأهرام العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٣١

الخط العربي

يمثل الخط بالنسبة للمنطقة العربية الصلعة الأكثر حيوية واستراتيجية والأولى مردودا اقتصاديا، وتمتلك المنطقة العربية ما يزيد على ٦٢٪ من الاحتياطي العالمي للخط، و٢١٪ من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وتؤكد التقارير الدولية، أن حجم

الاحتياطيات والإنتاج في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، صغر أن يزيد على عشر سنوات، وهو الأمر الذي لن يجعل في العالم متقنين كبارا للصناعة الأكثر حيوية سوى البلدان العربية، وعنى دول الأوك كلفورنيا، وإيران، ويضرب بلدان وسط آسيا، إضافة إلى الكمالية هذا الواقع يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذا القطاع ربما يمثل قطاى الفحم والصلب اللذين استند إليهما التكامل الأوروبي، لأن هذا القطاع يتيح فرصا إقليمية صناعات كبرى، تعتمد على المشتقات البترولية، بدلا من الاكتفاء بتصدير النفط في شكله الخام، بما يعنيه ذلك من مردود اقتصادي، نتيجة للفارق الهائل بين سعر برميل النفط الخام، وسعر ذات البرميل للصنع، وبما يعنيه ذلك من تحالفات فخرات تكنولوجية محسوسة مع اكتساب الخبرة في عمليات والبيروكيويات، باستحقاقاتها غير المضروبة، تنتج بأيا غاللا المنطقة العربية لدخول عالم الصناع والمصنوعين الكبار، خاصة مع وجود سوق مائلا في آسيا وإفريقيا، تستطيع أن تستهلك كل هذا الإنتاج، إن التكامل في هذه الصناعات وبتيريه، وإتدال إلامتها، هو الدشل إلى عملية التصنيع الصناعي، التي تمهد الطريق للعربي لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي.

صناعة المعلومات

تعد صناعة للمعلومات، سواء للتطو منها بصناعة الأجهزة والحاسبات، ونوات الاتصال، والتقنين من قراص مربة وصلبة أو التعلق منها بصناعة البرامج والتطبيقات للشظفة واحدة من صناعات العصر والمستقبل، وهي لم تعد من قبيل الرفاهية بل صارت واحدة من عوامل التنمية والتغيير، التي لا غنى عنها لأي مجتمع معاصر، والحاجة إليها في الدول النامية أكثر إلحاحا وأشد نقدا، وهي وفق دراسات البنك الدولي، الدشل الوحيد للتأخر لها، الخروج من علق الزجاجة للانطلاق نحو التنمية باقل تكاليفه، وصناعة للمعلومات صناعة متكاملة، تستند إلى ثلاث دعائم أساسية، يرتبط كل منها بالأخرى، هي: نظم الحاسبات الآلية، أو أجهزة الكمبيوتر بكل تطورها التقني، وصناعة البرامج، وشبكات للمعلومات، التي تربط الأفراد والمؤسسات، وتطور كل من الدعائم الثلاث مرتبط بتطور الأخرى، بل وتبلغ كل منها الأخرى نحو التطوير والتكامل.

وعلى الرغم من أن صناعة للمعلومات قد اكتسبت أيضا وإسعة في المنطقة العربية، إلا أن الاعتماد العربي بصناعة للمعلومات ينحصر في عامتين، هما: صناعة البرامج، والاتصال بشبكات للمعلومات، إلا أن هذا الاهتمام يحتاج إلى مزيد من التقصير، من خلال الاعتماد بالفوق للذى الأهم، وهو صناعة الإلكترونيات الدقيقة، وأجهزة الحاسبات الآلية، وأيست هناك إحصائيات مؤقاة حول حجم سوق الحاسبات الآلية الشخصية في العالم العربي، وأرجح كتقديراته ترجع أن حجم السوق يتراوح ما بين ٦٠٠ و ٩٠٠ مليون لوان على مستوى العالم العربي، وتزيد سنويا بمعدل ١٥٪، وهذا يعنى أن التفكير في هذه الصناعة، سول يجد له سوقا واعدة في جميع البلدان العربية، وللتصور أنه عند تحرير سوق صناعة للمعلومات العربية بكونياتها الثلاثة، أن يتكامل أكثر من بلد عربي في مكونات الحاسب الآلى، على أن يتم تبادل هذه المكونات بمعدا عن القيود الجمركية، والعوائق الإدارية، وبالتالي تتحقق للغة العامة العربية، واللغة الخاصة القطرية، أما صناعة البرامج العربية، فهي تواجه مشكلات عديدة، لعل أبرزها، أنها قائمة على مجهودات فردية من هذه الشركات، إن تلك، وأنها تستند إلى سواقها المحلية، مما لا يساعد كثيرا لتشارها، وبالتالي فإنها تواجه مشكلات في التسويق، وفي الحصول على عائد



متكسبة يمكن أصحابها من تطويرها، ناهيك عن المشكلات الأخرى المرتبطة بالحفاظ على الملكية الفكرية، وعمليات النسخ غير القانونية وهي أمور لن يمكن تجاوزها، إلا من خلال منظور متكامل، يجعل من السوق العربية الراسمة، مجالاً لكل المنتجات العربية.

البنية الأساسية

لا جدال في أن وجود بنية أساسية متطورة، تربط مجموعة من الدول، يمثل أحد العوامل الحاسمة في تطوير العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول. لأن البنية الأساسية للترابطة، تهيئ إلى تسهيل حركة السلع وعناصر الإنتاج، وتخفيض تكلفة النقل، ولتأمين على الأشخاص والسلع بين هذه الدول، فضلاً عن أنها

في النهاية توجد تشابكاً محسباً كبيراً في المصالح الاقتصادية بين الشعوب، والحكومات والدول العربية، أكثر ما تكون احتياجاً لتطوير البنية الأساسية، فيما بينها، كشرط ضروري لتطوير العلاقات الاقتصادية بينها بشكل سريع، بدلا من الوضع قراهن، الذي لا يتجاوز فيه حجم التجارة بين الدول العربية ٨٪ من إجمالي تجارتها الخارجية، ولا يتعدى حجم للتنقلات الاستثمارية العربية إلى الدول العربية نسبة ١٠٪ من إجمالي التنقلات الاستثمارية إلى الخارج، ومن المؤكد أن عدم توافر البنية الأساسية المتطورة التي تربط الدول العربية ببعضها البعض، يشكل أحد العوامل المؤثرة سلبياً على حركة للتجارة العربية - العربية، وعلى حركة الانخفاض وتجارة الخدمات... وبالتالي، فإنه من الضروري أن تسعى الدول العربية، لتحقيق طفرة مائة في البنية الأساسية التي تربط بينها، إذا كانت تسعى لتحقيق تطور اقتصادي حقيقي، وعلى طريق تحقيق هذا الهدف، يمكن للدول العربية أن تعمل على تطوير الخطوط للملاحة، والطرق البرية، والخطوط الجوية فيما بينها، وكذلك تنشيط مشروعات الربط الكهربائي، والتعاون في مجال الطاقة، وهناك موانئ عربية مزمعة لكي تصبح أجزاء في حلقة وصل عربية متكاملة لخدمة التجارة للترانزيت بين الشرق والغرب، وبين أوروبا وإفريقيا، فهناك موانئ تونس، والجزائر، وأبييا، وموانئ الإسكندرية وبنو سعيد، وسفاجيا، وجدة، وبيج، وجنوبي، واللاذقية، وحرطوس، وحتى يمكن لهذه الموانئ، أن تلعب دوراً في تسهيل حركة التجارة العربية مع العالم الخارجي، فإنه ذلك يستدعي درجة عالية من التنسيق والتطوير، لتصبح هذه الموانئ، مراكز رئيسية لخدمة التجارة العربية، ولحيا يتخطى بشبكة الطرق البرية، فهناك الطريق البري الذي يربط كل دول شمال إفريقيا العربية، والذي يبدأ من مدينة العين في المملكة المغربية ويتجهى في القاهرة، ويبلغ طوله ٧ آلاف كيلومتر، ويتبلغ تكلفته ٨٠٠ مليون دولار، واستكمال هذا الطريق، بعد أن انتهزت مصر الجزء الخاص بها حتى حدودها مع ليبيا، سوف يربط بلدان الشمال الإفريقي، ببلدان الخليج وبنو، والمغرب، وألبان، ومنها إلى تركيا وآسيا وأوروبا، وفي الإطراف نفسه فإنه يمكن أن يبنى خط سكة حديدية من المغرب إلى مصر، وبعد خط لربط دول للشرق العربي والسعودية، مع ربط خطين عن طريق الميناءات، أو الاتفاق والجمهور عبر خليج عُمان، إلى تحقيق نتائج مبهرة في تسهيل حركة الأشخاص والسلع بين الدول العربية من أقصى المغرب العربي، إلى أقصى الشرق العربي.

وبالنسبة للربط الكهربائي بين الدول العربية فهو مشروع نوجدى اقتصادية عالية، يتيح إمكانية تبادل الاستفادة من الفاض الطاقة، بشكل يؤدى إلى توفير الطاقة، وتخفيض حجم لاحتياطي الطاقة، الذي تضطر كل دولة لإنتاجها، للولاء بمطالباتها، ومن المؤكد أن وفرة الطاقة عبر الربط الكهربائي، سوف تخلق ظروفاً لتأسيس استثمارات جديدة، دون مخاوف فيما يتعلق بالاستثمار في صناعات مستهلكة كبيرة للطاقة.



المصدر : الأهرام العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢١



ولعل هذه القطاعات المرشحة لقيادة التكامل الاقتصادي العربي، تقوم - إذا تحققت - المنطقة العربية إلى عصر جديد، تتخلص فيه من قواش تجاريه مضت، على مدى أربعة عقود، من الفرص الضائعة، والإجهاضات التي تمت لمشروعات عمل عربي مشترك لأن هذا التحدي قد يكون هو التحدي الأخير للمنطقة، للخروج من الحالة التي تعيشها، فالتكامل الاقتصادي، وقيام سوق عربية مشتركة، أصبح ضرورة وليس خيارا، ضرورة يفرضها الواقع والعصر والمصالح من حولنا.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٣١

المطالبة بدور اكبر لصناديق التمويل العربية لدعم السوق المشتركة

○ كتب خالد حليمون
طالب خبير الاقتصاد العرب بدمق سوريا
الذي تأسست الخويل العربية خلال
الرجة الثالثة في إطار مشروع ثالث السوق
العربية المزمع في

وأكد الخبير ان الفترة الحالية تشهد
ازدياداً في المشاريع المزمع المشتركة في
البحرين التجارية والادارية المالية
والادارية الى زيادة الاستثمارات في
الدول العربية من 77 اراق الاستثمارات الى
79.2 عام 96 وذلك مستفيد البرنامج التجاري
في فبراير الماضي لاقباله فيسبب التخلي
عنالاجال التجارية بين الدول العربية لان
مختلفة فبارة حرة عربية كبرى على مراحل
مستوية مكرمة خيرة ليجعل رضى لة 10
سنوات

أكد عبد الرحمن السعيداني الأمين العام
للساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول
العربية ان هناك بالفعل بعض المبادرات التي
تعد من الإزراع النسبي للمبادرات التجارية
العربية حتى الآن ويمكن توسيعها الى مدع
مجموعات بعضها يتعلق بالاختلاف الأنظمة
الاقتصادية والاجتماعية ونظير التغيرات
العربية ويمكن التطلع على هذه الصورة من
المولات من طريق تطوير السياسات والأنظمة
الاقتصادية وتوحيدها نحو اقتصاد السوق
والعمومية الثانية من المولات تتمثل في التغير
التجارية والتغير حيث تتكون بعض الدول
البحرين من التغيرات المالية وتجديد وتنمية
التجارة من قبل العربية ويمكن معالجة هذه
التجارة من خلال التجارة مثالة التجارة الحرة
العربية من خلال تطوير الاقتصاد

والتمويل العربي في الدول العربية أما
المجموعة الثالثة من المولات فتتركز في
مستثمرات الطاقة الاستثمارية الاسواق
والاستثمار وفي مستشاري ترويجها بديل
التجديد الاقتصادي في الاجل الدول بالمول
العربية

وأضاف السعيداني ان هناك بعض
المقرات المتصلة بقطاع التجارة العربية في
التمويل للزراعة على التجارة مثل اللان
والاستثمارات الادارية وغيرها حيث ان هناك
جهوداً مستمرة على المستوى العربي لرفع
كفاءة التجارة من خلال معالجة هذه المبادرات
ومن ناحية اخرى أكد منذ الزيناني مدير
التجارة التي رسم انه رغم وجود الجهود المبذولة
من جانب الدول العربية الا انه لا يزال تصيب
العالم العربي في التجارة العالمية محدودة نظراً
لعدم توفر هيكل المصارف العربية مع
سفر التزاد الممنعة على وارداتنا من الخارج

كانت لا تتجاوز حالياً نسبة التجارة العربية
العربية نسبة 79 من جملة تجاركتا الخارجية
كما ان الاستثمار العربي في البلدان العربية
لا يتعد نسبة 6 من إجمالي الاستثمارات
العربية في الخارج رغم ما توفره الآن من
فرص للاستثمار للحد من عظم الدول
العربية التي قامت بتقليد سياسات الاسواق
الاقتصادية

وأضاف منذ الزيناني انه على قدر ما فتح
الاستثمار بين جهود الدول العربية للحكم في
القائم والواعد الجديدة للتمويل العربي بغير
مستثمر اننا الواسع والحد الكافي، ينطبق
التمويل الجماعي والتغير كونه اقتصادية دائمة
تؤثر اكثر ما يؤثر عليها.

ويشير الدكتور عمر عبد الله كامل نائب
رئيس جمعية شركات دولة للاستثمارات الى
ان دوراً مهماً في الدول العربية منذ مطلع
الانفتاح يتتبع برامج اصلاح الاسواق
والاقتصاد بعد انطلاقة في شهور الدول العربية
بمستويات اللان دولاً الى قواعدها والتغيرات
الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت

البحرين في الاسواق على التكتل الاقتصادي
وتعد بمسلة اساسية على التكتل الاقتصادي
لذلك اصبحت من الضروري ان تبحث ايضا
الدول العربية عن اللة شكل عربي مرجع في
كيفية تسيير سوق الاتاج وينطبق ذلك التمية
مع إعادة تسيير الزاد العربية الشخصية
الأول

وأضاف ان القطاع الخاص العربي طلة الان
العربية الاكبر ان تنمية التجارة العربية الدولية
في ظل اتجاه الدول العربية لتحرير تجاركتا
بعض القطاع الخاص دور كبيراً يصل في
بعض الاحيان الى 770 / 60 من حجم القطاع
الخاص

من ناحية اخرى طالب سعيد اللان رئيس
الاتحاد العربي للصناعات الغذائية بشروط
قيام صندوق التمويل العربي بشخصية حرة
من تمويله لدم مراكز البحث العلمي بالمول
التجديد والتي مستفوز بلاشك الى انتاج
منتجات جديدة متنوعة يمكن ان تدخل في
مجال التبادل التجاري بين الدول العربية مع
العمل على تشجيع الهيكل الاقتصادي للدول
العربية مشجعا الى ان تنمية ادم التنظيم
والتي بين القطاع الصناعية العربية فولة
يرجع لنبدا ليا 3 بلايين عن مائة مملكة
في مجال الزود كما يوجد لنبدا 2 مليون عن
طاقة كافية في مجال التكتل



المصدر :- الكفاح العربي ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

التذافي يدعو لكيان اقتصادي عربي يدخل المنافسة ويلغي «عقدة الخواجة»

لا يمكن بواسطتها إرغام العرب على التعاون وإقامة شراكة مع أوروبا لأنها ستكون شراكة بين قوي وضعيف، فيما المطلوب تعاون اقتصادي عربي - أوروبي عبر المتوسط على أساس التكافؤ. وقال إن الطامعات الاقتصادية هم الجنود الذين يمكن أن يقوموا بالانخراط الاقتصادي ويدخلوا المعركة التي يخشى الآخرون دخولها ويدخلوا أيضا المنافسة مع الآخرين وخصوصا الأميركيين الذين يريدون أن يحولوا العالم كله إلى سوق استهلاكي لانتاجهم ولتعطيل أي فاعلية انتاجية في العالم تحت شعار حرية التجارة والتي تعني أن تخضع الامبراطور الأميركية والانتاج الأميركي طريقا إلى أسواق العالم بدون عوائق كالجمارك والضرائب والرسوم وغيرها. وأوضح أن كل هذه المنشطات الاقتصادية تحتاج إلى مئات الآلاف أو الملايين من القوى العاملة مؤكدا أنه إذا أردنا أن نسير على الطريق الصحيح يجب أن يكون هؤلاء العمال شركاء في الإنتاج وأن يشعروا بكيانهم وأن يكونوا محترمين.

أكد العقيد سمير التذافي أن الانخراط الطامعات الاقتصادية في البلدان الثلاثة، مصر وليبيا وتونس، سيخلق قوة كبيرة على ضايفي البحر المتوسط، وهي عملية مهمة جدا، إذ إن هذا الكيان العربي القوي سيمتد ويضم كل الطامعات الاقتصادية من المحيط إلى الخليج، ما يؤدي إلى قيام قوة اقتصادية كبيرة. ودعا التذافي في كلمة وجهها إلى فاعليات اقتصادية من مصر وتونس، إلى ضرورة التخلص من عقدة الخواجة، لأن بإمكان العرب أن يصنعوا ويصدعوا ومنتجوا ويستقنوا عن الولايات المتحدة مستثمرا إلى أن أوروبا تتطلع للتعاون مع العرب تعاونا طويلا. ونسب إلى عدم الربط بين التفكير الاقتصادي والتفكير الأمني والعسكري الذي يهدهد المصالح الاقتصادية ويضيي بها، فالقوة العسكرية الأوروبية (يوروفورس)



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٥

مناطق

التجارة

الحرة

هل تفتح الباب المغلق
للتعاون العربي؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



زينب إبراهيم

تمشيا مع المتغيرات الاقتصادية العالمية التي تتمثل في إقامة تكتلات إقتصادية مثل الاتحاد الأوربي والنافتا وتكتل الآسيان ١٠٠٠ أصبحت إقامة مناطق التجارة الحرة مطلباً أساسياً للدول النامية خاصة وأن الدول المتقدمة تمارسه وتسمى إليه لأن أي دولة خارج هذه التكتلات لن تحظى بالمزايا والامتيازات التي تمارس فيها . ومنطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة ٠٠ فالأولى عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر على تحرير التجارة فيما بينهما ، وعادة ماينضمّن هذا التحرير قوائم سلبية لا يتم تحريرها مثل تجارة السلاح أو الخمر مثلاً ورغم أن تحرير السلع يتم أيضاً بالتدريج إلا أنه توجد بعض السلع التي يتم إعفاؤها فوراً وهي السلع التي تتمتع بنسبة جمارك منخفضة .

اما المنطقة الحرة [مثل بور سعيد] هي عبارة عن تحرير مدينة أو ميناء تجارياً بمعنى أن كل المنتجات التي تدخل هذه المنطقة تعتبر منتجات مصيرة ، وكل المنتجات التي تخرج منها تعتبر منتجات مستوردة ، ولهذه المنطقة أهداف عديدة ٠٠ فقد تكون منطقة حرة لتنمية صناعات أو صناعة معينة وقد تكون لتنمية التجارة بها أو يكون هدفها تحقيق الهدفين معاً ، بالإضافة إلى الأهداف القومية البعيدة المدى لتنمية منطقة بذاتها ملهما حدث في مصر حينما أنشأت المنطقة الحرة ببور سعيد بعد حرب ٧٣

عن مناطق التجارة الحرة ٠٠ التي تسعى مصر حالياً لإقامتها مع الدول العربية أو الأجنبية ٠٠

ينور موضوع تحقيق العدد ويشمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي قرر قيامها مؤتمر القمة العربي الذي عقد في

يونسو الماضي وإقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي [الدورة ٥٩] البرنامج التنفيذي لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية اعتباراً من ١/١/١٩٩٨ وسوف يتم إجراء تخفيضات جمركية على السلع



المصر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

المتبادلة بين الدول العربية
عشر سنوات حتى نصل إلى
الإعفاء الكامل من الرسوم
الجمركية في عام (٢٠٠٧)
بمعنى أنه سيتم إجراء
تخفيض جمركي سنوي نسبيته
١٠٪ على جميع السلع
باستثناء السلع التي تطلب
دولة أرجاء أفعالها خلال
العشر سنوات وذلك لمراعاة
الصناعة.

المحلية بها لاختلاف
مستويات الصناعة في الدول
العربية حرصا على
الصناعات الناشئة

في البداية يقول محمد سلامة
المستشار التجاري بجهان التمثيل
التجاري : تسعى الدول العربية الآن
للتحول إلى تكتل يضمها الحصول
على مزايا تفضيلية تمكنها من
التنمية وتحقيق مزايا للفرد العادي
وليس للتجارة والصناعة فقط والفرد
سوف يحصل على سلع أرخص
سعرًا

وفي إطار المنطقة العربية الكبرى
يضم البرنامج التنفيذي لها على
إمكانية إتفاق دولتين عربيتين أو
أكثر على إتفاق فيما بينها
للحصول على تبادل أفضليات أو
إعفاءات تسبق البرنامج التنفيذي
أي في مدة أقل من العشر سنوات ،
والسياسة الاقتصادية الحالية لمصر
تسعى إلى إقامة مناطق حرة مع
الدول العربية على شكل ثنائي مثل
الكويت ونونس ولبنان ، ويقوم
التمثيل التجاري حاليا بالأعداد
للإقامة الإتفاق الخاص بالإقامة
مناطق التجارة الحرة مع هذه
الدول بالتشعاون مع وزارات
الخارجية والزراعة والصناعة و
قطاع التجارة الخارجية وصحة
الجمارك وإقتصاد المناسبات
والإتحاد العام للغرف التجارية
ومن مزايا إقامة منطقة التجارة
الحرة بين دولتين إختصار الفترة
الانتقالية التي يتم خلالها الإعفاء
التدريجي للرسوم الجمركية إلى

خمس سنوات بدلا من عشر سنوات ،
وتوجد بيننا وبين بعض الدول
العربية إتفاقيات تجارية يتم
بموجبها إعفاء بعض السلع من
الرسوم الجمركية وسوف تكون هذه
السلع مسجلة أيضا فوراً من
الجمارك كما سيتم أيضا مناقشة
بند إلغاء الرسوم الجمركية على أي
سلعة تعتبر من مستلزمات الإنتاج
والمواد الخام ، ونسبة الرسوم
الجمركية عليها حاليا لا تزيد عن
٢٠٪ يطبق الإلغاء فوراً ، بالإضافة
إلى العمل على أن تكون القائمة
الأسلية للسلع التي تطلب كل دولة
أرجاء أفعالها من الرسوم الجمركية
في أضيق الحدود .

[وضمن إتفاقيات التجارة الحرة
الجزائرية الإبعاد لها الآن إتفاق
التجارة الحرة بين مصر وأوكرانيا
ويهدف لدعم العلاقات التجارية بين
البلدين خاصة زيادة الصادرات
المصرية إلى أوكرانيا للتغلب على
المحرج التجاري المستمر في غير
صالح مصر حيث تشير الإحصاءات
إلى أن صادرات مصر إليها بلغت
٨,٥ مليون دولار خلال عام ١٩٩٥
في حين بلغت الواردات منها ١٠٧
مليون دولار خلال نفس العام .

وقد تم الإتفاق على بدء التفاوض
على صياغة سواد الإتفاق بما
يتضمن التحرير التدريجي لبيود
السلع المتبادلة بين البلدين

منطقة بين مصر والمغرب

أعد جهاز التمثيل التجاري
نموذجاً لمشروع إتفاق منطقة تجارة
حرة بين مصر والمغرب يشمل أن
تكون الفترة الانتقالية التي يتم
خلالها إلغاء الترتيبي للرسوم
الجمركية خمس سنوات مما يتيح
الفرصة للسلع والمنتجات المصرية
للتواجد والإستقرار في الأسواق
العربية قبل تحرير التجارة العالية
عام ٢٠٠٥

ومن المعروف أن الصادرات
المصرية إلى المغرب تواجه منافسة
شديدة بعد دخول إتفاق المشاركة
بين المغرب والإتحاد الأوربي حين
التفديد أوائل العام القادم حيث
يعطى هذا الإتفاق مزايا للسلع

الأوروبية من حيث السعر بجانب
جودة السلع الأوروبية ، مما يحد
من قدرة صادراتنا على النمو ولذلك
فلابد من العمل على حصول مصر
على نفس هذه المزايا عند إقامة
منطقة تجارة حرة بين مصر
والمغرب كمدافع تنطلق منها إلى
مزيد من المزايا الجمركية .

ويصن الإتفاق على التحرير
الفوري للمنتجات المدرجة والمنقمة
أصلاً بالإعفاء في إتفاق التجارة
السايرة حالياً بين البلدين ، وإلغاء
الرسوم الجمركية على أي سلعة من
مستلزمات الإنتاج أو المواد الخام
يتفق الطرفان على إدراجها ويبلغ
الرسوم الجمركية عليها بين ٢٠٪
على غرار ما سميتم بين مصر
الأوربي وماتم التوقيع عليه بين
المغرب والإتحاد الأوربي ، بجانب
إلغاء الرسوم الجمركية على باقي
المنتجات التي مدى خمس سنوات
بنسب متساوية .

منطقة التجارة الحرة بين مصر والكويت

ترتبط مصر والكويت بإتفاق
تعاون تجاري تم التوقيع عليه في
الغاهرة في أواخر أغسطس ١٩٩٨ ،
وقد جرت محاولات لإكمال بعض
التعديل عليه في أوائل عام ١٩٩٥ ،
كما إقترح الجانب المصري في
فبراير ١٩٩٦ إستبدال النصوص
التجارية القائم بإتفاق لمنطقة تجارة
حرة ، وقد تم إعداد مشروع لإقامة
منطقة التجارة الحرة بهدف إلى
تحرير التجارة بين البلدين من
خلال إلغاء الرسوم الجمركية على

بعض السلع الحيوية مع
التدريج في الإلغاء التدريجي
للسلع الأخرى ولحقا لبرنامج
القيود غير الكمية التي تؤثر
على إنسحاب حركة التبادل التجاري
بينهما .

وتوجد بعض السلع غير
الخاضعة للإعفاءات الجمركية
سكنون محلا للتفاوض بين البلدين
للإعفاء للإعفاء الجمركي بعد
فترة ، كما أن هناك ضوابط لتحديد
السلع ذات المقتضا الوطني وتضمينها



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٤

— إتفاق التعاون مع سوق الكويت للأوراق المالية في ٤/١٩٩٧

[وتعتبر تركيا من أوائل الدول التي أبرمت منذ أوائل الثمانينات سياسات السوق الحرة وأصدرت ذلك قانون المناطق الحرة ولم ٣٢١٨

سنة ١٩٨٥ تحقيق مزيد من التحرير الاقتصادي لكافة قطاعات الاقتصاد وتوفير الأمان للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار والقضاء على الإجراءات التعريفية وإقامة التي حقوق الاستثمار ، وتلزم المنطقة الحرة في منطقة مطار إسطنبول ، وهي منطقة متاخمة لمطار ومساحتها عشرة آلاف متر مربع ، ومنطقة إسطنبول لتجود بجانب المنطقة الحرة في أزمير وهي من أولى المناطق الحرة المتخصصة في التصدير وتديرها إحدى شركات القطاع الخاص ، وكذلك المنطقة الحرة في إزماليا ، والمنطقة الحرة في مرسين والمنطقة الحرة في ترابزون ومساحتها ٤٤ ألف متر مربع ، ومن المزايا التي تنجها هذه المناطق الحرة طبقا للقانون ٣٢١٨ ، عدم خضوع لمشروعات والأرباح الناتجة عنها لأي ضرائب أو رسوم بما في ذلك ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وأية ضرائب محلية وحرية تمثيل الأرباح الخارج بدون قيد أو شرط وبدون الحصول على إذن مسبق ، وعدم وجود حدود دنيا أو قصوى لرأس المال المستثمر ، كما لا توجد قيود على جنسية رأس المال ، بالإضافة إلى أن الخصم لفترة للإتفاق للتأجيل للمشروعات ٩٩ عاما قابلة للتجديد ، وإمكانية بيع منتجات المناطق الحرة داخل تركيا ، وحرية تحويل العملة المحلية إلى عملات حرة ، والحوافز وتوقيع الصنوج أو الخصم أو مصادرة المشروعات القائمة ، وإنشاء بنية أساسية في المناطق الحرة مماثلة للبنية الأساسية في الدول المتقدمة ويعتمد أسلوب إدارة المناطق الحرة في تركيا على قيام الحكومة التركية بتوفير الأرض للمستثمرين وإقامة البنية الأساسية مثلما حدث في المناطق الحرة في إيطاليا

المصرية في إدارة وتشغيل المناطق الحرة

من الملاحظات المصرية أيضا ملاحظات خاصة بالمواصفات القياسية فقد ورد بالمشروع الكويتي في المادة الخامسة نصا بمراعاة أن تكون السلع والمنشآت المصرية بينهما مطابقة للمواصفات والمقاييس المحلية أو الدولية

وهذا النص مسؤول من الناحية العلمية حيث أنه يتضمن مع الإتجاه العالمي لضبط المواصفات وأنظمة مراقبة الجودة ، الأمر الذي يستتبعه إلزام المصنعين في كلا البلدين جديا بما يتطلبه الطرف الآخر من مواصفات مما يؤهل للمنافسة مع مصري البلاد الأخرى

● ورغم أن مصر لم تكن من الدول العربية التي وقعت على إتفاقيات تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تم التوقيع عليها في تونس في ٢٧ / ١ / ١٩٨١ إلا أن مصر من الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة على ميثاقها الذي يوجب قيام تعاون وثيق بين تلك الدول في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك تيسير وتوسيع نطاق التبادل التجاري في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وإنضمام مصر للإتفاقيات مسالة وقت وكانت هناك خطوات تم إتخاذها

إذن إتفاق منطقة التجارة الحرة مع الكويت سيكون بديلا لإتفاق التعاون التجاري الموقع بينهما في ٢٩ / ٨ / ١٩٨٩ ولكن مستغل الإتفاقيات الأخرى الثنائية معلا بها ، ومنظمة العلاقات الثنائية بين البلدين والحالات التي تتعلق بها ، وهذه الإتفاقيات هي :-

— بروتوكول إنشاء المراكز التجارية في كلا البلدين الموقع في ١٠ / ١ / ١٩٩٠

— إتفاق تشجيع وحماية الإستثمارات الموقع في ١٥ / ٥ / ١٩٨٩

في بروتوكول يلحق بإتفاق منطقة التجارة الحرة ويعتبر جزءا مكملا له

وتوجد بعض الملاحظات على المشروع المقدم من الجانب الكويتي تنصب على النصوص الخاصة بالتبنيح والفضول الأول والثاني [التبادل التجاري] والرابع [تسوية المنازعات] والفصل الخامس [الأحكام الختامية]

توجد أيضا بعض الملاحظات الموضوعية لصر ، فقد ورد بالمشروع الكويتي للمد [نص المادة الرابعة] بشأن عدم سريان الإعفاءات الممنوعة في هذه الإتفاقيات على السلع المصنعة والنصف مصنعة المنتجة في المناطق الحرة في أي من البلدين والمصدرة إلى الطرف الآخر ، رغم أن المناطق الحرة تعتبر من الناحية القانونية خارج السيادة العربية والجمركية للدولة حيث يتم التعامل معها بالتفاد الأجنبي وتعامل بإعتبارها جزءا من العالم الخارجي ، وبالتالي فإن منافع به الصادرات المصرية المنتجة خارج المناطق الحرة ، من إعفاءات لدى تصديرها إلى الأسواق الخارجية ٠٠٠ يجب ألا يمتد هذا التمتع بالإعفاء على السلع المستحصنة داخل المناطق الحرة والمصدرة منها إلى الأسواق الخارجية لطبيعتها الخاصة

سوف تستفيد الكويت كثيرا من تطبيق هذا النص لأن مصر لديها خمس مناطق حرة قائمة فعلا في كل القاهرة والأسمندرية وبور سعيد والسويس والإسماعيلية فضلا عن المناطق الحرة العامة لأجبية المزمع إقامتها في سفاجا ودمياط وبور سعيد [شرق الغربية] والعريش وعشافة [شمال خليج السويس] وأرض النقب بالقرب من منفذ طابا البري وأخيرا المنطقة الحرة بميناء رفح

إن الكويت ليس بها حاليا مناطق حرة وإن كان هناك مشروع لإنشاء منطقة حرة في الشويخ ، وتجرى الإتصالات للإستفادة من التجربة



ومرسين مع التزام القطاع الخاص في إقامة مشروعات البنية الأساسية . وأن يقوم القطاع الخاص بإقامة مشروعات البنية الأساسية والراسية وهو ما حدث في باقي المناطق الحرة في إسطنبول ، بوترابزون ، وأنجسة ومنطقة مطار إسطنبول .

[وقد بلغ إجمالي حجم التجارة في المنطقة الحرة في ترابزون عام ١٩٩٤ حوالي ٤٤,١ مليون دولار إرتفعت في عام ١٩٩٥ إلى ٤٨ مليون دولار أمريكي

كما بلغت خلال الفترة من يناير حتى أغسطس ١٩٩٦ إلى ٩٧ مليون دولار ، ويبلغ نصيب مصر فيها حوالي ٥ مليون دولار أمريكي ، أما بالنسبة لإجمالي حجم التجارة المتداولة في المناطق الحرة في تركيا طبقا لإحصائيات جهاز التمثيل التجاري فقد بلغ عام ١٩٩٤ حوالي ١,٩ مليار دولار ، إرتفع في عام ١٩٩٥ إلى ٢,٠ مليار دولار كما بلغ خلال الفترة من يناير حتى أغسطس ١٩٩٦ حوالي ٢,٣ مليار دولار

[ويمكن استخدام المنطقة الحرة في ترابزون كنقطة انطلاقية للصادرات المصرية إلى أسواق الدول المجاورة في دول الكومنولث والدول الآسيوية الأخرى وذلك بسبب تمتعها بموقع جغرافي مميز حيث تقع هذه المنطقة الحرة في الجزء الجنوبي الشرقي للبحر الأسود في الشمال الشرقي من تركيا ولا يفصلها عن حدود الدول المستقلة حديثا عن الإقتصاد السوفييتي سوى ألفي كيلو متر ، كما تتميز أيضا بقرب موقعها من دول شرق أوروبا حيث لا يفصلها عن رومانيا سوى البحر الأسود ، كما توجد خطوط برية مع سوريا والعراق وإيران .

[وتنقسم إلى مناطق للتخزين وتضم مخازن للتجريد ومواقع للصناعات والغلال ومخازن للمزيوت والكيماويات ، بجانب وجود مركز تجاري ومستقبل ميناء ترابزون ، حوالي ألفي باخرة تجارية سنويا ، كما تقوم بعض الشركات التركية بتخزين كميات من السلع الغذائية والإستهلاكية بهذه المنطقة بهدف توفير بضاعة حاضرة لتلبية الطلبات الفورية لدول البحر الأسود من هذه السلع ، ويعتبر هذا أسلوبا مناسباً للشركات المصرية التي ترغب في إستعادة أسواقها بدول الكتلة الشرقية السابقة ، وقد بدأت بالفعل إحدى الشركات المصرية بالتعاون مع إحدى الشركات التركية تجربة تصدير بعض السلع المصرية إلى هذه المنطقة الحرة تمهيدا للتسويق بهذه الدول .

■ ■



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٦ / ١٩٩٧



رأى

أفان السوق العربية المشتركة

في حواره مع الإعلاميين بمناسبة يوم عيدهم الرابع عشر أكد الرئيس حسني مبارك أن السوق العربية المشتركة كان من الواجب إقامتها قبل السوق الأوروبية ، وأن الأهمية موهبة لذلك مشيراً إلى أن مشوار التعاون الاقتصادي - الشرق أوسطي ، طويل ومرتبط بحل القضية الفلسطينية وأحلال السلام الشامل والمعدل بالمنطقة.

وقد لخص الرئيس مبارك في إجابته المبرجة والمباشرة طموحات كل مواطن عربي من المحيط إلى الخليج في إقامة تجمع اقتصادي يلبى بقرارات الأمة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية التي لن تجد فيها الكيانات الصغيرة مكاناً أو حتى مجالاً متميزاً للتفاوض وهو ما يبدو واضحاً في الممارسة الفعلية للعلاقات الدولية في الوقت الراهن.

والحقيقة أن هناك اتفاقيات الاقتصادية قائمة بالفعل بين الدول العربية ويبنى مجرد تنفيذها، ويمكن كذلك أن تتحمل مؤسسات العمل العربي جنباً إلى جنب مع صناديق التنمية العربية والهيئات التنموية للتخصصية مسؤوليتها الكاملة إذا توافرت الإرادة السياسية، في إزالة العقبات التي تعترض انطلاق الاقتصاد العربي نحو التجميع والتكامل في مناخ يتسجم مع التطلعات القومية لبناء السوق العربية المشتركة.

لقد أصبحت السوق العربية المشتركة أمراً لا يمر منه اليوم بليل الحد، ولعل اليوم بإقامة منطقة للتجارة الحرة العربية تنفيذاً لقرارات القمة العربية الأخيرة بالقاهرة، تكون الدواة لتحقيق الحكم القومى في إقامة مثل هذه السوق وقد تجاوزت متطلبات بناء السوق كل الحدود ليس فقط لأن قيمة الواردات العربية من السلع الزراعية والغذائية بلغت ٢٢ مليار دولار في مقابل صادرات تبلغ ٥,٧ مليار دولار، ولكن أيضاً لأن متطلبات تنمية التجارة العالمية والإشراكات المتعددة مع التكتلات الدولية والعولمة وإزالة الحواجز والرسوم المبرمجة يتطلب عملاً عربياً جماعياً وموحداً.





المصدر : ... الكفاح العربي ...

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٧ / ١٩٩٧ .

في غضون ٣ سنوات سوق عربية مشتركة لدول اعلان دمشق الـ ٨

القاهرة - الكفاح العربي

وفتقروا الشرع لنظرا لهما في دول
الاعلان خلال اجتماعهم للقبل في
اللاذقية.

وكانت مصادر دبلوماسية مصرية
انه تم الاتفاق على هذه الخطوة خلال
الاجتماع الذي عقد مؤخرا في القاهرة
بين الرئيس مبارك وعبد الحكيم
خادم نائب الرئيس السوري، على أن
يبدأ تطبيق صيغته ليشمل الدول
العربية.

وزيرى الجانبان المصري والسوري
أن ذلك يستغرق ٣ سنوات.

يعكف عدد من الخبراء المصريين
والسوريين للتخصصين في المجالات
السياسية والاقتصادية والتجارية
على إعداد صيغ مشروع السوق
العربية المشتركة... تمهيدا لعقد
اجتماع مشترك يومي ٢٣ و ٢٤
حزيران (يونيو) للجانبين، وقبل بدء
اجتماعات دول اعلان دمشق بيوم
واحد، ليلورة النقاط للتفق عليها
والإساجها في مشروع واحد يقدّمه
وزيرا خارجية البلدين عمرو موسى



المقاضي يؤكد رغبة مبارك في السوق العربية المشتركة



بمقام
مقاضي المولد

كان اجتماع العقيد
المقاضي برجال الأعمال
للمصريين واليونانيين
والليبيين مكمرا وقد
بنا المقاضي بخطاب
تحليلي مستفيض
يشير شرح أفكاره
الاقتصادية البناءة في
السوق العربية الحرة
والتضامن الاقتصادي
للدول الثلاث والعرب
الشباب بقوة نظام
المشاركة في الإنتاج
والإرباح وأوضح أن

العامل - وهو الأساس في العملية الإنتاجية يجب أن يتوفر له الحافز الإنتاجي لزيادة الإنتاج وهذا الحافز يتطلب للمشاركة الفعلية في دخل المشروع فحسب مثلا بالسوق العربية للسيارات التي يجب أن توجد إنتاج السيارة العربية والبلاد الثلاث مصر وليبيا وتونس التي لا تنقصها الخبرة لإقامة هذه الصناعة ولا تنقصها المواد الخام ولا مصانع الحديد والصلب ولا الامكانيات البشرية الضخمة والمهالة للتخصصية. وقال المقاضي انه يجب أن ندخل على إيجاد سوق عربية مشتركة نتبادل فيها السلع التي ننتجها ونصدرها إلى العالم تأكيداً للإنتاج العربي للسلع فسنأكل من البابان التي غزت العالم بسياراتها ورغبت أن تدخل أي سيارة اجنبية إلى سوقها.

وقد فويل خطاب العقيد المقاضي بالتصديق بعد التقديم وقام رجال الأعمال لمصريين ويونانيين حرصهم على تنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي المشترك /تحسين فرب- خمسين رئيس اقتصاد الصناعات لمصرية وقال أن الصناعة والتجارة بين العرب أول مطلب يجب أن نضعه إلى تحقيقه ولا يقاء لنا كحرب بدون تكامل صناعي تجاري ولن نحقق التوحيمة العربية إلا بتكامل الصناعة العربية للمقولة التجارة العربية التي تعد السوق العربية من الأفرز السوق العالمية لتوفر أسباب الجودة وقلة التكلفة التي وتفتح إلى للتألف العالمية وإطلاق الضوابط بالمشاركة في الإنتاج لإحدى العامة لمصرية نحلها لزيادة الإنتاج.. وكل دولة عربية لها استراتيجيتها في إطلاق هذه الحوافز.. وتوفيرها للطلوب للبلاد العربية من الصناعة والتجارة العربية هو الهدف ومنى تحقق التكيف مع الكم في الصناعة لمصرية تمكنت التجارة العربية من شق طريقها في الأسواق الأجنبية ومهمتنا الصعي لتحقيق أمنا وقد عبد السيد فريد خمس الاعتمبات التي توافرت في خطة الصناعة لمصرية للمشاركة العربية لصناعة السيارات

والعربية للمقاولات والتكامل الصناعي لمجتمع الجديد والصلب

وقال رجال الأعمال لمصري عبد الفتاح سمودي أن السيارة العربية في طريقها إلى الظهور وأن مصانع الشركة بالعالم من رمضان تشهد تطوراً سريعاً للوصول إلى أحدث وأوفر استهلاكاً للوقود بحيث تصبح سيارة العرب كلها التي لا تقل شكلاً ولا مضموناً عن أهم السيارات العالمية.. ولنا نسعى دائماً إلى تطبيق رغبة الرئيس مبارك في تحقيق التكامل الإنتاجي والاقتصادي والتجاري العربي تحقيقاً لرغبة العقيد المقاضي.

وأشار السيد عبد الوهاب قوطه بما شاهده في مصنع المصبيحة والسابع من إبريل الضخم من الآلات مساحات الأراضي والعمال في صناعات الحديد والصلب والخراطة وكان واضحا أن مؤتمراً رجال الأعمال الذي عقده الرئيس المقاضي في ليبيا قد أثمر وأوضح أن التكامل الصناعي والتجاري العربي لا يرب فيه وأن رجال الأعمال اكفوا أغلب مصانع المقاضي أنهم ماضون على نفس الطريق للرؤوس الذي شرحه العقيد. وقد سمعت أن ثقل «النش» إلى هذا الاجتماع وتمنيت أن نلقه كتنفيذيون لمصري



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ / ٦ / ١٩٩٧

الدورة الـ ٦٥ لمجلس الوحدة الاقتصادية تبدأ غدا بالقاهرة:

إحياء مشروع السوق المشتركة وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

كتب - محمد مبروك:

تبدأ غدا بمقر الامانة العامة لعاصمة الدول العربية اعمال الدورة الخامسة والستين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على المستوى الوزاري وبمشاركة جميع الدول العربية الاعضاء في المجلس.

وسيدع السيد حسن ابراهيم الامين العام للمجلس ان هذه الدورة لتكتسب أهمية خاصة بما تحويه من مواضيع محورية وهامة على الصعيد العربي وتصدر جدول اعمالها موضوع كيفية احياء لمشروع السوق العربي المشتركة وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية استجابة للدعوات المتكررة من الرئيس حسني مبارك وبحضور مع كافة الدول العربية للاسراع باتخاذ سوق عربية مشتركة كإداة لقامة تكتل اقتصادي عربي قادر على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية

وسيجده السيد حسن ابراهيم خلال اعمال الدورة دعوة لجميع الدول العربية لتحديد تاريخ موجد لاجل ان الزام كافة الدول الاعضاء في السوق المشتركة بالتحديد للكمال للتبادل التجاري فيما بينها.

واوضح الامين العام انه سيتم بحث عدة اجراءات مختلفة لاجلاء مشروع السوق العربية المشتركة في المجلس الذي سينعقد برئاسة سوريا وستتم اعماله يومين لعمها قيد بمشروع السوق المشتركة للصرفة في موعد محدد وتضم سبع دول في مصر

وسوريا والعراق وليبيا والاردن وموريتانيا واليمن
● تكليف الاساقفة العامة للمجلس بالمتابعة الدقيقة والاتصال المباشر بكافة الأجهزة المعنية في الدول العربية لتنفيذ قرارات السوق العربية المشتركة

● دعوة الدول غير الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية للمشاركة في التحضير الفوري للتجارة من خلال البية للانضمام الي السوق.

● تقديم الامانة العامة للمجلس بتقرير ربع سنوي عن مسار تنفيذ اهداف السوق العربية.

ويعرض مجلس الوحدة في الدورة للتقرير الاقتصادي الذي يتضمن مشروعا جديدا للتكامل الاقتصادي العربي والروية المستقبلية له باعتبار ان السوق العربية المشتركة من جوهري المشروع الاقتصادي العربي وغايتها النهائية.

كما يطالب التقرير بتبني استراتيجية قومية لبيتا كيان اقتصادي عربي قوي يضم كافة الدول العربية

وسيناقش الوزراء المشاركون في اعمال الدورة قرارات المؤتمر البرلماني العربي السابع والدعم البرلماني لقيام السوق العربية واتفاقية تجنّب الانزواج القشريين ومنع التهرب من الضرائب على الدخل ورؤوس الاموال ويحث على الاتحاد العربي للمعارض للانضمام الى الاتفاقيات العربية النوعية المتخصصة.



المصدر: - العالم اليوم

للتشر والخدسات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٣

استقبلهما مبارك أمس

د. الجنزوري: وثيقة مصرية - سورية لإقامة سوق عربية مشتركة

عبد الحليم خدام: نحتاج لمؤتمر اقتصادي

عربي لمواجهة تعنت إسرائيل

الشيخ الذي عقد بين الرئيس مبارك والاسد وقال لقد ركزنا في هذه الجولة على المؤتمر الاقتصادي المقرر عقده في الدوحة في نوفمبر القادم والمتحالف التركي الاسرائيلي وإقامة السوق العربية المشتركة.

وأشار خدام الى انه عرض على الرئيس مبارك ايضا نتائج الاتصالات التي تمت في هذا الصدد وقال انه تم تبادل وجهات النظر والاتفاق على قيام مصر وسوريا باعداد وثيقة تتعلق بإقامة سوق عربية مشتركة لعرضها على الأشقاء في جميع الدول العربية والانتقال الى مرحلة جديدة من العمل العربي.

وردا على سؤال عما اذا كانت هناك نية لإلغاء مضوية إسرائيل في المؤتمر الاقتصادي قال خدام ان المؤتمر الاقتصادي انشئ من أجل إسرائيل وتثبيتها كعضو وشريك في هذه المنطقة وبالتالي فإن عقد المؤتمر القائم في الدوحة في عدم وجودها لا يحقق الهدف الذي سعى لعقد المؤتمر من أجله.

وتسائل خدام لماذا لا يعقد مؤتمر اقتصادي عربي فمثل هذه المؤتمرات في ظل سياسة إسرائيل الراهنة التي تعزل عملية السلام لاتكون مفيدة والمفيد هو اللجوء للعمل العربي لمواجهة التطورات الجارية ولذلك لا بد من قيام تكتل عربي لاتنا عندما نقيم مثل هذا التكتل ستتعاون معنا كل دول العالم.

□ كتبت جيلان جبر: صرح د. جمال الجنزوري رئيس الوزراء بان الوثيقة المزمع اعدادها بين مصر وسوريا هي مجرد الفكار عامة للتحرر العربي.

وأضاف بعد لقاء الرئيس مبارك ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام صباح أمس ان الموقف العربي يحتاج لإقامة استئصال عربي مشتركه لتحقيق ما سميها اليه من 1951 والذي لا بد ان يكون بداية مطلباً حدث في أوروبا وذلك لقيام منطقة تجارة حرة وسوق عربية مشتركة.

وتسائل د. الجنزوري كيف يمكن أن تكون هناك قاعدة للاستثمار على أرض العرب مثلما فعلت أوروبا تمهيدا لإقامة اتحاد عربي جمركي.

وأكد الجنزوري ان هذه الافكار المشتركة بين مصر وسوريا ستكون نواة لعرضها على الأشقاء العرب لإقامة السوق المشتركة لذلك سعيها لوضع هذه الافكار في ورقة.

وصرح عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري بأنه تبادل مع الرئيس مبارك مختلف وجهات النظر حول التطورات الجارية في المنطقة والأجندة الترتيبي للعراق والتعنت الاسرائيلي في عملية السلام.

وأضاف انه عرض على الرئيس مبارك نتائج الجولة العربية التي قام بها مؤخراً عقب لقاء شرم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧-٤-٤
السوق العربية المشتركة (١) التكامل التجاري الضرورة والتحديات

تحويل لتجارة البوتية من كل القود وقتي تعمل في تخفيض القود المبركة بعد اهداها القود الادوية للفرصة على حركة تبادل السلع والخدمات داخل السوق المحلية والفرصة للكمية عن التجارة الخارجية مبركة موجهة تجاه السلع المستوردة من الخارج. والفرصة والسوق والفرصة للفرصة التجارة والقاء القدم بصورة البائدة وبغير البائدة، حركة حركة عناصر الإنتاج - العمل والراسل - التفسير السياسات الاقتصادية والفرصة والفرصة الخاصة بالاول الاعضاء السبق نوبت السياسات الاقتصادية لكل فرسها في مجالات النشاط الخطة

د. حلمی نمر

نقدك لادعاءات متريدي في وقتنا الحاضر - سواء على مستوى قيادات السياسيين أو على مستوى المؤسسات التشريعية - باتوجه نحو تشكك قوي عبرية شديدة. والرسول والسياسة المشتركة كبريت حبيبي في ذاتها فعلا منذ سنوات. ولهم منظمات كثيرة افرحت بالانضمام الى ائتلافه السياسي. ولكن كما نلاحظ ولهم مصيريات متغيرة انت في شكلها في تحقيق الغرض المنشود. هنا وهو مصيريات دينية في قبول الحرية للشركاء في

في إنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب ضرورة تحقيق مصلحة مشتركة تعود بالنفع على مواطني الدول الأعضاء في السوق حتى تشجع كل دولة أن لها مصلحة في الاستثمار في هذا

قد يكون من المستحيل القيام بتحرير التجارة البينية والتي يتطلبها إنشاء السوق العربية في ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها الاقتصاديات الدول العربية في وقتنا الحالي حيث إن تحرير حركة نقل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج يؤدي إلى غبن الدول التي تطورا والتي تمتلك ميكلا اقتصاديا يتيح لها الفرصة للعناية مع منتجات بقية الدول مما يؤدي إلى أن تعجز عوامل الإنتاج

مستحوك في قفول: حارس شرطة
 أن على نية التفرجة البيئية ستواجه مشكلة تضلل
 الانتاجية ويهدد جهودها لتأمين كافة شواطئ بحال الطيور
 وأن كل من دخلت مناطق تجميع التجمعات الانتاجية الاسراري
 الانتاجية لا ينبغي كل جرد. حالات انتاجية تامة في كل اوقات
 هو التجميع - يجرى حالات وحرمان الطيور على طية من
 الى الحصول على القيد الانتاجي الاشارة الى اسناد اطلاق
 التراكب او افرام مستقرات الانتاج الى اشارة افرام استهلاكها
 كقصر والاراء الحيوية التي تاجر الانتاج المحلي عن تحقيق
 الامتثال. انها كلها في حالة مشكلة شواطئ الانتاج الوظيفي
 في بعض الدول العربية ما ينبغي في حالة تفرج انتاجية الوظيفي
 الى متفلسفة انتاجية الانتاج الى وظيفي الذي في غنى واضح
 الجدل. انظر ا كما لونا مملعا.

والآن ان تحضروا لى إلقاء الفيدو الجمهوريكي بما فيها الفيدو الادريكي التي يتطلبها تحدير حركة السلع والخدمات تحتاج لى وقت طويل لدراسة القوانين والتشريعات التي تمكك هذه الفيدو الا اريد في جدول العروية الاعضاء في السوقي.

أما عملية تخفيض الرسوم الجمركية ثم إلغائها قد تكون شبه مستحيلة في المدى القصير حيث إن هذه الرسوم تمثل جزءا كبيرا من موارد الدول ويمكن لها أن تلعب دورا أساسيا على عجز اللوائح العامة.

كما أن عملية إلغاء الدعم بصورة مختلفة للباثرة وغير الباثرة قد يكون مبدأ اقتصاديا سليما، ولكن في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة الطبقات محدودة الدخل وفي ظل تزايد معدلات التمسك في إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى زيادة الضغط وتحمل الطبقات الفقيرة أعباء مالية أكثر على تحملها.

وأجرى هذا التقييم وتواجدت المبررات الاقتصادية والفنية والبيئية
كشبهات متشابهة في البيئة يحتاج إلى الحد الأدنى من التغيير
مخططه كما تم إدخال التغييرات الاقتصادية والفنية التي
من مرحلة تحقيق الأهداف البيئية وضغط ما سبق من إنشاء
مشاركة مع المبدأ بعد التحسينات التجارية التي تم في كل
الاقتصادية المصنوعة في هذا المجال. أوصى بزيادة كفاءة
تحت تحقيق الأهداف المتوقعة من المبدأ الذي تم التأكيد
تأثيره على المبدأ مع المبدأ الذي تم إدخاله في كل
التي لم تكن واضحة مع المبدأ الذي تم إدخاله في كل
في حالة عدم توافقه مع المبدأ الذي تم إدخاله في كل
والتي لم تكن واضحة مع المبدأ الذي تم إدخاله في كل
التي لم تكن واضحة مع المبدأ الذي تم إدخاله في كل

وفي مقالنا التالي يوم الاثنين القادم سنتناول بالتحليل البديل الثاني لاتضاء السوق الحرة للشركة على أساس نموذج التكامل الاستراتيجي الاستثماري.

أولاً - التكامل الاقتصادي العربي أصبح ضرورة ملحة لمواجهة المنافسة غير المتكافئة مع التكتلات الدولية العملاقة التي ظهرت في الأسواق الأخرى على الساحة الدولية، ولذا لا بد من السوق العربية المشتركة.

ثانياً - وأما الأهمية السياسية لانتفاء السوق العربية ترجع إلى:

[illegible]

ولمّا تمّ الاتفاق على هذه الشروط، فقد تمّ توقيع الاتفاقية بين الدول العربية وإيطاليا في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٨م. وقد نصّت الاتفاقية على ما يلي:

خامساً - أن تحرير التجارة الدولية وتطبيق اتفاقية الجات -
بعد الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية سيكون له كثيرا من

ساستها: وأخيراً فإن التناقض القائمة عرب تبني فكرة إنشاء سوق عربية مشتركة اندمجت في حالة العرب تنفيذ التجربة. في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المنطقة.

من نهاية المطاف إلى وحدة الصف العربي وجمع الضمير مرة

مخري بعد سنوات طويلة من الصراع والتفت
إلى إنشاء السوق العربية المشتركة يقتضي مما التفكير في اختيار
نموذج التكامل الاقتصادي الذي يحقق الفرص المنشود في أقرب
وقت ممكن ونون أن يولج تحديات تعوق التنفيذ ونماذج التكامل
لا تعد إحدى صورتين أو كلتيهما

- نموذج التكامل التجاري ويعني تحرير التجارة الحرة بين الدول العربية من جميع القيود التي تعوق انتقال السلع والخدمات.

- نموذج التكامل الانحياضي أو الاستثنائي ويعني التعاون والتنسيق من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة في مجال التنمية الاقتصادية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن نموذج التكامل التجاري أيتعارض مع
نموذج التكامل التجاري مهما نموذجان متكاملان ولكن القضية
مربط بالاولويات. من اين تبدأ . وفي هذا اللال سوف نتناول
نموذج التكامل التجاري لنساق مقابلات تحقيقه والمواد التي
تد عثرة في سبيله ومثال تجديبات يجب ان نلخصها بين الاعتبار
نجد لها على اللال للمخاطب قبل لاتتعرض تجربة إنشاء
السوق لتتغير ملامحه
بمقابل لائق التكامل
نهي أو الاستثماري كمدود إنشاء

السوق العربية المشتركة
متطلبات التكامل التجاري وتطلب التكامل التجاري ضرورة



المصدر : الأهرام المسائي ..

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٦/١٩٩٧ ..

السوق العربية المشتركة في عين قسرية

مطلوب وعى جماهيري بأهمية السوق
ودورها في تدعيم الحركة التجارية

تمثل السوق العربية المشتركة الحلم العربي الواعد وسط تحديات لاحدود لها عربيا وخارجيا.. ومن هذا المنطلق جاءت دعوة الرئيس مبارك من خلال القمة العربية الاخيرة بإعطاء الاولوية للقضايا لتكون هذه السوق فوق كل الاهتمامات.. ورغم أن الفكرة ليست وليدة اليوم ولكنها موجودة منذ اربعين عاما إلا أنها لم تخرج إلى حيز الواقع وذلك فإن تنفيذها في الوقت الحالي أصبح هو الحلم بعد أن نجح الرئيس مبارك في تهيلة اجواء سياسية مناسبة من المشرق إلى المغرب العربي وأصبح لا بد من إقامة السوق العربية المشتركة إذا رغبت الدول العربية في أن يكون لها مكان وسط كتلات النظام العالمي الذي يعتمد على التكامل والمناطق الكبرى للتجارة الحرة.. والمنظمة العربية بها كل المقومات ومن هنا كانت دعوة الرئيس مبارك وكان قرار القمة العربية الاخيرة لتحقيق السوق الحلم..



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٤

على مسيرة التطورات العالية بذعة قوية

ويؤكد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصري أن دعوة الرئيس مبارك لإنشاء السوق العربية المشتركة تشكل دفعة قوية وإسناداً للحلم المصري للتحول في تنفيذ الإصلاحات التي تم توقيعها بين تباطؤ

لتحقيق التقدم والازدهار لأن إنشاء منطقة تجارية حرة وأسواق عربية مشتركة يمثل البنية الأولى لإنشاء التكتل الاقتصادي العربي. فالطوفان الاقتصادي في الوقت الحالي مواتية بعد أن توافرت العناصر الرئيسية اللازمة لبنية اقتصادية متجانسة وقد أن تحللت إجراءات وإصلاحات

اقتصادية هائلة في مصر والعالم العربي وتوافرت النسب المئوية الطبيعية التي تقسم إلى أسلح والخدمات العربية فحركات اقتصادية مثل الإسراع مقابل المستورد الجديد منها. وإشارة إلى أن مسار الإصلاح الاقتصادي في مصر تحطم بشدة هذه السوق لكي يعم التغيير كماله

الاطار العربية وإيجاد تكتل اقتصادي عربي متقوي لصالح قانون للمستثمر على حد سواء.

ويشير منصور المصري رئيس الاتحاد لمصر التجارية إلى أن الجهود التي تبذلها مصر بقيادة الرئيس مبارك لإنشاء سوق عربية مشتركة تمل على مدى حرس مصر على إنشاء تكتلات اقتصادية عربي يواجه التكتلات الأخرى ويول على مدى العمق في التفكير نحو المستقبل والحرص على الحفاظ على مصلحة العالم العربي في وقت أصبح فيه العالم لا يعرف غير لغة التكتلات الاقتصادية وأن التمسك بالفرصة ليس له مكان في العالم

وأضاف أن الاتحاد العام للغرف التجارية حرص على دعم التمسك المصري والعربي نحو إقامة هذه السوق والتي أصبحت مقلداً لها في الوقت الذي تستعد فيه لخطوة القرن الحادي والعشرين. وقال إن إنشاء السوق العربية المشتركة سيؤدي إلى تطبيق التجارة الجينية وتعميم مبادئ السوق العربية أمام أي من التكتلات الاقتصادية الأخرى التي تعيد بالخطوة من كل جانب.

ويذكر محمود العربي عدم قد

وقال إن هناك بعض الخطوات التدرجية التي تزدى في النهاية إلى السوق العربية المشتركة مثل إنشاء المناطق الحرة للتجارة العربية تمير من أرونة سياسية تترك هامشاً للتكامل الاقتصادي العربي وإزالة كافة العوائق والتقيود السياسية والإدارية والإجراءات التي تعوق حركة سير التجارة أو انتقال البضائع أو رؤوس الأموال والبدء في إنشاء الرسوم الجمركية وإفتح مجالات للاستثمار في المشاريع المشتركة وأحياناً كافة الاتفاقيات والشركات العربية التي تم الاتفاق بشأنها من قبل.

المناخ.. ملائم

يرى الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لجلس الوحدة الاقتصادية أن السوق العربية المشتركة والتي تسمى مصر لتخليقها في الوقت الراهن هي من أهم خطوات التكامل والمناخ الملائم حالياً يساعد على ذلك وبمقدار المضي قدماً نحو تنفيذ ذلك المشروع وتذليل كافة الصعوبات السياسية

وتذليل الأعباء تمهيداً لمصالحه العربية شاملة تستطيع مواجهة أي معطرات في المنطقة من واقع القوة الاقتصادية. الدكتور أحمد جولي وزير التجارة والاقتصاد يؤكد أن دعوة الرئيس مبارك لإنشاء سوق عربية مشتركة والتي في إطار حرص مصر على الصلحة العربية الطيلة لأن هذا التكتل العربي أصبح من الأمور الضرورية في الوقت الحالي مشيراً إلى أن هناك عدداً كبيراً من الدول العربية أصبح مقتداً تماماً بإنشاء هذه السوق ولي دعوة مصر تأتي في إطار الحرص على الصلحة العربية وتعميم العمل العربي المشترك وبالنسبة لمستقبل المنطقة كلها خاصة أن الدول العربية تمر بطفة تحول مهمة فرضتها عليها التغيرات الدولية الجديدة والتي تقتضي بالضرورة زيادة التجارة

البينية العربية والتي من شأنها زيادة الاستثمارات واتخاذ المزيد من فرص العمل وتوفير تنمية حقيقية للاقتصادات العربية. وإشارة إلى أن هناك مقومات واعدة من التجارب يمكن أن تؤدي إذا تم الاستفادة منها إلى قيام سوق عربية مشتركة على خير وجه وإقامة

يؤكد الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الدعوة التي تقدم بها مصر بالمشاركة مع الجامعة العربية للتسارع بإنشاء السوق العربية المشتركة وبصورة روية عربية للاقتصاد وتنفيذ المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى تعد من الضروريات الملحة والمعالجة في الوقت الراهن لأنها تؤدي إلى تهيئة للظروف السياسية وتعميم التضامن العربي وتغيير فعالية حيز يرتبط بالثقافات الاقتصادية وإشارة إلى أن الجامعة العربية تعمل في هذا الإطار وبكل حب من خلال منظمات متعددة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية واتحاد المصارف العربية واتحاد الغرف التجارية العربية وغيرها من الاتحادات النوعية والمؤسسات الخاصة ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي والبنوك والتي حققت نتائج إيجابية وكانت خبر سار لتعمير ودعم الاقتصاد في العالم العربي.

ويشير إلى أن دعوة الرئيس مبارك بالانضمام إلى إنشاء السوق العربية تابعة من حس قوي يعمل هموم الوطن والمواطن ويسعى لتضامن عربي وفق أسس واضحة المعالم تمثل العالم العربي ليعمل لخدمة القرن الحادي والعشرين ويعمل على ربط الاستثمار بالتطور التكنولوجي والسوق الحرة المتشعبة بلا حدود من أجل المواطن العربي والمهاجر ومستقبله.

الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية يؤكد أن السوق العربية المشتركة تمثل الحلم والأمل بعد أن كانت حبيسة الأراجيم مبادئها واتفاقياتاً إنسدت طويلاً موحداً أن إنشاء هذه السوق أصبحت ضرورة حتمية لكل العرب لأن التغيرات العالمية تفرض ذلك ولأن التغيرات العالمية متسارعة من حولنا. هدفها الاقتصادي في اللام الأول وأن جميع مقومات هذه السوق موجودة وبصفة كاملة لدى القطر العربي ولا استثناء مقومات بشرية ومادية وثقافية ودينية واقتصادية قريبة القسبة لدى كافة الدول العربية ولا يمكن أن يتحقق التضامن العربي الشامل بدون إنشاء هذه السوق الحرة.



المصدر : ... الأهرام - المسائي ...

التاريخ : ١٩٩٧ / ٦ / ١٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عربية يقتصر جدول أعمالها على بند واحد وهو إنشاء السوق العربية المشتركة والبدء فوراً في خطواتها التمهيدية مؤكداً أن هناك ضرورة لتسويق لجنة من ممثلي الخريف التجارية العربية والجامعة العربية والمنظمات الأخرى المختلفة للاتصال والمتابعة لحث القادة العرب للاسراع في تنفيذ التوصيات والقرارات التي اتخذت في هذا الشأن

السوق الأمل

ويؤكد الدكتور سليمان المنزلي مدير العلاقات العربية الاسيوية بالجامعة طعنية أن إقامة سوق عربية مشتركة يمثل الأمل الذي تسعى له كل الاطراف العربية وسط التحديات التي تواجه العالم العربي والتكتلات الاقتصادية في كافة أنحاء العالم وقال ان دعوة حيدر إسماعيل إلى جهود الجامعة العربية واعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤثراً من قيام منظمة تجارية حرة يفتح المجال أمام تجديد الأمل مرة أخرى لتصفيق السوق العربية المشتركة باعتباره حلماً قوياً وذلك تنفيذاً لقرار القمة العربية بالقاهرة حيث وضع القرار لأول مرة اليات وبرامج عمل وحدد مراحل الانجاز وبشكل يربط العمل بالانجاز منطقة

د. عصمت عبد المجيد:

المشروع حيوي

ومصري

بالنسبة للدول

العربية في

عصر التكتلات

العربية المشتركة حيث ان الدول العربية أكثر احتياجاً من أي وقت مضى لإنشاء مثل هذا الشكل الاقتصادي.. وقال ان الجمعيات الاممية والمنظمات والهيئات يمكن ان تلعب دوراً حاسماً في تهيئة ارضي العمل للتجديد بإنشاء هذه السوق من خلال ايجاد رعى شعبي وجماعي يفتح للواطن العربي بلان حلصلة في إنشاء هذه السوق.

وقال ان الرئيس مبارك يعطي اهمية كبرى لإنشاء السوق العربية المشتركة من خلال تحركات سياسية عربية وسطية ستؤدي حتماً إلى تكوين كتل اقتصادية عربية على أسس علمية صحيحا يستلزم مواجهة التحديات من التكتلات الأخرى ويسير إلى تشكيل ارادة سياسية لدى زعماء العالم العربي تسمي حثاً إلى جنب مع الإدارة الاقتصادية العربية الناشئة

احمد عبد الخالق

تجارة حرة على مدى ١٠ سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٨م.

ويطالب بضرورة الدعوة إلى جنب الأموال العربية المهاجرة للاستثمار في الوطن العربي وتشكيل انواء الحقيقية في البنية الأساسية وتزويد إلى تنفيذ رؤاهم للتنمية التي تحتاجها السوق العربية المشتركة فهي محورية في الخارج للتنجيم والمصادرة بينما توجد في الدول ضمانات وفرص استثمارية هائلة وبرامج للإصلاح الاقتصادي وبرامج شاملة للتخصخصة وإنشاء الأسواق المال تدعيم مزيداً من الفرص وأخبار إلى ان التخليق المحلي لهذه الاتفاقية سيتم في أول يناير القادم وذلك بإجراء تخفيض ضريبة ٨٠٪ سوريا على كافة السلع العربية المتبادلة لكي تتلائم هذه الرسوم الجمركية بعد مرور ١٠ سنوات وأكد ان هذا القرار سيساعد على زعامة حجم التبادل التجاري العربي لوصول إلى حوالي ٧٠٪ من إجمالي التجارة العربية في العالم

المنظمات الاقليمية

ويرى الخبير الاقتصادي علي نجم ان هناك دوراً فعالاً يمكن ان تلعبه المنظمات الاقليمية في إنشاء السوق



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رأى

الفضل للرئيس مبارك

هاهنا مصر وسوريا تتألفان معاً لإقامة السوق العربية المشتركة التي كانت من الشواغل الرئيسية للرئيس حسني مبارك في خلال العامين الماضيين. فقد دارت هذه المباحثات الواعدة - بإذن الله - في خلال استقبال الرئيس مبارك أمس الأول للسيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري والسيد طارق الشريع وزير خارجية سوريا.

لقد باتت قضية قيام السوق العربية المشتركة على هذا النحو هماً مشتركاً وهدفاً عربياً رئيسياً وكان الفضل للرئيس مبارك في طرح هذه القضية المتصلة على نحو وثيق بالمستقبل للعرب. وفي هذا النطاق انطلقت مصر وسوريا على إعداد وثيقة تتعلق بقيام السوق العربية المشتركة لطرحها على الدول العربية الأخرى. لتكون بذلك بداية - مرحلة جديدة في العمل العربي على حد تعبير نائب الرئيس السوري - ولي يشار دعوت إلى هذا الهدف الكبير الذي لاغنى عنه في عالم اليوم قال الرئيس مبارك في لقاءه برجال الإعلام يوم السبت الماضي إنه من الواجب إقامة السوق العربية المشتركة قبل السوق الأوروبية المشتركة وأستند قول الرئيس إلى أن التفكير في الوحدة الاقتصادية العربية كإحدى الأولويات في إقامة وحدة اقتصادية ولكن الأربعين سنة الماضية منذ بدء التفكير العربي في إقامة الوحدة الاقتصادية لم تشهد خطوات عملية ملموسة في هذا الاتجاه واليوم يولد الرئيس مبارك بالفكر مسمى إقامة السوق العربية المشتركة التي يراها ضرورية لمصلحة المواطن العربي في كل مكان. ولأنها هي القصد الذي يفرغه الاتجاه العالمي إلى التكامل الاقتصادي وسوف ينجم الرئيس إن شاء الله كما نرجو في إقامة المشروعات العملاقة في مصر لمصلحة شعبها العظيم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٥

حلم السوق الحرة الشريفة كيف يتحقق

د. محمود محيي الدين، الظروف الاقتصادية مؤاتية

... بـ ٢ شروط أساسية

عادل جزائري :

لم يعد حُلماً مستحيلاً
والبدايات الصغيرة

ليست

عشوائية



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٠

مصطفى زكي

المصالحة السياسية تسبب التعاون الاقتصادي

تطرح مصر هذه الايام وبقوة على الساحة الاقتصادية مشروع السوق العربية المشتركة والذي يوليه الرئيس مبارك اهتماما خاصا .. ولا عجب في ذلك فعالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى الذي لا يعترف بالكيانات الضعيفة ..

ويجيء التحرك المصري لمشروع السوق والحديث عن وثيقة مصرية سورية حوله في وقت يستشعر فيه العالم العربي تحديات سياسية واقتصادية كبيرة ليس من سبيل امامه لمواجهة هذه التحديات إلا بالتجمع والتكامل والتنمية والتعاون ..

- الرغبة في التآزر
- القدرة على تنفيذ اتفاقياته.
- المصالحات في الاتفاقيات التي تملئها هذه الاتفاقيات بدعم التكتسب فيها ..
- عدم توافر هذه الشريحة كان الى حد كبير وراء فشل محاولات التآزر الاقتصادي العربي السابق.

السوق موجودة رسميا
● ومن الآن التي قد لا يتخبرها البعض لغرب ما اعلمنا انه توجد فعلا اتفاقية سوق عربية مشتركة بين الدول العربية منذ ٢٢ عاما .. لكنها ظلت طوال هذه المدة حبرا على ورق !!

وفي ١٩٦٤/٨/١٢ صدر القرار رقم ١٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بانشاء السوق العربية المشتركة وبدأ تطبيقه من يناير ١٩٦٥ .. وفي

القرار ختمت دول ١

«الجاهة لقواعده جديدة حيث نصت على ان لا يجمع بين الشريحة غير الممركية وتضمينها في الرسوم الممركية .. وقد كانت هذه الفقرة تمثل عائقا كبيرا امام التكتل الاقتصادي العربي وحيث ان ازلها يمس مفهوم سيادة الدولة .. كما سمحت «الجاهة في المادة ٢٤ بإقامة تكتلات اقليمية من حلقها ان تمنح مميزاتا زائدا لاعضاؤها دون ان تلتزم بإصدار هذه الزايات لدول اخرى خارجة ..

للتكامل .. وبذلك نجد ان هناك عوامل كثيرة متوفرة تدعم التعاون الاقتصادي العربي في هذا الوقت بالذات لكن لابد من توافر ثلاثة اسور سياسية هي:

- الدكتور محمد محيي الدين اسملا الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يرى ان الظروف التي يمر بها العالم العربي اليوم مؤاتية تماما لبدء قيام السوق العربية المشتركة فذ .. تحاربت السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية لتبايع العديد منها برامج اصلاح اقتصادي متشابهة قائمة على الخصخصة السوق وتحرير التجارة الخارجية.
- كما زالت الطاقة الانتاجية في معظم الدول العربية مما جعل هناك حاجة لتوسيع اسواقها .. ثم ان تزايد البطالة في العديد من هذه الدول يستدعي دفع معدلات التوظيف الاقتصادي لاستيعاب العمالة.
- وضيف .. محمود محيي الدين : فهذه عامل آخر مشجع لقيام سوق العربية المشتركة وهو اساء



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٥

فقط في مصر
والأردن وسوريا
والمراق والكويت ثم
انضمت اليها ليبيا
وموريتانيا واليمن -
وكان من المفروض ان
يكتتمل انضمام هذه
الدول عام ١٩٧٠ .
ولكن بالطبع لم يدخل
هذا المشروع حيز
التنفيذ

ورد اليه بعض تلك
الغلاطات السياسية
والحساسيات التي لا
تنتهي بين الدول العربية
وارجعها بعض الآخر
للمشروع الخارجية
للعرب الايجابية التي
ليس من مصلحتها ان
تقوم للعالم العربي قائمة ويكون قوة
اقتصادية مؤثرة في العالم وبالتالي
قوة سياسية.

بينما نسب البعض الثالث عدم قيام
المسوق العربية حتى الآن لاعوامل
الاقتصادية فنية كاختلاف النظم
الاقتصادية وتشابه الهياكل
الاقتصادية التي تقلل من فرص
التبادل التجاري، والعمالة التجارية
العالية في بعض الدول وعدم وجود
مواصفات قياسية ومتطلبات متشابهة
للملح العربية وعدم وجود تسهيلات
في النقل والاتصالات وغيرها من
الاسباب التي لو وجدت لارافق
القدرة للتعاون المشترك لتلقت
واحدة بعد اخرى وعملا بعد عام .

محاولات ... لنصف قرن

وتوضيح سجلات الجامعة العربية ان
الخمس سنه الاخيره منذ انشاء
الجامعة عام ١٩٤٥ شهدت جهودا
كثيرة واتفاقات عديدة لحفز التعاون
العربي وكانت مصر في القاسم
المشترك في كل محاولات واتفاقات
العمل العربي المشترك
● ففي سجل تحرير التجارة بين
الدول العربية تم توقيع:
● اتفاقية تسهيل التبادل التجاري

وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول
الجامعة العربية عام ١٩٥٢ .

● اتفاقية تسهيل مدفوعات
المعاملات وانتقال

رؤس الاموال بين
الدول العربية عام
١٩٥٢ .

● اتفاقية الوحدة
الاقتصادية بين دول

الجامعة العربية عام ١٩٦٤ .

● قرار السوق العربية المشتركة
الصادر من مجلس الوحدة

الاقتصادية عام ١٩٦٤ .

● اتفاقية تيسير التبادل التجاري
وتتبعته بين دول الجامعة العربية عام

١٩٨١
رس للضرورات العربية المشتركة
وقعت مصر .

● اتفاقية انشاء شركة الملاحة
العربية سنة ١٩٦٢ .

● المصرف العربي للتنمية في
افريقيا عام ١٩٧٤ .

● الشركة العربية للاستثمارات
البنوكية عام ١٩٧٥ .

وفيما يتعلق باتفاقيات رؤس الاموال
تم توقيع:

● الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤس
الاموال في الدول العربية عام ١٩٨٠ .

● اتفاقية رؤس الاموال عام ١٩٨٢

● وفيما يتعلق بحرية انتقال العمالة
تم توقيع:

● الاتفاقيات الثنائية العربية في مجال
انتقال القوى العاملة واولى هذه

الاتفاقيات بين مصر والكويت عام
١٩٦٦ .

● الاتفاقية
العربية لتقليل

البيروقراطية
العاملة

عامي ١٩٦٧
و ١٩٧٧ .

■ ا
اتفاقيات

التنسيق
العام فوس

عديدة منها .

● معاهدة
الانسحاب

للمشترك
والتعاون



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/٥

الاتحاد الأوروبي التي قامت بينها
أكبر حرب، عرفتهما البشرية كما
أن معظم مناطق الصراع في
الخليج كانت وراءها هذه الدول
الأوروبية إضافة إلى ما بينها
من اختلافات شديدة في كل شيء
كاللغات والمعتقدات والأصول
الدينية لكن كل هذا لم يمنعها من
التفكير في إقامة نوع من الوحدة
الاقتصادية

وحرصت الحظ أن آخر مؤتمر
لغة عربي والذي عقد بالقاهرة
العام الماضي أدرك أهمية التعاون
العربي المشترك في المجال
الاقتصادي وأقر في بروتوكول
الصراع في إنشاء السوق العربية
المفتوحة والبدء بعمل منطقة حرة
مشتركة كإحدى صهيبة على
الطريق .



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

نتائج قمة مبارك والغدافي بطبرق خطوة مهمة على طريق السوق العربية المشتركة

أكد حسين إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نتائج لقمة المصرية/ الليبية التي عقدت خلال اليومين الماضيين في طريق بين الرئيس جمنى مبارك والمفوض ممر القذافي قائد الثورة الليبية بالسيدة إسيرة لقامة السوق العربية المشتركة المؤسسة التي دعا إليها الرئيس مبارك مراراً وتكراراً. وقال حسين إبراهيم في تصريح صحفي له أمس أن نتائج هذه القمة سوف يشهد بها المواطن العربي في كل الدول العربية.

ويصف البيان الختامي للقمة المصرية/الليبية بأنه جاء معبراً عن طموحات الأمة العربية في إقامة السوق العربية المشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة. ودعا إلى ضرورة العمل على استئناف تطبيق أحكام قرارات السوق العربية المشتركة الثمانية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للوصول إلى السوق العربية المشتركة المؤسسة التي تضم جميع الدول العربية.

وأوضح أن تطبيق هذه الأحكام يهدف لتحرير التجارة العربية تحريراً كاملاً وتعزيز الاستثمار في المشروعات التكاملية وتكوين التكتل الاقتصادي العربي القائم على التعامل مع المستجدات على الساحة الاقتصادية.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٥

مجلس الوحدة الاقتصادية في ختام أعماله أمس:

إجراءات لتنشيط النظام الأساسي للسوق العربية المشتركة

كتبت - وشيا أبو المجد:

بالمجلس. كما وافقت الدول الأعضاء على برنامج العمل الاستراتيجي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لفسوات العمل للتجارة وتكليف الأمانة العامة للمجلس بمتابعة تنفيذ هذه القرارات وإعداد تقارير دورية عن سير التنفيذ. وقد وافق المجلس على النظر في طلب الاتحاد العربي للمعارض والمؤتمرات الدولية بالانضمام إلى الاتفاقيات العربية للتجارة الشخصية العاملة في نطاق المجلس بعد قيام الأمانة العامة بإعداد مذكرة تتضمن النظام الأساسي للاتحاد وإرسالها للدول الأعضاء.

وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ختام اجتماعاته الدورة العادية الخامسة والستين والتي عقدت أمس بمقر جامعة الدول العربية، على إجراءات لتنشيط النظام الأساسي للسوق العربية المشتركة في الدول الأعضاء. بالإضافة، في إطار قرارات المجلس والمجهودات العربية الجارية في هذا الشأن، ومراجعة القاعد الأخ،، للنظمة لتجودم التجارة الحرة الدول الاعضاء



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٧

اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية بدات أمس المطالبة بتحرير التجارة في الدول غير الأعضاء بالسوق العربية

□ كتب - علي صالح :

بدأت في القاهرة أمس اجتماعات الدورة 65 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مستوى المندوبين الناضجين.

وتتألف الدورة مشروع التكامل الاقتصادي العربي ودعوة الدول العربية غير الانضمام في السوق العربية المشتركة للتحرير الفوري الكامل للتجارة كما تتألف تحديد اعلان التزام الدول العربية الأطراف في السوق المشتركة وتنمية حركة التبادل التجاري بين الدول العربية.

وأشارد. حسن ابراهيم الأمين العام للمجلس إلى أنه تم تخطيط الامانة العامة للمجلس لاعداد تقرير حول مشروع اتفاقية تجنيب الأزواج الضريبي بين دول المجلس. وقال أنه عرض على المجلس الذي ترأسه سوريا عدة اجراءات لتفعيل السوق المشتركة من أهمها :

تصديق تاريخ لتفعيل السوق العربية المشتركة للصفره والتي تضم دولاً وهي مصر وسوريا والعراق وليبيا والأردن وموريتانيا واليمن.

وأضاف أن الاجراءات تشمل قيام الامانة العامة للمجلس بمطالبة تنفيذ القرارات الفعالة بالسوق بالإضافة إلى تقديم الامانة العامة للمجلس تقريراً ربع سنوي حول مساهمة تنفيذ اهداف السوق العربية المشتركة بين الدول الأعضاء في السوق. كما يناقش المجلس التقرير الاقتصادي للأمين العام والمقدم إلى الدورة الـ 65 ويتضمن الاتهامات الاقتصادية للاقتصاد العربي عام 96 وأوضاع وتطورات التجارة البينية للدول العربية بشكل عام ودول السوق العربية المشتركة بشكل خاص. ومن ناحية أخرى أكدت المكثورة نوال التلاوي وزيرة الاقتصاد أن مصر حريصة في لقاءاتها مع البلدان المشتركة مع الدول العربية على تجميع جميع سبل التعاون سواء في مجال التبادل التجاري أو الاستثمارات المشتركة.



المصدر: العربية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧

محاضرة عن 'الجدوى الاقتصادية' للسوق العربية المشتركة'

● لندن - - دعيت رابطة أصدقاء جامعة الدول العربية في المملكة المتحدة استاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في القاهرة الدكتور جلال أمين إلى إلقاء محاضرة بعنوان -الجدوى الاقتصادية للسوق العربية المشتركة- وسوف يسهى الدكتور أمين في هذه المحاضرة التي سيقليها إلى مناقشة موضوع السوق بمعزل عن ظلاله الإيديولوجية وإلى استعراض القرى الاجتماعية والدولية التي تستفيد من هذا المشروع وإلى مقارنة فوائده بفوائد الانضمام إلى المشاريع الأخرى المطروحة على السطائق الإقليمية والدولى.

إننا نأمل حضوركم هذه المحاضرة التي سيقراسها الاستاذ باسل عطل - المحكر الفلسطينى، عضو المجلس في الساعة السادسة من مساء الأربعاء في ١٩٩٧/٧/١١

Lecture Theatre
School of Oriental & African Studies (SOAS)
University of London
Thornhaugh Street, Russel Square
London WC 1



التكامل الاقتصادي العربي: كيف يربط بنظام؟ فعال لتوزيع الثروة والمخاطر



ويأتي التنسيق بين القطاعات الإنتاجية كمقدمة لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في اتحاد اقتصادي إقليمي، ويتضمن هذا النهج سرعة تحقيق تزايا الوحدة بدلاً من الاعتماد فقط على قوى السوق البعيدة وبغير الفعالة أحياناً، ويرى البعض أن أهداف التنسيق بين خطط التنمية العربية كان غالباً في الماضي،

٢ - إنشاء بنك أو مؤسسة تمويلية للتكامل العربي؛ لا جدال إن المال هو عصب الاقتصاد ويعتمد نجاح المجهودات الوحدوية على توأمة التمويل للأزم وللتنشيط المختلفة وفي مقدمتها: وضع الخطط القومية الاستراتيجية، وتحديد المشروعات المشتركة التي تساهم على سرعة تحقيق للتنمية والتكامل، وتوفير التمويل اللازم لها، وتوفير التمويل اللازم للنهوض بالمناطق الأقل تقدماً، وبمساعدة الدول الأعضاء على إجراء التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

٣ - مجلس رئاسي يمثل حكام الدول الأعضاء، تتشتمل كل التكتلات الاقتصادية والسياسية مجلساً رئاسياً يتولى وضع وإقرار السياسات اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد، ويبحث الاستعانة

بمؤسسات مجلس التعاون القائمة بالدول العربية. ٤ - مجلس أو برلمان للشعوب: توصلت دول الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد (البرلمان الأوروبي) الذي يتمتع بسلطات فعلية فنية، ويؤرخ سياسي كبير في التعبير عن آراء وأحلام وإسهامات الشعوب المتحدرة في الاتحاد الأوروبي، ولقد أن الأوان للانتباه لأهمية المشاركة الشعبية في تحقيق الاتحاد الاقتصادي والسياسي العربي. حيث اعتمد المسؤولون في الكثير من الدول العربية على التصور بأن التنمية عملية يهض بها المسؤولون دون مواءمة، في حين تطالب مسيرة التنمية السليمة الاتجاه إلى مشاركة شعبية واسعة وكثيرة لما تتطلبه من وجود التزام المواطنين بأصالة ومستقبلاتها.

٥ - إقامة نظام على لوائح منافع التكامل إن محاولات تحقيق الاندماج الاقتصادي أو التكامل الاقتصادي بين الدول العربية تواجه صعوبات تنشأ أساساً من مخاوف المستثمرين للمخاطر من فقدان وضياع الثمن في الأسواق الخارجية التي تصبحها أسواق عالمية من الجمارك والقيود التجارية.

وتلك جميع المؤشرات إمكانية نجاح التكامل الاقتصادي العربي، لأن منافع تنسيق الإنتاج تفوق خسارته بعض التلجيب الحاليين، ويعتمد نجاح سياسات الاتحاد الاقتصادي على وجود نظام موافق لتوزيع منافع الوحدة، وبمسئول التخلي عن معوقات التكامل والتنسيق الصناعي العربي في إطار نظام من المشاركة في صنع قرارات التنمية واستغلال موارد العالم العربي، وتحتاج معالجة القضايا الكبرى للعالم العربي لعدد كبير من المشاريع والبرامج والاندماج بين الشعوب العربية، وإلى جانب كل هذا وذلك إلى الإدارة السياسية لقواعد الإيمان بأن مستقبل العرب في وحدتهم.

أصبح في حكم الضرورية الواجبة تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي لا يقبل الجدال والنقاش حوله في ظل التغيرات العالمية والإقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبعد أن أثبتت تجارب العالم التقدم في التكامل الاقتصادي يعتبر بمثابة طريق النجاة الرئيسي لتحقيق التقدم والإنسان بمعدلات وسرعة ابتغاه.

وقد الدكتور على سلهمان وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التعاون العربي بوزارة الاقتصاد والبنك الدولي الإجابة على نقطة بالغة الأهمية وهي: الرقعة بصعوبة قيام تكامل اقتصادي بين دول تتشابه هيكلها الإنتاجية، حيث يذكر أن تجربة أوروبا مع التكامل على الرغم من تماثل هيكلها الإنتاجية والمنافع التي تسقطت لكل منها

توضح أن التشابه الهائل والهيكل الإنتاجية لا يعتبر عائقاً رئيسية على طريق التكامل، وأن لهم النجاح إرثهمه والقدرة على وضع الاستراتيجيات للاتحاد والتنمية السليم في طريق التكامل على الذي القوي واليهميد، وهو ما تحقق في ظل تجربة السوق المشتركة الأوروبية وتقدمها إلى مرحلة الاقتصاد الأوروبي بكل ما يكتسب من مميزات أكثر عمقا وأكثر استمسا وتوحيماً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يركز أن يصل إلى مرحلة العمودية والاندماج الاقتصادية ويهدد إلى درجات عالية من العمودية السياسية.

وبالتسليم للأوضاع العربية، فإن مغفل التكامل يجب أن يرتبط باستكمال عناصر الخصوبة العربية كمحرك للاستراتيجية التكاملية. حيث يتمتع الاقتصاد العربي بتنوع كبير في موارده الطبيعية والوقوع الجغرافي والمناخ والموارد المائية لا يتوفر مثله حتى إمبراطورية مترامية الأطراف، فهناك الوادي والجبل والمصحراء والسهول والساحل والعمق. وهناك الأنهار والمياه الجوفية، والنفط والغاز، وهناك الزراعة وقوامها، وهناك قطاع صناعي نشيط يتوشح للانطلاق في سوق متصلة كبيرة، وفوق هذا ولقد هناك أمة عربية متمسكة بيزيد تعداد سكانها على مائتين وعشرين مليون نسمة ويحتل قطاع منهم مستويات دخول متوسطة أو عالية، ويتكون معظمه من الشباب الواعد الطموح ويحتاج تفصيل عناصر قوة الاقتصاد العربي إلى إجراءات على طريق التقدم في مقدمتها الاهتمام بالإصلاح الداخلي ومعالجة البطالة والفساد على أسباب التفرق السياسي والاجتماعي وتنفيذ ما يحتاجه من إصلاحات مع الانضمام بوضع قواعد موحدة للتفاعلات على العالم الخارجي ولزالة أسباب الخلافات وتوفير الائتلاف والاتصال والتواصل على المستوى الشعبي وسرعة استكمال البناء التكاملي اعتماداً على قاعدة التنظيمات والمؤسسات العربية القائمة بالفعل. ويشير الدكتور على سلهمان إلى أن استمرارية النجاحة التكامل الاقتصادي العربي تحتاج إلى مجموعة من الآليات التي يخلق في التجارب التكاملية الناجحة في مقدمتها ما يلي:

١ - وضع خطة قومية للتنسيق الصناعي: لم يجر صمماً في عائلته المعاصر الذي تتوافر فيه الإحصاءات وإمكانيات قوة الجيوش والطومات أن يتم وضع صورة للبرنامج الصناعي العربي وإمكانيات تحقيق التنسيق بين مصانع..



د. على سلهمان



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٧

المستشار السوري بالقاهرة:

الوثيقة المصرية - السورية هدفها الإسراع بإقامة السوق العربية المشتركة

أكد الدكتور عيسى درويش، مستشار سوريا بالقاهرة ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية أن الهدف من الوثيقة المصرية - السورية لإقامة السوق العربية المشتركة التي تم الإعلان عنها خلال زيارة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام الأخيرة للقاهرة هو الإسراع بالخطى الراسية إلى إقامة هذه السوق تحقيقاً للمصالح المتبادلة لجميع الأطراف العربية.

وقال السفير عيسى درويش - في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط أمس - إن مصر وسوريا تود أن يختصرا السنوات العشر التي سبقت خلالها إنشاء منطقة تجارة حرة عربية من خلال عقد التفاوض ثنائية أو متعددة تسبق بها الزمن الوصول إلى التمسك ما يمكن الوصول إليه، مؤكداً في الوقت نفسه أن منطقة التجارة العربية تشكل الأطار العام للتكامل الاقتصادي العربي. وأضاف درويش أن أعداد هذه الوثيقة المصرية - السورية جاء بناء على توجيهات من الرئيسين مبارك والاسد لتحقيق ما أقرته القمة العربية الأخيرة بالقاهرة حول إنشاء منطقة تجارة حرة وصولاً إلى إنشاء سوق عربية

مشتركة وأعرب السفير عيسى درويش عن أمل في أن يلقى التوجه نحو إنشاء السوق العربية المشتركة الذي تنته التبادلات المصرية والسورية الترحيب في الوطن العربي لأنه توجه في مصلحة العرب جميعاً.

وأشار إلى أنه عندما تتشارك المصالح الاقتصادية بين الأطراف العربية وتزيد الاستثمارات المشتركة فإن الأمانة السياسية ستتناول مع الإرادة الاقتصادية وبالتالي يبره الاستثمار والسياسة لخدمة الأمة العربية

وأكد السفير عيسى درويش أن توجيهات الرئيسين مبارك والأسد تنصب حول هدفين أساسيين أولهما الاستفادة من الاستثمارات العربية في ظل تزايد مخاطر الاستثمار في الدول الأجنبية خاصة ما يتعلق بالفلان البهوك والتضخم والمشكلات التي تواجه المسلمين في الدول الأوروبية

أما الأمر الثاني فهو تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال المساعدة في أن تلقى منتجاتها كل التسهيلات الممكنة حتى تنمو من قطر عربي إلى الآخر



المصدر: - السوفيت -

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٧

السوق العربية.. ضرورة في عصر التكتلات تسوية الخلافات العربية.. وحرية الانتقال.. أولى خطوات إنشاء السوق

تشكلت كبرى السوق العربية التي لا توجد تشابه في تغطيتها السياسية والاقتصادية وأعداد الدراسات والأبحاث التي تدفع لذلك واعتقد أن أول خطوة لذلك هي رفع الحواجز وإزالة ما بين الدول العربية تلك الأيدي من أحداث نوع من التعاون بين البنوك والمؤسسات المصرفية العربية والتدقيق فيما بينها فإذا اعتقدنا تحقيق هذه الخطوات البسيطة فإنها يمكن أن تكون نواة للسوق العربية المشتركة التي يمكن فتحها حالياً للظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية.

حاجة ماسة

أما الدكتور سعيد عبدالحكم استاذ المالية بكلية التجارة جامعة عين شمس فيشير على الحاجة للناس للحرب لإقامة السوق العربية للوقوف أمام التكتلات الاقتصادية الكثيرة للتجارة في العالم في الوقت الحاضر، ثم إن القول العربية جميعاً غنية بالموارد والوارد الاقتصادية من قربة لأيد عمالة لبرول لتكنولوجيا كل هذه المعلومات لو تكاملت مع بعضها البعض فإنها يمكن أن تخلق تكتلاً اقتصادياً هائلاً يستطيع أن يطفئ أمام التكتلات الاقتصادية العالمية.. وفي تصوري أن الف - بأنه إنشاء السوق

عندما قامت الاتحادات الاقتصادية العربية ممثلة في مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي والاتحاد لغربي استبشر العرب خيراً، واعتقدوا أن السوق العربية المشتركة أصبحت قاب قوسين أو أدنى ولكن حمالة غزو العراق للكويت أجهضت تلك الأحلام وفشلت مجلس التعاون العربي، مما جعل الحلم يتراجع ويتقهقر في زمن يعرف بعصر التكتلات الاقتصادية العملاقة.

ماهو مصير السوق العربية المشتركة التي جاءت الدعوة لإنشائها مؤخراً ضمن توصيات اتحاد البرللانيين العرب؟ وكيف يمكن تحقيقها؟

الأجواء العربية الحالية مهية تماماً لمعد مصالحة عربية والقامة سوق عربية مشتركة هكذا يتحدث الكاتب الصحفي سلامة أحمد سلامة موضحاً أن مشكلة السوق العربية المشتركة حالياً هي آلية التنفيذ، هل تبدأ القامة للسوق مرة واحدة أم تدريجياً وعلى خطوات وسراحل تؤدي إلى النهاية لتحقيق هذا الحلم الكبير يساعدنا على تبني هذه الفكرة - فكرة التدرج في إنشاء السوق - هو تبيان واختلاف النظم والأنهج وتشريعات الاقتصادية على امتداد دول الوطن العربي وكل هذا يستغرق وقتاً حتى يمكن تنظيمه وإعداده في تشريعات متناغمة وواحدة، أما بالنسبة لدول الاقتصاد الأوروبي فهي توحدت اقتصادياً بدون عوائق ويسرعة نظراً لتشابه الظروف الاقتصادية والأنهج الجمركية والمؤسسات المالية ولكن



المصدر : السوفيسد

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. سعود هلال

د. منحت حسن

العربية هو إنهاء الخلافات العربية - العربية ، وإن يخلق قيادة العرب على الجمعية السوق وضرورتها الحيوية وأن يعلموا أن إنشاء السوق المشتركة العربية هو في صالح كل أفراد الشعوب العربية ، وهناك خطوات مهمة لابد من اتباعها في هذا الإطار وهي حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتبادل الخبرات والعقول بدلاً من هجرتها للخارج .. عندما يحقق ذلك فمربعنا فأن هذه الخطوات سوف تؤدي لا محالة للسوق العربية المشتركة..

ضرورة حيوية

الدكتور منحت حسنين استاذ الاقتصاد بالجامعة العربية ومدير السوق العربية المشتركة ضرورة لامر منها خاصة أننا نعيش عصر التكنولوجيا الاقتصادية فالتكنولوجيا الحديثة هي التي تحكم مسار النظام العالمي الجديد وللاستطيع دولة بمفردها أن تتعامل سواء في مجال الإنتاج أو النقل أو الاستيراد أو التصدير إلا أن خلال تكتل الاقتصادي بأفرس شروط على التكتلات الاقتصادية الأخرى ، أما إذا تحركت دولة بمفردها فأنها لن تستطيع أن تحصل على أفضل الشروط لصالحها وبالتالي فإن الموقف الطبيعي هو أن تكتل الدول العربية في شكل كتلة اقتصادية من خلال السوق العربية المشتركة.

لقد بدأت السوق العربية المشتركة فعلاً منذ ٢٠ عاماً ولكن لن يكن هناك تكافؤ في البنية الهيكلية الأساسية للاقتصادات الدول العربية حيث كانت هناك مجموعة الدول المصدرة للنفط الخام ولم تكن هياكل هذه الدول تسمح بالتصاوغ فيما بينها وبين الدول العربية الأخرى ، التي كان معظمها يولاً تتبع للتخطيط الاقتصادي المركزي المبني أساساً على نظرية الاكتفاء الذاتي وأعمال الإنتاج المحلي محل الواردات ، والاعتماد على الذات ومجاهدة أي انتفاخ سواء على الدول المجاورة أو على دول العالم ، فكان طبيعياً أن تكون الاقتصادات التي تمت بين الدول العربية آنذاك هي اقتصادات بين الحكومات وكل حكومة كانت تعلم بأن هذه الاقتصادات كان لا يمكن أن قدم فعلياً إنما كانت هذه الاقتصادات لكي تجابه الزحف العربي الأعلى نحو قيام وحدة اقتصادية عربية سواء كانت تشمل هذه الاقتصادات بالوحدة الاقتصادية أو انتماء للدول العربية المشتركة أو للشروعات العربية المشتركة أو التعاون الاقتصادي الأقليمي أو اتفاقية التنسيق بين الخطط المركزية العربية كذلك لم تنشأ الوحدة السياسية العربية ولم تكن هناك أية دولة جادة في ذلك..

وبخلاف : كما كان تجاهل القطاع الخاص العربي لعدم وجود هذا القطاع في فترة التخطيط المركزي واتجاه النظام الاشتراكية أحد الأسباب الهامة في

السوق موجودة منذ ٢٠ عاماً.. وأعاقتها الخلافات العربية

تحقيق : طلعت المغربى

عدم وجود تعاون حقيقي بين الشعوب ممثلة في القطاع الخاص وإنما كان تعاوناً بين الحكومات لم يود إلا إلى مجموعة من الوتائق خلافات الجامعة العربية وفي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كما أن الظروف السياسية في ذلك الوقت والخلافات العميقة التي كانت بين الأنظمة العربية جعلت لتعاون السياسي بين الحكومات تعاوناً شائب الخوف والريبة في العلاقات السياسية بين الدول لإنشاء السوق العربية سليماً على كل الحلول والخيارات ، حتى أن أهم للشركة ودخل السلف والخلف وهو انتقال رؤوس الأموال وانتقال العمالة كان أيضاً مشوباً بالخرق والخوف ووقعت الدول العربية المعوقات وفرضت القيود على تصرف أهم محسرين من عناصر إدام السوق للشركة وهما رؤوس الأموال والعمالة.

مشاكل أخرى

يقول الدكتور منحت حسنين كانت معظم الدول تعتمد على صادرات المواد الخام سواء للسلع الزراعية كالقمح في مصر أو النفط في دول الخليج



المصدر : - السوفيسم -

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٧

لو للتحجج الزراعية في السودان وسوريا والعراق
وعندما ننظر لنوضع الحالي نجد ان الخلافات
السياسية بين الأنظمة الاقتصادية العربية قد
تلاشت باستثناء موضوع العراق فالأنظمة الحاكمة
في الدول العربية يسودها النظام تمام بينها وهذه
أول خطوة نحو تحقيق التعاون الاقتصادي العربي
على المستوى الرئيسي لهذه الدول، أما فيما يتعلق
بالأنظمة الاقتصادية فنجد ان معظم الدول العربية
قد تخرجت من مظلة الاقتصاد المركزي وانضمت الى
قوى السوق، وايضا دخلت في برامج اصلاحات
اقتصادية اساسية وبالتالي أصبحت هناك معالم
لقيام تعاون اقتصادي عربي بين الاقتصادات
متنافسة فيها من عناصر الجذب أكثر من عناصر
المنعور. ايضا فإن اشاعات الاقتصاد الأوربي وتكتل
امريكا مع كندا والمكسيك وقيام اليابان برعاية
الكثلة الآسيوية كل ذلك يدعو الى قيام كتل عربي
قد يؤدي هذا التكتل في يوم من الأيام الى كتل شرق
لوسيطي فهذا التكتل سوف يكون له شأن كبير في
العالم ولكن التكتل لشرق لوسيطي لن يحقق إلا من
خلال كتل اقتصادي عربي.

خطوات التكتل

وفيما يتعلق بخطوات السوق العربية المشتركة
فإن أولى الخطوات لهذا التكتل الاقتصادي العربي
هي حرية انتقال رؤوس الأموال لاقامة مشروعات
صناعية عربية برؤوس أموال عربية في المناطق
والبلدان التي لها مزايا اقتصادية نسبية، فيمكن في
بلد مثل مصر والسودان وايضا سوريا إقامة
صناعات كثيفة العمل برؤوس أموال عربية
مصنعة الإلكترونيات. وتجميع بعض الصناعات
للملاحة، وفي منطقة الخليج يمكن إقامة صناعات
بتروكيمياوية لاستخدام النفط كمادة خام، وايضا
يمكن إقامة صناعات لبقالة في بعض الدول العربية،
خاصة الصناعات التي أصبحت مكلفة في الدول
اللتقدمة، وهكذا يمكن من خلال رؤوس الأموال
والعمالة، ان تبدأ الدول العربية في نقل
التكنولوجيا من الدول المتقدمة، ايضا يمكن قيام
بنوك مشتركة بين الدول العربية وتدعيم
المؤسسات القائمة وعلى رأسها الصناديق العربية
المشتركة، كذلك يمكن قيام مؤسسة مالية عربية
لتشجيع القطاع الخاص على غرار مؤسسة للتنمية
الدولية التي تأسسها البنك الدولي منذ حوالي ٢٠
عاماً بهدف تشجيع القطاع الخاص الصغير
والتوسط على إقامة المشروعات وتوفير قروض
ميسرة على فترات طويلة، وبهذا الشكل يمكن ان
نتقل من التصور النظري والاكتاديمي والسياسي
لاقامة سوق عربية مشتركة الى برنامج فعلي يكون
فيه دور للقطاع الخاص العربي وجمعيات رجال
الاعمال العربية لما فيه مصلحة القاطن الاقتصادي
العربي المشترك.



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٧

وزراء اعلان دمشق يناقشون السوق العربية المشتركة في اجتماعهم القادم

□ كتب - ربيع شاهين:

تجرى مشاورات واتصالات مكثفة بين وزراء خارجية دول اعلان دمشق الثمانية لمقعد اجتماع لهم في سورية نهاية شهر يونيه الجاري.

وكشفت مصادر دبلوماسية عربية مطلعة عن ورقة عمل سوف تقدم بها سوريا الى الاجتماع المقترح يتضمن مقترحات مهمة لانشاء سوق مشتركة بين الدول الثماني لتكون بمثابة نواة ومحور مهم للدول العربية ومنطقة التجارة الحرة التي اقترتها قمة القاهرة وكلفت مجلس الجامعة باعداد دراسات بشأنها وسرعة انجازها وأكدت المصادر الدبلوماسية او المقترحات السورية تعد استكمالاً للمقترحات المعروضة بشأن السوق العربية ومنطقة التجارة الحرة.

كما ستكون استكمالاً لما عرضه وفد سوري رفيع المستوى والذي زار القاهرة قبل عدة ايام.

واعترفت المصادر ان التحركات المالية سواء من خلال اجتماع دمشق أو مجلس الجامعة تعد البداية العملية لاقامة السوق.

من جانب اخر كشفت المصادر عن خطة عمل سوف يناقشها وزراء خارجية دول الاعلان بشأن عملية السلام والمقبات التي تواجهها فيما سيطلق وزير الخارجية عمرو موسى نظراؤه من وزراء خارجية دول دمشق على نتائج اتصالات تقوم بها ويصفه خاصة مهمة د. اسامة الباز بين اسرائيل والفلسطينيين في هذا الشأن.



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٧

الخضري: مصر تؤيد انشاء السوق العربية

□ بيروت - الحياة

اصبحت الدول تتلقى عند هذه الفكرة ويجب الاسراع فيها.

وقال رداً على سؤال «هناك اشياء ذكرتها منذ اسبوع عندما قابلت الرئيس بري حيث قلت باننا عملنا جهد في ما يتعلق باوضاع الجالية اللبنانية في سبيل اليون وذكرت بعدها ايضاً اننا نلّف مع لبنان ليس فقط في سبيل اليون انما في كل مكان وهذا الكلام جدي، وهناك تسميق يتم بين القيادات وعلى مستوى وزراء الخارجية في البلدين في مواضيع اخرى سواء راضية او سلبية، وكان بوزي التقي النواب: رشيد الخازن وقبلان عيسى الخوري ونهاد سعيد.

■ اعلن السفير المصري لدى لبنان عادل الخضري تأييد بلاده لانشاء سوق عربية مشتركة. وقال بعد لقائه وزير الخارجية فارس بوزي في قصر بسترس ان البحث ركز خصوصاً على التكتل الاقتصادي العربي.

واكد «نحن في مصر نؤيد انشاء سوق عربية مشتركة والرئيس حسني مبارك بذل جهده مع الرئيس نبيه بري والكتور استحي سرور لدفع بفكرة السوق العربية المشتركة. والواضح ان الفكرة بدأت تأخذ تفكيراً جدياً من جانب الدولة حيث بدأت من البرلمانيين والآن



المصدر : الكفاح العربي

للتشتر والخدماء الصخفية والعلومااء الأاربخ : ١٩٩٧/٦/٧

سففر مصر: السوق الماشركة أألق فف اأاماع دول «أعلان دمشق»

اللقاء أن البسأأ أروكز بشكل خاص على الأأأل الأاأصاءف العربف؁ مشفرا أن أن إأألق المشرق العربفة الماشركة فأم طرأة كمروأة أوأف فف اأاماع دول إعلان دمشق فف ٢٥ أفرأان الأالف؁ وهأه الفأرة مأأأورة مأ بفن مصر وسورفا؁

وأوضح أنه كان أوأ من عرض فأرة إنشاء منطأة أأارة أرة بفن مصر ولبنان فأم من أأأأها إعفاء المأاع الأراعمة من الأانبفن من الرسوم الأمرأفة؁

وأأى السففر المصرف أن أكون مسأمة الوسأعة الأف قام بها أسامة الباز بفن الأمراءألففن والألسطففففن فأ فسلأا؁ وقال: نحن مأ زأأأ نقوم بفور أففوف فف هأا الموضوع؁

وأوضح أن الأصوء الأف أأأأها مصر والأصوء الأروفف فأم بالأأأسفق مع الولأافا المأأأة؁ مشفرا أن أن فأأه لم أأأأ مؤلفا بعد أأمال المؤأر الأاأصاءف المأروج لدول المشرق الأوسط؁

أعان السففر المصرف فف لبنان هادل الأأأرف أأفف فأأه إنشاء سوق عربفة ماشركة مشفرا أن أن مصر أقوم بأأأه شففف فف المشرق الأوسط لأأأولة إأأفاء عملفة السلام؁

أأأف وزفر الأوأأفة فارس فوفز أسف فف أأأر بسأأوس السففر الأأأرف الأف أأأأ الأ



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/ ٧/ ٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بهادوء بقلم: إبراهيم نافع

السوق العربية الشتية وخطوة مهمة على الطريق

من أهم التطورات التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرًا - في تقديري - هو تلك الحماس الإيجابي الجاد لإنشاء السوق العربية المشتركة، والذي أكاد أقول إنه لم يكن يمثل هذه الجنية ولا هذا الحماس من قبله بالرغم من شدة الحاجة لكل هذه السوق، وبالرغم أيضا من أنها تكاد تمثل لنا الآن الفرصة الأخيرة لمواجهة التحديات المحيطة بالوطن العربي من جميع الجهات. أما هذه التحديات فكثيرة، ومن الممكن أن تصل في بعض نواحيها إلى حد تهيش بعض الاقتصادات العربية في عالم يشغل الآن من تقلبات اقتصادية كبيرة. فتجربة الدول الأوروبية في إقامة السوق لم تعد هي التجربة الوحيدة من هذا الطراز على المستوى العالمي، وإنما تلاحا ظهور عدد من التجارب الأخرى التي أثبتت على مر الأيام نجاحات لا تقال عما حققته أوروبا على مدى الأربعين عاما الماضية. فهناك الآن منظمة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وهناك جميع «الاسيان» الذي يضم عددا من دول شرق وجنوب شرق آسيا للأعضاء الاقتصادية. وهناك المحاولة للتجند لبعض دول أمريكا الجنوبية لإعادة تحقيق التكامل فيما بينها مرة أخرى التي جرت في خلال الأعوام القليلة الماضية.

كما لا ننسى أيضا أن هناك محاولات تهدف إلى توفير أداة تنظيمية لتحقيق التنسيق بين هذه التكتلات الاقتصادية الكبرى منها تجمع «الأيك» الذي يضم الدول المطلة على المحيط الهادئ وهو بذلك يضم بلدان مجموعة «الاسيان» وبلدان مجموعة المنطقة التجارية الحرة في أمريكا الشمالية، وبعض بلدان التجمع الأمريكي الجنوبي، إلى جانب بعض الدول المهمة اقتصاديا على المستوى العالمي مثل اليابان والصين. وبدون فإن جميع الدول الكبرى على الصعيد الاقتصادي الدولي قد تجسعت معا، أو تنسق معا من أجل تعزيز تنافسها على المستوى العالمي، وأضمان استمرار النمو والتقدم في عالم العد. فإذا كانت هذه هي التحديات على المستوى العالمي، فإن التحديات على المستوى الإقليمي ليست بالآل من تلك خطورة ولا أقل أهمية، خاصة منذ بدء المسيرة السلمية في المنطقة. فالدع نحو ما سمي بالسوق الشرق الأوسطية كان هما أساسيا منذ البداية، وهو ما انتعش في شكل آلية واحدة هي المؤتمرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع تلوقف الإسراييلي المتخذ إزاء العملية السلمية، بدأ من الواضح أن هذه

الدعوة للشرق الأوسطية تواجه صعوبات جمة تتمثل الآن في العراقيل الكبيرة التي تكتنف عقد المؤتمر الاقتصادي الرابع في البوحة في خلال الخريف القادم لفسلا عن التحفظات الجبلي الذي أبداه العديد من الدول العربية تجاه هذه السوق، وكذلك عملية التطيع الاقتصادية عموما منذ البداية. وقد أدركت الدول العربية الخطورة الكامنة في الخفي في عملية التطيع، بالرغم من تحجر عملية السلام خاصة بعد تسليم تفكك التكون الإسراييلي الحكم، مما دعا القمة العربية التي عُقدت بالقاهرة في أعقاب الانتخابات الإسراييلية إلى إعادة التأكيد على الربط بين عملية التطيع وبين التقدم في إطار السلام في المنطقة.



العربية. إن يمكن توقع المزيد من تنققات رؤوس الأموال الدولية التي تشكل رؤوس الأموال العربية جزءا منها، أو تدفق المزيد من رؤوس الأموال العربية مباشرة في سياق الاستثمارات الأجنبية، لكنها ستكون جزءا من عملية تعزيز انفتاح الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي، وليس على أرضية محاولة إقامة أى شكل اقتصادى عربي، ويعزز من ذلك بالطبع اتفاقيات المشاركة مع

أوروبا وتأسيس منطقة تجارة حرة معها في عام ٢٠١٢.

ويؤكد ذلك ضرورة التفكير في اتخاذ إجراءات وأساليب أكثر عملية لمواجهة هذه التحديات والتحديات التي باتت على الاعتبار. ويمكن القول، إن عددا من الدول العربية والقادة العرب قد أصبح أكثر إبراكا، وأكبر حماسا للمشاركة بتأسيس سوق عربية مشتركة، حتى وإن بدأت هذه السوق بمعد محدود من الدول العربية الفاعلة اقتصاديا. وبالرغم من أن الطموحات العربية في التعاون الاقتصادي كانت سابقة حتى على التجربة الأوروبية، فإن الإنجاز في هذا الصدد كان محدودا، وهو الأمر الذي دعا الدول العربية إلى التفكير منذ بداية الثمانينيات في نمط جديد لتحقيق الفكرة، يتمثل في التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية، وفي هذا الإطار فإن نماذج إقامة التجمعات العربية الإقليمية العربية، التي نظرت إليها منذ البداية على أنها يمكن أن تعزز من فرص التكامل والتجميع الاقتصادي على المستوى القومي، أو يمكن أن تشكل جسرا أو مرحلة نحو التكامل والتجميع

والبديل الثاني الذي كان معروضا على المستوى الإقليمي هو إيجاد منطقة حرة بين أوروبا الموحدة ودول جنوب المتوسط، والمعروف بمسمى المشاركة الأوروبية المتوسطية. وبالرغم من التقدم الذي حدث في هذا الإطار بتوقيع اتفاقات للمشاركة بين أوروبا الموحدة وكل من إسرائيل وتونس والمغرب، إلى جانب المفاوضات الجارية مع مصر، فإنه من الملاحظ أن هذه المنطقة الحرة لن تضم العدد الأكبر من الدول العربية، كما تضم أطرافا أخرى من غير العرب. وبالرغم من أهمية أوروبا كشريك اقتصادي في الوقت الراهن وفي المستقبل، وبالرغم من أن أوروبا تحاول تعزيز التعاون بين الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقات، فإن هذا كله يتم لمصلحتها في الأساس حيث يوسع من حجم السوق المتاحة أمامها، ناهيك عن غرابة أن تتم عملية التكامل الاقتصادي العربي عبر أوروبا، وهو الأمر الذي كان قد أشار إليه بحق السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري عند لقائي به في الأسبوع الماضي، فضلا عن أن أوروبا قد اختطت في هذا السبيل نهج المفاوضات المنفردة مع كل دولة على حدة، لتعطي بالتالي الوزن الأكبر لحجم ما ترغب هي في تحقيقه مع كل دولة من هذه الدول، دون أن تترك المجال مفتوحا أمام التفاوض الجماعي العربي - الأوروبي.

ومع أن مبادرات التكامل الاقتصادي العربي معروضة للجميع، وبالرغم من أن التحديات المطروحة على الاقتصادات العربية قد تزايدت في الفترة الأخيرة، مع الميل للواضح في العالم لتعزيز حركة التكتلات الاقتصادية الكبرى، بالإضافة إلى تزايد حدة المنافسة الدولية، خاصة بعد توقيع اتفاقات الحلات الأخيرة وتأسيس منظمة التجارة العالمية، بالرغم من كل ذلك فإن حركة التكامل الاقتصادي العربي مازالت لا ترقى إلى مستوى يمكن القول معه إن العرب يقدرون حق التقدير طليعة التحديات التي يواجهونها، ويعملون بالفعل على زيادة قنراتهم التفاوضية في حلبة الاقتصاد الدولي.

فإذا كان المتشائمون يقولون أن يسفر الحال على ما هو عليه بالنسبة لجهود تحقيق إنجاز تنموي عربي بعد ١٠٠ عامًا غامر بالقول بأنه من الزاوية الشككية فإنه سيحدث المزيد من التفاعلات العربية، ولكن على أرضية الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ المتوقع - مع المزيد من إجراءات التحرير الاقتصادي الجارية الآن - مسعظم الاقطار



والواقع أن ما يدفعني إلى القول بأن المبادرة الحالية للقائدين المصرية والسورية تعد دأبة تاريخية، ليس هو فقط ما يمكن التحلل الاستثنائي أو التجاري وإنما لسببين، أولهما: أنه لأول مرة يتم التفاعل على أعلى مستوى سياسي في موضوع التكامل الاقتصادي العربي بين البلدان العربية. ومن وجهة النظر العلمية البحتة يمكن القول إن موضوع التكامل هو بعبارة موضوع موضوعا اقتصاديا بحتا يمكن ترك أمر تنظيمه لقطاع الخاص وحده، ولأقتصاديات السوق وحدها. فمن الصحيح أنه يجب مراعاة تحقيق مصالح جميع الدول الأعضاء للسوق المشتركة حتى يتوافر الدافع الكافي لها على التمسك بما تعده من اتفاقات وموضوعها موضع التقدير. كذلك فإنه لابد من احترام آليات السوق والمنطق الاقتصادي السليم في عمل السوق المشتركة. ولكن الدافع السياسي هو الأساس، كما توضح التجربة الأوروبية، ليس فقط كسب رهيب من أسباب التنمية، ولكن أيضا كسبب لتوسيع السوق واستثمارها لتشمل أغلب دول أوروبا. فمن المعروف أن السوق الأوروبية المشتركة عند ضمها لكل من اليونان وإسبانيا والبرتغال قد تضمنت موارثها أعباء محاولة دفع هذه البلدان الأقاليم نحو تحقيق تقدم اقتصادي ملموس وتمسكها بالعمل على تعزيز عملية التفاعل والتكامل الاقتصادي على طريق تحقيق الهدف الأكبر، وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة بين الدول الأوروبية أعضاء هذا الكتلة.

أما السبب الثاني فهو أن الدول الأعضاء لهذه السوق تعد أكثر الدول فعالية على المستوى الاقتصادي العربي، فالتفاعل المحلى الإجمالى لجميع هذه البلدان يمثل ما نريد

لم تكن مفركة على وجهها الصحيح منذ البداية، وأن العمل الخلاق للتخلي على هذه المواقف لم يتم حتى على مستوى عدد محدود من الدول تضم عددا محدودا من السكان يتمتعون بأعلى مستويات الدخل بالمقارنة بالقطار الأخرى. ومع زيادة إبراز الفائدة العرب لحجم التحديات عالميا وللإجماع، وضرورة الاستجابة العربية الجادة لها، كان التفاعل المصري في خلال الشهور الماضية نظير سوقهم التفترة. وفي هذا الإطار تمثل الزيارة التي قام بها الرئيس حسنى مبارك والوفد المرافق له في إطار أع. ٢٠ للجنة العليا المصرية - المغربية المشتركة دائرة تاريخية في مجال العمل خلافا على زيادة حجم التفاعل التسجاري بين البلدين عمدة أضعافه إلى جانب الاتفاق على أن تعقد اللجنة العليا المشتركة

بين البلدين على مستوى القيادة السياسية العليا مرة واحدة في العام على الأقل بالتشاور بين البلدين.

وقد تبع ذلك لقاء للجنة بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس السوري حافظ الأسد، حيث اتفق في خلاله على إعداد وثيقة عمل تتناول الإجراءات العملية لتبني في إقامة السوق العربية المشتركة، وفتحها على عدد أكبر من الدول العربية على أن تكون البداية بدول إعلان دمشق الأدنى.

ثم جاءت بعد ذلك الاتفاقات بين مصر وليبيا على مضاعفة حجم التجارة والاستثمارات بين البلدين في خلال الأعوام القادمة.

قد بدأت في الأصل على أساس أن هذه التجارب، الأقل من الإقليمية، قد تكون ذات خط أكبر لأنها تضم عددا أقل من الدول تتوافر لها، في الوقت نفسه، مقومات تكاملية أفضل سواء كان ذلك من زاوية التفاعل المكاني، أو من زاوية التفاعل السياسي أو الاقتصادي أو غير ذلك من المقومات. ولكن التجربة العملية البحتة عكس ذلك، وأكدت أنها قتل الفشل نفسه، فلا هي في الواقع حاربت التفتت القاطم والذي مازال قائما، ولا هي كانت جسرا ناجحا، لأنها لم تسهم بشكل مفصوس في تحقيق أى إنجاز تنويعي يفتح به، فوجد من هذه الجلسات (جلسات التفاوض العربي) انتهى رسميا، والذي (الاتحاد الإفريقي) إلى حكم المنهوس عمليا، أما الشاغل (مجلس التعاون الخليجي) فيستمر من استمرار وجوده وأساسه السعيد من أبنيتيه المؤسسة، فإن الإنجاز الحقيقي منه لم يكن بحجم التوقعات العربية منه، فالتابع الطبع عن التوقعات الخليجية، والواقع أن تجربة مجلس التعاون الخليجي في الفترة الطويلة نسبيا التي عاشها حتى الآن، والتي تزيد على خمسة عشر عاما، تقدم دليلا إضافيا على ضرورة استقصاء مدى توافر الرغبة الحقيقية في التكامل الاقتصادي.

وبكفي أن نضرب لذلك مثلا واحدا يتعلق بفكرة إقامة الاتحاد الجيمري بين دول هذا المجلس فقد كان من المفترض في البداية أن يتحقق هذا الأمر بعد ثلاثة

أعوام من تاريخ إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، أى أنه كان ينبغي التوصل للاتحاد الجيمري الخليجي في مارس ١٩٨٨، وحتى الآن فإن الخلافات بين دول المجلس ما زالت تحول دون التوصل إليه. والواقع أن ما نهدف إليه ليس القول بأن تجارب التكامل على المستوى العملى تخلق من المواقف أو تعارض المصالح أو احتمالات تأخير خطواته، ولكن الهدف الحقيقي هو إبراز أن التأخر لا يمتد إلى ما يزيد على عشرة أعوام، إلا إذا كانت هناك موانع



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على نصف إيجسكي
الذاتج المحلى لجمعية
الدول العربية. وهذه
الدول الثمانية تضم
أيضا يهياكل الاقتصادية
مستوعبة، الأمر الذي
يشوق منه أن يرتفع
القياس التجاري المحتمل
بينها في ظل الوزن
الكبير الذي تملكه هذه
الدول في ساحة
التجارة.

فاللؤلؤ الثماني تقدم أكثر من
ثلاثة أرباع حجم الصادرات
العربية الإجمالية، كما أنها
تتلقى نحو ثلثي حجم الواردات
العربية الإجمالية. وإذا ما أضفنا
إلى التعاون بين الدول الثمانية
التوجه المصري لزيادة التعاون
مع عدد آخر من الدول العربية،
مثل المغرب وليبيا وتونس، فضلا
عن العلاقات القوية التي تربط
بين دول مجلس التعاون
الخليجي وكل من تونس
والبحرين، فإن أهمية المستوى
الذي يمكن الانطلاق منه إلى
تعزيز حركة التبادل التجاري
المعبرين على الأقل، تزداد
وتتضاعف. ولأن البنية توجه نحو
جعل السوق العربية المشتركة
سوقا مفتوحة أمام الدول العربية
فربما ازديادت حركة التعاون
الاقتصادي العربي على مختلف
المستويات بعد إقرار مجموعة
دول الإقليم للاتفاقية، مع جميع
التسهيلات المطلوب إدخالها
عليها لكي تخلق قبول مختلف
الأنواع.

وفي الواقع فإن مثل هذه
الاستجابة للتغيرات الخطيرة
المطروحة على العربي وعلى هذا
المستوى من القيادة السياسية،
يقلعنا من جديد لأن نأمل في غد
أفضل للوطن العربي يتعلم من
دروس الماضي ويبنى وضعا
الفضل لأجياله القادمة.

توقيع



المصدر : **السياسي المصري**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٧

السياسي المصري

رأى

دخلت مصيعة العمل العربي المشترك مرحلة جديدة وهامة بالاتفاق المصري السوري على إعداد وثيقة السوق العربية المشتركة ويده مفاوضات المجلس الوزاري للوحدة الاقتصادية العربية حول مشروع إنشاء سوق عربية مشتركة مصغرة بمشاركة كل من مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا واليمن وموريتانيا .

وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة في إطار التحركات الدبلوماسية الرامية إلى إنشاء سوق شرق أوسطية وتندمج إسرائيل في النظام الاقتصادي العربي ، والتحركات العربية الراهضة والمحتفظة على عكس المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الرابع في الدوحة خلال نوفمبر القادم .

ولكن أهمية السوق العربية المشتركة في أنها تمثل ركيزة هامة للأمن القومي العربي ، في إطار ما تراجعه الأمة العربية من تهديدات ومؤامرات تستهدف تكريس التقهقر والممارعات العربية وتصفية النظام الإقليمي العربي .

وإذا كانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية قد ظلت عبيسة الإدراج خلال الفترة من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٤ فإن خطوات تنفيذها جاءت بطيئة رغم الخطط والبرامج الضخمة وتعدد منظمات العمل العربي المشترك التي ترعلت حتى أصبحت مجرد هيكل خارجي للولاق تستمرع أعضاها من حين إلى آخر لخدمة مصالحهم في الميزانية .

وكما زالت فكرة السوق العربية المشتركة في إطار تصاعد المد القومي خلال حقبة الخمسينيات والسبعينيات فإن مبادرة إحيائها تأتي في إطار تحديات جديدة مهنت لوحدة الصف العربي وتحطيل التكامل الاقتصادي كركيزة هامة من ركائز الأمن القومي العربي .

وإذا كانت الوحدة الاقتصادية قد تحطمت بفشل النضج السياسي والفكري لأعضائها فإن الدول العربية مطالبة بتجاوز خلافاتها وصراعاتها ، وإدراك أهمية توحيدها وتكاملها ، واستثمار عناصر القوة التي تجمع للكلمة العربية .

إن السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة لإيجاد عنها في إطار ما تواجهه الأمة العربية من تغاير في توزيع الدخل وتقاليم في الاكتشاف الذاتي ، وتزايد الاعتماد على الخارج وتقاليم المخاطر التي تواجه الاستثمارات العربية في الخارج ، معما حدث في بورصة نيويورك وأسبانيا وما حدث في بنه الاعتماد والتجارة .



المصدر: العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٩

سوق عربية مشتركة على الورق فقط!

كتب: صلاح عزازي

رغم الزفة السياسية والاقتصادية والإعلامية لاجتماعات الدورة الـ ٦٥ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي اختتمت أعمالها بالجامعة العربية منذ أيام باعتبارها دورة السوق العربية المشتركة إلا أن المحصلة النهائية مصفرة بعد مرور أكثر من ٣٢ عاما على قرار إنشاء السوق المشتركة.

يلك ذلك ما دار في الدورة الأخيرة التي جاءت قراراتها القضائية تدعو من جديد إلى تجنب الأنزواج الضريبي، واستئناف التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة والذي لم يبدأ أصلا في الدول

الوعدة على الاتفاقية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية، وبينما لم يلتزم أحد جات توصية تشير إلى إصدار تقرير نصف سنوي عن سير تنفيذ مشروعات السوق المشتركة، وكالمادة جاءت بنية القرارات والتوصيات تشييد بالدولة التي تستضيف الاجتماعات، وتكرر التأكيد على ما سبق من قرارات في نوات سابقة، كالندوة إلى تحرير التجارة البينية بين الدول العربية وغيرها، المشاركة في أعمال هذه الدورة التي خصصتها د. نوال الطلاوي وزيرة الاقتصاد المصرية وحسن إبراهيم الأمين العام بمجلس الوحدة الاقتصادية ورأسها سوريا أن جملة الأوراق والبحوث والتغذير الموزعة على هامش

الاجتماع وصلت إلى مئات الصفحات بشأن مقاييس إنشاء السوق العربية المشتركة والجهود البرلمانية والحكومية لقيامها، والأغرب أنه تم اقتصاد مناقشة كل هذه الأوراق في ساعتين فقط بعد أن كان محمدا أن تستغرق أعمال دورة مجلس الوحدة الاقتصادية الـ ٦٥ يومين كاملين كما أعلن منذ وقت مبكر.

أما كلمات المشاركين فقلت تدور في ذلك التأكيد على التكميل الاقتصادي لمواجهة الجاهات والتغيرات الاقتصادية المالية، والتشديد على حتمية إنشاء السوق العربية المشتركة باعتبارها المنفذ من الأوضاع الاقتصادية العربية للتجارة ومن المصادر الدولي الظالم على ثلاثة أقطار عربية هي العراق وليبيا

والسودان، وإلها جاءت إحدى التوصيات تدعو لرفع الحصار لخطورته على فرص تمهيق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي.

المعروف أن الرئيس مبارك سبق له التصريح أكثر من مرة خلال الأسابيع الماضية إلى أهمية السوق العربية المشتركة وهو ما أكدته المسؤولين المصريون خلال جولات خلد والشرق العربية الأخيرة، كما دعت ليبيا إلى عقد قمة عربية عاجلة في أي قطر عربي، لكن كل هذه الدعوات ما زالت مجرد أفكار ولم تر طريقها للنور حتى الآن رغم أن قطر ما زالت تؤكد على أن المؤتمر للتطبيع للشرق أوسطى سيعد في موعده بالدوحة في نوفمبر القادم.



المصدر: الكفاح العربي

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٦/١

لقاء اسرائيلي - قطري حول مؤتمر الدوحة وسوريا تعد مشروع سوق عربية مشتركة

الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدوحة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل نتيجة تقرر عملية السلام بسبب السياسات الاسرائيلية المتعنتة. من جهة اخرى، نشرت صحيفة «تشرمين» السورية ان وزير الاقتصاد محمد العمادي يحضر مشروع السوق المشتركة الذي سيكون مفتوحاً أمام الدول العربية الاخرى ومنهلاً عن ميثاق التسامح الخليجي ويمنح «تسهيلات مهمة للتبادل التجاري الحر واعفاءات مصرية للاستثمارات».

وكان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام اقترح في القاهرة الاسبوع الماضي عقد اجتماع اقتصادي عربي بدأ من قمة الدوحة داعياً الى انشاء سوق عربية مشتركة مؤكداً ان مؤتمر الدوحة «انظر» من اجل اسرائيل وتثبيتها كعضو وشريك في هذه المنطقة.

(أ.ب.ب. رويترز)

اعلان بيسان لاتحاد الفدوف الاسرائيلية اصح ان رئيس الاتحاد دان غيلومان سيلتقي امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في نيويورك اليوم للبحث في استثماره تل ابيب في قمة قطر الاقتصادية. فيما تعد سوريا مشروعاً لإنشاء سوق مشتركة بين دول «اعلان دمشق».

وقال غيلومان «يجب الا تصبح العلاقات الاقتصادية والتجارية وهينة عملية السلام (...) نأمل بصمودها وهبوطها. علينا ضمان استمرار التسامح الاقتصادي واستكواره وايجاد اكبر قدر ممكن من قصص النجاح لدفع عملية السلام مستمرا الى ان اللقاء يهدف الى دعم «العلاقات الثنائية» بين قطر واسرائيل.

واضاف البيجان: ان اللقاء الذي سيعقد اثناء زيارة الشيخ حمد الى الولايات المتحدة يكتسب أهمية خاصة بعد الدعوات التي وجهتها دول عربية عدة الى منع اسرائيل من الاشتراك في «القسم»



المصدر: الموقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٠

رأى الوفد

السوق العربية بين الواقع والخيال

كثير الكلام هذه الأيام عن السوق العربية المشتركة لتحركات الأحمال القديمة عند العرب، بعد سنوات من الصمت عالت لفكرة خلالها، أو كانت من المؤكد أن وراء التصريه الكلام عن السوق العربية المشتركة التحركات الكبيرة

التي تطلعت في السوق الأوروبية المشتركة التي قاربت أن تصل إلى أوروبا للوحدة...
● وإن لا يعلم فإن الحديث عن السوق العربية المشتركة بدأ في نفس الفترة التي بدأ فيها الحديث عن السوق الأوروبية المشتركة، ولكن لا بد لنا من شعوب العمل.. ما زلنا نتحدث

بعضها الحديث عن السوق الأوروبية المشتركة، ومع من بدأ في نفس الفترة التي بدأ فيها الحديث عن السوق الأوروبية المشتركة، ولكن لا بد لنا من شعوب العمل.. ما زلنا نتحدث ببنفسهم، قاربوا على هام العمل!!
● وحتى لتحقق فكرة السوق العربية لابد من استقرار سياسي.. واستقرار اقتصادي.. واستقرار بشري.. واستقرار رؤية حتى لتحديد الصالح وتوضيح الأخطار في قول هذا لأن خطرة واحدة هي حجم التجارة العربية -

السوق العربية أقل مما يتصوره الإنسان.. بينما حجم التجارة العربية - العربية في اللغة ويتضاعف باستمرار!!
● أن المنطقة العربية صحت استراتيجيات ماثلة من التكامل الاقتصادي إذ يمكن لصلة التزاوج بين فائض رؤوس الأموال العربية التي

تأخذ طريقها إلى الأسواق العربية للاستثمار هناك.. وفائض العمالة العربية الجديدة الموجود في مناطق عربية، ثم توفر اللواذ الخام أو الامكانيات الصناعية والزراعية في موانئ أخرى.. وأحدث التزاوج بين هذه القومات الثلاثة يمكن أن يحدث طفرة اقتصادية عربية لاستفيد منها كل المنطقة العربية.

● وليس غريباً أن في الوطن العربي من يستورد البضائع من رومانيا والنجاع للجمد من البرازيل والقمح من نيوزيلندا.. بينما يملك الوطن العربي امكانيات محلية هائلة يمكنه من توفير كل هذه المنتجات العربية.. وبالتالي يمكن أن يصب الخبز العربي.. في البلاد العربية.

● فقط علينا أن نجلس سوياً ونناقش سوياً بعضنا عن أي سياسيات.. ولو طرحنا جانباً الخطرة الاقتصادية عند بعضها كما فعلت أوروبا الغربية.. فإن السوق العربية المشتركة سوف تتحقق خلال سنوات معدودة.

الوفد



الصدر : الأحرار

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك عقب افتتاح حفل قارون:

الوحدة لن تتحقق طالما هناك شكوك بين الدول العربية

حسني مبارك: لا أريد الضوضاء في تفاصيل هذا الموضوع: أريد الحديث عن السوق العربية المشتركة فإذا كانت منطقة حرة عربية فيجب أن تكون بداية لسوق عربية مشتركة فهذا هو ما نهدف إليه ونأبى به خلال العامين الماضيين.

وحول ما إذا كانت اللقاءات الرئيس مبارك في المغرب مع الملك الحسن ومع ولي العهد السعودي وثائب الرئيس السوري مثل إرادة عربية وخطة على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة قال الرئيس حسني مبارك: نحن نتكلم عن السوق العربية وكذلك تحدث نائب الرئيس السوري في نفس الموضوع ونحن نؤيد إنشاء السوق العربية المشتركة ونأيد بها لأنها المخرج الوحيد للامة العربية للتنمية اقتصادها حتى لا تطلب دولة عربية من دولة عربية بتزويد معونات طالما سيكون هناك تبادل تجاري مشترك وتصنيع مشترك من خلال القطاع الخاص.

أكد الرئيس حسني مبارك أن الوحدة العربية لن تتم إلا إذا قامت السوق العربية المشتركة.

وكان في تصريحات الصحفيين عقب افتتاح حفل بإبريل قارون أمس أن هناك شكوكا بين الدول العربية تمنع انضمام هذه الوحدة حيث أن بعض الدول البترولية تظن أن الدول الأخرى تهدف فقط لطلب المعونات وتساؤل هل تصرف هذه المعونات على المواطنين أم على الأشياء الأخرى؟

وأوضح مبارك أن السوق العربية يجب أن تبدأ ولو بعد حدود من الدول وبإلى الدول ستضم لها لأنها ستكون ناجحة ومفيدة لجميع الدول وهذه هي بداية الوحدة الحقيقية.

أما وحدة على الوري فقط فلن تكون لها نتيجة بل على العكس ستحدث خلافات ونحن لدينا خبرة في هذا المجال. وعن الأفكار السورية بإنشاء منطقة تجارة حرة تجمع دول إعلان دمشق قال الرئيس



المصدر: الحيلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٠

أبدى استغرابه من مشروع «ألف اليوم»

مبارك يجدد الدعوة لإقامة السوق العربية المشتركة

□ القاهرة - «الحيلة»

■ دعا الرئيس حسني مبارك مجدداً إلى أهمية قيام السوق العربية المشتركة، «ولو بعد محدود من الدول».

واعتبر الحديث عن «وحدة على الورق» ليس له نتيجة بل على العكس ستحدث خلافات ونحن لدينا خبرة في هذا المجال. جاء ذلك تعقيباً على دعوة قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي لعقد قمة عربية للبحث في كيفية دخول العالم العربي القرن المقبل من خلال مشروع ألف يوم الذي طرحه.

وتسائل مبارك في تصريحات

صحافية أمس عن المقصود بمشروع ألف يوم وقال: «هل هي الوحدة؟ الوحدة لن تتم إلا إذا قامت السوق العربية المشتركة، هناك شكوك بين الدول العربية إذ أن بعض الدول الليبية يظن أن الدول الأخرى تهدف فقط لطلب المعونات».

وحول ما إذا كانت اللقاءات الرئيس مبارك في المغرب مع الملك الحسن للشهر الماضي ومع ولي العهد السعودي وثالث الرئيس السوري عبدالحميد خدام أخيراً تمثل خطوة على طريق انشاء السوق العربية المشتركة، اعتبر مبارك «المخرج الوحيد» لامة العربية لتنمية اقتصادها حتى لا تطلب دولة عربية

من دولة عربية بترولية معونات السوق لا يضر أي دولة عربية ولا أظن أن هناك مسبراً لأي دولة أن تطلب من دولة بترولية المعونة خصوصاً وأن مؤلفهم المالي الحالي صعب وموضوع المعونات أصبح ثلثاً».

وحول الاتكان السورية عن انشاء منطقة تجارية عربية حرة تجمع دول اعلان دمشق الثماني قال مبارك: «لا أريد الخوض في تفاصيل هذا الموضوع. أريد الحديث عن السوق العربية المشتركة. فإذا كانت منطقة حرة عربية فيجب أن تكون بداية سوق عربية مشتركة، وهذا هو ما نهدف إليه».



المصدر : .. الكفاح العربي ..

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٠

مبارك أيد اقتراح دمشق إقامة سوق عربية مشتركة

سوق هذه الدول التي صعب،
وتزامن سوق مبارك مع بيان
الجمعية الوطنية التقدمية في سوريا
رأي في إنشاء السوق المشتركة
«تأكيداً على ضرورة استكمال آلية
العربية لعناصر القوة اللازمة في
مواجهة متطلبات المرحلة الرابعة»
وأضاف: إن السوق وتحول دون
حقوق الحاضر القبل في الأمن
الاقتصادي العربي وتتمحور محاولات
الهيمنة على الوطن العربي من
تحقيق أغراضها. من جهة أخرى،
شجعت الجمعية التي عقدت اجتماعها
لها أمين برئاسة نائب الرئيس
السوري زهير سمارقة المدون
التركي على شمال العراق، واعتبرت
أنه يشكل تهديداً للأمن القومي
العربي ومحاولة لتشجيع الجهد
العربي وتهديداً لوحدة العراق أرضاً
وشعباً..
(الخب.رويت)

أيد الرئيس السوري حسني
مبارك أمس اقتراح نائب الرئيس
السوري عبد الحليم خدام إقامة
سوق عربية مشتركة، واعتبر أنها
«بداية الوحدة الحقيقية» بين
الدول العربية والمخرج الوحيد
للأزمة العربية لتتمسك
اقتصادية لها. ورأى أن «السوق
العربية يجب أن تبدأ ولو بمدد
محدود من الدول»، ويمكن للدول
العربية الأخرى أن تنضم إليها
لاحقاً، معتبراً أن هذه السوق يمكنها
لكي «لا تعطل دولة عربية من دولة
عربية بتروية صولت ولا سيما أن



المصدر: الكفاح العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٠

فصیحة «الاعتماد اللبناني»... بالوقائع الصفحة تخدم المشروع «الشرق أوسطی» على حساب السوق العربية المشتركة ما هو دور «ميريل لينش» في السمسرة وعلاقتها بالمصرف

كتب جورج الحاج:

صفحة بيع بنك «الاعتماد اللبناني» التي يشاع إن رقمها المطروح في التداول لبنانياً وخليجياً ودولياً، يقارب الـ ٢٠ مليون دولار أميركي، تقتصر واجهة الأحداث المصرفية والمالية الأخيرة من الزمن، وإن كان مصرف لبنان «مالك المصرف» حدد نهاية حزيران (يونيو) موعداً للمؤسسات المصرفية اللبنانية، كي تبت عملية الشراء «تحت طائلة» سحب دفتر الشروعة منها وطرحه على المصارف العربية والأجنبية.

«صفحة العصر» هذه، كعياً يسميها الكاتب السابق لحاكم مصرف لبنان الدكتور مكرم ديب بولديكان - لم تستأثر فقط باهتمام الأوساط المصرفية اللبنانية ذات الملاءة وحسب، إنما أيضاً بالمصارف السياسية والبنائية التي قرأت في عن كليب تطورات «الخط البياني» الذي يملكه المعنويون مبشرة في عملية «إخراج» الصفحة لبنانياً وتسويقها في ثم خليجياً ودولياً، وسط ملايسات تقريها تارة ما يجري وراء الكواليس في المكاتب المغفلة، وطوراً عبر تسريب أصلي أقل ما يمكن أن يقال عنه بأنه لا يحمل البراءة الكافية، في سمسرة أجاز الصفقة على نحو يعطي الأولوية لمصلحة الاقتصاد اللبناني.

ومن التلميح إلى التصريح إلى التفاصيل ويشكل استكناه:

أولاً: لماذا العجلة في بيع بنك «الاعتماد اللبناني» الذي استطاع مصرف لبنان بالذات (وبالتعاون مع شركة انقرا للاستثمار) إنقاذه من برائن التصفية في «مكة المشرق» - بصرف النظر عن ملايسات عملية الإنقاذ - لم استكناه يعقود شراء ثنائية مع شركة انقرا للاستثمار، وثلاثية بين المركزي، وشركة «انقرا» وسجل إدارة «الاعتماد اللبناني»؟ وقد اخصسته هذه العقود ربحاً لصالح مصرف لبنان تعمدت قيمته المليون دولار.

كذلك: إن تطور الميزانية المالية السنوية، في «الاعتماد اللبناني» أخصبه ملاءة جيدة ومحفظة متقاربة، خصوصاً في عامي ٦٦-٦٥، حيث أصبحت واثمة توالي ١٢,٥٠ من مجموع واثم الجهاز المصرفي، وتسليفاته ٢٣,٧٠، أما نسبية الملاءة فقد بلغت ٢٢٧,٥٢ رغم الدين الشكوك بتحصيلها، ما يؤكد صحة وأسماله وممتلكاته والمؤسسات التابعة له، الأمر الذي حمل صندوق النقد العربي على فتح اعتماد بـ ٥٠ مليون دولار أميركي لصالح «الاعتماد اللبناني» ساهم في انطلاقته الناجحة بشرياً وتقنياً في السوق المصرفية والمالية اللبنانية التي انتشرت فيها بـ ٤ فرعاً (إضافة إلى فرع واحد «أوف شور» في ليماسول - قبرص).

في ليماسول - قبرص، هذه البطيئة - وتتناول الأوساط المصرفية. في ضوء هذه البطيئة -



المصدر: الكفاح العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٦/١

للمناقشة بين الخليجيين والأميركيين والحصول على الصفقة بأدنى الأسعار (وفي أحداث الصاوغات الخليجية الصربية في بيروت، ما يلح على علاقة بعض المصارف في لبنان بالجدال المالية في البنك المشرق في قبة التصفية، الأمر الذي يقاطع والتشريعات الإقتصادية ذات المصالح المروقة).

القائمة: اللقاءات التي تجري وراء الكواليس بين جهات مالية لبنانية قريبة من السلطة، وبين ممثلي شركة «ميريل لينش» (الوكيل المسمار) وبذلك تراسست كوبيات، يمتد الأميركيين، لدمتخص، بفتح الشروط في ضوء مصالح واحتياجات ورغبات المصارف الأميركية الكبرى، للوسط مع أحدها لإنجاز «صفقة العصر» واتمام عملية شراء «الاعتماد اللبناني» الذي تديره بالمشركة المذكورة والبنك الأميركي، اتفاقيات اصدار سندات بالدولار الأميركي، بقيمة ٦٠ مليوناً تستحق عليها في أواسط عام ١٩٩٩.

وترى الأوساط المصرفية والسياسية الوطنية في مجريات التعامل مع عملية بيع «الاعتماد اللبناني»، بما يحيط بها من سلاسل ويتداخل فيها من أطراف أقليمية ودولية. لهم «سماسر وهم المليونين»، أن الملف الصفقة خرج من كونه معاملة تجارية أو مصرفية أو مالية، بحث، إلى المائدة الوطنية والقومية الخطيرة، بحيث تتم «عملية الإخراج» أما مباشرة لصالحه وحساب المصارف أو المؤسسات المالية الأميركية (بواسطة «المسحور الدولي» «ميريل لينش» كجزء من الاستراتيجية الأميركية، الأسرائيلية المصرفية والمالية والاقتصادية، لتنفيذ «مشروع الشرق الأوسط» على مراحل، وأما مداورة غير مصارف خليجية تتعاضد أصلاً مع المشروع الصهيوني... استباقاً لقيام السوق العربية المشتركة التي يلعب فيها مصرف جافز لتمويل التجارة الخارجية العربية والدولية دور «صمام الأمان» في التعامل الاقتصادي والمصرفي والصناعي والسياسي على امتداد الوطن العربي والعالم.

ويبقى السؤال مطروحاً بالراح وقيل قوات الأوان: إلى متى يبقى مجلس قنوب غائباً أو مقبياً عما بعد وسيله من مكائد ضد لبنان واستطراذ العرب، وألا لا يتدخل فوراً، ما دام امر صفقة بيع «الاعتماد اللبناني» يتعلق بالأمم الاقتصادية والمالية، بل وبالأمم الوطنية والدولة، لإحيائها وتحويل بنك «الاعتماد اللبناني» إلى مصرف للتجارة الخارجية اللبنانية، غير تعديل قانون النقد والتسليف، الذي يتخوّر به البعض لتسوير «العصر» على حساب الشعب وأمنه الاقتصادي وعلى حساب الصحة العليا للدولة والوطن.

عن الأسباب التي حملت مصرف لبنان على استئصال طرح دفتر شروط بيع «الاعتماد اللبناني»، سواء من المصارف اللبنانية أو من المصارف العربية والأجنبية، وهو على هذه اللادة الجديدة، في الوقت الذي يحتاج الاقتصاد اللبناني في قطاعاته الإنتاجية من صناعة و زراعية وسياحية، إلى مركزية مصرفية يمكن معها تحويل «الاعتماد اللبناني» إلى «بنك للتجارة الخارجية» يملكه مصرف لبنان ويديره، كما هو معمول به في بعض بلدان أوروبا الغربية وحتى الشرقية، وفي جانب هذا البنك دوراً مهماً في دعم الصادرات الصناعية وتسهيل حركة التبادل وبيع ضمانات المصدر إلى الخارج بتقسيم صفقاتها في الأسواق.

وإذا كان من المتعارف تحويل «الاعتماد اللبناني» إلى بنك للتجارة الخارجية، بسبب بعض احكام قانون النقد والتسليف التي لا تجيز لمصرف لبنان أن يمتلك مصرفاً خاصاً، فمن الأولى، أن يصار إلى تعديل القانون. لهذه الجهة، ضاً بمصلحة الاقتصاد الوطني، خصوصاً أن حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة اعترف اكبر من مرة وعلى الشائسة الصغيرة وفي الصحف: «أن الاقتصاد اللبناني لا زال يركز على عناصر موسمية. ولم يستطع التطور كي يصبح عتفه قطاعات إنتاجية باستمرار، خصوصاً قطاعات يتوجه انتاجها إلى الخارج بمنى قطاعات تصديرية وصناعية وسياحية».

لكن ما يجري في كواليس الإعداد لـ «صفقة بيع «الاعتماد اللبناني»، يرسم سلامة استفهام كبير حول الخطئية السياسية للصفقة. إذا صح التعبير، وما يبدو ويتضح من نيات اقليمية، خليجية ودولية مشوبة بالحدز وتتمحور حول نقطتين مركزيتين:

الأولى: الاتصالات التي يقوم بها ممثلو بعض المصارف الخليجية في بيروت خصوصاً «بنك الخليج الدولي» لدرس صفقة البيع تمهيداً ربما لشراء «الاعتماد اللبناني» رغم أن دفتر الشروط مذكور على المصارف اللبنانية أولاً.

والثاني أن الصادرات المصرفية الخليجية والأجنبية، لجأت إلى تسريبات إعلامية غير صحيحة حول قدرة المصارف اللبنانية الكبرى، المعنية، ومنها بنك عودة والبنك اللبناني، الفرنسي وفريسنك وبنك بيغولس، على تأمين قيمة الصفقة التي يشاع بانها تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار في محاولة لإيهام هذه المصارف عن الملف.

وفي هذا النطاق يربط بعض المصادر السياسية المراجعة بين طابع العملية في الصفقة، وتحديد سلفة الشهر الواحد للمصارف اللبنانية، وبين ما يجري من ضغوط خلعمة وأجنبية غير مباشرة، تمهيداً لحصر



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١١

السوق العربية المشتركة (٢)

التكامل الاستثنائي

في مقال سابق استعرضنا التحديات التي تواجه إنشاء سوق عربية مشتركة على أساس تحرير مناطق التجارة البينية بين الدول العربية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن العربي. وقد ذكرنا أنه في حالة اضطرارنا إلى اتباع نموذج التكامل التجارى لابد أن يتم ذلك على مراحل في خلال مدة تتناسب مع الظروف القائمة حتى نستطيع تحقيق الصلحة المشتركة وتلاقى الفئتين التي لا يلتقي على بعض الدول دون الأخرى.

لما قبلنا نموذج التكامل الاقتصادي من أجل إنشاء سوق عربية مشتركة فهو نموذج التكامل الاستثنائي الذي يتطلب التعاون والتضيق بين الدول العربية من خلال التشريعات الاقتصادية المشتركة، خاصة في مجال الصناعة والزراعة وقد يتزامن مع ذلك تخفيف انتقال الأفراد وحسن استخدام رؤوس الأموال والتعاون في مجال التكنولوجيا. وأصبحت المعنى وأجزاء الاتصالات الاقتصادية الداخلية التي تهتم مستقبلاً بتحقيق تحرير التجارة البينية وسهولتها وذلك في التكامل الاستثنائي وعلى الأمية القصوى لمصلحة زيادة الانتاج ورفع مستوى التنافسية من طريق لتشروعات جديدة أو عن طريق استغلال القدرات المتاحة.

د. حلمي نصر نقيب التجاريين

ولا شك في أن نموذج التكامل الاستثنائي سيواجه كثيراً من المشاكل الاقتصادية للدول العربية فزيادة الانتاج تعني زيادة موارد الدولة ودخلها من اللزارة العامة كما تعني زيادة القدرة على التصدير وبالتالي معالجة جزء من ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدول من المبيعات العالمية كما أن زيادة الانتاج تعني تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع وهذا يترتب عليه تخفيض الأسعار والتخفيض من قيمة النقد. ولا شك في أن زيادة الانتاج والواردات والمبيعات الصاعدة تؤدي إلى زيادة قدرة الدول على تصدير مبيعاتها الخارجية وإلحاق كل ما سبق ذكره الناتج من تحقيق نموذج التكامل الاستثنائي ببعض النتائج لتعريض التجارة الخارجية ومعالجة كثيراً من التحديات التي تواجه إنشاء السوق العربية المشتركة والتي أشرنا إليها في مقالنا السابق.

ولا شك في أن الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد وما يرتبط به من خصخصة قطاع الأعمال العام وتوحيد قوانين الاستثمار وعدم حوافز الاستثمار سيؤدي على قطاع الخاص مسؤولية تحقيق أهداف التكامل التنافسي أو الاستثنائي خاصة أن هذا القطاع يتميز بالاندفاع الشخصي والمنافسة في تحقيق كفاءة الأداء كما أنه غير مكبل بأرباب وروايات تنوق لسلطانه كما أنه قادر على تحقيق جودة الانتاج بما يؤهله إلى زيادة الصادرات وتجديد الابتارة إلى أهمية تحقيق القطاع الخاص لمسؤولياته الاجتماعية تجاه مواطنيه في التنمية الاقتصادية فالخوف دائماً يولد للمسؤولين في الدول من قيام القطاع الخاص بتسلط على حساب مصالح المواطنين مدفوعة للدخل سواء من طريق التركيز على إنتاج سلع للتصدير وحرمان السوق المحلية أو عن طريق اللجوء إلى تهديم الأسعار لتحقيق كبر أرباح ممكنة دون مراعاة الظروف الاجتماعية للمواطنين.

معلومات تحقيق التكامل الاستثنائي:

قد يواجه التكامل الاقتصادي الاستثنائي كدور إنشاء سوق عربية مشتركة بعض التحديات أو للمعوقات ولكن في تقديره أنه ممكن التغلب عليها إذا توافرت الإرادة والسياسة القادرة العرب. ولعلنا على بعض للمعوقات الرئيسية.

أولاً - مشكلة تمويل للتشريعات الاقتصادية. إن تحقيق نموذج التكامل الاستثنائي يقتضي توفير رؤوس الأموال اللازمة من الدول الأعضاء في الأسواق العربية المشتركة والمشكلة ليست مستحيلة الحل فهناك بئال كثيرة منها ضرورة تآلف الدول الخفية وهي دول الخليج مع الدول الفقيرة في المنطقة فبدلاً من استثمار أموالها في الدول الأجنبية وتعرضها لشكك تهديم هذه الأموال في حالة الأزمات السياسية فإن استثمار الأموال العربية في المنطقة العربية سيؤدي بالوقت والمكان على المواطن العربي ويمكن أيضاً تحقيق هذا التخصص حيث تنشأ المشروعات في الدول التي تتميز بوفرة عوامل الإنتاج فيها، أو عن طريق تشجيع القطاع الخاص للصوم في مشروعات التكامل الاقتصادي للسوق بجزء من مواردها، وقد تلجأ إلى الفرض الخارجية مع الالتزام بحدود استخدامها في المشروعات التنموية. مشكلة التمويل هي مصدر قلق الأخص القصور في النقد الأجنبي يمثل مشكلة أمام مشروعات التكامل التنموية خاصة تلك التي تضد على استمرار مستقرات الانتاج من الخارج، وإلا هذه للمشكلة يرتبط أساساً بتراجع مشروعات التكامل وما يترتب عليها من زيادة الانتاج وزيادة الصادرات.



المصدر : الأهرام ...

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١١

١٩٩٧ - مشكلة اختلاف قوانين الاستثمار في الدول العربية أن اختلاف قوانين الاستثمار واختلاف السياسات التي تمنح لجذب رؤوس الأموال للاستثمار قد يخلق صعوبة التكامل الاستثماري مما يتطلب بالضرورة تحديد قوانين الاستثمار واضحا فحين استثمار موجه بحكم مشروعات الاستثمار والمثل الدول المتصاة في السوق العربية المشتركة. ولربما - اختلاف السياسات التي تحكم الخطط القومية لأن اختلاف السياسات المالية والتقنية والمصرفية قد تشكل عثرة في سبيل نجاح تعديل التكامل الاستثماري إذا تم الضروري للتوحيد بين البلدان التي تحكم هذه السياسات وهذا يتطلب تعديل التشريعات والقوانين للتعاطي بهذه السياسات ولا شك في أن هذا التوحيد لا يمكن أن يتم إلا في أجال طويلة نسبيا وعلى مراحل.

يتضح مما سبق أن التوجه نحو إنشاء سوق عربية مشتركة لابد أن يبدأ بالتعاون والتنسيق في مجال المشروعات الاستثمارية حيث إن القدييات التي يمكن أن تواجه هذا النموذج من التكامل الاقتصادي يمكن أن نجد لها حلالا معاصيا. كما أن هذا التكامل الاقتصادي سيساعد في الأجل الطويل نمونيا على حل المشاكل الاقتصادية التي يعانيها الوطن العربي في الدول العربية وبالتالي سيوفر المناخ لتطبيق سياسة التكامل التجاري، التي تعتمد على تحرير التجارة البينية بين الدول العربية وبالتالي تحقيق نشأة ناعمة للسوق العربية المشتركة.



المصدر : - الجمهورية -

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٧ / ١٩٩٧ -

الجمهورية تت...

السوق العربية .. المخرج والأمل

« وصف الرئيس حسنى مبارك السوق العربية المشتركة بأنها المخرج الوحيد للأمة العربية للتنمية الاقتصادية والحصول على مكانتها المستحقة فى القرن الحادى والعشرين .. بعد أن تأخرت طويلا فى تحقيق هذه الأمنية واستطاعت تجمعات القيمة أخرى فى أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية تحقيقها بنجاح على الرغم من أنه لا تربطهم نفس الروابط التى تربط الأمة العربية.

« وتسمى مصر وسوريا من خلال مظلة الجامعة العربية لتحقيق هذا المشروع الذى تعطل أو تأخر كثيرا على الرغم من أنه بدأ كفكرة وخضع للدراسة قبل السوق الأوروبية المشتركة ولكن الآخرين نجحوا فى القمة بعالمها وانتقلوا منها إلى الوحدة الأوروبية بعناصر متدرجة.

« ومع سعى مصر - مبارك دائما نحو السلام العادل والشامل لم تنس دورها لتحقيق السوق المشتركة وإبشاح الحقائق .. خاصة فى ظل المخيفات الاقتصادية والاجتماعية المتوالية .. وتتوَلَّف أمام هذه الحقائق التى أعلنها الرئيس مبارك فى تصريحاته عقب افتتاح توسعات حقول بترول قارون.. حيث نبه مصر إلى نمو نشاط القطاع الخاص والاستثمار المشترك فى المشروعات الكبرى الصناعية والزراعية .. الأمر الذى يحقق المصلحة العربية العليا .. وهذه المشروعات تعنى حسن استغلال الموارد المتاحة فى الدول العربية .. وتوفير فرص عمل متزايدة .. وكذلك أن المعونات الأجنبية كسياسة وواقع فى طريقها للانحسار والإلغاء ولا يصح الاعتماد عليها إلى زمن أطول .. ويكون البديل هو التعاون المشترك وتنميته وعدم الاستسلام للرقم الحالى للتبادل التجارى العربى - العربى الذى يبلغ ٨٪ فقط من حجم التجارة العربية مع الخارج وهو خطأ مشترك لجميع الدول العربية كما قال الرئيس حسنى مبارك لأنها تملك الموارد والأكتائيات والسلع التى يمكنها تحقيق التكامل الاقتصادى وتنمية التبادل التجارى وهو ما يعكسه نجاح المشروعات المخلق عليها فى اللجان المشتركة .. ووصلت إلى زيادة ٦٠ ٪ فى بعض الحالات.

« ولذلك يشارك خبراء الاقتصاد مصر مبارك الرأى فى أن السوق العربية المشتركة ليست فقط المخرج الوحيد للأمة العربية للتنمية اقتصادها .. بل هى الأمل للنجاح أمامها كى تحقق التكامل الاقتصادى المؤدى إلى الوحدة العربية الكاملة.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



نسمع حالياً كلاماً إيجابياً ومشجعاً عن السوق العربية المشتركة . وكيف أصبحت الحاجة ماسة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى . وما يريح القميس أن معظم هذه التصاريحات صادرة عن الأخوة العرب بالذات . الأمر الذي يؤكد أن الفكرة قد اختتمت في العفول وأنه لابد من بذل الجهود لتحويلها إلى واقع

●●●

من هنا .. فإن تأكيدات الرئيس مبارك المستمرة على أن هذه السوق تعد بمثابة المخرج الوحيد لتنمية اقتصاد الأمة .. إنما هي تأكيدات تعكس - ولأنك - أحلام وطموحات أبناء الشعوب العربية الذين يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم يملكون من المقومات البشرية، والمادية، والفكرية .. ماعدائل مزاياه الآخرين بل ربما يفوقها بكثير !

●●●

لا جدال أن أي شعب في الدنيا يتطلع إلى فرص عمل متزايدة ، وإلى أن يرتفع حجم صادراته وإلى توفير رصيد لا يأس به من العملات الصعبة داخل خزائن بنوكه كاحتياطي دائم .. بما يحقق في النهاية .. مستوى جيداً للمعيشة ، وأمناً واستقراراً يسودان كافة الأرجاء والأصقاع .

●●●

أمس .. أعلن د. جواد العناني نائب رئيس الوزراء الأردني للشئون الاقتصادية .. أن بلاده تحيي ، وتبث بدعوة الرئيس مبارك لإقامة السوق العربية المشتركة مقبلاً إلى أن اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والأردن تؤكد أن البلدين قادران على خلق «شراكة» مريحة بينهما .
.. ومع الأردن .. توجد سوريا ، والمغرب ، والمملكة العربية السعودية ، والبحرين ، وعمان .. وغيرها .. وغيرها .. بحيث يتأكد من جديد أن مصر سوف تبقى قاعدة الانطلاق إلى الاتفاق الأرحب والأوسع
ولنصف التاريخ .. إلى سجلاته .. بادرة جديدة من السياسات التي سوف يظل يزدهر بها العالم العربي . ويفتخر حتى يوم الدين

سعيد



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصدفية والمعلوسات التاريخ : ١١ / ٧ / ١٩٩٧

الصحف السورية تبرز تهرجات مبارك بشأن السوق العربية المشتركة

الصحف السورية في صلباتها الأولى، تهرجات الرئيس مبارك، التي تأتي بها في شتام زيارته لواقع بترونية، وتؤكد سيادته أن قيام منطقة حرة عربية يجب أن تكون بدلية لسوق عربية مشتركة وخطوة على طريق الوحدة العربية.

بمشق - أهرام: رحبت الصحف السورية أمس بتهريجات الرئيس مبارك التي أكد فيها مجددا أهمية قيام السوق العربية المشتركة في أسرع وقت ممكن باعتبارها المخرج الوحيد للتنمية الاقتصادية الأمة العربية. وأبرزت الصحف «الشورى» و«البعث» و«تشرين»



المصدر : أخبار الساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ / ٥ / ١٩٩٧



● رسالة الأردن ● علاء الدين مصطفى

في ندوة العاصمة عمان:

التعاون الاقتصادي العربي ضرورة

النشاط الاقتصادي العربي أقبل من أسبائيا

● السوق العربية المشتركة أمل بدأ يأخذ طريقه إلى التحقيق، فهناك قرار به من قمة القاهرة العربية في يونيو من العام الماضي، وكان أحد محورين أساسيين في جدول أعمال المؤتمر السابع للبرلمانيين العرب في القاهرة منذ أسابيع، مما يعني وجود توافق رسمي وشعبي على أهمية تحقيق السوق العربية المشتركة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الدول العربية سياسيا واقتصاديا، خاصة مع وجود مشاريع أخرى منها السوق الشرق أوسطية، والشراسة بين الدول المحطة على البحر المتوسط في جنوب أوروبا، وعدد من الدول العربية..

الاقتصادية الجديدة هو المخصصة.. وهذا يجعل القطاع الخاص مسئولية جديدة.. وعلى مدى أيام الحلقة النقاشية التي نظمتها مكتب مؤسسة فريدريش ناومان في عمان، دارت مناقشات عديدة حول المشروعات المطروحة حاليا على المنطقة العربية وتمثل في ثلاثة مشروعات رئيسية:

● أولا : إنشاء السوق العربية المشتركة وهذا هدف تسمى اليه الدول العربية من خلال توصية مؤتمر القمة العربي الأخير، واجتماع البرلمان العرب الذي عقد مؤخرا بالقاهرة وأوصى بضرورة قيام السوق الاقتصادية العربية المشتركة في عالم أصبح يقدم على التكتلات العملاقة.. ويتبنى الدكتور عصمت عبدالجديد الأمين العام للجامعة العربية إنشاء كتلة اقتصادية عربية من خلال إنشاء السوق العربية المشتركة وإزالة الحواجز الجمركية لتنشيط التجارة البينية العربية..

● ثانيا : التعاون الاقتصادي الاقليمي أو ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية والتي طرحها

وعلى مدى ثلاثة أيام شهدت العاصمة الأردنية عمان جلسات عمل ولقاءات ومناقشات حول قضايا التعاون الاقليمي، شارك فيها نخبة من الصحفيين الاقتصاديين من مصر وليبنان وفلسطين وتم طرح كافة القضايا المتعلقة بالعمل العربي المشترك. ودارت مناقشات ساخنة حول مستقبل التعاون العربي في المرحلة القادمة..

والواقع العالمي الراهن يفرض على الدول العربية أن تتعامل بحقل مفتوح مع هذا الواقع الجديد في ظل التطورات السياسية والاقتصادية.. حيث تتجه دولنا العربية نحو المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.. وفي ذات الوقت تتبنى البرامج الإصلاحية للخروج من المشكلات الاقتصادية المتصدة في البطالة والديونية والتضخم وغيرها.. هذا الى جانب ان قيام منظمة التجارة العالمية التي ستكون مسؤولة عن تنفيذ اتفاقيات الجات الأخيرة.. تتطلب إعادة النظر في جدوى المشروعات الاقتصادية.. خاصة وأن محور السياسات



المصر : آخر ساعة

للتشاور والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ : ١١/٢/١٩٩٧

في تحقيق ذلك. فمن الممكن إنشاء منظمة تجارة حرة عربية والسوق العربية المشتركة. ويرى واصف عازق المدير العام للبنك الأهلي الأردني أن قضية العولمة تدفع على البلدان العربية أن تأخذ في التعامل مع العالم الخارجي، ضرورة التعاون الاقتصادي وهذا لتقوية اقتصادياتها. وهذا ليس من قبيل المشاغل أو العوائق. ولكنها قضية مصالح ووجود. ولذلك على الدول العربية أن تخلق وحصة عملاقة لمؤسسة التكتلات المعسلة. وهذا بالمشاركة بإمكانات فعالة.

كما تم طرح قضية الخصخصة باعتبارها أحد أهم مكونات البرامج الإصلاحية في العديد من البلدان العربية. وتلوثت الآراء حول أن الخصخصة تستهيف توسيع قاعدة الملكية العامة من جهة وتطوير الإدارة وإسفال تكنولوجيا جديدة من خلال بيع بعض الوحدات لاستثمر رئيسي. وتم طرح التجربة المصرية في الخصخصة. التي تأخذ في الاعتبار العديد من الأبعاد خاصة المبدأ الاجتماعي. حيث تلزم الحكومة المصرية بأنه

أن يشار عامل واحد من برنامج الخصخصة. فهناك أشكال عديدة لتعرض العاملين أو برنامج التدريب التحدي. وهذا الخصخصة هو رفع الكفاءة الإنتاجية لوحدات القطاع العام، وتسهم في الاقتصاد الوطني. وتكون أكثر قدرة على المنافسة في السوق المحلي. وتأهيلها لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية

أشكال التعاون الأخرى

● الصيغة الثانية المطروحة لأشكال وصول القطاعين الخاص والعام. هو ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية. وتم طرح هذه الفكرة لأول مرة في مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب ١٩٩١. وقمة عمان الاقتصادية عام ١٩٩٦. وتستهدف الفكرة السوق الشرق أوسطية قيام تعاون اقتصادي إقليمي في إطار اتفاقيات السلام وفق مؤتمر مدريد ودمج الاقتصاد الإسرائيلي بالمنطقة. من خلال رفع كفاءة أشكال العلاقة الاقتصادية عن إسرائيل. وطالبت البلدان العربية الربط بين التقدم في مفاوضات السلام على المسارات الفلسطينية والسورية والفلسطينية. وتحقيق التعاون الإقليمي. ومع تعدد مفاوضات السلام حاليا على جميع المسارات. تضاعفت فرص نجاح قيام السوق الشرق أوسطية. خاصة وأن معظم البلدان العربية يتبرهن أفعال وردود أفعال الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو. وقرارات بناء المستوطنات في جيل أبو غنيم بالقدس الشرقية. كما أن

شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق. خاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكان هناك إصرار من الدول العربية على الربط بين تحقيق السلام الشامل ودمج إسرائيل في اقتصاد الشرق الأوسط. وتمت ثلاثة مؤتمرات دولية في هذا الشأن في الدار البيضاء وعمان والقاهرة. وهذه ● ثالثا الشراكة الأوروبية المتوسطية. وهذه الشراكة ترتبط بإنشاء منطقة تجارة حرة كبرى بين دول شمال حوض البحر الأبيض المتوسط (أوروبا) ودول جنوب حوض البحر المتوسط، الدول العربية وشمال أفريقيا.

والتجديد الاقتصادي العربي

وإن تحدثنا عن إنشاء السوق العربية المشتركة والتي تمثل المشروع الأول المطروح أمام البلدان العربية كأحد صيغ التعاون

الاقتصادي. يبلغ الناتج القومي الإجمالي للدول العربية ٢٩٦ مليار دولار لعام ١٩٩٥. ومقارنة مع بعض الدول الصناعية فإن الناتج القومي للدول العربية مجتمعة أقل من الناتج المحلي لاسبانيا ٥٤٢ مليار دولار. وأقل من نصف دخل إيطاليا

هذا إلى جانب وجود العوائق الجغرافية وغير الجغرافية التي تحول دون انسياب التجارة العربية مع بعضها البعض والتي لا تتجاوز ١٠٪ من مجمل التجارة العربية مع العالم.

ولكن جواد الغناني نائب رئيس الوزراء الأردني للشئون الاقتصادية يرى أن تلك الأرقام لا تعكس الحقيقة حيث أنها تقتصر على التجارة في السلع فقط ولا تتضمن الخدمات. وهذا يتطلب التعديل في تلك الأرقام وما يعطى صورة أكثر واقعية وأكثر أملا. كما أن شكل التجارة العربية يأخذ في التغير خلال السنوات الأخيرة. فهناك تجارة في السلع المعروفة بين البلدان العربية وكذلك السلع الغذائية. وقد كنا يستورد هذه السلع من الخارج. وأصبحت الآن أكثر قبولا في الوطن العربي.

ولابد أن ندرك أن هناك ظروفًا مفروضة على بعض البلدان العربية. فالإقتصاد الفلسطيني واقع تحت هيمنة الإقتصاد الإسرائيلي. وهناك عقوبات اقتصادية مفروضة على ثلاث دول عربية أخرى وهي العراق وليبيا والسودان. ويرى جواد الغناني أنه لعدم الاقتصاديات العربية ولإنتاج إنشاء السوق العربية المشتركة لابد ألا نخضع للقرار الاقتصادي للقرار السياسي. حين تصل البلدان العربية



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٧/٧/١٦

شارك فيها السفير هاني رياض سفير مصر في الأردن وواسون ميسوس مستشار المفوضية الأوروبية في الأردن والدكتور نجيل عموري الخبير الاقتصادي وأشار السفير هاني رياض إلى أن مفهوم العولة الذي أصبح أحد خصائص النظام العالمي يتطلب ضرورة التعامل مع التكتلات الدولية العملاقة ولعل أقرب كلمة في الاتحاد الأوروبي.. وهناك مفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبي لوضع أسس تشكل التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الاتحاد.. وهذا الاتفاق يتم إعداده بعناية لأنه سيحكم شكل التعاون المستقبلي بين مصر وأوروبا في المستقبل.

وأشار واسون ميسوس مستشار المفوضية الأوروبية في عمان إلى إعلان برشلونة الذي تحدث عن مفهوم الشراكة والذي يتضمن الحوار المسبق والعمل المشترك، منذ تصميم السياسات المختلفة وحتى مرحلة تنفيذها وتنفيذها.

وتحدث الخبير الاقتصادي الدكتور نيل عسوري وقال كنت أتمنى أن تكون مفاوضات الشراكة الأوروبية المتوسطية بين كتلة عربية والاتحاد الأوروبي.. وتنمى قيام كتلة عربية، وهذا يعطي قوة للمفاوض في مراحل إعداد الاتفاقيات وتنفيذها.. وأن يكون مبنياً على تخطيط استراتيجي وإيمان الفكر، ودراسة تفصيلية للتوجهات خلال السنوات القادمة، مع وجوب دراسة التأثيرات البيئية من خلال خطة برنامج عمل محدود ويشمل آليات التنفيذ والمتابعة.

مستقبل الاقتصاد العربي

كانت تلك خلاصة بعض ما دار من حوارات حول أوجه التعاون الإقليمي، ولعل ما هو مطروح حالياً على المساحة الدولية من العولمة، وظهور التكتلات الاقتصادية العالمية، يفرض على البلدان العربية إعادة النظر في أوضاعها.. ووضع آليات لتحقيق السوق العربية المشتركة كمنهج لقيام كتلة إقليمية عربية.. فحين يقوم التكتل الاقتصادي العربي وهذا من خلال برنامج سبيرد وفق خطة مدروسة مسبقاً، لتنفيذ أهداف واضحة.. فهنا التكتل يكون قادراً على معالجة العولة ويزود التكتلات الاقتصادية العملاقة سواء الاتحاد الأوروبي أو دول اتفاقية أو التكتل الآسيوي.. ولعل ما طرحه الاتحاد الأوروبي للعربي من ضرورة قيام السوق العربية المشتركة يعد أحد الدلائل العملية للوصول إلى تحقيق هذا الهدف في المستقبل.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محاولات إحياء مفاوضات السلام ودفعها من جديد وإخراجها من حالة الجمود الحالي، لم تحقق النجاح حتى الآن.

وهذا يعني أن صحيفة الشرق الأوسطية أصبحت مجردة ورهن التقدم في مفاوضات السلام على كافة المسارات، وأقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والجلاء عن الجولان والجنوب اللبناني.

● الصحيفة الثلاثة المطروحة للتعاون الاقتصادي.. المشاركة الأوروبية المتوسطية.. والتي جاءت نتيجة لتفسير جدي في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه التعاون مع دول شرق وجنوب المتوسط.. وأن للمشاركة أصبحت هي الأسلوب الجديد للتعاون وعلى كل دول المنطقة أن تسعى لاستثمار هذا المناخ الجديد. استناداً إلى أن كافة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك تتأسس على احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ويصاحب ذلك تكثيف للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

وسيكون الهيكل الاقتصادي الأساسي الذي يدعم هذه العلاقة هو تأسيس منطقة أوروبية متوسطية للتجارة الحرة. تتكون من كل أوروبا (خسب حدود روسيا وأوكرانيا) وكل البحر الأبيض المتوسط. ويبلغ بذلك عدد الدول ٤٠ دولة وفي عام ٢٠٢٥ سيصل تعداد السكان إلى نحو ٨٠٠ مليون نسمة.

وفي هذه المنطقة بحلول عام ٢٠١٠ من المفترض أن تكتمل التجارة الحرة للسلع المصنعة مع وجود درجة كبيرة من التحرير التجاري للمنتجات الزراعية. ليس فقط بين كل دولة على حدة في البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي.. وإنما أيضاً بين دول البحر المتوسط نفسها وبين أوروبا الشرقية.

وستزال تدريجياً العقبات الاقتصادية الرئيسية مثل زيادة التعريفات الجمركية والحوافز غير الجمركية وذلك بفضل تأسيس

المنطقة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي - البحر المتوسط خلال الـ ١٥ سنة القادمة. ويقدم الاتحاد الأوروبي نحو ٤.٧ مليار يورو لكي تقوم بلدان المتوسط بإعداد وتعديل مياكلها الإنتاجية للتعاون الاقتصادي.

وتخوض مصر حالياً مفاوضات شاملة برأسها السفير جمال النيموي مساعد وزير الخارجية لمفاوضات الشراكة المصرية الأوروبية وتستهدف المفاوضات وضع أسس العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي حيث أن نسبة حوالي ٤٠٪ من تجارة مصر الخارجية مع الاتحاد الأوروبي.

وقد عقدت جلسة في ختام الحلقة النقاشية



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مؤتمرات القمة العربية ضرورة لتحقيق السوق المشتركة

جاء تأكيد الرئيس المصري مجدداً على أهمية قيام السوق العربية المشتركة في أقرب وقت ممكن بشكل دقيق عن الاحتياج العربي الملح لتحرير التجارة العربية البينية باتجاه إقامة سوق عربية واحدة تجعل من العرب قوة اقتصادية كبيرة لها قدرة عالية على الحصول على مكانة متميزة على ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول الصناعية المتقدمة. وذلك من خلال استخدام السوق العربية المشتركة كقوة رئيسية للمساومة مع الدول الصناعية المتقدمة من أجل علاقات اقتصادية متوازنة وعادلة، وبإذات من أجل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وإعادة إنتاجها، فضلاً عن ابتكارها بالاعتماد على الذات.

والحقيقة أن تحقيق كل ذلك يتطلب إدارة سياسية من قيادات الدول العربية لتحقيق السوق العربية المشتركة لصالح الشعوب العربية بشكل متوازن وعلى قدم المساواة وحتى يمكن استئناس وتبعية هذه الإدارة ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها، فإنه من الضروري أن تعقد مؤتمرات قمة عربية دورية بشكل منتظم سنوياً لمناقشة تطورات تحقيق الأهداف الاستراتيجية العربية على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن الأهمية الكبرى لهذه القمة في راب أي صمد بين الدول العربية وإلى دفع العلاقات الشاملة بينها إلى الأمام وتقليل حدوث أي أزمة كبيرة أو حتى صليوية بينها.



المصدر : الأهرام العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٩

بنفس الطريقة عن مؤتمر الدوحة

سوريا تدفع باتجاه السوق العربية المشتركة

يبدو أن الموقف السوري هو الأكثر رفضاً لإعطاء إسرائيل فرصة المشاركة في مفاوضات متعددة مع جيرانها العرب، حتى لو اتخذت شكل مؤتمر الدوحة الاقتصادي.. الموقف السوري مرده التبعث الإسرائيلي وبصفة خاصة عقب وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم.. وأخذ التحرك السوري منحى مختلفا يسعى إلى إحياء السوق العربية المشتركة.

التعاون الاقتصادي العربي تحول إلى ضرورة عربية مأخوذة بجدية من جانب سوريا ومصر، والعديد من الدول العربية الأخرى، بعد أن ظل حبرا على ورق تكريها، واستنوت طويلا، وهذه الضرورة سببها - على ما يبدو سوريا - أن للمفاوض السوري كان يستفيد من ورقة إمكانية مساندة التطبيع بين إسرائيل وبقية الدول العربية، أي حل للمشكلة التاريخية لإسرائيل، وهي الاعتراف العربي الشامل بها، بعد أن يتم التوصل إلى اتفاقيتين متزامنتين تضمنان الانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ومن الأراضي اللبنانية المحتلة، مع الأخذ في الاعتبار حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لكن مع محبة حكومة بنيامين نتنياهو للحكم في إسرائيل العام الماضي، وتذكرها لا تم التوصل إليه بين المفاوضين السوريين والإسرائيليين بشأن الانسحاب من كامل أراضي الجولان حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ثم استمرار توقف المفاوضات السورية الإسرائيلية، فإنه بات واضحا لسوريا أن المفاوضات الثنائية مع إسرائيل قد لا يتم استئنافها لعدة سنوات، لأن الجانب الإسرائيلي لا يلتزم ولا يتجه للالتزام بالأسس التي بدأت المفاوضات بها، ولا يريد مواصلة، انطلاقا مما أسفرت عنه من التزام إسرائيلي بالانسحاب من الجولان حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وأصبحت سوريا بذلك لا تحقق مصالحها في الانسحاب الإسرائيلي الكامل في الوقت الذي لا تحقق فيه المصلحة اللبنانية المعلقة وتنتهك فيه إسرائيل اتفاقياتها مع الفلسطينيين، وهو ما يعني التضرر المباشر لأكثر من طرف عربي من جراء السياسة الإسرائيلية، في الوقت الذي يتضرر فيه العرب عموما من جرائها، باعتبار أن الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية موجهة للعالم العربي عموما،



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٦ / ١٩٩٧

وليس فقط لأطراف الواجبة التي لم توقع معها معاهدات للسلام.
وترتب على ذلك ضرورة التحرك السوري والعربي الكليل لمنع استفادة إسرائيل من المفاوضات
متعددة الأطراف والتي يعد مؤتمر النجعة الاقتصادي أقرب مظاهرها، واستهدف التحرك السوري
والعربي تجميد التعاون في المفاوضات للتصدي - التي توازي المفاوضات الثنائية - وفقا لحلقة السلام في
مغربي، واستند التحرك السوري إلى التمسك الإسرائيلي ومضاطره على العرب جميعا، وإلى موافقه
السابقة التي تشترط المشاركة في المفاوضات للمتعددة الأطراف عند تحقيق تقدم في المفاوضات الثنائية.
باعتبار أن مجرد المشاركة في المفاوضات للمتعددة هو مكسب إضافي لإسرائيل طالما لم يتم الاتفاق
معه في المفاوضات الثنائية على الانسحاب من الأراضي العربية، وأعلى استمرار سوريا في عدم
المشاركة في المفاوضات للمتعددة مصداقية لتحركها العربي، المطالب بالامتناع عن هذه المشاركة بسبب
السياسة الإسرائيلية، التي أصابت عملية السلام بالقفور، وزاد من المصداقية السورية أن مؤتمر وزراء
الخارجية العرب أوصى في مارس الماضي بتعليق للمشاركة العربية في المفاوضات للمتعددة الأطراف
واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى، وتعليقها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام
العادل والشامل في المنطقة^{٢٤}



المصدر : **العالم اليوم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ / ٧ / ١٩٩٧ ..

من بينها المغرب وتونس والأردن والسعودية مفاوضات مع 6 دول عربية لإقامة مناطق تجارة حرة

٢٦ كتب - خالد حسن :

تجرى مصر حاليا مفاوضات مع 6 دول عربية لإقامة مناطق تجارة حرة مشتركة معها. هذه الدول هي المغرب وتونس والسعودية والأردن ولبنان وليبيا.

صرح بذلك أحمد خالد رئيس جهاز التمثيل التجاري، وقال إنه من المتوقع أن تجري مفاوضات مماثلة مع سوريا قريباً.

وأشار إلى أنه في هذا الإطار سيحصل إلى القاهرة يوم 19 يونيو الحالي وفد مغربي برئاسة وكيل أول وزارة التجارة ليبحث إجراءات إنشاء منطقة التجارة الحرة بين مصر والمغرب.

ويعقب ذلك زيارة لوزير التجارة المغربي للقاهرة في سبتمبر القادم للاتفاق على الملامح الرئيسية

لاتفاقية المنطقة.

وقال خالد إنه سيتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية منطقة التجارة الحرة خلال اجتماع الدورة السادسة للجنة العليا المصرية - المغربية برئاسة الرئيس حسني مبارك والممثل المغربي الملك الحسن الثاني.

وقال إن مصر تجري حالياً مفاوضات لإقامة مناطق تجارة حرة مع 6 دول عربية. وذكر أحمد خالد أن مكاتب التمثيل التجاري تجري حالياً مفاوضات حول شهادات المنشأ والمواصفات القياسية بين الدول العربية والتي تعد من أهم معوقات تنمية التجارة البينية بين الدول العربية معضداً إلى أن الصادرات المصرية للدول العربية تصل إلى 1.6 مليار دولار سنوياً ووارفاتها 1.5 مليار دولار.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ / ٦ / ١٩٩٧

التعاون العربي يدعم مشروع السوق العربية ومسيرة السلام بالمنطقة

أكد الدكتور يوسف والي نائب رئيس
الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح
الأراضي أن مشروعات التعاون بين
الدول العربية في المجالات الاقتصادية
تشكل دعما حقيقيا لمشروع السوق
العربية المشتركة ومسيرة السلام في
الشرق الأوسط

جاء ذلك خلال لقائه مع السيد بدر
الحميدي مدير الصندوق الكويتي
للتعمية والذي حضره السيد فهد
الخليل سفير الكويت لدى مصر . وتم
خلاله بحث مشروعات التعاون بين
مصر والكويت في القطاع الزراعي .
وأعرب الحميدي عن اعتزاز بلاده
بالمشاركة في مشروعات التنمية
بمصر . ويخلصه مشروع تنمية
سجاء مما يظهر عمق العلاقات بين
البلدين الشقيقين .



المصدر : **السمسم**

التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٧ .. النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غداً مساءً جديد

٣٠ ساعة .. في ليبيا

مباركة .. والسوق العربية المشتركة
تجارب مبادئ الصوفية
ورؤى جديدة للمستقبل

ماذا تستطيع أن تفعل الدول العربية .. وكل منها منعزل عن الآخر .. يرضى بما قسمه الله له من ثروة .. سواء بترونية ، أو بشرية ، أو فكرية .. أو .. أو .. ؟؟

نعم .. نحن لسجد لله حمداً وشكراً على ما آتانا من نعم .. لكن .. لكن .. نضع في اعتبارنا .. بأن رب العالمين بحث عباده على الجِد ، والاجتهاد وعلى الحركة الدائرية ، والنشاط المستمر .. من هنا .. وجب علينا أن نبحث الوسائل التي تساعدنا على مواجهة المنافسة العاتية من أجل البقاء .

الرئيس مبارك .. والحق يقال .. لديه تصور كامل عن ملامح المستقبل .. ويرفأ إلى أي مدى سوف تصل حدود المعاناة .. إذ لم يتوصل العرب إلى « الصيغة » الملائمة .

● ● ●

مثلاً .. علمنا تنشأ منطقة حرة بين مصر والمغرب .. وبين مصر والأردن .. وبين مصر وسوريا .. وعندما يتم رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وليبيا إلى مليار دولار متناصفة بينهما فضلاً عن تحرير السلع من الرسوم الجمركية .. لا تعتبر تلك كلها خطوات على الطريق .. ؟؟

عموماً .. مايرجح الناس .. أن الشعوب والقيادات العربية أصبحت تتوفر لديها الآن ثقافة كاملة .. بأهمية إنشاء السوق العربية المشتركة التي دائماً يقول عنها الرئيس مبارك إنها سبقتنا بها الأوروبيين .. لكنهم للأسف كانوا أسرع في التفتيز !!

● ● ●

خلال الثلاثين ساعة التي أمضيتها مع الرئيس مبارك في مدينة طبرق بليبيا .. التفتت بنماذج عديدة من الإخوة الليبيين .. وبصراحة لمعت فيهم هذه العرة .. حماساً ما بعده حماس لتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية مع مصر .

أنا شخصياً أتوقع .. أن تخرج فكرة السوق العربية المشتركة إلى النور خلال فترة قصيرة من الزمان .. لسبب بسيط .. أن الاتصالات التي يجريها الرئيس مبارك حالياً ، واللقاءات التي يعقدنا مع الزعماء العرب ، وتصريحاته المستمرة التي تؤكد على أهمية هذه السوق .. كل ذلك سوف يساعد بإذن الله على تحقيق العراة .

الرئيس مبارك كان في زيارة للمغرب الشهر الماضي .. ومع الملك الحسن ناقش الفكرة التي لقيت استجابة طيبة ومشجعة من المعاهل المغربي .. وأول أمس قام الرئيس بزيارته ، الخاطفة لليبيا وبحث مع العقيد معمر القذافي نفس الموضوع وأيضاً .. خرجا برؤية واضحة ومحددة .

● ● ●

إن الجميع في الوطن العربي باتوا يؤمنون الآن .. بأن العالم كله اتجه إلى « التكتلات الاقتصادية » وبالتالي لا يمكن للكيانات المعزولة .. لأن كافة التجارب العملية أثبتت أن الكثير يأكل الصغير .. فما بالناس .. وأوروبا توحشت .. كما ظهرت تجمعات مشتركة في آسيا ، وأمريكا اللاتينية .. وهما هي الولايات المتحدة الأمريكية قد احتلت المرتبة الأولى ؟؟



المصدر: الجمهورية

للنشو والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١٩٩١ / ٥ / ٢٢

سارات، وهناك مجموعة من السلع لا يتم الاقتراب منها، والبعض يطلق عليها اللواتم السلبية ونحن لا نفضل هذه التسمية، لأن هذه السلع قد يتم التخلص من المخالفات في اللواتم السلبية

فرص جديدة
● الجمهورية: ساهى السلع المصرية التي يتم تصديرها، هناك الفرص، والظن المصري الذي يباع في كل

انحاء العالم، والولايات المتحدة، وبناء، والسيارات، والسيارات الطبية، وهناك افاق كبيرة جدا، لأن التعامل التجاري يخلق فرصا جديدة، فالحسين مثلا الفشل بلال العالم في انتاج الاحذية، والكاوتش، ولكن عندما تم عرض المنتجات المصرية هناك كان الاقبال عليها رائعا، حدثت نفس الظاهرة في الاقبال على اللباس المصري، وخاصة في ادينا خبرة كبيرة في انتاجها

الدروب التي تفتت
المعبد من الصناعات حتى لا يتم مفرضا في الصنع، وبالطبع لم تستعمل لها، وكانت تجربة جيدة

وفي كل المشاريع، وترجمت الى العديد من التفاعلات.

تفتت الغامرة

● الجمهورية: هل المخاوف نتجت عن بعضا من السوق، او لانتعاش الغامرة؟

● د. جويلى: اعتقد لعدم الرغبة في الغامرة، علما بان التجارة تنقلب للغامرة.. والا كيف تفتح اسواق جديدة، ولماذا الدولة ان ترتب اقامة المعارض والدماية لكلاية.. وفي التي حصلت المفارقة

● الجمهورية: هل لازال القطاع الخاص يحتاج للحكومة لتخفيف له الاسرار، وبمساعدة على ترويج منتجاته؟

● د. جويلى: نعم وبهذه مسيطرة الحكومة، وخاصة في مجال التصدير لأن الاستيراد سهل لما

● التصدير هو صعب.

● الجمهورية: ماذا انتجرت اللجنة المشتركة مع تونس؟

● د. جويلى: جهد زيارة الدكتور الجنزوري.. تم الاتفاق على انه اذا توصل الطرفان بمسدة التفاوض الى اتفاقات معينة، يمكن ان تواقع دين الرجوع الى اللجنة المشتركة.

ولذلك ان هناك لكثير من دولة قوية للسوق العربية للشركة. فهناك اتفاقية مع الزين. ثم للرب واونس والكوتش، وقد طغت مراحل منظمة.

يغضون أوروبا

● الجمهورية: ما هي الظروف التي تفرص الاسراع بالامانة السوق العربية للشركة؟

● د. جويلى: مساهمة ما سبق ان اطلقت لرجال الأعمال في الغرب، فهم يحكم الجغرافيا القرب الى أوروبا، وقد وصل حجم التجارة بين المغرب وأوروبا ٧٥٪، بينما حجم التجارة بين مصر وأوروبا ٤٥٪، وقد لاحظت

توجهها لدى بعض رجال الأعمال الفار في المزيد من التوجه نحو أوروبا، وقد كانت لهم اتا لا تعرض على ذلك، ولكن لديهم سلخ تقليدية تصدرونها الى أوروبا.. ولا ينامكم فيها احد، على البارتال والطماطم والفوسفات وزيت الزيتون، ولكن ماذا لو ارتفع اعدادات تنمية حافطة.

والنضول الى مهابين جديدة في الانتاج.. ان تهيئ اسواقا في أوروبا، ونحن في مصر نواجه نفس المشكلة، كسمسة انه يمكن الاستفادة من موانع الغرب لنهيج الى غرب إفريقيا بعد إقامة سفارتين لتخزين السلع، ويمكن للمصرب الوصول الى دول الشرق من طريق تخزين منتجاتها في مصر.. وذلك لنفسي على الخوف من فتح الحدود بين الدول العربية.

● الجمهورية: هل هناك مستشفيات مصرية تزد من اهمية الامانة السوق العربية للشركة؟

● د. جويلى: بالتأكيد لقد كانت الخطرات في هذا المجال تنسم وببطء حتى انتعاش مؤتمر للغة في الغامرة ملجأ لم يعد احد بكلم

الان على اعتماد الازالة السياسية للتتليد

ونحن في مصر نلذد للقرار مع الدول التي لكوتلها ومن يرد ان ينضم لزمب

السرعة مطلوبة

● الجمهورية: ما هي السوق العربية المشتركة

● د. جويلى: الامر يحتاج الى السرعة، وان نلخص مسدة للاتفاقات حتى يمكن انجازنا اسرع، وتزيد الاعضاء، واعادة نصب للتدريج في الاعاء على مدة اقل

الجمهورية: ما هو

اتكاس توقيع تونس والمغرب على اتفاقية التجارة الأوروبية.

بينما لم توقيع مصر

● د. جويلى: مصر مستعدة من نتائج الاتفاقيات.. وكذلك تونس والمغرب يمكنهما الاستفادة ما لتتوصل اليه مصر والمفاوضات بسنا مستشر

زيادة الصادرات

● الجمهورية: هل لدينا خبرة كافية في مجال التصدير؟

● د. جويلى: ولكن جهودا كبيرة خلال عام ٩١، ولكن الامر يحتاج الى جهد اكبر.. واعتقد ان عام ٩٧ سيكون للفشل ونحن نلاحظ

انه لأول مرة حجم صادراتنا عام ٩٦ يتجاوز ١٢ مليار جنيه بزيادة ٤٪، وقد زاد الاستيراد بقيمة ٨٪، ولكن عندما تابع الاستيراد نجد ان حجم السلع المستوردة لم يزد.

ولكن الخطوة حطت في المواد الخام التي حصلت زياة ٣٧٪ عن العام الماضي، وهذا امر جيد لانه افساحا للانتاج.. بلانابة المصالح

ولكن هذا يعني من ناحية اخرى اننا نتجت للمصنوع المحلي.. ولا نتج لتصدير.

والمسألة ذاتيا.. كيف يكون تصدير المواد الخام مبردا

زيادة الصادرات، وهذا يعني ايضا اننا نراي حماية كبيرة للسوق المحلي

والذي يعيق المنتج ربحا اكبر في حالة البيع في الخارج.

وبالتالي التفضية ليست عم نرفز الاسواق.. الاسواق موجهة، لكن



المصدر: الجمهورية

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٢

أعد الحوار للنشر

رياض سيف النصر

شارك فيه

سبحة الله نصار

جمال رائد

محمدة العزاوي

تصوير احمد مصطفى

● الجمهورية. ماهر لطاع رجال الأعمال في الدول التي أصبحت بها معارض عما يحدث في مصر

● د. جويلي. لتفادي واقع جداً وهناك مشكلة نيلية. وقد تلقينا سيلاً من الدخ حول التقدم الذي يحدث في مصر ولا أخشى عليكم أصبحت الخشب من الحصد. نحن لا نتكلم عن فلسطين وإنما نضع من التجهيزات التي تمكثت في مجال الإصلاح الاقتصادي. لديهم كل المعلومات عن مصر

● الجمهورية. ماذا نطلب من التتبعين في مصر

● د. جويلي. إن يكونوا أكثر حركة. ولكن منتجاتهم جيدة، إذا لا يستطيع أن يطبقهم أن يفرض العالم دون سليم. جيدة لفترة على التلغمة. ثم تأتي بعد ذلك مراحل الترويج والنفقات التي تقدمها الدولة

● الجمهورية. هل تنازل اجتماعكم الأخير مع السفير الأمريكي لخدمة تطبيق اتفاقية «الترس»

● د. جويلي. أنا وزير تجارة والتقى مع السفيرين في العالم كله. لقد تحدثت مع السفير الأمريكي حول جدول أعمال منظمة لجنة الاقتصادية وحول التصدير، والترويج، جزء منها. وموافق مصر وأصبح جداً في تطوير اقتصادية لجأت على الأروية. التنازل حتى نهاية الفترة

● الجمهورية. ما حقيقة مايلز حول صدا الفتح ومقارن بين من حرق المصاصيل في بعض قرى المحافظات

● د. جويلي. معرض سبل الأنفوزة. وهذه طريقة الحياة لكن

ونقلنا الأبعاد عن القطاع الخاص

يستطيع أن يصدر دور المعارض

● الجمهورية. ماهي مبرور سياسة التوسع في إقامة المعارض التي تفتتحها الوزارة في مختلف أنحاء العالم

● د. جويلي. مبرور جيد دون شك. فقد نجحت في التعرف بالتج

المصري. وهناك مناطق عديدة لم نغطيها من قبل مثل جنوب شرق آسيا. والبرازيل. وقد حدث لأول مرة دخول هذه المناطق. ولهم رجال الأعمال بالتعرف على هذه الأسواق. والتعرف بالتج للمصري والتعامل مع الأسواق العالمية

● وهناك اتفاقيات تمت بعد ١٠ شهور من التامة للعرض. ولكنها لم تمتد على أساليب التجارة كاتفاقيات لا بيع مبالغ. كما أن هناك أنشطة قومية تتركب بعض

والعالم مثل المعارض الثقافية. والتوعية السياحية

● الجمهورية. هل تقومون المكنات الخاسمة لهذا الجهاز ليزي دوره المطلوب

● د. جويلي. الجهاز لديه امكانات

مطلوب. ويأتي دوره بالمثل. وأستأخذ الزيد من البيانات. هذا الج. هي التي تحصل مشهورة مسمر وسليخيا والفرس. وترب اتصالات. وتابع التقليد ويواصل حل للمشاكل حتى الآن

الهم لتأجيل سلع قادرة على المنافسة العالمية حتى تدرز أسواق العالم. العبارة بالانتاج الخاص. وإذا كانت الدولة توفر الحماية للانتاج المحلي. لماذا يتأخر ويصغر للخارج

قادرين على المنافسة

● الجمهورية. ماهي المنتجات المصرية القادرة على المنافسة العالمية

● د. جويلي. هناك مجموعات عديدة من السلع يمكن أن تخلق بها

تقنيات كبيرة. مثلاً الصناعات الغذائية بكل أنواعها هناك سوق واسع يطالبها. والمنتجات الطبية والمطيرة مطوية جداً بحكم تطور العالم. وكذلك صناعة الفزل والنسيج. والموبيليات. وبالطبع السلع الصناعية والاصمعة لها سوق واسع جداً. بينما تتكلم عن دابو مطيرة. والمصالح يطلب الفوملات. وهناك طلب من جنوب شرق آسيا على الفومسات

● الجمهورية. ماهي الحدود الخاسمة بين دور الحكومة ودور القطاع العام في عملية التصدير

● د. جويلي. الحكومة عليها أن تضع السياسات والقطاع الخاص ينفذ في إطار هذه السياسات وكلما يتم التسجيل للقطاع الخاص من إجراءات وإزالة تكاليف ليس لها مبرر. وكلما وجدنا درجة عالية من الخدمات



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٢ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كيف نقاوم وتحدد من الامراض. لدينا
تكون، ديسيزية واحباتا اخرى لها صينية
اوبادانية
ان نستطيع ان ندعم لتقدير المرض.
واكن يجب ان نعرف كيف نقاوم
● للجمهورية: هل نجحنا في
مكافحة صيدا القمح. وماجدد
الانسان التي تربيت على ظهور هذا
المرض؟
● د. جويلى. لا خطورة على
الاطلاق من هذا المرض. لا يوجد او

تغير مع هذا المرض على الانتاج. وانا لا
اقول هذا الكلام على علاته. راجعوا
ارقام توريد القمح بالمقارنة بالنتاج العلم
للأشياء. وستفزع اسامكم الحقيقة
كاملة لا تغير على انتاج القمح نتيجة
الاصابة بمرض الصيدا

الارقام تقول ان التوريد حتى الآن
وحد من اولى للتوريد ١٢٨ ألف طن
وكان في العلم للأشياء في نفس التوريد
١٠٠ ألف طن ولو استمر التوريد على
نفس التوريد فمضى لك ان الانتاج يزيد
علما بان التوريد امر اختياري والوزارة
لا تدخل سوق القمح للمضاربة ولا تقبل
للمضاربة في سوق القمح وتبخرى ارباب
القمح من المنتج بمائة جنيه علما ان
كفاية الأرباب المستوردين لا تتجاوز ٨٥

جنيهها. اي أننا نعلم جافنا للمنتج
للحالي للقمح على زراعة القمح.
عكس زمان، حينما كان القمح يزرع
للمزارع الاجنبى. وبذلك انى كابتري
للمحصول بسعر اعلى من المنتجين
فمضى لك اننا نسويز في التوريد
للمنتج. تنمية الانتاج.
وتيجة لهذه السياسة اصبحنا نزرع
٢ مليون فدان. وكانت من ١٥ سنة
١ مليون و ٦ الف فدان



المصدر : ~~المستشار~~

التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٧..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ربما .. سادهم إحصائهم في فترة زمنية
معيّنة .. بأن رصيدهم من البترول قليل
بتحقيق طموحاتهم وتقدير خطيئتهم .. لكن
الموقف قد تغير حالياً .. بكل ما تحمله
الكلمة من معنى ... وكما أتمنى أن تكون
تلك نفس نظرة الدول العربية الأخرى
المنتجة للنفط .

• • •

على أي حال .. إن الوقت يمر سريعاً ..
وها هي مصر تدفع العجلة بكل ما أوتيت من
قوة .. تطرح الأفكار والنصيرات .. تضع
* اللبئات الأولى .. وتكلم قواعد البنيان الذي
نرجو أن نراه قريباً مثقفاً بإذن الله .

سيد محمد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٧

33 مليار دولار حجم التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة

د كتب - خالد حسن :

الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة خلال لقائه مع وزير التجارة التونسي كاتشارب الجولافى ووجدة التاريخ والفة والدين وتكرب العنايات والتقليد وتشابه الهياكل الاقتصادية لحد كبير وتطبيق معظم الدول العربية لسياسات التصدير الاقتصادية وتحرير تجارتها الخارجية مما استلزم من الدول العربية الاسراع فى إقامة منطقة حرة للتجارة العربية ولهذا شرعت أغلب الدول العربية فى إقامة مناطق حرة للتجارة الثنائية بين كل دولتين حيث أقامت المغرب منطقة حرة مع تونس وتسمى لإقامة منطقة أخرى مع مصر كذلك قامت مصر بإقامة منطقة حرة مع الأردن وتسمى لإقامة منطقة حرة مع ليبيا وسوريا وتونس والسعودية ولاشك أن إقامة مثل هذه المناطق الحرة العربية الثنائية سيساعد بشكل كبير وعالم فى إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة الزمنية والتي تم تحديدها بـ 10 سنوات تبدأ من يناير القادم حتى نهاية ديسمبر عام 2007.

وأكد رئيس جهاز التشغيل التجارى أن إقامة مثل هذه المناطق بعد تجربة مصفوفة للمنطقة الكبرى كذلك يؤدى إلى تحريك الطلب للفعال لتصدير الانتاج لهذه الأسواق الخارجية بدلا من الانحصار على الانتاج لسوق محدود واستغلال الطاقات الانتاجية المحملة لدى الدول العربية.

بلغ حجم التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة والتي تضم كلا من مصر - الأردن - سوريا - ليبيا - اليمن - موريتانيا خلال عام 95 ما يقرب من 331 مليار دولار منها 114 مليار دولار صادرات دول السوق و 217 مليار دولار واردات دول السوق من العالم.

صرح بذلك أحمد خالد رئيس جهاز التشغيل التجارى وأضاف أن هناك 12 مليار دولار صادرات بينية بين دول السوق و 11 مليار دولار صادرات دول السوق لدول مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعى والذي يضم 11 دولة عربية و 23 مليار دولار صادرات الباقي الدول العربية و 69 مليار دولار صادرات لدول العالم.

أما بالنسبة لواردات دول السوق فبلغت 217 مليار دولار منها 12 مليار دولار واردات لدول السوق و 13 مليار دولار واردات لدول السوق من دول مجلس الوحدة الاقتصادية و 22 مليار دولار واردات من باقي الدول العربية و 173 مليار دولار واردات من مختلف دول العالم.

وقال أحمد خالد إنه نظرا لتوافر العديد من مقومات الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية ووفقا لما اشار إليه



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٥



رأى

نواة السوق العربية المشتركة

أكدت قمة بطريق بين الرئيسين مبارك والقذافي وشائج العلاقات الثنائية بين مصر وليبيا في إطار المصلحة القومية العربية المشتركة وأسفل البيان الختامي لأعمال اللجنة العليا المصرية - الليبية بتأكيد حرص البلدين على تكثيف الجهود لتنفيذ برامج التكامل الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار المشترك في المجالات الزراعية خاصة امتكانيتهما للتجارة مطحيا من تطوير للاستثمار والاستغلال المشترك للخدمات

كما استحدثت اللجنة العليا مزيدا من الآليات والاعمال والاتفاقيات في هذا الشأن ومنها اتفاق الثماران في مجال التجارة والاستثمار وتشكيل لجنة وزارية دائمة لتابعة هذا الاتفاق مع ضرورة العمل على تطوير الاتفاقات البرية في مجالات الصناعة والزراعة واستصلاح الأراضي، والاسراع في تنفيذ المشروعات الاستراتيجية، وتشمل الربط الكهربائي والسكك الحديدية والطرق البرية، ومشروعات النفط والغاز، ومشروعات الدمج المشتركة للمؤسسات التعليمية والثقافية والترفيهية والياد.

عكذا أكدت قمة بطريق واعمال اللجنة العليا للروابط الاخوية بين مصر وليبيا بما يحقق المصلحة الكامنة لأبناء البلدين في إطار لياتهما بالمصلحة القومية العربية المشتركة، وأهمية للتكامل المصري - الليبي كبلدرة ونواة للسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية

وتعزى لكل هذا جاء تأكيد مصر وليبيا ضرورة تفعيل للمؤسسات العربية والاتفاقات للعقد في إطارها وصولا إلى الوحدة الاقتصادية العربية كهدف منسجم الواجبه منسيورات المعاصر وتحقيقا لطموحات الانسان العربي



المصدر : السياسى المصرى

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٥

مصر وليبيا .. نواة للسوق العربية المشتركة

الاقتصادية العربية .
كما اتفق الجانبان على استكمال الدراسات الفنية له التأييد الفنى والغاز ، وكذلك الاستثمار الرئيس فى المشروع المصرى فى السودان الجديد .
وأكدت اللجنة على ادانتها للأعمال بكافة صوره وأشكاله ، بما يهدد من خطورة على أمن الأفراد ويصلح للشعب وإستقرار المجتمعات .

ولقد الجانبان ضرورية تنفيذ جميع المشروعات التى تم الاتفاق عليها فى الاجتماعات التى عقدت فى البلدين مؤخرا ، كما اكفا على ضرورة العمل على تطوير الاتفاقيات المبرمة بين البلدين لتطوير العلاقات بينهما بما يخلق الرابطة الكاملة لإبناء البلدين ، وتحرير التجارة من كل القيود والمعوقات لتشكيل ليبيا ومصر نواة للسوق العربية المشتركة ، والوحدة

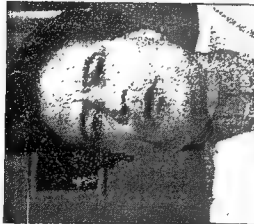
لحكت مصر وليبيا على تحقيق التكامل الاقتصادى والاجتماعى ، والاستثمار المشترك فى المجال الذاتى .
جاء ذلك فى البيان الختامى لاجتماع اللجنة العليا المشتركة بين البلدين ، والتي استغرقت يومين ، ورأسها من الجانب المصرى الرئيس حسنى مبارك ، ومن الجانب الليبى المقيد مصر للذال قائد الثورة الليبية .

قمة مبارك - القذافي والطريق إلى السوق العربية المشتركة

□ جاءت قمة مصرية - الليبية بين الزعيمين حسني مبارك والأخ القذافي مصر القذافي لتصفية لدية جديدة في كيان العمل العربي المشترك وكخطوة مهمة على طريق قيام السوق العربية المشتركة التي يدعو إليها الرئيس مبارك .

اللقاءات التي تم توقيعها بين الزعيمين خلال اجتماعات اللجنة العليا المصرية - الليبية تشمل لواء مهمة لتأدية عملي أربع وأصغر .

وأما اتفاق التجارة الحرة للمصري - الليبي تأكي كخطوة جديدة مهمة على طريق السوق العربية المشتركة التي يدعو إليها الرئيس حسني مبارك - خاصة أنها تترافق مع



القروض التي تعهدها مصر مع عدد من الدول العربية الأخرى من بينها المغرب ، تونس ، وسوريا ، وكثرت الاتفاقيات لإيجاد التي تم توقيع مع الأردن لإقامة مناطق تجارية حرة بين مصر وهذه الدول .

وهذه الاتفاق مساعد على إقامة السوق العربية المشتركة على أسس واقعية وموضوعية تفضي على الشليات التي أحرزت ظهورها على مدى السنوات الأربع الأخيرة .

وتسجل الاتفاق المصري - الليبي دعم الجدل الثنائي بين الزعيمين ، ولقاء عدد من الشروعات الصناعية المشتركة في إطار اتحاد جمركي مصري ليس ينتج للبلاد - كما أكد كل التجزؤي رئيس الوزراء - لإيجاد جمركي عربي يخلق مع دعم الرئيس مبارك قيام السوق العربية المشتركة مع أهمية

المعاملات العربية والدية بين الزعيمين بما يساعد على سهولة نقل السلع والتجارة وفتح الاستثمار المشترك بين الجانبين .

وإلا إضافة للاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الهامة التي تم توقيعها بين الزعيمين تحت إشراف مبارك والقذافي آسر خطوات عملية السلام والحدوة المصرية لإيجادها ، والجهود التي بذلتها البرلمانية المصرية بقيادة الرئيس مبارك بهدف مساعدة الجانبين والإثنين على تجاوز الخلافات والعودة إلى مائدة المفاوضات .

كما طرقت المناقشات بين الزعيمين إلى الأزمة بين ليبيا والدول العربية المعروفة باسم ، لوكربي ، .



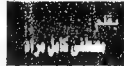
المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٥



رأي المصارفة



السوق العربية !! والوحدة السياسية !!

قام الرئيس محمد حسني مبارك بعدة زيارات مكثفة للدول العربية الشقيقة بهدف إحياء السوق العربية المشتركة التي هي الدعامة الأساسية لربط المصالح العربية الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الأشقاء العرب وإزالة العقبات التي تعترض حركة رؤوس الأموال العربية سواء في الاستثمار أو في مجال التجارة.



إن إنشاء المناطق التجارية الحرة بين الدول العربية يعتبر من أهم الوسائل لتنمية التجارة بين الأشقاء العرب وأن ما حققه الرئيس مبارك في زيارته المكثفة سواء لـمصر أو سوريا أو المغرب أو ليبيا إنما يعتبر الدعامة الأولى لإحياء السوق العربية المشتركة وتوسيع نطاقها لتصبح بعد ذلك السوق العربية الموحدة هي القاعدة المادية للربط السياسي بين الأشقاء العرب.

إن زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وسوريا وبين مصر والمغرب العربي وأخيراً -وليس آخر- مع الشقيقة ليبيا قد بيت آثارها وأضحى في ربط مصر مع الجماهير العربية للليبية سواء بإحياء فكرة إنشاء الخط الحديدي بين الشقيقتين لليبيا ومصر وإنشاء منطقة التجارة الحرة بين البلدين يعتبر الدعامة الأولى في توسيع نطاق السوق المصرية والسوق الليبية مما يسهل إنشاء الصناعات الكبيرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في زيادة الإنتاج في كل من القطرين الشقيقين.

ولاشك أن الجهود المكثفة للرئيس مبارك من أجل إحياء السوق العربية المشتركة ستظهر آثارها قريباً في دعم الاقتصاد العربي وربط المصالح العربية برباط اقتصادي مادي يتعكس على زيادة الإنتاج وزيادة حجم التجارة مما سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة المواطن العربي بصفة عامة وهذا بدوره سيؤثر إيجاباً على الترابط السياسي ويدعم الموقف العربي والجهود المكثفة التي تبذل من أجل دفع مسيرة السلام.

تحية للرئيس مبارك وتحية للرئيس الأسد وتحية للملك الحسن الثاني وأخيراً -وليس آخر- تحية للاخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية وزعيم الوحدة العربية.



المصدر : الأخصار

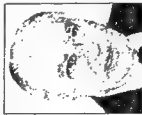
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥/٧/١٩٩٧

أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية : نتائج قمة مبارك والقذافي جاءت مصبرة عن طموحات الأمة العربية تحرير التجارة وتعزيز الاستثمارات المشتركة للكمال الاقتصادي الواحد

كتب أبو الدين آدم :
أعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن حقول الرئيس حسن مبارك والثلاثاء الحرس -عيسى الرئيس- شيدوا قيام التكتل الاقتصادي العربي الواحد وقال أن القمة التي قضاها القذافي العربية الثلاثة لثمة سبله القذافي العربية المرة الأولى يمكن أن تتحقق قيام المثلث العربي الثاني بين ليبيا، المغرب، الجزائر.
وقال أنه لابد من توسيع قاعدة السوق العربية المشتركة لتصل إلى الدول العربية بداية من ٩ دول فقط، تشجيع التوحيد القانوني للتعلم لتوسيع قاعدة التجارة والبيئة والتأهيل الاقتصادي على المشاركة التكتل الاقتصادي العربية بشكل تدريجي، وقال أنه لا بد من قيام السوق الموحدة

الاقتصادية العربية على أهمية القرارات التي للتسوية العربية والبيئة المتكاملة وقال أن نتائج هذه القمة سوف يشعر بها المواطن العربي ويعود عليه بالعلم والتعبير ليس في كلا الجانبين لكن وثائق في معظم الدول العربية وأصبحت أن البيان الاقتصادي الصادر عن القمة جاء معبرا عن طموحات الأمة العربية من قلب السوق العربية المشتركة وسعى إلى الوحدة الاقتصادية العربية.
وأضاف أنه من الضروري العمل على استغلال تطبيق أحكام قرارات السوق العربية المشتركة القائمة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية للوصول إلى السوق العربية المشتركة التي تضم كلاً من الدول العربية وذلك بهدف تعزيز التجارة العربية وتعزيز كفاءة واستثمار الاستثمار في المشروعات التنموية وتكوين التكتل العربي القادر على التعامل مع التحديات على الساحة العربية وعلى رأسها عملية التكتل الاقتصادي الواحد.



حسن إبراهيم آدم



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موسى : سوق عربية مشتركة بين دول إعلان دمشق

التحرك المصري المقبل يتوقف على تجاوب إسرائيل

المتصور والوضع وزير الخارجية. إن عملية السلام في الشرق الأوسط تواجه مشكلات عميقة بسبب سياسات الاستيطان الإسرائيلي في القدس والأراضي العربية المحتلة وقال إنه ليست لديه أية معلومات بشأن التزام إسرائيل بتجديد بناء المستوطنات وقال السيد عمرو موسى في حديثه - إنه بحث مع السيدة تانيسو شبار ثالثة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية، مسألة دخول القوات التركية إلى شمال العراق، مشيراً إلى أنه أكد مجدداً موقف مصر القائل بدخول هذه القوات إلى الأراضي دولة عربية مستقلة وفي حديث لإذاعة صوت العرب أكد وزير الخارجية أن التحرك المصري القادم في عملية السلام ، يتوقف على مدى التجاوب الإسرائيلي مع مطلب وقف الاستيطان ووصف السيد عمرو موسى المصاحبات الحالية بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة، بأنها نتيجة حتمية لسياسة الاستيطان الإسرائيلي.

أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية. إن دول إعلان دمشق سوف تتخذ المبادرة بشأن إقامة سوق عربية مشتركة فيما بينها، مما يفتح الباب أمام انضمام دول أخرى إلى هذه السوق، خاصة إن إقامتها أصبحت الآن مطلب الرئيس ومعالج للدول العربية في عصر التكتلات الاقتصادية، وسوف يفتح وزراء خارجية دول الإعلان الثماني في دمشق يوم ٢٨ يونيو الحالي، وهذه الدول هي: مصر، وسوريا، والسعودية، والكويت، والبحرين، والقطر، والإمارات، وسلطنة عمان وقال موسى - في حديث خاص لوكالة أنباء الشرق الأوسط في القاهرة أمس - إن رئاسة الرئيس حسني مبارك للجان العربية المشتركة مع الدول العربية، سوف تسهم بشكل كبير في تحقيق السوق العربية المشتركة، سبيلاً إلى أن رئاسة للجان المصرية المشتركة مع كل من المغرب وليبيا وسوريا، قد أعطت دفعة كبيرة لتحقيق التعاون الاقتصادي



المصدر: الأفيصار

التاريخ: ١٦/٦/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة.. لا تبدأ من الصفر!!



بقلم الدكتور:
صليب
بطرس

الثالثة ومع قيام السوق تخلفني العديد من الكسبة والآبارية والرسوم الجمركية بالنسبة للتبادل التجاري والاقتصاد إلى حركة عناصر الانتاج (رأس المال والعمل بكافة أنواعه) وتكون لبلاد السوق معروفة بجمركية واحدة تنفيها لبلاد الأعضاء لتسوق تجاه العالم الخارجي. والمثل المشهور ما كان يحلف بالشراب الأوربية المشتركة وأصبح سرعة الاتحاد الأوربي. والمثل القريب السوق العربية المشتركة.

ويظهر ذلك المرحلة الربابية الاتحاد الاقتصادي والسياسية الاتحاد الاقتصادي الكامل الذي يتكون ويتجهج السياسات الاقتصادية والتجارية والعمالية والسياسية ببحث تسريع الاقتصادي وكما اقتصاد واحد

تسيطر عليه سلطة عليا -supranational- ترجمتها حسب لغة المعاجم "فوق وطنية". وفي يد هذه السلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية لتلويح المنهجية كلها وتكون قرارات هذه السلطة ملزمة لكافة الأعضاء. والمرحلة بهذه الثالثة لم يعد فصلها عن الوحدة السياسية إلا بضع خطوات معدودات.

ان الدارس الجاد، اذا التقى نظرية على قرار السوق العربية المشتركة المصادر لتفسيدها لاتفاقية الوحدة الاقتصادية والتي دخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٦٤، تظهر ان هذه السوق قائمة من الناحية القانونية، وبالإضافة وضعت لها اطرها والقواعد للعالم ورسم لها اسلوب عملها وممارته في التنفيذ شوطا طويلا للغاية واتسمت بها ثمانية دول عربية هي: مصر واليمن وسوريا والعراق واليمن واليمن ويونان واخيرا فلسطين من بين احدى عشرة دولة انضمت الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية. والاولى الثلاث التي لم تنضم هي: الامارات والمملكة العربية السعودية والعمان. والعراق واليمن وسوريا واليمن ويونان واخيرا فلسطين من بين احدى عشرة دولة انضمت الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية. والعراق واليمن وسوريا واليمن ويونان واخيرا فلسطين من بين احدى عشرة دولة انضمت الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية. والعراق واليمن وسوريا واليمن ويونان واخيرا فلسطين من بين احدى عشرة دولة انضمت الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

والخدمات بين بلاد المنطقة قديما حتى تروى هذه القيد كناية ولا يكون للمنطقة ككل تعريفية حمركية موحدة ومثلها الاتحاد الأوربي للتبادل الحر (اقتصاد) ومنطقة التجارة المرواوسكا اللاتينية (لاتا)

والاتحاد الحمركي ثلثي الملقات، وطبقا لاتفاقية المات يسمي قيام اتحاد حمركي بين بلدين او اكثر لقاء الرسوم الجمركية والتقدير الكلية والآبارية بينها مع التزام هذه الدول بتعريفية حمركية على السلع المستوردة فقط من بلاد خارج الاتحاد.

وسمى الاتحاد الحمركي اللباني السوري الذي كان قائمة بين البلدين وانفص سنة ١٩٥٠ (اما تحت اية ظروف حدث هذا فموضوعه مقال آخر). ومثل آخر يدل على رغبة صافية من الحكومات لاتفاق مصلح الشعوب كما تراها. وهو الاتحاد الحمركي لبلاد المخلوكس ويتكون هذا الاسم من الحروف الابجد لكل من شويكا وولفاند وليكسمونج. واما الاتحاد تاريخ عريق بدأ في يوليو ١٩٦١ وحتى لمتوته السوق الأوربية المشتركة

واما السوق المشتركة لشمال المرحلة

بخطى بعض المعنيين بالسوق العربية المشتركة عندما يستعملون عبارة "انشاء السوق". وهم يصفون تعريفها أو كسر جودها وضع عطلتها الى الأمام وما الى ذلك من العبارات الأكثر مبالغة أو الضعيف تغييرا عما يصفون اليه فالواقع ان هذه السوق قائمة قانونا ولعلنا لانه سبق ان انشئت بموجب قرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٦٤ المعروف بالقرار رقم ١٧ (تأريفة ١٧/٢٥/٧٠) فكون ان لا نقف على انشاء هذه السوق ثلاث سنين من قرارتهم ثم مسموح بعد هذه العملية والمطالب باسم وقع مسموحا ولكن طراه التسيان. ولكن مسموحا بضعمة زأكرو ضمة غير هذه القدة لم الجبل

ان اية سوق مشتركة لا تعد ان تكون الطقة الثالثة من خمس خطوات مستقر التحسين والتكامل عليها (يرجع الى كمتين ولا بالاساس). وراى هذه التامل منطقة التجارة الحرة ولها تلتق الدول على تخفيض الرسوم الجمركية والوجود الآبارية الماروسية على حركة تبادل السلع



المصدر: الأخصاب

للتنشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٦

على فيه نهائيا الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والمنتجات الطبيعية مع حلول أول يناير سنة ١٩٧٠. أما الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية فقد اتفق على أن تبقى نهائيا مع حلول أول يناير ١٩٧٥ وكذلك الحال مع القيود الإدارية والفنية ودون دخول في التفاصيل أعدت هذه لأن تكون السوق - باعتبارها المدخل التجاري للوحدة الاقتصادية العربية - قد استكملت خطواتها في أول يناير ١٩٧٥ وقد عمل القائمون على أمور التكامل الاقتصادي العربي أن يفتن هذا المدخل بالامانة فاعده انتاجية قوية ومتزايدة السو في أرجاء الوطن العربي وذلك من خلال ما أطلق عليه المدخل الانتعاشي أو المساهمي. وقد وضح لهم أن نمو التبادل التجاري بين البلاد العربية لا يتحقق على نحو فعال إلا إذا كان هناك انتاج متزايد كما وكيفا ومتعدد الأنواع.

ومن هنا برزت أهمية المشروعات المشتركة لادارة لتحقيق هذا الهدف. ومن ثم عمد القائمون على العمل العربي الكامن إلى المشروع المشترك ويختص بالصناعات الحسية والاصناعات الوسيطة ويختص بالصناعات القائمة عملا وأعدت الوحدة للاقتصاد محبالات تكاملية لضرور تتحمل في موضوعين أهمهما تنسيق خطط التنمية عبر الشار الوطن العربي مع تنسيق السياسات والأنظمة والأخر من طريق تنسيق الميزانيات العربية تجاه الاقتصاد الدولي.



ان الاستجابة إلى الدعوة لصعد اتفاقيات مناطق حرة التجارة بين بلدان الوطن العربي، إنما تعني تكريس شياع ما يقرب من ثلث قرن ذات مبداء شياع السوق العربية المشتركة في التسلسل ١٩٦٤ أو ما يزيد على نصف قرن انقضى منذ انشاء جامعة الدول العربية في مارس ١٩٤٥.

لقد نادى للتكامل الدائم بين الدول أن تتخطى مرحلة أو أكثر من المراحل الخمس التي ذكرت ألفا دون حرج. فبالإضافة إلى لا تبدأ الدول العربية من حيث انتهت إليه السوق!! والواقع أن ما أبجته هذه السوق خدم للغاية وجرام أن تهرده نحن العرب إذا كنا من الجادين حقيقة. وأمامنا حال الجنية الحقة في السوق الأوروبية المشتركة. ولما سؤالات الخبير يفرح: لماذا هذا الانخراط حيث نوح الآخرون؟ ويرجى الإجابة إلى مقال قادم.



المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمود التهامي

٤ ٢ ٠

منذ نصف قرن وأنا اسمع كما يسمع غيري عن الأمة العربية الواحدة، وعن وحدة الهدف تارة، وعن وحدة الصف تارة أخرى.. ومع كل تلك الشعارات، ومع التجارب الوجدانية التي لم يقدر لها النجاح، ظل المواطن العربي، يتيمًا بلا أب يرعاه، ولا أمة تحنّويه، ظل المواطن طريد هذه الدولة أو تلك إذا حدثت مشكلة سياسية متعلقة بين بعض عواصم الدول العربية، وضاعت الحقوق، وضاعت الكرامة الإنسانية، ولا القول العربية أو القومية.

ولكن لم يحالف أيا منها النجاح مطلقاً، ولم يكن له أبداً فرصة النجاح نظراً لتجاهل الحقائق العملية والنفسية معاً.

ويمكن قبول صيغة الانشقاق في حالة ما إذا اقتصر على المعنويات والمجاملات، وربما يصل الأمر إلى حسن المعاملة والجوار، ولكن اقتسام المصالح المادية بين هؤلاء الانشقاق افتراضاً، له قواعد أخرى لا ينبغي تجاهلها.

ولذلك لم يكن غريباً أنه مع نمو حجم التجارة الدولية الهائلة، لم يكن غريباً إلا يزيد حجم التبادل التجاري بين الدول الناطقة بالعربية على ٨٪ فقط من حجم تجارتها الدولية، وأين الباقى، مع دول وتكتلات دولية أخرى. والسؤال هنا لماذا؟ السنا انشقاء؟ أمنا أبناء أمة واحدة؟

والإجابة هنا أن مسألة الانشقاق هذه، وإثبات الأمة الواحدة تلك مختلفة تماماً عن مسألة التجارة وتبادل المصالح، وإن هذه نقرة، وتلك نقرة كما يقولون.

ومع كل ذلك فللحلم بكيان عربي عملاق لا يزال يداعب عقول والفدة البعض، ويظنون أن بالإمكان تحقيق ذلك الحلم، وخاصة بعد أن اتجه العلم إلى التكتلات، وأصبحت النملاج التكتلية هي وحدها القادرة على المنافسة في سوق جبراة تطحن الصغار، ولا تترك لهم حتى الفتات.

والمواقع أن تكوين الكيان العملاق بين الدول العربية له فرصة النجاح أفضل بكثير من الصيغة البديلة، وهي الصيغة الشرق أوسطية، بشرط أساسي هو أن تبدأ من النقطة الصحيحة.

وبديهي أنه إذا دخلت في طريق خطأ فإن تصل إلى ما تريد على الإطلاق، والصواب أن تعود فتلصق الطريق الصحيح من أوله.

وقد حاول بعض القوميين الوجدانيين من المفكرين، ومن الساسة فرض التجارب الوجدانية على الدول العربية، وأرتفعت شعارات كثيرة في أوقات مختلفة،



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٦

الاشتراكيين أو ان بريطاني يحكمها الآن العمل ، أو ان دولة أخرى تعاني من أزمة وزارية .

المهم انهم يجلسون على ملادة المباحثات بصفة دورية يمثلون المواطن الأوروبي في مختلف البلدان الأوروبية المشتركة في الوحدة الأوروبية ، ويبحثون في كيفية تدفق السلع والخدمات دون عوائق ، وتنظيم المنافسة فيما بينهم ، وكل ذلك في النهاية يصب في مصلحة المواطن الأوروبي .

أما مسألة السيادة والكرامة والاستقلال الوطني لكل دولة فهي مسألة مقرونة سلفا وفي خلفية كل الأحداث وليست مطروحة للمناقشة في أي سياق .

ونحن في المنطقة العربية نعلم بأن تكون لنا سوق منطقة باللغة العربية يتم فيها تبادل السلع والخدمات وإنشاء صناعات متكاملة وأنشطة تعود بالنفع على كافة الشعوب ، نتطلع إلى اليوم الذي تكون فيه للمواطن في الدول العربية حرية التنقل بين البلاد العربية .. كما يحدث بالنسبة للمواطن في أوروبا الموحدة ، نعلم بأن نزرع الضغينة المخفية خلف الإحضان المفتوح ، والمرارة المستكنة في الأعماق قبل وبعد القبلات أمام الكلمات .

السوق المشتركة تبدأ بتعاون اقتصادي يعتمد على الصبر والثقة .. أما الصبر فقد صبرنا كثيرا ، ولانزال نصبر ، وسوف نصبر إلى قضاء الله ، وأما الثقة فتلك هي المعضلة بين القيادات في الدول العربية ، ويعود انعدامها إلى أسباب تاريخية قديمة وحديثة ، وإلى المخالطة في تأسيس العلاقات العربية المشتركة .

إن التبادل التجاري والاستثماري بين الدول العربية وتفضيل الخبرات المشتركة والخدمات المشتركة والمعايير القواعد واضحة والتفاهات منصفة سيخلق الثقة ويشاعف فرص العمل في كل الدول والمصلحة كافة للشعوب التي تحتاج إلى هذه الفرص بالتأكيد ، لأنه حتى الدول البترولية العربية الآن أصبحت تعاني من مشكلة بطلان من نوع ما ، وأن يمكن حلها باستمرار توزيع دخول

والصحيح أن كل ، شقيق ، يلجا ويتجه إلى الجانب الأكثر ربحية وراحة في نفس الوقت ، الذي لا يسبب له صداعا بسبب مسألة الانشاء هذه .

وقد اشترت أكثر من مرة .. ورغم أن كلامي في هذا الموضوع يغضب القوميين والحدويين ، إلا أن الصيغة خاطئة ، ولا يمكن أن تنتج إلا خطأ ، وأن الاستمرار فيها لن يكون له أثر، تماما كما أن النخ في زهرة حمراء

لا يمكن أن يشعلها نارا ، ولو نفذت فيها ملحة علم متصلة ، فهي لا يمكن أن تستعمل لكونها حمراء كجمرة النذر المخفية تحت الرماد .

واعتقد أن الدعم المصري لفكرة إنشاء سوق عربية مشتركة على أسس اقتصادية ووفق الخطوات العلمية المدروسة في هذا الشأن ، هو الطريق الصحيح لبناء كيان عربي يتكون من الدول العربية ذات المصالح المشتركة ،

وبالتالي يخلق هدفا مشتركا يترتب عليه زيادة في التقارب يخلقها تبادل المصالح والتسامح المنافع .

وبناء السوق العربية المشتركة مسألة ليست سهلة ولا ميسورة كما يتصور البعض ، فهي في حاجة إلى المبادرة والمبادرة واستيعاب الأسس الجديد والصحيح الذي يمكن معه أن نتجح الفكرة .

والفكرة قديمة سبقت ظهور السوق الأوروبية ، ولكن السوق الأوروبية نجحت وتحولت إلى صيغة وحدوية أكثر تقدما وتطورا ، وتعطي نموذجا جيدا ، فليست هناك زعامة ولا هيمنة ولا محاولة للسيطرة ، ولا اندماج بين القوميات ، ولا محو لخصائص أي دولة من الدول ، وإنما هي تعاون على نطاق واسع يجني ثماره الفلاح الأوروبي والصانع الأوروبي والمعلم الأوروبي والمسالين الأوروبي .

وحيث يجلس قادة أوروبا أو وزراء خارجيتها أو وزراء التجارة والاقتصاد بها ، فإنهم لا يشبوسون ويقولون نحن لشقاء وابناء الأمة الأوروبية العريقة ، وإنما يطرحون الأفكار عملية تتسق مع قواعد السوق الاقتصادية ويحاولون التوفيق بين المصالح والتقريب بين المخالف ، ولا يهمهم في ذلك أن فرنسا حكومتها آلت إلى



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٧

متناقضة بطبيعتها مع ازدياد أعداد المتلقين بها
والمطلعين إليها ، وإنما الحل هو في خلق فرص العمل في
كل مكان وإعطاء الأولوية لبناء السوق العربية
المشتركة ، وتهيئة المناخ المناسب لها بإبعادها عن أي
خلالات أو مشاحنات سياسية تظهر وتختفي دون
مناسبة .

محمود التهامي



المصدر: الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧/٦/١٩٩٧

الجمهورية تتناول

خطوات على طريق التكامل الاقتصادي العربي

« تلقى الرئيس حسني مبارك أمس تقريراً من دكتور جمال الجندوبي رئيس الوزراء عن القمة الأولى لمجموعة الدول الثمانية الإسلامية التامة أمس الأول.. رئيس الوزراء أكد هدف المجموعة في دعم للعلاقات الاقتصادية كنموذج رصيده ٨٠٠ مليون نسمة وحجم تجارة يزيد على ٤٠٠ مليار دولار سنوياً اكتسبت الدول الثمانية أن ١٪ فقط من هذا المبلغ يتداول بينها.

« هل نستطيع أن تربط هذه الخطة الإيجابية بما تحاول مصر وسوريا تحقيقه بإقامة سوق عربية مشتركة كخطوة على طريق التكامل الاقتصادي العربي.. المراقبون يؤكدون أن الربط طبيعي وموجود ليس فقط لأن خطوات التنمية الاقتصادية هي الأسلوب المناسب لمواجهة المتغيرات العالمية والتمشي مع متطلبات النظام العالمي الجديد ولكن لأن الاستثمارات وجذبها أصبحت هي القضية الأولى التي يتنافس عليها التكتلات الإقليمية والعالمية بعد أن سقطت الحواجز والأسوار والانظمة الاقتصادية.. وبات العالم كله قرية مفتوحة الأبواب أمام منافسة شرسة لاستطيع البقاء فيها إلا الأقوى والأكثر علماً وبراية بخطط المستقبل.

« ومن هنا تأتي الوثيقة المصرية السورية التي تأخذ شكل مبادرة جديدة ستعرض على دول إعلان دمشق في اجتماعها بالعاصمة السورية قرب نهاية الشهر الحالي.. لتبحث كما أكد عمرو موسى وزير الخارجية إعلان سوق عربية مشتركة فيما بينها (مصر وسوريا والسعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان) تكون نواة للسوق الكبيرة التي تضم الدول العربية جميعاً.. باعتبارها تأخرت طويلاً.. رغم أنها مطلب رئيسي وملغ في عصر التكتلات الاقتصادية.

« وهذا الوعي بالصلحة العربية العليا.. تنطلق منه استراتيجية السياسة المصرية في مجال التعاون العربي منذ تولي الرئيس حسني مبارك المسئولية.. وذلك باعتماد أسلوب اللجان المشتركة.. التي تم مؤخراً تطوير أسلوب عملها بأن تولي الرئيس حسني مبارك نفسه رئاسة الجانب المصري.. وبالتقابل رئيس الدولة العربية المقابلة.. وقد ساهمت اللجان بقدر كبير في مصب الفترة التي حان الوقت كي تتحول إلى نهج يفيض بالخير والعمل المشترك.. هو السوق العربية المشتركة.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٧ العرب.. والسوق المشتركة

ليس من اللائق أبداً ألا تكون للعرب حتى الآن سوق مشتركة تجمع نحو مائتي مليون شخص بينهم تاريخ مشترك وحضارة واحدة ويتنظرون مستقبل واحد ولديهم من تنوع الامكانيات وفخامتها ما يجعل الوطن العربي أغنى مناطق العالم على الإطلاق.

لقد تساقبت دول عديدة خلال السنوات الماضية لعقد تجمعات إقليمية ودولية متفاوتة الحجم متباينة الأغراض ومع بداية النصف الثاني من التسعينيات صار المجتمع الدولي عبارة عن وحدات وتكتلات اقتصادية يشارك فيها الجميع حتى الدول الكبرى التي قد يظن البعض أنها مكتفية بذاتها وأصبحت بحاجة للآخرين للمحافظة على معدلات نموها الاقتصادي المرتفعة أو لضمان استمرار انتعاشها الاقتصادي.

فالولايات المتحدة مثلاً واليابان أيضاً، ودول أخرى في حجمها اقتصادي وسياسي أعضاء في تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية متفاوتة القيمة، ودول أوروبا نفسها التي خاضت ضد بعضها البعض أشنع حربين شهدهما العالم في التاريخ الحديث صارت الآن - معاً - سوقاً واحدة مشتركة يتحارب أن تطف في مواجهة مساعي قوى أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان للفرز بصيص الأمد من حركة الاقتصاد العالمي.

وهتى مناطق إقليمية أصغر في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا بزغت فيها تكتلات جديدة، وصارت الدولة الواحدة عضوة في عدة تكتلات في نفس الوقت.

حدث كل ذلك بينما بقيت الدول العربية على حالها تفرقتها السياسية ولا يجمعها الاقتصاد، فلا هي صارت وحدة سياسية واحدة ولا بلغت مستوى من التناغم السياسي للمشاركة التميز ، ولا هي أصبحت ماردا اقتصاديا يمكن النظر إليه بقرص كبير من التقدير والاحترام، فهي مازالت كما هي قوى متفرقة لا تعتمد في اقتصادها إلا على المواد الخام في الأغلب الأعم ودورها الرئيسي في الاقتصاد العالمي غير توريده هذه المواد الخام هو كونها تمثل حائلاً لمسلح ومتجات الآخرين، ورغم أنه يتوافر لديها من الامكانيات ما يجعلها في ركن أخضع للتكتلات الدولية.

والجواب أن لهذا في العالم العربي لم يتحرك جدياً في اتجاه سوق عربية مشتركة رغم أن مثل هذه السوق كانت سوقاً تلبي الجميع ليس اقتصادياً فحسب بل ربما سياسياً أيضاً، فالمصالح الاقتصادية هي وحدها القادرة على تسوية عقد الأزمات السياسية، وقد كان يتفوق مثل تلك السوق لو تم تأسيسها أن تمنح أزمات عربية عديدة من حجم الغزو العراقي للكويت، وعلى الأقل كانت مثل هذه السوق ستوفر أجواء ومناخات يمكن في إطارها تنظيم العمل العربي المشترك على مختلف الأصعدة بما يمنح الأزمات من أي نوع.

ولذلك، نعتقد أن المساعي المصرية المكثفة التي تنهالها القاهرة في هذا الصدد منذ فترة تطوّر على أهمية قصوى لأنها تعيد تشكيل العرب بكه من الممكن أن يضعوا أيديهم معاً لتشكيل سوق واحدة يتبادل في إطارها الجميع الامتيازات والمصالح الأمر الذي يمكن أن تمثل نقطة نوعية وكبيرة ماثلة في تاريخ العمل العربي المشترك وهو ما سيكون له مردود هام على صعيد تعزيز ودعم المواقف العربية في عملية السلام. ويذكرنا ذلك كله، بأن السوق العربية المشتركة هي البديل الأفضل والأكثر فعالية لخيارات أخرى طرّح في الآونة الأخيرة على خطاف شديدة بالتنسبة للعرب الذين من الأفضل لهم تكثيف التعاون بينهم بدلا من فتح أبوابهم أمام آخرين يريدون الهيمنة على كل شيء في المنطقة إن لم يكن من باب السياسة والحروب فمن باب الاقتصاد والسلام الوهمي الذي يريدونه بشرطهم الخاصة.

المحرر



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٧

ثلاثيات السوق العربية المشتركة

مصر.. وليبيا.. والسودان

حسبما فعل الرئيس مبارك بذهابه إلى ليبيا مع رئيس الوزراء وأعضاء حكومته في هذه الظروف الدولية الدقيقة التي أظهرت للولايات المتحدة الأمريكية على حقيقتها المخازنة لاختيارها لعمى إسرائيل والصهيونية المعادية ضاربة عرض الحائط بكل أصول العدالة والشرعية وحقوق الشعوب ومقدراتها . بل متجاوزة ذلك كله إلى الكيد لنا (ولا كيد لغيرنا) بقرارها المبايع، السفيف للصابر عن مجلس النواب الأسبوع الماضي بتقليل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس الشرقية ورصد مائة مليون دولار لاتباع هذه العملية والتصديق على قرار إسرائيل الظالم باعتبار القدس عاصمة أبدية

لها وحدها . بإسلام . ولا يلجأ

للنازية الألمانية مع النفس صام

١٩٦٨ وتشيكوسلوفاكيا وبولندا

عام ١٩٦٩ ، والتي أتت إلى نشوب

الحرب العالمية الثانية . ويبدو أن

أمريكا تريد إشعال نار حرب أخرى

في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل

المتحالفة معها إسرائيل

يقلم:

د. الشافعي بشير *

المهم . أننا وصلنا إلى نقطة التلازم . ولو نسبوية . بين الحارسة والرئيس . إن كنا نلحظ دائما من انحراف أمريكا إسرائيل . وننتبه إلى أنها تستخدم المعونة الأمريكية لضباط علينا لصالح إسرائيل أيضا ولو على لشقاء كرامتنا الوطنية ومقدراتنا الدينية واتحادنا القومي . وهذا هي الأيام قد أظهرت صحة توقعاتنا . كما أظهرت الأيام صحة تنبؤاتنا منذ عام ١٩٦٤ . وهو عام إنشاء السوق العربية المشتركة . والتي كانت ملحمة بالأمل الكبير لسوا هزيمة ٥ من يونيو ١٩٦٧ . وتمزق الصف العربي . في الوقت الذي زاد فيه التفتتان الأوربي في ظل سوقها المشتركة المنشأة باتفاقية روما ١٩٥٧ ووصولها في أواخر هذا القرن إلى قمة قوتها وتفرقها على أمريكا واليابان وأي شكل آخر في العالم . بينما نحن نعيش من تمزق الصف العربي وتفرقه ونشتتة ونعم المخاطر الهائلة التي نواجهها . وأخيرا ذلك التحالف الشيطاني الأمريكي - الإسرائيلي على الكيد لنا في موضوع القدس استغفالا بمشاعرنا ومشاعر الأمة الإسلامية كلها

إن . فنحن نؤيد تماما خطى الرئيس مبارك والدكتور الجوزوي في زيارة ليبيا الأخيرة . وترحب تماما بما ورد في البيان الخاص بالزيارة . والذي يركز على أن تصبح ليبيا ومصر توة للسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية . تلك خطوة عظيمة في الطريق الصحيح . والأصح أن يسم السودان إلى الدولتين الجارتين لتصبح دول الجوار الثلاث في السوق العربية المشتركة . مصر - ليبيا - السودان . إن كان الجوار الجوفاني بين ليبيا وفرنسا وإيطاليا . وليجيكيا ورومانيا ولكسبورج من أكبر العوامل المساعدة على نجاح



المصدر : الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٧

السوق الأوروبية المشتركة منذ عام ١٩٥٨.. ذلك أن سهولة المواصلات الأرضية تعمل على سرعة تحقيق التكامل الاقتصادي والمنطقة الجمركية الواحدة التي تقوم عليها الأسواق المشتركة. وما دعنا نريد نواة لسوق عربية مشاركة من دول الجوار ليبيا ومصر.. فلنضم إليها السودان لتكون أول ثلاثية في السوق العربية الشاملة.. ونلصق ثلاثية المغرب وتونس والجزائر، وهي موجودة بارتباطاتها التاريخية الماضية والأوروبية الحالية. وثلاثية السعودية والكويت وإمارات الخليج.. وهي موجودة فعلاً. وثلاثية سوريا والعراق والأردن المتصلة أرضياً، ومن السهل وجودها.. وعندما تدعم هذه الثلاثيات في إطار التكامل الاقتصادي العربي، فإنه يسهل الربط بينها لقيام السوق العربية المشتركة الشاملة الفعالة، وليست المسطورة على الورق منذ عام ١٩٦٤ والتي شلتها خلافات الحكومات العربية.

فهل يدرس مجلس وزراءنا هذا الاقتراح في جلسته القادمة ضمن المقترحات المعروضة عليه؟

نرجو ذلك.. والمهم أن نرتفع فوق مشاكل الماضي مع السودان بالذات ولصالحه وصالحنا وصالح مشروع السوق العربية المشتركة.. والله الموفق.

« استاذ بكلية الحقوق - جامعة المنصورة
الحامض بالتقضى والإدارة العليا »



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٧

في الشهر الأخير تزايدت المطالبة بإنشاء السوق العربية المشتركة وجاء ذلك على لسان السادة الملوك والرؤساء وفي توصيات أكثر من هيئة عربية كما درج في جدول أعمال دول اعلان دمشق.

بعد أكثر من أربعين عاماً

تحركت التوائم الثلاثة للعمل العربي المشترك

تمهيد مبادئ وثائق جامعة الدول العربية تتفق مع الأمال التي انشئت من أجلها، وهو ما حدث بالنسبة للسوق العربية المشتركة التي يسمونها في الوقت الحاضر بالسوق العربية المشتركة المصغرة حيث أن خروجها من جامعة الدول العربية كان يمكن أن يفتل أهداراً عن المسار الذي خرجت به من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ولاصرف حتى الآن لماذا تغيرت في العام الماضي المطالبات بالسوق العربية المشتركة وانكسبت إلى منطقة التجارة العربية الحرة التي طالب بها مؤخر القمة العربية المتعددة في العام الماضي، وهو ما أدى إلى توجيه الاجتماعات العربية التالية لمؤتمر القمة إلى تمديد المطالبة بمنطقة التجارة العربية الحرة وإكمال المطالبات بالسوق العربية المشتركة. علماً بأن المنطقة الحرة التي تم الموافقة على تنفيذها منذ شهور ومازالت من تنفيذ حتى الآن هي خطوة على طريق السوق العربية المشتركة، وعلى طريق السوق الحرة أو الوحدة الاقتصادية العربية التي مضى على رفع شعارها مائيلين من أربعين سنة، على أن شعار السوق المشتركة ظهر من جديد خلال الشهر الحالي حيث طالب بإنشائها الرئيس حسني مبارك في أكثر من حديث له باعتبارها البنية الأساسية للكافة الاقتصادية العربية التي تضمن الرفاهية لكل أبناء الشعب العربي، كما تؤدي إلى إقامة الشروعات الاقتصادية العربية الكبرى التي تؤدي بدورها إلى وحدة اقتصادية عربية تشمل لكل الدول العربية ولا تنقسم من أي منها، وهو ما



يحيى المصري

- 1 - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال
 - 2 - حرية تبادل البضائع والمقتنيات الوطنية والأجنبية.
 - 3 - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
 - 4 - حرية النقل والقرارات واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات الدولية
 - 5 - حقوق التملك والأرصدة والأثر.
- ولكن عندما وافقت جامعة الدول العربية على إنشاء مجلس مستقل لوحدة الاقتصادية العربية بذلك تخرج عن المسار الطبيعي للعمل العربي المشترك، لأنها لا تقوم حسب مقاصدها وبمقتضىها فقط وإنما تقوم بالتخطيط والأشواك والمقايضة، كما أن قراراتها مزملة لا يفيدها، أما في حالة وجود خلاف يتم اللجوء إلى مجلس الجامعة لفرض هذا الخلاف وتكوين قرارات المجلس نافذة وملزمة، لأن المجلس يضم ممثلين من جميع الدول الأعضاء، ولأن المجلس على الجاهز البرائة في الاتفاقيات الجماعية فإن من يتعنت عن التنفيذ يمكن إخراجها من العضوية لأن امتناعه يمكن أن يؤدي إلى

التوائم لابد أن تتشابه، ولكنها في بعض الأحيان تختلف، والخلاف قد يكون ضئيلاً وقد يكون عميقاً، ولكن في جميع الحالات فإنها تنتمي إلى أم واحدة وبأ واحد، والتوائم الثلاثة التي اقترحها هي الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة العربية الحرة، وهي التي اسفر عنها العمل العربي المشترك تحت قيادة جامعة الدول العربية. ولكنها مازالت بعيدة عن التنفيذ العملي بالرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على التفكير فيها.

لا أريد من ذلك أن انتقد جامعة الدول العربية فلقد ظلمها الذين خططوا لقياسها واستبعدوا فكرة إنشاء دولة عربية موحدة تحت مسمى الولايات العربية المتحدة، كان يمكن أن تكون اليوم في شمسها الآليات المتحدة الأمريكية، وفي قوتها الاقتصادية، خاصة بعد الاكتشافات البترولية العديدة التي بلغت خلال عام 1995 18,4 مليون برميل يومياً أو ما يوازي 27,6 في المئة بالنسبة لإنتاج البترول الخام في العالم، كما بلغت نسبة احتياطياتها من البترول المؤكد إلى الاحتياطي العالمي 61,7 في المئة، بينما تصل مساحتها الشاسعة إلى 1,4 مليار هكتار أي حوالي 14 مليون كيلومتر مربع وهو ما يوازي 10,2 في المئة من المساحة الكلية للعالم.

لقد كانت جامعة الدول العربية تسير في طريق تحقيق إنجازاتها الاقتصادية عندما قررت في عام 1957 إنشاء وحدة اقتصادية عربية تقوم على الأسس التالية لجميع أبناء الدول العربية.



١٦ مقاطعة.. مع السوق العربية المشتركة..!!



بقلم:

عدي المولد

أكدت إحصائيات الأمم المتحدة أن مقاطعة العراق تسببت في مجاعة كانت نتيجتها مضاعفة وفيات «٨٠٠» ألف طفل خلال ٨ سنوات وهذه المأساة الاجتماعية والقضائية

وجهت إليه ازيارة تركيا احتجاجا على غزو تركيا لشمال العراق.. وهكذا اليت مبارك أنه جدير بقيادة الأمة العربية وليس مصر والقضية الفلسطينية فقط خصوصا وقد ظهرت نوايا اليهود في الكونجرس الأمريكي اليهودي باتخاذ قراره بأن القدس عاصمة اسرائيل..

وهكذا ظهرت أمريكا على حقيقتها.. وكم قلنا ان كلينتون مسير وليس بمخبر وأنه يريد الاستمرار في كرسي الرئاسة.. وأنه يعمل من خلال اليهود في الكونجرس وايضا في السلطة وهم ناخبه واصحاب الفضل عليه وقد ظهرت نواياه على لسان يهود الكونجرس والدليل انه لم يتحرك ولم يصرح بما يخالف قرار تهويد القدس.. ولم يعترض على تصريح رئيس مجلس النواب الأمريكي الذي اتهم الفلسطينيين بالنازية وهذا قرار يعلن عن فجر يهود الكونجرس ويجاحتهم.. ويدعو الحرب إلى سرعة لم الشمل وتناهي الخلافات وإعلان الوحدة العربية الكاملة الشاملة وضم العراق وليبيا وإيران ودول الخليج التي تناست مشكورة حرب الخليج.. وحاول بعضها الحصول على الترخيص الأمريكي للتصالح مع العراق ولكن أمريكا أعلنت رايها في تحفظ بأن الوقت لم يحن بعد.. والوقت الذي نتظره أمريكا هو اذلال العراق والقضاء على الشعب العراقي الذي لا بد ان تقف الدول العربية مساندة له في مجنته وبعد هذه التطورات السريعة في السياسات العربية والاجنبية تستدعي تصافر الجهود للم الشمل وإعلان الوحدة العربية سياسيا واقتصاديا ووقوف العرب والإفارقة ضد طغيان أمريكا الذي حل محل الاحتلال البريطاني.

والدوائية مقصود بها تدهور الشعب العراقي والجيش العراقي ولكن العراق وجدت الطريق بإعادة المشاركة بينها وبين سوريا وسافر الوفد العراقي إلى سوريا عبر الحدود المشتركة وكان الاتفاق على تنفيذ السوق العربية المشتركة التي نادى بها مبارك بها ونفذها مسبقا بين مصر وليبيا التي تسعى إلى أن تفتح الطريق التجاري بينها وبين دول وسط أفريقيا وتحقق الاشتراك بين السوق العربية المشتركة وبلاد وسط أفريقيا الإسلامية وكانت زيارة مبارك لليبيا لتأييد شقيقه القذافي بادرة ناجحة لتحقيق السوق المصرية الليبية المشتركة ويبدو أن تخطيط مبارك لجمع شمل الأمة العربية اقتصاديا تمهيدا لجمع وحدتها سياسيا كان تخطيطا ناجحا ظهرت بوادره في جمع شمل العراق وسوريا.. وقسالت M.B.C أن الوحده التجارية بين سوريا والعراق عبر الحدود المشتركة تمهد للوحدة العربية ولا شك ان هذا التخطيط يحد من المقاطعة التي فرضها مجلس الامن الأمريكي على العراق وليبيا. وقد اكد مبارك حرصه على وحدة الأمة العربية الإسلامية بأن رفض الدعوة التي



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٧

العربية المشتركة كإسناد لنظام اقتصادي عربي متكامل قادر على التكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية وحماية المصالح الاقتصادية العربية المشتركة. وكانت هذه التوصية تبيها مما ورد بكميات رؤوس الأموال العربية خلال فترة امتداد المؤتمر بالقاهرة، كما كانت تمهيدا مما ورد في كلمة الرئيس حسني مبارك إلى المؤتمر، وفي كلمته أيضا في الاحتفال بعيد الإعلاميين والتي ذكر فيها أن الأرضية أصبحت مهيأة لقيام السوق العربية المشتركة.

كما جاءت الملاحظات المصرية - السورية التي جرت بالقاهرة منذ أيام التأكيد على أهمية إنشاء السوق العربية المشتركة، حيث تم الاتفاق على قيام مصر وسوريا بأعداد وثيقة خاصة تتعلق بالجامعة السوق وعرضها على جميع الدول العربية تمهيدا لمرحلة جديدة من العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهي الوثيقة التي تتضمن الأطار العام لخطة التحرك العربي، بينما لاكتفي بالمشاورات والتميمات مكملا كان الوضع في الملاحظات الثلاثية والمعمارية السابقة، وأرجو أن يتم عرض الوثيقة في اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الخامسة والستين والذي يبحث أيضا إنشاء السوق العربية المشتركة، كما يناقش قرارات المؤتمر البرلماني العربي السابع وفي مقدمتها إنشاء السوق.

إن التوارد الثلاثة المختلفة في الشكل والكون يتعين أن تندمج في مضمونها الواحد وبالسرية اللازمة وعن طريق العمل العربي الجاد، سواء تم ذلك تحت راية جامعة الدول العربية أو غيرها وهو ما يؤدي فضلا إلى رفاهية الشعب العربي بأكمله واسترداد موارده الاقتصادية من الخارج وفوقه ضد احنو الإسرائيليين الذي يشهر بنا ويضربنا طينا تمهيدا لاستيلائه على ثروات بلادنا وإمكاناتها وتحويلها إلى صيد وكتبة مكملا كان يعمل الاستعمار في القرون الوسطى.

لقد أصدر مؤتمر الاقتصاد البرلماني العربي عددا من التوصيات الصحفية التي تضمنتها لنا على أبواب مرحلة جديدة من الانطلاق والوعي والعمل بأصابع جديدة لصالح الأمة العربية، وكانت السوق العربية المشتركة من أهم التوصيات التي أصدرها المؤتمر لأنها ستكون البداية القوية المرحلة الخامسة التي ستؤهلنا للدفاع عن حقوقنا بالوسائل المشروعة التي أصبح الاقتصاد من أركانها، وبطال التنافس المعالج آسنة لدى الدول والرؤساء العرب ولدى جامعة الدول العربية التي يتعين أن توجد العمل العربي المشترك لكي تبدأ المرحلة الجديدة مفهوم موحد وعن طريق جهاز تنفيذ واحد.

سمعت إليه الدول العربية متمما لتمامات السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت في عام 1993 إلى سوق أوروبية موحدة تشمل على تحقيق نفس الأهداف التي فورتها الدول العربية عندما وافقت على الوحدة الاقتصادية العربية والتي لم يتم منها إلا إنشاء المجلس التنفيذي الذي أضاف كل التعديلات للعمل العربي المشترك بعد أن تم تجزئته وتشطبه بين منظمات متعددة نتيجة لإنهاء هذا المجلس. وجاء مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي لتتعلق منذ أيام بالقاهرة ليؤكد على أهمية إنشاء السوق العربية المشتركة حيث دعا المؤتمر إلى الإسراع وتوسيع السوق



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأس

الأمن العربي والسوق المشتركة

السوق العربية المشتركة هي حلم الأمة شعربا وسياسيين ومثقفين في الماضي والحاضر خاصة مع توتر كثير من العوامل التي تجعل منه فرضية ممكنة لتحقيق لكن الانقسام والعلاقات العربية التي دائما ما يمسها تغيرات مفاجئة غير عقلانية، حالت دون أن تقوم أي فكرة إلى مشروع وحدة عربية حتى على مستوى العلاقات الثنائية والأشياء كثيرة مصر مع سوريا وكذلك مع ليبيا، ومجلس التعاون العربي (مصر - العراق - الأردن - اليمن) أو مصر والسودان، وكذلك مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد العربي صحيح أن هناك من يترجمه كإمام استشرارية وفرة صديقه لكن دائما ما يتقدم الخلافات على الحدود بين هذه الدول وحتى ميثاق الجامعة العربية لا يمتنع بالترام كالف يوضح ذلك كله أن هناك خلافات بين الدول العربية لكن رويلا دولتي ليس من صالحها الوحدة العربية

وبما الأمن العربي وس بعدة السوق العربية المشتركة في يقوم إلا على مرتكبات أساسية أهمها على سبيل الأمثلة أولا تفضي المشكلات العربية للتراكمة من الماضي وإغلاق الروافد التي تغذي الشقاق العربي الذي جعل التكتلات الاقتصادية الحالية التي لا تحسب مصالح الأمة العربية في التوزيع لها على أي اتفاقات تلمس مصالح هذه التكتلات ولا تناسبها من العرب.

ثانياً حل مشكلات الحدود على أساس الاعتراف بالمصالح المتداخلة والمشتركة مع الأخذ في الاعتبار العوامل التاريخية للتداخل الحدودي والأهمية الاستراتيجية لتلك الخلاف الحدودي لكلا الطرفين

ثالثاً إقامة محكمة تجارية عربية عاجلة الأحكام ليس المنازعات التجارية بين الدول التحول للنشر للقادة العرب بمعنى أن يحول الموضوع الذي صدر فيه الحكم إلى رئيس الدول عربية للتوزيع، ويصبح قراراً التقاد يدمج من ثلاثة العرب وعرض لمعلومات على الدول التي تتعامل في التتبع.

رابعاً إقامة محكمة تجارية عربية عاجلة الأحكام ليس المنازعات التجارية بين الدول والمؤسسات والهيئات العربية وإصدار الفتاوى والتشريعات التي تنظم للعمليات التجارية والأسس القانونية لأي معاملات تجارية ومساعدة وإيجاد القربى والمصالح التي مؤسسة عربية لها مشكلات تجارية دولية

خامساً وهذه خاصة بموضوع السوق العربية المشتركة الدخول إلى مؤتمر شعبي سياسي اكثريي تشارك فيه كل الجهات ويتم الإعداد له بشكل جيد لاتخاذ قرار لنظام وأساليب عمل هذه السوق والمعاملات بين دوله، وإلغاء الفخاري وأن يكون هذا النظام المقترح اختياريا مرنا قليلا لأن يتغير بما يناسب المصالح الخاصة والمشتركة.

سادساً في يقوم الإعلام العربي بدوره في توعية وتقوية التلاحق الشعبي العربية بقوا أصبحت أمام مشروع قومي عربي هو للفرش لها في عالم التكتلات الاقتصادية والسياسية

لذا في حاجة إلى تدوير البرامج العربي بحيث يتحول إلى دعة وإلى قوة اقتصادية وبالتالي إلى قوة سياسية

مريدها سؤالا اقتصادية عربية تستطيع فرض مبادئ مع مصالحها في التجارة العالمية. نريد قوة عربية تستطيع فرض السلام لدى نريد

أبراهيم السيد النجار

باحث بوزارة التجارة والتدوين



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٧

التعاون الاقتصادي العربي: الجادى، والتحديات (٢)

دكتور حلمي نمر

نقيب التجار

اصبح التعاون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة في ظل التغيرات العالمية في الوطن العربي، وفي ظل الازدياد العالمي نحو إيجاد تجمعات اقتصادية قادرة على المنافسة مع التكتلات الأخرى. وهذا التعاون يهدف في المقام الأول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة جماعية لصالح المواطن العربي، ولعل أن يؤدي إلى توحيد العلاقات والمواقف السياسية تجاه الأحداث الدولية.

وفي مقالاتنا التي نشرت في الأسابيع السابقة طرحنا موضوع الاتحاد نحو إنشاء سوق عربية مشتركة كأحدى صور التعاون الاقتصادي العربي وأشرنا إلى أن تحقيق التكامل التجاري يعتبر خطوة مبركة في الوقت الحالي وأنه سيولمسه تجمعات من الصعب انتقادها في هذه القضية نتيجة للتحديات التي تعاني منها التجمعات الدولية العربية. ولقد رأينا أن البديل يمثل في نموذج التكامل الاقتصادي الذي يساعد على إصلاح مسار اقتصاديات الدول الأعضاء، وبالتالي بناء اقتصاد سليم يهدف تحقيق التكامل التجاري الذي يؤدي إلى نهائية اللطاف إلى إنشاء السوق العربية المشتركة على أسس سليمة ومن عقبات أو تحديات تعوق نجاحها.

وفي ذلك فإن التنسيق والتعاون بين الدول العربية في مشروعات استثمارية بديلة لحدود التخصيص وتزافر عناصر الإنتاج لكل مشروع يمثل نقطة البداية في التعاون الاقتصادي العربي. ويجب أن نتزامن مع هذا الاتجاه صور أخرى من التعاون الاقتصادي مثل إنشاء مناطق تجارة حرة في بعض الدول وإمبارتورها بها من تخفيض القيود الجمركية والأدوية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات في هذه المناطق. وبالإضافة إلى ذلك يجب توسيع نظام الحصص للكفالة لبعض أنواع السلع والخدمات كما أن زيادة الاعتماد بتوسيع نظام الجانج لتأهيل الثانية بين بعض الدول العربية يؤدي إلى دعم التعاون الاقتصادي العربي في مجال الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وفي تقديرنا أن التعاون الاقتصادي العربي بصورة الخطة التي أدرنا فيها سابقاً يخضع لبرامج حاكمة كما أنه قد يواجه مشاكل أو تحديات يجب أن نتحدث لها عن حل حتى نتلافى أي عقبات تعوق نجاح هذا التعاون العربي ودنى شامره.

البرهان العامة التي تحكم مشروعات التعاون الاقتصادي العربي تتفق للبرهان التي يجب أن تحكم مشروعات تعاون بين الدولة العربية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لصالح المواطن العربي في الأتي. - مبدأ التنوع في تنفيذ المشروعات الاقتصادية وذلك بتطبيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول المختلفة. وهذا البديله يبنى الواقعية في التنفيذ. كما أنه يبنى أيضاً أن يكون العمل التكاملي تراكمياً وله هدفه الاستمراري ويأخذ طريقه نحو التنموية العمل والتقدم مما يتطلب وضع برنامج زمني محدد يحقق الأهداف للبرجة من هذا التكامل.

ثانياً - مبدأ الصلة المشتركة لإدراك أن تشع كل دولة من الدول العربية أن هناك فائدة ملموسة تعود على أفراد الشعب والوطني الاقتصادية من هذا التعاون الاقتصادي والصلة المشتركة يجب أن تقوم على أساس إجماعي للمشروعات على الأجل الطويل، ولتجوز أن تقوم على أساس كل مشروع على حده. وفي الأجل القصير كما أن هذه الصلة المشتركة تعنى تحقيق عدالة نسبية ليس فقط في توزيع المنافع ولكن أيضاً في تحمل التكاليف إن وجدت.

ثالثاً - مبدأ الإجماع والتوافق. فإجراءات التعاون الاقتصادي يجب أن تكتسب الإجماع والتوافق بين جميع الدول العربية حتى تتماشى مع فكرة الواقعية في تنفيذ القرارات دون تعطل.

رابعاً - احترام الشخصية الذاتية للدول. وهذا يعني أنه عند تحقيق التعاون الاقتصادي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول المختلفة. وحتى ذلك احترام الشخصية الاعتبارية لكل دولة بمعنى أن تحفظ كل دولة بشخصيتها في الأمور التي

أثر فيها جزء من نظام عام أو جزء من نظام اجتماعي أو في الأمور التي ترقى أن نزلها الاقتصادية المساندة لتصبح لها برنامج قرار معين.

التحديات التي تواجه التعاون الاقتصادي العربي

لأننا نفيصل نعدد المشاكل أو التحديات التي قد تقف عتبة في سبيل تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وحتى نلهم، مع الإشارة إلى الوسائل الخطة لعلاج هذه المشاكل أو التحديات.

في البداية لابد من الإشارة إلى أن هناك ارتباط وثيق بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية. وكثيراً ما تأثرت علاقات التعاون الاقتصادي العربي بالتحولات السياسية الناتجة عن بعض الأحداث العالمية أو الدولية. ولذا فإن الرغبة في تحقيق تعاون اقتصادي عربي يتطلب توافر إرادة سياسية موحدة. وفكر سياسي عربي متقدم، وأهداف سياسية موحدة بين القيادات السياسية في الدول العربية.

كما تعاني الدول العربية مشاكل اقتصادية متعددة منها حيز الموازنات العامة وبمجرد موازين المظهورات، وتراجع في معدلات الإنتاج وانخفاض لتأجيرة العاملين، وتزايد في معدلات البطالة والتقصم، وعدم استقرار للائح الاستمرار نتيجة الصراعات والحروب، في اللحظة ونحن مسيرة السلام. وكل هذه المشاكل تتطلب أن تقوم كل دولة عربية بتأخذ إجراءات لإصلاح مساهمة الاقتصادية الوطني، حتى يمكن تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي دون أن يواجه مشاكل تعوق نجاحه.



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٧

والتحدى الثالث يتمثل في أن كثيرا ما تعرضت محاولات التعاون الاقتصادي العربي إلى الفشل نتيجة للتدخل الأجنبي وزيادة الأعباء وتمنع الأنظمة والأجهزة الإدارية المرتبطة بالتشريعات والأوراق التي تنظم العمل الإداري في هذه الدول العربية. لذلك لابد من التخلص من الروتين والبيروقراطية الإدارية الجارسة وهذا الأمر يتطلب وقتا طويلا، ولكن لابد من اتباع سياسة التدرج في تحرير القوانين من النصوص الجامدة أو وضع لوائح جديدة تحكم مشروعات التعاون الاقتصادي. كما أن حل المشاكل الإدارية يتطلب اعتناق مبدأ انقاص جانب من السيادة الوطنية لصالح مؤسسات التكامل حتى يكون القرارات الثابتة صفة قارية.

أما التحدي الرابع فيرجع إلى اختلاف النظم أو السياسات الاقتصادية. ولكن نتيجة لتدابير الحظية والدولية والاتجاه نمو التحرير الاقتصادي في كثير من الدول العربية، فسوف يتم في وقت غير بعيد توحيد الأنظمة الاقتصادية وسيطرة القطاع الخاص على أرجاء الأنظمة المختلفة وهذا التطور للمول سيقطع الطريق نحو تصحيح التعاون الاقتصادي العربي بين وحدات القطاع الخاص. أما التحدي الخامس فيتمثل في اختلاف عملات الدول العربية وإبان أسعار الصرف وتغير هذه الأسعار بشكل مستمر ولكن هناك أكثر من علاج لهذه المشكلة منها الاتفاق على تثبيت أسعار الصرف لفترة طويلة نسبيا والنسبة لشروط التعاون، أو إنشاء صندوق موازنة لتسوية فروق الصرف، أو استخدام ترتيبات المقاصة الثنائية والجماعية لتسوية المدفوعات، أو الاتفاق على تسوية جزء من عمليات التبادل التجاري بالعملة المحلية وهناك مشكلة تولد من مصادر التمويل اللازمة لمشروعات التعاون الاستثماري. وفي هذا المجال يمكن الاتفاق على تطبيق مبدأ التخصص لكل دولة طبقا لخواص عناصر الإنتاج منها مما يخفف أعباء التمويل على موازنات هذه الدول. كما أن عملية التكامل تؤدي إلى ظاهرة الإنتاج الكبير واستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة مما يخفف من تكاليف الإنتاج، وبالتالي يوفر مصادر التمويل ويمكن أيضا التفكير في إنشاء صندوق لتمويل تسهم فيه الدول الأعضاء ويمكن أيضا اللجوء إلى القروض الأجنبية كمصدر للتمويل. ولأنه أن التجميع العربي سيخلق قوة تفاوضية متزايدة للحصول على القروض الأجنبية بأفضل الشروط. وأخيرا قد يواجه التعاون الاقتصادي العربي مشكلة تفاوت درجات النمو الاقتصادي بين الدول العربية ويمكن إنشاء مجموعة من الصناديق الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية التي تتكامل بمساعدة الدولة الأقل تقدما داخل التنظيم التكاملي.



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٧

الجامعة العربية
مجلس الجامعة
مجلس وزراء الخارجية

مجلس وزراء الخارجية
مجلس وزراء الخارجية

تعليق يكتب : أسامة عباس

هل تصدق : بعد أكثر من ٣٠ عاما، حجم التبادل التجاري العربي لا يتجاوز ٨ بالمائة

● أفة الاقتصاد ، خلافات السياسة..

كثيرة هي مشروعات التعاون الاقتصادي العربي، لجهشتها لزمة سياسية والنماذج عديدة، أكثر من أن تحصي على مدى التاريخ القريب آخرها الغزو العراقي للكويت، حيث ما زال الاقتصاد العربي كله - وليس الخليجي - يدفع الثمن - الخسائر وصلت إلى ٦٠٠ مليار دولار كانت كفيلة بانتعاش اقتصادي عربي، وعودة ٢ مليون من ٣.٥ مليون عامل عربي في دول الخليج شكلوا لزمة أخرى في بلادهم.

● شهدت الأونة الأخيرة محاولة للفصل بين السياسة والاقتصاد، أو بمعنى آخر جعل السياسة قاطرة للتعاون الاقتصادي تفيد في خلق مصالح مشتركة، تكون حافزا لمنع خلافات السياسة ولهذا نشطت فكرة السوق العربية المشتركة من جديد، وكانت البداية منذ عام تقريبا في ٢٣ يونيو الماضي دعا القادة الحرب في بيانهم الختامي لقمة القاهرة إلى «تفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي للشركة، وتنفيذ القرارات الصادرة عنها، وكلف القادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الجامعة العربية بوضع تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة تتيح للأمة العربية خدمة مصالحها الاقتصادية العليا، والقدرة على التعامل من مواقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين، في النظام الاقتصادي العالمي» هذا ما جاء في البيان الختامي للقمة.



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨/٣/١٩٩٧

الانضمام

• وبارت الجلسة العربية في نفس الاتجاه .. في المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي والذي انعقد في مايو الماضي بالقاهرة جرت مناقشات أكثر تفصيلية لقضية التعاون الاقتصادي، والذي شكل محوراً مهماً من محاورين أساسيين للمؤتمر، وفي النهاية اتفق رؤساء البرلمانات، وهم يشكلون دوماً الشعوب العربية على ضرورة العمل على انجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاسراع في تطبيق البرنامج التفضيلي، وضرورة منح للسادة المسياسية والمعنوية والمالية الكاملة السوق العربية المشتركة المصغرة، والمبادرة إلى تفعيل وتعميق السوق المصغرة الحالية القائمة تحت مظلة هذه الاتفاقية وتوسيع نطاق المشاركة فيها. تحقيقاً للتحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية كممثل حيوي وأساسي للتكامل، والاتصال به نحو إقامة الاتحاد الجمركي تفصيلاً للقرارات للجلسات الصادرة في هذا الشأن، وصولاً إلى مرحلة السوق المشتركة الكاملة، بحيث تكون السوق الحالية نواة للسوق المشتركة الموسعة. واعتبار هذا التطور والتفصيل طريقاً يؤدي إلى دعم الاقتصاد القومي وتشجيع وتوزيع الإنتاج العربي، ووضع خطة عمل واضحة المعالم، وجسور زمني لحد محددة للاسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة، وإصدار ما يلزم من تشريعات جديدة وتطوير وتشجيع للتشريعات القائمة.

ما سبق يمثل خطة عمل، وتوجهاً جديداً تقوده البرلمانات العربية وكشفت عن مكانة يخفى عن كثير من الجهات، أن هناك سوقاً عربية قائمة مصغرة، مع ضرورة العمل لتوسيعها، وهذه قضية سنتناولها بالتفصيل فيما بعد، ما يهمنا أن الاهتمام بالسوق العربية المشتركة لم يفت، وأنه أكد العيوب العربية للمستديعة.. الحساس الزلل، الذي يؤدي إلى فتور عجيب.

مؤتمر الاقتصادي عربي

• وفي إيلاف جولة أخيرة قام بها عبدالعليم خدام نائب الرئيس السوري حافظ الأسد لعدد من دول الخليج كان محوراً الدعوة إلى مقاطعة المؤتمر الاقتصادي الذي سينعقد في قطر في نهاية هذا العام، خاصة مع مشاركة إسرائيل فيه، واعتبر خدام أن المؤتمر

الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد يكون منافساً لقرارات القمة العربية في القاهرة، ولأننا لسنا في زمن عربي يحتفل بالخلاف، أو الصدام بين التنازع فطر بعد المؤتمر بعد الإعلان عن استضافتها له منذ مؤتمر القاهرة الأخير، وبين الظروف الجديدة والحكم الإسرائيلي الذي ظهر مع تولى نتنياهو الحكم في إسرائيل والمثل الذي تعيشه عملية السلام، والذي يجعل من مشاركة إسرائيل في المؤتمر عملاً غير مستحب أو مرغوب فيه، فقد كان من الضروري البحث عن البديل خاصة وأن إلقاء مؤتمر الدوحة قد يبدو صعباً، وكان هذا البديل في دعوة سوريا إلى مؤتمر اقتصادي عربي، وعرض عبدالعليم خدام الفكرة في زيارته الأخيرة للقاهرة حيث تم الاتفاق على إعداد ورقة مشتركة لائتمانية لقمة السوق العربية المشتركة، وعرضها على بقية الدول العربية.

لأن نحن امام محاولة جادة، أهم ما يميزها أنها لها صفة الدبلوماسية والاستمرار في البحث عن صيغة جديدة للتعاون الاقتصادي العربي، تقول ذلك لأننا امام حقيقة عربية أن مشروعات التعاون الاقتصادي العربي قديمة بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظهور التكتل الأوروبي في عام ١٩٤٧، والاتفاقيات لتكشفاً ورقة الشعبية البرلمانية المصرية التي قدمت إلى المؤتمر السابع لاتحاد البرلمانيين العرب وإذا أردنا المزيد لنقول حسب ما جاء في الورقة.

تعاون تديم ولكن

بدأت الدول العربية أولى صور التعاون الاقتصادي فيما بينها في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية، كأول اتفاقية جماعية في مجال تحرير التجارة البينية استجابة لتوصيات وزراء الاقتصاد والمال العرب في مؤتمرهم الأول في بيروت ١٩٥٢، وقد أصبحت الاتفاقية نافذة بالفعل في ديسمبر من نفس العام، بعد تصديق ثلاث دول عليها - هي مصر والأردن ولبنان - كما صدقت عليها خلال عام ١٩٥٤ السعودية وسوريا والعراق والكويت وفي عام ١٩٦٢، وقد نصت الاتفاقية على إعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والمواد الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية وتخفيض تلك الرسوم على عدد من السلع الصناعية بنسبة



المصدر : - آخر سماعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٨

نسبة التجارة البينية العربية لا تتجاوز
نسبة من ٨-١٠ بالمائة في حجم التجارة
الاجمالية .

اتفاق في القمة

وانتقدت الجهود العربية منحنى مفلتا بعد
قمة القاهرة في يونيو الماضي، حيث قرر
الجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة،
اصدار برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية
التبادل التجاري بين الدول العربية الذي
يستهدف إقامة مشروع المنطقة على مدى عشر
سنوات اعتبارا من يناير ١٩٩٨ بواقع نسبة
١٠ بالمائة اعفاء من الرسوم كل عام، وصدر
قرار آخر من مجلس الوحدة الاقتصادية في
اجتماعه في ديسمبر ١٩٩٦ بتفعيل السوق
العربية المشتركة عن طريق الدعوة إلى التزام
الدول الأطراف فيها بالتحرير الكامل للتبادل
التجاري فيما بينها طبقا لأحكام السوق ودعوة
الدول الأخرى الأعضاء في المجلس للانضمام
إلى السوق وفتح الباب أمام كافة الدول العربية
الأخرى، غير المنظمة لاتفاقية الوحدة
للمشاركة في السوق، عن طريق آلية جديدة
للانضمام إليها بمقتضى بروتوكول خاص يحد
مع كل دولة على حدة دون الانضمام إلى
اتفاقية الوحدة .

ونعود إلى قضية السوق العربية المشتركة،
لتقول إن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية
التي يشرف على تنفيذها مجلس الوحدة
الاقتصادية تضم ١١ دولة عربية والأردن
والامارات والسودان وسوريا والصومال
والعراق وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن
وفلسطين، أما اتفاقية الوحدة فتضم ٧ دول
فقط ودخلت حيز التنفيذ عام ٦٤، وهي التي
ولفتت على الاتفاقية التي أقرت عام ١٩٦٧ أما
الدول الأربع التي لم تنضم في الامارات
السودان والصومال وفلسطين .

سوق عربية قديمة

ويبدو الدكتور حسن إبراهيم العام
لمجلس الوحدة الاقتصادية مثقالا ومؤكدا
على نجاح السوق العربية المشتركة، ويذكر
في ورقة قدمها إلى المؤتمر العام التاسع
للاتحاد لمصانين العرب والذي انعقد منذ
اسبوعين فقط في تونس أن الدول السبع
تمثل ٢٨.٦ بالمائة من الناتج الاقتصادي العربي،
وهي ٢٠٤ ملايين دولار، ٧ بالمائة من عدد
السكان، حيث يبلغ عددهم ١٩٩.٢ مليون نسمة،

٢٥ بالمائة بشرط أن يكون منشؤها أحد بلدان
الأطراف المتعاقدة - إلا أن الاتفاقية فحنت باب
التعديل السنوي لمحدد السلع الأمر الذي جعل
التعديلات تتلاحق عليها، مما أعقد الاتفاقية
مضمونها .

وما زالت المحاولات مستمرة للبحث عن
صيغة للتعاون العربي في أغسطس ١٩٩٤-
والكلام مازال في ورقة الشعبة البرلمانية
المصرية - اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية
استنادا إلى الصلاحيات التي أعطتها له اتفاقية
الوحدة الاقتصادية قرارا بإنشاء السوق
العربية المشتركة الذي يربط في ديباجة بين
تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل
الاقتصادي بين البلاد العربية بما يتضمنه هذا
التكامل من التنمية الاقتصادية المستمرة، وقد
تمثلت أهم الأسس الاقتصادية التي أقرت
أهداف للسوق العربية، في حرية انتقال
الأشخاص وحرية الأموال وحقوق الإقامة
والعمل والاستخدام وممارسة النشاط
الاقتصادي وحرية تبادل البضائع وحرية
تجارة الترانزيت .

وفي ٢٧ فبراير ١٩٨١ تم إبرام اتفاقية
تيسير وتنمية التجارة بين دول الجامعة،
والتي كانت تمثل خطوة أكثر تقدما من
اتفاقية ١٩٥٣، وقرار إنشاء السوق العربية
المشتركة كوسيلة أساسية لتعزيز التنمية
العربية الشاملة في إطار الاقتصادي عربي
متحد ومتطور ومتراپ ومتوازن، وتعتبر هذه
الاتفاقية أول اتفاقية تضع التبادل التجاري في
الاطار السليم كمسئل من مداخل التكامل
الإنمائي، وترجم المبادئ الأساسية التي
تضمنها وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي
العربي المشتركة، وميثاق العمل الاقتصادي
القمي اللتان أقرتهما قمة عمان الحادية عشرة
في نوفمبر ١٩٨٠ ولم تقل الجهود المبذولة
دون عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية التي بلغ
عدد ما حوالي ١٢٢ اتفاقية، ورغم هذا الكم
الكثير فإن الأثر الناتج عن تدفق الصلاحيات
العربية ظل محدودا للغاية .

ومع كل هذه التجارب والقرارات إلا أن
التحجج ظل محدودا، مثلا حجم التجارة بين
أعضاء مجلس التعاون الخليجي لم يتجاوز
٦ بالمائة، وهو حجم متواضع إذا تعت
مقارنته بالكتل الأوربي ودول الاتحاد
الغربي لم تتجاوز النسبة ١ بالمائة، بينما



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ / ٦ / ١٩٩٧

٢٣ دولة، أي أن عضويتها لا تتجاوز ثلاث الدول العربية بالإضافة إلى توقف هذه التجربة التكاملية العربية في منتصف الطريق سواء من حيث نطاق العضوية أو مستوى القابلية، ويضيف : إن كانت السوق قد اشتملت في جوهرا على إقامة منطقة تجارة حرة تركز على التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء لجميع المنتجات ذات المنشأ الوطني في كافة الرسوم الجمركية والرسوم والقيود الأخرى والقيود غير الجمركية فإن مؤشر قيم

التجارة البينية بين الدول السبع الأعضاء بالسوق يشهد إلى مدى شأكة الاستفادة من هذه السوق، حيث انحصرت على ٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ بنسبة لم تتجاوز ١٩,٨ بالمائة من إجمالي التجارة البينية العربية، ورايتها نحو ٢,١ مليار بنسبة ٢٩,٩ بالمائة من إجمالي التجارة العربية.

التكامل على مراحل

ويتفق كل الخبراء على تحديد مراحل التكامل الاقتصادي في خمسة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق العربية المشتركة، وبعدها الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي، ولأن المطروح هو الدعوة إلى البدء في سوق موسعة، فيقتطع الدكتور حسن إبراهيم أن تكون البداية من نقطة الصفر، وهو ما يستتبع البعض، فهذا يعني ضياع سنوات طويلة من العمل الذي تحقق من قبل في السوق الحالية وبالمثل فإن انتظار سنوات طويلة قائمة لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبيرة، وهي التي تم إقرارها في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تبدأ من عام ١٩٩٨، ويجب أن تمر بفترة طويلة أخرى قد تستغرق ١٠ سنوات للتوصل إلى إقامة اتحاد جمركي عربي، وهو ما يمثل للرحلة الثانية من التكامل بتوحيد التعريفات والتشريعات الجمركية، وبطال الانتهاء من تلك الاقتصاديا وفيها وتعليميا قبل الانتقال إلى مرحلة السوق العربية المشتركة، وهي المرحلة الثالثة في سلم التكامل الاقتصادي، والذي سوف يستغرق سنوات طويلة أخرى لإرساء قواعدهم ولقد تكون هذه المراحل أطول بكثير إننا أضفنا إليها بالضرورة سنوات، كما حدث في ظل اتفاقية حرة جمود ١٥ عاما، واستغرق التفاوض عاما

١٤ بالمائة من الإنتاج الزراعي والصيد والغابات بقيمة ٤,٢ مليار دولار بنسبة ١٥,٨ بالمائة والصناعات التحويلية بنسبة ٢٠,٩ مليار دولار بنسبة ٢٧,٦ بالمائة من الإجمالي العربي، في صادراتها تصل إلى ١٩,٤ مليار بنسبة ١٢,٤ بالمائة من الإجمالي ورايتها ٢٨ مليار بنسبة ٢١,٩ بالمائة، وقد زادت الصادرات البينية للدول الأعضاء في السوق، بنسبة ١٢,٩ بالمائة خلال عشر سنوات من التأسيس في ٨٠-٧٠، واستمرت تحقق بعض النمو مطلقا ونسبيا عام ١٩٩٤، ورغم التباطؤ في تطبيق قواعد السوق ومعوقات الالتزام الكامل بأحكامها في الدول الأطراف.

ويؤكد الدكتور حسن إبراهيم أن أكثر من نصف تجارة دول السوق السبعة يتم فيما بينها وتصل إلى ٥٢,٨ بالمائة، أما النسبة الباقية ٤٦,٢ بالمائة مع باقي الدول العربية الأخرى، وهذا يؤكد المستوى الجهد والتأهيل للنمو في الاعتماد التجاري المتبادل فيما بينها.

خلاف حول نجاح السوق

ولا يشارك الكثيرون الدكتور حسن إبراهيم نقائله وحيد من نجاح تجربة السوق العربية المتحدة، لدرجة وصلت بالوفد الهولندي السوي في وقتها التي قدمها للمؤتمر الأخير أن يحتفظ حتى على التسمية، ويقول أنها منطقة تجارة حرة عربية مصغرة وليس سوقا مشتركة، مستعدين في ذلك إلى أن أهداف قيام السوق بين الدول السبع، والجدول للنقطة به والتي تناولت مسألة التفضيلات السلعية بين الدول الأعضاء بتجميد الرسوم الجمركية، ثم التفضيل والإعفاءات وصولا إلى حالة الإعفاء الكامل والذي كان من المفروض أن يتم بحلول ٦٩-٧١، كل ذلك يؤكد أنها منطقة تجارة حرة. وما زالت الانتقادات مستمرة لتجربة السوق العربية المشتركة المصغرة - ويقول عمر عبيد الله كامل في ورقة قدمت إلى ندوة السوق العربية المشتركة في ظل التغييرات الإقليمية والدولية والتي انصهت في القاهرة في أبريل ١٩٩٦ ويقول دأنها محصورة العضوية ٧ دول بين



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٨

يتعلق أيضا بالشراكة الأوروبية المتوسطية ورغم وجود إيجابيات في هذه الشراكة إلا أن ذلك لا يفي عجزيا عميقة فيها، منها أن الاتفاقيات ستكون جماعية من الطرف الأوروبي، وفردية من الجانب العربي، مع كل دولة على حدة، والرابع حملات تجارية يتنطق بقواعد ومتطلبات اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاد العربي، والخامس يتنطق بمجموعة الضغوط التي تنامت خلال التسعينيات بشكل خاص والمتصلة بقرنولات ومضاع تدفع إلى اتجاهات الدولة فتح الجالات للاستثمار الأجنبي دون ضوابط أمنية واقتصادية واتعاضد الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي، وتحدير التجارة الخارجية وأسواق النقد الأجنبي والإصلاح الهيكلي الذي يراء به الائفاء شبه التام لدور القطاع العام، والأخير اعلاسي تطهيري وتبشيري بضرورة التصدي للخطر الذي يهيك المشروع الأسطى وبضرورة توفير الإرادة العربية للصمود والتصدي لها وتتعدد المزايا التي ستحصل عليها الدول العربية من جراء التكتل الاقتصادي وهي التي ركزت عليها المغرب والورقة التي تقدمت بها إلى مؤتمرات البرلنغتون، وفي ذلك الحصول على أفضل مزايا تنافسية في إطار المعاملات التنافسية مع الدول أو التكتلات الاقتصادية الأخرى وتشكيل قوة ضغط ومعاملة التعاون الاقليمي الداخلي بما يخلق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن مع تنظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة عربية. توسيع مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة ينتج ترسيخ الأموال العربية في استثمارات عربية مع جذب الاستثمارات العربية الخارجية للداخل عبر اطلاق سوق مال عربية ومشروعات عربية مشتركة بتوفير مصانع التعميل الدولية لمساعدة الدول العربية على اتخاذ قراراتها الاقتصادية باستقلالية أكبر، ضمان حد أدنى من الصادرات العربية المتبادلة في مجال المعاملات والسلع والخدمات.

وهكذا هذه فراءة في مشروع طالما كان حلا لكل العرب قادة وخوفا، أن الأوان ليرى التمر، لنعيش في ظله مع الواقع، خاصة وأن التحدى المروض على العرب شعلة، وتكون أو لا تكون، في طالع لم يعد يعترف بالضعف، ولا بالكانات الصخرية، فعا بذلك في منطقة تمثل أهمية استراتيجية مضعفة، مرتبطة بامكاناتها كمصدر مهم من مصادر الطاقة، ويمكن أكثر أهمية ومعها تزداد التحديات والأطماع.

ونصف العام للاتفاق على البرنامج التنفيذي لها، لكي يقام في إطارها مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويعنى انتظار هذه الفترات إضافة سنوات طويلة أخرى لتوقت الضائع العربي حتى الآن لبناء المشروع الاقتصادي القوسى الشكائلى في وقت لا تحتل فيه المصالح العربية الحظا والتطورات الدولية والاقليمية المزيد من الانتظار وتبديد الوقت الضائع. والمعجز من المواجهة العربية للأوضاع والمشغرات الاقتصادية القطرية والقومية والخارجية وضرورة التعامل العربي معها من موقع النقل الجماعي والعربي النسق.

هل يبدأ التعاون الاقتصادي من نقطة الصفر

لؤايد التكميل الاقتصادي

وبعد هل لنا أن نسمي إلى بداية جديدة بفكر جديد للنظر إلى فكرة السوق الحرة المشتركة بين أعمال ماثم تحطيقه من مراحل مهمة سابقة طوال تاريخ التعاون الاقتصادي العربي الجماعي من خلال دول السوق السبعة، أو الثنائي من خلال عضرات اللجان العليا المشتركة بين كافة الدول المشتركة التي تراعى قضية التعاون في كافة المجالات خاصة الاقتصادي والتجاري والتمموي، ويبدو أنه من الطبيعي أن يسهت عن الدوافع المهمة باتجاه الانتهاء السريع من قضية السوق المشتركة، أو أنها مرحلة وسطية للوصول إلى الوحدة الاقتصادية للعربية. وتتعدد الدوافع وتكثف عن الرؤية اللبنانية التي طرحت على الاتحاد البرلماني تركب بالأساس حول هذه القضية، وتتضمن عن ستة موجبات لتفعيل السوق المشتركة الأولى أماني ذاتي فالتجارب العملية برغت على أن أداء مجموعة من الاقتصادات في منطقة تتمتع بقدر من المزايا والموارد والتطلعات المشتركة يقل أياها الاقتصادي أقل بكثير وأكثر ضعفا وأكثر تعرضا للهزات مما لو اجتمعت ضمن صيغ للتعاون، والوجب الثاني يتعلق بمخاطر السوق الشرق أوسطية، والثالث



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاق مصري - سوري على إقامة السوق العربية المشتركة أمريكا لا تستطيع تجاهل موقف محدد للعرب ينطلق من مصالحهم السياسية والاقتصادية

دمشق - من إبراهيم نافع:
أكد السيد عبد السلام خدام نائب الرئيس المصري لقطاع
مصر وسوريا على أن الرئيس حسني مبارك وعائلة الأندلس
لا تم التخلي عن الأهمية على العمل لإنهاء التسوق العربية
في الشرق الأوسط. وأضاف في مقابلة مع الصحافة أن العرب
الذين هم في الواقع مع الانضمام إلى الأمم المتحدة
الصحف. والاعتراف برئيس الاتحاد في دمشق. أسبق إلى
رئيس تحريرين. رئيس الاتحاد في دمشق. أسبق إلى
أنه من إقراره مع قيادة العرب. إسرائيل. لا يمكن أن
الاقتصاد. بناء قاعدة اقتصادية عربية. وأصبحت أنه تم إصدار
وثيقة مصرية - سورية للتسوق الشرقية. سيتم عرضها

على اجتماع دول إعلان دمشق
وأعرب خدام عن اعتقاده بأن اتفاق من مصالح العرب
تجاهل الموقف العربي من اتفاق من مصالح العرب
الذين هم في الواقع مع الانضمام إلى الأمم المتحدة
الصحف. والاعتراف برئيس الاتحاد في دمشق. أسبق إلى
رئيس تحريرين. رئيس الاتحاد في دمشق. أسبق إلى
أنه من إقراره مع قيادة العرب. إسرائيل. لا يمكن أن
الاقتصاد. بناء قاعدة اقتصادية عربية. وأصبحت أنه تم إصدار
وثيقة مصرية - سورية للتسوق الشرقية. سيتم عرضها



عبد السلام خدام



المصدر : الحسياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٩

السوق العربية المشتركة خيار عربي لا مفر منه...

فاروق البرير *

■ لا يحتاج الإنسان العربي إلى جهد كبير، بل إلى أي جهد، لإدراك أن المستقبل العربي واحد، أزدهاراً وفقرًا، تقدمًا وتخلفًا، تمامًا كما هو التاريخ العربي واحد بدوره.

ومن الطبيعي أن هذا الإنسان العربي يدرك في الوقت نفسه، أن الشرق أوسطية، التي صاغها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» لا تختلف في قليل أو كثير عن «متوسطية» حاول الاتحاد الأوروبي وضع صيغة محددة لها خلال مؤتمر برشلونة للعام ١٩٩٥ ثم من خلال مؤتمر مالطا للعام ١٩٩٧. فكلنا نسمي إلى التمسك إلى داخل الانتماءات والثروات والأسواق الاستهلاكية العربية خدمة للمخططات التي تلقى رواها المخطط الإسرائيلي لمرحلة الاندماج في المنطقة بعد نصف قرن من العزلة الكاملة عنها، والمخطط الأوروبي لانتزاع حصص من طاقات المنطقة وقهرتها بعد الهجمة الأميركية التي هيمت، أو كانت على هذه الطاقات والقدرات الهائلة.

ومع اقتراب القرن الحادي والعشرين وتغير موازين القوى السياسية والاقتصادية في أوروبا والشرق الأقصى بدأ الحديث - والعمل - عن التحالفات التجارية الإقليمية الكبرى ومناطق التبادل الحر واتفاقيات الشراكة بين المجموعة الأوروبية وبلدان البحر المتوسط وغيرها من دول العالم.

فها هي أوروبا تبحث اقتصادياً ومالياً، وبالقرب العاجل ربما سياسياً، وما هي دول الشرق الأقصى تتكاتف، وكذلك الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهكذا بدأت الحروب التجارية المعملقة تنتشر ضمن إطار مضبوط فكانها لعبة ضخمة لها تنظيمها الخاص وإطارها الخاص للفق عليه.

وتبقى الغلبة في هذه الاتفاقات بالطبع للمجموعات الاقتصادية الكبرى، فكيف يستطيع لبنان مثلاً أو غيره من الدول العربية أن يفاوض وحده بقوة مع المجموعة الأوروبية مجتمعة، وكيف يتمكن من تحقيق المكاسب المرجوة وهو وحده في الميدان؟

ومن هنا فقد كان الطرح العربي الذي ساد في مواجهة الخطتي الإسرائيلية والأوروبية، وطبعاً في مواجهة الخطة الأميركية التي سارت في موازاتها، إنما يتحدد فقط عن السوق العربية المشتركة التي طال انتقادها خصوصاً أن أرسيفات جامعة الدول العربية تحثي على مشروعات مفصلة ومتكاملة، ومنذ زمن بعيد، لوضع هذه السوق موضع التطبيق.

كان ذلك قائماً، بل كان أمراً ثابتاً لا يجادل فيه أحد، حتى عندما كانت مسائل التسوية السياسية في المنطقة أيام اسحق رابين وشمعون بيريز مطروحة كاحتمال في الأفق. ذلك أن التسوية، على الفرض احتمالاً كما كان الوضع في الاعوام الماضية، لم تكن لتعني عربياً تقادي الانسلاخ السياسي للممثل من أجل السقوط في ورطة الانسلاخ الاقتصادي - الاجتماعي - المالي لإرادة للخلق نفسه، أو لإرادة أي قوة خارجية أخرى.

هذا، إلى الأعلى، هو ما أملى على السياسة ورجال الفكر والاقتصاد العرب في المرحلة الماضية اقتراح السوق العربية المشتركة في مواجهة طرحين الآخرين غير العربيين: «الشرق أوسطية» الإسرائيلية، و«المتوسطية» الأوروبية، إضافة طبعاً إلى طرح الأميركي الذي يأخذ «بها» معاً ولا يتعارض معها كلياً.

الآن، وبعد الطريق المسدود الذي وصلت إليه التسوية في المنطقة حتى بات الحديث عن موتها النهائي من نوع الحديث غير المشكوك فيه...

وبعد موقف بنيامين نتانياهو الذي يقصر التسوية مع الفلسطينيين على ٤٠ في المئة من أراضي الضفة وغزة، ويعمل بصورة يومية على تهويد القدس، ويحيط الجولان والجنوب اللبناني بفسوراشاتك من الشريط غير المقبولة...

وبعد الموقف الأميركي العامي بشكل كامل لإسرائيل وخطتها وصولاً إلى تهديد لبنان بعدم التجديد للقوات الدولية في الجنوب في ما أو قررت الأمم المتحدة فرض تعويضات على إسرائيل لفصلها مركز القوات الدولية في قانا ...

... بعد ذلك كله، هل يجوز مجرد البظن بأن مؤتمر اقتصادياً من نوع المؤتمر القوي في قطر الخريف المقبل، ويخصر إسرائيل بالذات، ممكن الحدوث... أو ممكن العودة منه بآلة فائدة على العرب؟

بل هل يمكن تصور أي اقتراح عربي، رداً على هذا الموقف السائد، غير الاقتراح السوري بوضع آلية محددة للسوق العربية المشتركة بدلاً من المشروعات الخارجية كلها؟

أما إن الأوان للتحالفات السياسية التي تعصف بالدول العربية أن تتوقف، لتتصرف اقتصادياً بما تغلبه علينا مصلحة المواطن العربي في كل أرجاء الوطن العربي.

هل تدفع بنا تحديات هذه الأيام البائدة إلى اليقظة العربية التي لا تزال تنتظرها منذ عقود؟

* وزير التعليم المهني والتقني في لبنان.



المصدر: السوق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٣

في المنوع

سيكون خطأ تاريخياً بدء الإعلان عن قيام السوق العربية للشركة بين دول إعلان دمشق الخمس، مصر وسوريا والأردن والكويت والسعودية لأسباب سياسية بحثة.

منذ بداية الخمسينات وحلم القامة السوق العربية قائم ولأسباب سياسية وتحليل تنفيذ الفكرة بالرغم من تولي كافة العوامل التي تدعو إلى إقامة السوق ودجاج الفكرة. ونجحت أوروبا في تنفيذ سوقها للشركة وقطعت فيها الأسواق كجيرة بينهما فشل الحرب، في الوقت الذي ظهرت فيه الفكرة كان معاً.

ومن المفيد أن يفكر العرب في استثمار مناخ السلام للقيام حقيقياً في زيادة وولبط القوة فيما بينهم. وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والاقتصادية والتي تحاول إسرائيل الاضطراب فيها ولعب دور رئيسها فيها. ولكن من غير المفيد أن تربط ذلك بالأحوال الجارية على صعيد عملية السلام في المنطقة. فنسرع لنعطي نحو الوحدة والتكامل لأسباب سياسية ثم نبطيء الحركة أو ندرجها عنها ونجمدها لأسباب سياسية متشابهة. بمعنى أن تربط مصير السوق العربية للشركة بحالة السلام.

تخمس الفكرة أنا وأصلت إسرائيل سياساتها الاستيطانية. وعطلها ونعوق تنفيذها إذا أبدت إسرائيل بعض الكرونة.

السوق العربية يجب أن تقوم لأسباب غير سياسية أو على الأقل أن تلت الأسباب السياسية في ترتيب متأخر. لأن العرب غير متحمسين سياسياً. وهذا العرس للسكخن من تجربة سنوات طويلة من العمل المشترك.

مجدى مشنا



المصدر: الأهرار

التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٤

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رفض طلب إسرائيلى الاشتراك فى الربط العربى أبالة: الربط الكهربائى العربى أولى خطوات السوق المشتركة

كتب علاء الدنا:

صرح المهندس ماهر أبالة وزير الكهرباء والطاقة أن مشروع الربط الكهربائى بين أفريقيا وآسيا عن طريق الربط المصرى-الأردنى يعتبر أول مشروع تمهيدى للسوق العربية المشتركة والمشروعات التنموية العربية التى دعا إليها الزعماء العرب خلال الفترة الأخيرة. وقال أبالة إنه تم مد ٤ كابلات بحرية عملاقة لربط الشبكة الكهربائية المصرية بالشبكة الأردنية على عمق ٨٥٠ متراً بنحو ويطول ١٣ كيلو متراً لبحر خليج العقبة لنقل طاقة تقدر بنحو ٤٠٠ ألف كيلو فولت سيصلها وذلك إلى أطوار مشروع الربط الخماسى لتبنيات كهرباء مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق وتركيا. وأشار وزير الكهرباء أنه على الرغم من الاختلافات فى الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول منطقة الشرق الأوسط إلا أن مشروع الربط يعتبر

بطريقة سلسلة والتعاون قائم بين دول المنطقة العربية وتركيا مميذاً عن إسرائيل بسبب الموقف المتمتد من قضايا السلام وأضاف أبالة أن الربط بين مصر والأردن سيفيد الدولتين اقتصادياً وذلك بتحديد الحاجة إلى تركيب محطات قوى كهربائية عالية الفولتية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للطاقة الكهربائية كما أن الاختلاف فى حالات المناخ وفروق التوقيت وأوقات الحمل الأقصى سوف يزيد كفاءة التوليد ويقلل ساعات التشغيل والأعطال. وقال وزير الكهرباء أن الربط بين مصر والأردن تكلف حوالى ٨٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين وسينتهى العمل به خلال ٣ أشهر ويكون جاهزاً للعمل فى أكتوبر القادم مشيراً أن الشبكة المصرية أصبحت جاهزة تماماً لمشروع الربط مع دول الشرق العربى بعد انتهاء إقامة الخط الكهربائى المصائق ٥٠٠ ألف فولت فى سيناء قبل موعده بـ ٤ أشهر.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢١

قبل أن «يدهس» قطار «الغات» الأسواق العربية منطقة التجارة الحرة تدعم التعاون العربي

التصرة - كرم جبر:

يُنشأ منطقة التجارة الحرة العربية خلال الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٨ بأنه صعوة عامة من أجل انقاذ وتعزيز العمل العربي المشترك... خصوصاً وإن القصة العربية التي امتصتها مصر في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ عكفت المبادئ الاقتصادية والاجتماعي بالتحاد ما يلزم نحو الاسراع في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليه... وكلفت اللجنة الجامعة العربية بوضع وتنفيذ استراتيجية تجاريات وخطط اقتصادية تتدرج لأمة العربية ف فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا... وأن تكون منطقة التجارة الحرة العربية هي الخطوة الأولى للوصول إلى سوق عربية مشتركة

وإلى التأكيد أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لم تعد كافية كخطار قانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، لأنها تفتقر إلى آلية عملية لمعالجة وتنفيذ... كما أن نصوص اتفاقية الغات قدمت استثناءات مهمة ومفيدة ولكن ليس للدول فرادى وإنما لمناطق التجارة الحرة التي تضم تكتلات تجارية دولية، حيث لم تعد القات تكتف بالاتفاقيات الثنائية في المجال التجاري بسبب قاعدة الدولة الأولى بالرعاية... وأي اتفاق فئتي سوف تطبق عليه القواعد والمزايا الواردة فيه لتطبيقاً ويحكم الاتفاقيات الملت على جميع الدول الأعضاء في منظمات التجارة العالمية... وأصبح الخيار حتمياً أمام الدول العربية، فرادى وفي مجموعها لمواجهة آثار الغات التي ستقلص الأسواق الخارجية أمام الصادرات العربية وستفتح الأسواق العربية أمام واردات الدول الأقطر تقدماً

وصف تقرير صدر مؤخراً في القاهرة مشروع منطقة التجارة الحرة العربية التي يجري إعداد الدراسات النهائية لإقامتها، بأنها الفرصة الأخيرة لإحياء التعاون الاقتصادي العربي، ومواجهة الضغوط الاقتصادية الشرسة إقليمياً ودولياً التي تستهدف إحلال نظام القلبي جديد على التفاضل النظام العربي.

وحدد التقرير الذي أعنته مجموعة من الخبراء عدة أسباب يتوقف عليها نجاح منطقة التجارة الحرة العربية وأهمها:

أولاً: توافر الإرادة السياسية للدول العربية وحسن الفية لهذا المشروع الذي يتطلب قرارات صعبة وهامة وقوانين وتشريعات محلية عديدة.

ثانياً: القضاء على الإجراءات والممارسات الجمركية المعقدة، وكذلك إجراءات النقل والعمور عبر الحدود العربية، وكلها أمور لم ترد في اتفاقيات تحرير التجارة. ثالثاً: إعادة النظر في الزدواجية القائمة بين أجهزة الصل الاقتصادي العربي المشترك التي تعمل بعضها البعض.

وأياً: ضرورة انضمام جميع الدول العربية إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي صادقت عليها ١٦ دولة عربية فقط، وضرورة اسراع الدول الست الأخرى باتخاذ الإجراءات الدستورية للانضمام إلى الاتفاقية.

ووصف التقرير قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية الصادر في شباط (فبراير) الماضي



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

المنطقة الحرة.. سنة أولى «سوق عربية»



د. أحمد الجويلي:

د. أحمد الجويلي

بدأنا بالتنسيق الثنائي

وهدفنا الإستراتيجي إنشاء

منطقة تجارية عربية حرة

د. حسن إبراهيم:

التكامل الإقتصادي العربي

قضية مصير

تحقيق :

أحمد عبد الخالق



المصدر : الأهرام المسبوق

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢١

أخرى إلى مرحلة السوق العربية المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي الكامل. يتم الاتحاد التدريجي وهو أمر يمكن أن يستغرق من الدبل العربية النصف الأول من القرن الحادي والعشرين من أجل الوصول إلى المرحلة الأخيرة على بيل الأمر يقتصر في حالة تنفيذ مشروع اتحاد الحرة الجديدة على قطاع أو مدخل واحد أو قطاع واحد ولكن هذا الخيار يتطلب تحركاً عربياً سريعاً لتفكيك هذا التحول إلى أن يتناسب مع الاحتياجات التي تواجه الدول العربية.

وهذا الأمر متاح ويمكن على الساحة العربية حاليا.

ونشير الى ان التحرير الفوري والكامل للتجارة النسيجية وتنشيطه تكاملية اخرى المجلس والتتبع الوثيق مع الجامعة العربية والدعم بادارة سياسية عربية وعزم من الطامحات المختلفة سواء حكومية او خاصة كل ذلك يمكن ان يكون انطلاقا من 2332.

2332. كحل السدود العربية المشتركة.

حديقة نمر السوق الجديد في القاهرة
الذكور عبد الرحمن السعيد
الامين العام للمساعد لجامعة النيل
العربية للشئون الاقتصادية يرى أن
انتهاء التوافق للحرية في العالم العربي
سيتكون ثلاثة الحقلية للسوق العربية
المشاركة التي تسعى جميعا للوصول
إليها منذ عدة سنوات كما أن أي دولة
عربية لن تقسم مطلقا من انشاء مزيد
من المناطق الحرة والتي ستؤدي حتماً
للخروج على العالم العربي كله.. هذه

المطابق ستحتجند أساساً على القيمة
التفسيرية أن هناك ميزات نسبية في كل
أداة عربية تختلف عن الأخرى ولكنه
يتمتع بالاتجاه كمتكامل وإن يعني أحد
في نفس هي المتعلق.

إننا نرى أن في مواقف العمل التحررية
تتمتع على أنشاء القيمة للحرية يعتبر
خطوة إيجابية نحو الاتجاه الصحيح
تطبيق القاعدة الأساسية لتسويق المنتج
وما يحتاجه قراراً إيجابياً يستحق
تقديره في الوقت بمتك.

مؤيداً في أول الأمر من ضمن
 زعيمين
 منسجماً إلى أن قواعدها العربية
 وضعت من قبل إسرائيل في
 القواعد العمل على تشجيع
 العربية لانتفاء النطاق العربية سواء
 استقرت القاتلي أو الضامن أو
 القاتل العربية نفسها وفي
 مني حشد مؤيداً أن النطاق جدول
 بمشهود الطريق أمام السوق العربية
 ضاملاً كل شيء منها ضروري للقاء
 تقتصر الأجوبة التي عادة ما
 على أكثر من أربعين سنة وأفغان لأن
 عمل القوات عبدة التغيرات
 والتغيرات وتؤدي يجب أن يتجه إلى
 ترضى والتعاون رغم حصول كل يوم
 من لشدة الطغيات والظلمة التي
 أصبحت تصيب الوقت والثرائى وليس
 ظروف السنين.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية والأجنبية وتقدير الترابط بين الاتحادات الفرعية ومنظمات العمل العربي المشترك في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

والجاءه الكركي في رجب سنة ١٢٥٠ هـ بعد قدس الله
الجاهه والتهود من السجده
والواضحة التي تدينهم من الاموال
والجاءه الحاد في الاموال
السجده المتصوره بها في الدول
التي لا تروى في الاموال
اقتصاديا في الاموال
واما العلاقات السجده تمتع
في الاموال والسجده المتصوره
في الاموال ذلك في الفقه كذا
في السجده المتصوره في الاموال
والجاءه التي في كذا في الاموال
التي لا تروى في الاموال
اقتصاديا في الاموال
واما العلاقات السجده تمتع
في الاموال والسجده المتصوره
في الاموال ذلك في الفقه كذا
في السجده المتصوره في الاموال
والجاءه التي في كذا في الاموال
التي لا تروى في الاموال
اقتصاديا في الاموال
واما العلاقات السجده تمتع
في الاموال والسجده المتصوره
في الاموال ذلك في الفقه كذا
في السجده المتصوره في الاموال

الخيار الوحيد

وبين المقيمين الاقتصاديين في
مختلف ان المناطق التجارية الحرة في
البحر العربي يمثل خيارا جديدا
حيث تشكل اقتصادا مضمنا
منطقة التجارة الحرة في ال
بروات التكاليف الاقتصادية
حيث سيتم انلاع مهمة التجارة
التي سيتم انلاع مهمة التجارة
التجارة الحرة بداية عام ١٩٩٨ والتي
سيتم انلاعها خلال الاعوام العشرة
التي سيتم انلاعها جزائيا وعربيا
التي سيتم انلاعها جزائيا وعربيا

الذين يؤمنون بصدقهم
ويؤكد الدكتور حسني إبراهيم الأمين
المهام لحاس الوحدة الاقتصادية أن
النطاق الجغرافي العربية في نواة حقيقية
للمشرق المتوسط التي طال انتظارها
وسط تكتلات عالمية تحاول السيطرة
الكاملة على منطقتنا وتشكل المنطقة
العربية بكونها أطرافاً قانونية وميكلا
تنظيمية يمكن أن خلاها الأسراع في
إنشاء الشبكات الكبرى وزيادة
التبادل التجاري والنفط التجارية
الحدود في أولى درجات التكامل
الاقتصادي الذي يمكن أن يتقال بعد
فترة مدتها قروا عشر سنوات
من أجل الاتحاد المزمع، ثم بعد سنوات

مازالت الدعوة المصرية والجهود المكثفة التي يبذلها الرئيس مبارك لإنشاء السوق المشتركة تجد استجابة واسعة من مختلف الدول العربية والمنظمات وعلى رأسها جامعة الدول العربية التي بدأت في التحرك السريع على كافة الأصعدة لتحقيق نفس الهدف حيث طرحت الجامعة العربية الاقتراح ببدء العمل في إنشاء هذه السوق بخطوات متدرجة تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة مع بداية يناير ١٩٩٨م وعلى مدى عشر سنوات كاملة تنخفض خلالها الجمارك بنسبة ١٠٪ وتزيل الحواجز التي مازالت تكلف حائزاً أمام التجارة والتعاون العربي... هذه الدعوة وصفها الخبراء بأنها سنة أولى سوق عربية مشتركة.

محمود المصري ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية يؤكد أهمية زمامها للنظرة الحرة التي جاء الإعلان عنها بعد اجتماعات من خلال الجامعة العربية واللجان المشتركة على المستوى الثنائي وفي هدف يسعى إليه كافة الأطراف الحالية في الوقت الحالي منذ وقت طويل وسيزيد في المساعدة في تطوير مصر وزيادة مساهمة حركة التجارة وستكون المناطق الحرة نواة خلقية السوق العربية المشتركة وجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات



السوق المشتركة

من الثلاث للانتباه ازدياد الحديث مؤخرا عن السوق العربية المشتركة التي يتردد على لسان ليس الكتاب ورجال الأعمال فحسب، بل أيضا كبار المسؤولين العرب بمن فيهم الرئيس المصري حسني مبارك، وذلك حسين عامل الأردن، ورئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، ووزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، وأن يكون الكلام حول هذا الموضوع على هذا المستوى من المسؤولين، فهذا كاف بحد ذاته لإثارة الاهتمام والقائل في أن معاً.

ولقد كثر هذا الحديث بشكل خاص في أعقاب قرارات القمة العربية الأخيرة التي عقدت في بولييو (تونس) للماضي. إلا أن السؤال المحير الذي لم يخطأ بإجابة شافية بعد هو: ما هي السوق المشتركة التي يربنها العرب الآن؟ وهل يعرفون حقاً لماذا مطالبون بهذه السوق؟ هل هي دعوة لتلبية حاجة حيوية وضروية مصرية، أم إنها دعوة لترك على طرقات أخرى من العمل الاقتصادي المشترك مثل السوق الشرق أوسطية، أو الشراكة المتوسطية مع «الاتحاد الأوروبي»؟

أي شكل من أشكال العمل العربي المشترك، أو التنسيق المشترك ولو كان محدوديه النسيب، سياسياً أم الاقتصادية، هو خطوة إلى الأمام في هذه المرحلة المبرجة من تاريخ المنطقة. ومع ازدياد الدعوة للسوق المشتركة، لأن هناك دولا وهيئات عربية ترى السوق الاقتصادية الشرق أوسطية عملاً اقتصادياً يحدت. وتعتبر الدعاوات الرافضة لها بمثابة محاولات لتسييس الموضوع، وذلك لأنه من الضروري أن يناقش الداعون للسوق المشتركة الأسباب التي تدعو إلى إقامتها: فهل هي تلك التي حصلت على موافقة مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة عام 1964، أم إنها شيء آخر تماماً؟ بالتأكيد أنها شيء آخر، إذ أن السوق المشتركة لعام 1964 طرحت على خلفية إيديولوجية ثورية كان يقودها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

كما أن حال الغرب آنذاك كان غير حالهم الآن وعلى مختلف الصعد فقد كانت مصر وسورية قد خاضتا في عام 1958 تجربة الوحدة الإنمائية تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة» والتي فشلت بعد انفصال دمشق في سبتمبر (أيلول) عام 1961.

ولعل الأساس الإيديولوجي لتلك التسعى القومية الاقتصادية هو الذي حال دون تحقيق أي تقدم في هذا السبيل، بمعنى آخر، الوحدة الاقتصادية العربية على أساس تلك القاعدة الفرونت. وهذا رد فعل طبيعي... خصوصاً محليين وخصوصاً خارجيين، ولكن ما يزال هناك من يعتقد أنه لا يمكن قيام وحدة اقتصادية، أو سوق مشتركة، من دون أساس إيديولوجي.

ومن هؤلاء المفكر الاقتصادي والاقتصادي لارموق، جلال أمين الذي كان يتحدث في لندن مؤخراً من فوق منبر «رابطة أصدقاء جامعة الدول العربية». ويسوق للتخيل على ذلك أن الفكر الأثاني المعروف في يديده ليست كان يدعو في ثلاثينات القرن الماضي إلى وحدة المائتة الاقتصادية ليس لأسباب تجارية أو اقتصادية بحتة، بل على أساس للعقد الإيديولوجي. فهو يعتقد أن الوحدة الاقتصادية يجب أن تقوم تغييراً على الشعور بالانتماء إلى أمة أو قوم... الخ.

ولكن لو قبل لارموق كلام ليست، أو رأي أمين، فإن التسليم بلا حلف كيف أن الرأسماليات الأوروبية المتنافسة، وبينها الرأسمالية الألمانية، خاضت صراعاً مدمواً في ما بينها وتدخلت في حرين غابيتين طاحنتين الحقناً الممار بأوروبا. والمعروف أن أوروبا هذه انقلت وأعدت إعمارها وفق مشروع للمساعدات الأمريكية المعروف باسم مشروع مارشال قبل خمسين عاماً نسبة إلى وزير الخارجية



المصدر : المجلة

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمريكي آنذاك جورج مارشال. ولكن ما كان يمكن لأوروبا أن تقوم ولتستعيد
الانتماءات لها العاقبة. لولا البدء بالعمل الأوروبي للوحدة الذي انطلق من اتفاق
الكوالون والقمم بين ألمانيا وفرنسا وتلاه الإعلان عن اتفاق ست دول أوروبية على
قيام سوق مشتركة عام 1996، التي تطورت إلى «الاتحاد الأوروبي» الذي يضم
15 دولة. ومهما كان الأساس الأيديولوجي للدور الأمريكي في توحيد أوروبا، فإن
تجربة العمل الأوروبي المشتركة جديرة بالدراسة والأهتمام وتعلم الدروس منها.
والملك فإن من التأكيد جيداً معرفة ماذا نريد من السوق المشتركة الآن، لا سيما
أن معظم أنظمة الحكم العربية لم تتغير منذ الستينات. وبما أنه لا يمكن العمل
لتحقيق الوحدة الاقتصادية للتي، أو حتى للمعالجة لما هو قائم في أوروبا، نعتقد
أن الخطوات الأولى تكون موضع ضوابط الحفل وقواعد أكثر متانة لضمان
صيانة حقوق وشروط علاقات التعاون العربي، وتشجيع إقامة المؤسسات
الحرفية والهندية والأمنية. ولكن الأهم من هذا وذلك أن قيام سوق مشتركة
حقيقية وفق شروط هذا العصر، يتطلب تضحيات أنية، فهل نحن جاهزون ؟ ■

مصطفى كركوتي



ليس
الصبيدي

السوق، اللامشركة،

الأرقام تقول إن حجم التجارة العربية البينية يساوي 10 / فقط من حجم التجارة العربية الخارجية؛ أما الاستثمار البيني فهو رقم أقل من ذلك حيث لا يساوي سوى 6 / فقط من استثمارات العرب في الخارج والتي قدرتها بعض المصادر بـ 600 مليار دولار. أليست هذه الأرقام فعلاً مكتشفة؟

ومع ذلك، فإن الجامعات العربية تتأذى بالسوق العربية المشتركة لكن الحساس لهذه الفكرة ارتفعت حرارته في الأشهر الأخيرة حيث أقيمت الندوات والمؤتمرات بل وصدرت القرارات بالفعل من القمة العربية ثم الجامعة العربية.. ثم.. ثم.. ثم.. فقط!

ولم تتخذ أي دولة عربية حتى لحظة كتابتي لهذه الكلمات أية خطوة عملية لتنفيذ هذه الفكرة العريقة سوى مصر التي بدأت في تحريك الأمور باتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع ليبيا وتونس والأردن وسوريا كبدية الفكرة الأكبر.

أما على المستوى الجماعي ورغم إجماع دولنا العربية على أهمية منظمة التجارة الحرة وضرورتها وسط تكتلات العالم الاقتصادية الخ... إلخ إلا أن الأمر لم يخرج عن مستوى حبر الورق الذي كتب به القرار

والقرار يا سادة يقول إن يناير القادم هو موعد بداية التنفيذ التدريجي للجمارك العربية البينية بنسبة 10 / سوريا للوصول إلى التعمير الكامل للتجارة بعد عشر سنوات لم يتخذ من الوقت سوى ستة أشهر ولم يحدث أي تغيير لا في نظم الجمارك أو النقل أو التأمين أو ضمان الصادرات أو حتى توفير المعلومات للدول المختلفة من صادرات الدول الشقيقة!

وبينما يتخذ دول كثيرة في المنطقة ومنها مصر ولبنان ومعلما من دول الاتحاد العربي مجهولات ضخمة في مصادقاتها مع المجموعة الأوروبية للوصول إلى اتفاقية شراكة أو تجارة حرة.. فإن ذلك الأمر لا يتكرر على المستوى العربي الجماعي بأي شكل من الأشكال ويظل عدم توصل دول مجلس التعاون الخليجي لاتفاق جمركي موحد أحد أبرز الأدلة على اتساع هوة الفكر الاقتصادي بين الدول العربية وبعضها. منظمة التجارة العربية الحرة أصبحت أمراً حتمياً لا مجال للتراجع عنه الآن مهما تراكت الخلافات.

والكتل الاقتصادية هو الطريق الوحيد ونحن مقبلون على فترة سيتم فيها إلغاء الاتفاقيات الثنائية والسماح فقط بالتكتلات الجماعية طبقاً لنظمة التجارة الحرة التي تنضم اليها دولة تلو الأخرى. السوق المشتركة إذا يجب أن تخرج من الإطار إلى التنفيذ. ليس على الورق لكن على الصدور. أما ما نشهده الآن فهو مجرد مجموعة دول لا تشترك مع بعضها في أي شيء سوى في لفتها الفاتكة على أبرز الاختلاف وإعلانه!!

نقطة هامعة سؤال لوزارة الاقتصاد المصري: لماذا لم تنضم مصر لاتفاقية تيسير التبادل التجاري العربي حتى الآن؟ رغم أنها الزاوية المؤسسة لفكرة السوق المشتركة التي تتأذى بها مصر؟ مجرد سؤال!!



المصدر: الأخضر

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجربة تكاملية اقتصادية مبكرة أخفقت لماذا؟

بلم الدكتور:
صليب
بطرس



فكانت هناك حرية انتقال عوامل الإنتاج من رأس مال وعمالة بصانبت حرية تداول منتجاتها كل من البلدين وذلك بالإضافة إلى حرية تداول الليرة السورية والليرة اللبنانية في كل من البلدين دون التقييد بالسعر الرسمي وجاء ذلك نتيجة أن وحدة النقد في كل من البلدين مرتبطة بالدينار الفرنسي ويصدرها بنك سوريا ولبنان وهو بنك يخضع لتوجيهات مركزه الرئيسي الموجود في باريس وكانت هذه وحدة نقدية خضعت في بنيتها هذا الاتحاد لأنها جاءت سابقة لأوانها

والواقع كانت هناك عوامل كثيرة انتهت إلى عدم استمرار هذا الاتحاد والأسواق وانخفاضه ابتداء من ١٤ سائس ١٩٨٠ وأصبح واضحا أن أخفاق الاتحاد الجمركي السوري اللبناني إنما يرجع إلى عدة أسباب. تعرض الضرائب بين البلدين في مسائل عديدة وفي مقدمتها المسائل السياسية إلى الضعف ويكس مزايا من هذا الاتحاد الأخيرة ويكس جوهرا لطار الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة بين البلدين أيام الاتحاد الفرنسي وظل قائما في حقيقة الاستقلال لم تكن به أدوات تنظيمية لازمة لمعالجة بعض من مشكلات الاستمرار والاتصال إلى ذلك لم تكن هناك أدراك مشتركة للوحدة أو رغبة سياسية لاستمرارها

تباين السياسات الاقتصادية والصناعية والزرارية لكل من البلدين ورغبة كل منهما أن يتبع سياسة اقتصادية مغايرة تتلاءم مع مقتضيات الاقتصاديات فارتأت سوريا أن تعد من الواردات لكي تحقق توازنا حقيقيا في ميزان مدفوعاتها وتحمي إنتاجها الصناعي والزراعي على عكس ما كان يرمي إليه لبنان من إطلاق حرية الاستثمار ورغبة منه في توسيع أفق تجارتها مع بلاد العالم وأصبحت نتائج هذا الاختلاف أشد خطرا بعد أن توسعت الصناعات وازداد الإنتاج الزراعي في كلا البلدين دون أن يكون هناك تخطيط ذاتي منسجم في ظل الأوضاع الجديدة التي يفرضها توسع الاتحاد الجمركي.

خضع لأوضاع اللعبة بين الشعبين السوري واللبناني نتيجة عوامل الضغوط التي بذرها الاستثمار الفرنسي بينهما ونجح على نحو ما كان يسعى إليه الاستثمار الأنجلو

مستور واحد وزوال هذا المجلس نشاطه ستة أشهر في سوريا وستة أشهر في لبنان وتكوين الرئاسة للبلد الذي يصفه فيه ويتولى هذا المجلس الإشراف على إدارة الاتحاد الجمركي

وبطاقة لهذه الاتفاقية يتولى المجلس أعداد التشريعات الضرورية لكل الهيئات المشتركة بين البلدين ومراقبة هذه الهيئات ورسم سلطة كل منها وذلك بقية تفادي التضارب فيما بينها وأعداد مشروعات الاتفاقيات التجارية والصناعية لخصها على كل من الحكومتين ليعملها والواقعة عليها وفصلت الاتفاقية أن يعد المجلس الأنجلو مشروعات القوانين ويختمها إلى مجلس وزراء كل من البلدين فإذا ما أصدر البلدان قراراتهما التلت عليها وقوم المجلس بنشرها وتنفيذها ويطور مستشاري الصلاحيات الاقتصادية بين البلدين في تلك الحقيبة عن تجاوزها إطار الاتحاد الجمركي

انتهى مقال الأسبوع الماضي إلى أن أعاد ترسيم السوق العربية المشتركة بين الأقطان من الصغر من حيث انتهت إليه وبغير ذلك تكون قد سلمنا بشياع مجهولات ضخمة قام بها استراتيجيون محسرون في اقتصاديات الحركات التكاملية وهو أمر لا يجوز أن يقوم به كل من يريد الخلاص للوطن العربي وتنظير الأجابة عن سؤال طرحته عن سبب أخفاقنا نحن العرب فيما نجح فيه الآخرون أن تعرض لتجربة وقعت فعلا مرت بها سوريا ولبنان عن طريق اتحاد جمركي قام بينهما خلال فترة الاتحاد الفرنسي واستمر بعد حصول البلدين على الاستقلال عن فرنسا ١٩٤١

وانشأ هذا الاتحاد بموجب اتفاقية وقعتها البلدان في دمشق بتاريخ أول أكتوبر ١٩٤٢ وبموجبها أصبحت سوريا ولبنان منطقتا جمركية واحدة لها تعرفة واحدة وتكفل حرية نقل السلع حرية تامة دون أية رسوم أو ضرائب جمركية وعلى هذا الأساس كان لكلا البلدين إدارة جمركية واحدة تؤول عملها في إطار خطة جمركية واحدة

وبموجب هذه الاتفاقية أنشئ مجلس مشترك يسمى المجلس الأعلى للصالح المشتركة يتألف من ثلاثة مندوبين لكل من البلدين ولكل فريق



المصدر: **الأخبار**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٣

في محضر ومجلس بالمثل الضمانية
السويسية الراعية وأهل خير مثل ذلك
مساقيمت به لبنان مسوا ويدين علم
سوريا بإبرام اتفاق مالي مع فرنسا
التي بموجب قوة الأتراء غير المحتوية
للعمة السورية في لبنان ومعنى ذلك
عدم قبول الثورة السورية مسدا
للبني في لبنان

عدم إيمان القيادة السياسية في
كلا البلدين بفكرة التكامل الاقتصادي
وعدم انتعاج هذه القيادة بالمراد التي
يحققها التكامل ونجوة الشعب نفسه
عن هذا الضمان.

الفر إلى الجانب القوي في أول
سراجل الاتحاد الجمركي بذلك يوم
تصديق الأكاديميين من ذلك استنفا
إلى أن هذا الجانب أعلى درجات
التكامل وليس مكانة مرحلة الاتحاد
ففي يناير ١٩٤٤ أبرمت الدولتان
اتفاقية تقنية مع فرنسا حددت
بمقتضاها قيمة التعمتين السورية
واللبنانية بالنسبة للفرنك الفرنسي
والجنيه الاسترليني وفي أبريل ١٩٤٤
انفقت الدولتان مع فرنسا على إنشاء
هيئة مسئلة اسمها مراقبة النقد
السورية اللبنانية وتتكون من ممثلين
عن سوريا ولبنان وفرنسا وتصدر
قراراتها بالأجماع وتطبق بها الاشتراط
على تنظيم مراقبة النقد الأجنبي وهذا
إجراء ما كان يجوز القيام عليه في
هذه المرحلة

وجاء على لسان الرئيس اللبناني
هذه أعلانه قبول فسخ الاتحاد لقد
سلفا لماذا لا تقبلون وحدة اقتصادية
وتقنية كاملة؟

وتجيب أن التنسيق الاقتصادي
فسر والوحدة الاقتصادية فسر آخر.
إن إقامة الوحدة الاقتصادية الكاملة
سيفرضون أن يفرض منه السوريف.

● ● ●

وكذا لفيقت المعاملة المبكرة التي
قالت للكون لولة ليعمل عربي مشترك
أكثر رعاية في مشمار التكامل
الاقتصادي وأهل هذه المعاملة لو
نصحت لأصبحت شركة لواء دور في
حماية فلسطين بعد أن ينضم لها
الأردن والعراق لتكون للخدمة
الفرجية الثالثة التي سبق أن القوت
تكونها في كنفها التي صدرت أول
بطيعة منه في أول يناير سنة ١٩٧٦
أما الأولى فقد القنت أن تضم مصر
وأيبيا والسودان والثانية منالنت تمت
اسم الاتحاد المغاربي والرابطة وتضم
من دول الخليج والتي تشمل اسم
الاتحاد الخليجي



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٧

حلم لا يريد أن يتحقق اسمه:

السوق العربية المشتركة

الحكام العرب يرفضون مبدا

.. الكل في واحد!

للتدخل السريع في حالة حدوث
أى عدوان على أية دولة عربية أو
حدوث نزاع مسلح بين دولتين
عربيتين وبهذه الطريقة تكون قد
انشأتها الأليات المطلوبة لدعم
السوق العربية على أن يكون
هناك مجلس للرؤساء والملوك
العرب يتخذ كل ٢ أشهر ويكون
هناك مجلس وزراء يكون من
وزير عن كل دولة عربية.
وتكون الرئاسة بالحوالى بين
الوزراء العرب ويجتمع
اجتماعات ربع سنوية لمناقشة
تنفيذ توصيات وإقرارات مجلس
الرئاسة العربى بالإضافة إلى
ذلك يكون برلمان عربى من عشرة
أعضاء عن كل دولة عربية
ويجتمع هذا البرلمان العربى فى
دورات ربع سنوية للنظر فى
التعديلات التشريعية وأخرجا
إلى حين الوجود وإزالة أية
عوائق قد تعترضها ويمكننا
الاقتراء بالسوق الأوروبية

**لا مكان
للعرب
فى عصر
التكتلات!**

رابعا ان هذا لا يلقى لأن الآليات
يجب أن تكون على أعلى مستوى
تتفقدنى لدعم هذا السوق
بالإضافة إلى ضرورة وجود
محكمة عدل عربية للفصل فى
النزاعات التى قد تنشأ بين
الأعضاء العرب وكذلك تنفيذ
الاتفاقية الدفاع المشترك وذلك بأن
تخصص قوة سلام عربية مكونة
من وحدات عسكرية من كل الدول
العربية تحت قيادة موحدة وذلك

على الرغم من أن السوق
العربية المشتركة قد ولدت كحلم
كبير فتحته آمال جياشة تملأ
قلوب المواطنين العرب إلا أن هذا
الحلم الكبير كسر على صخور
الخلاطات السياسية.

وعن تأخر تحقيق الحلم يقول:
● مصطفى كامل مراد زعيم
حزب الإحرار إن أسباب تأخر
وجود السوق العربية المشتركة
أنها لم توجد أية اليات أو
مؤسسات تخضع للقرارات التى
تصدر سواء من الرؤساء العرب
أو من مجلس الجامعة العربية
هذه الآليات لم تكن موجودة
بالقدر الكافى وبالقائى فإين
السوق العربية المشتركة تأخر
ظهورها وتأخرت فاعليتها
ويحاول الرئيس مبارك مع بعض
الرؤساء العرب فى سوريا
والغرب وليبدأ إحياء هذه
السوق بإنشاء مناطق للتجارة
الحرية عن طريق الاتفاقيات
لثنائية بين الدول العربية وفى



المشتركة وكيف تطورت من سوق مشتركة إلى سوق موحدة وهي الآسوة الأساسية والقاعدة السليمة التي تنهض عليها الوحدة السياسية.

ويؤكد الدكتور محسن الخضيري الخبير الاقتصادي أن حلم السوق العربية المشتركة ستتحقق عاجلاً أو آجلاً ونظرة لواقع الشرق العربي الذي إلى أن أصبحت كل دولة مجرد جزيرة تحيط بها الأسواق العالمية والتجارة من كل جانب وقد وضع الأحكام العرب المفسوم في مآزق عندما أصبحت كل مخبراتهم الخارجية تأتي من خارج الوطن العربي.

وبالتالي أصبحت شعوبهم تعيش أسيرة للاستيراد أو التصدير.

فقد أصبحت خطوط الاتصال بين الدول العربية وبمعضها البعض في حاجة إلى شبكات فسيحة من الطرق البرية والبحرية والجوية تعمل بين هذه الدول لتلك لأحد من إزالة كل الحواجز وإقامة المعابر والمصارف التي تنهض هذه العزلة المفصلة ويؤكد الخضيري أن الآسوة العربية تمتلك جميع مقومات التكام والتتمة الضخامة التي ترفع من القدرات الاقتصادية العربية مثل ثرائر عوامل الإنتاج وكذلك الأيدي العاملة فليمن ٢٤٠ مليون فرد يطنون أرض الآسوة العربية من بينهم ما يزيد على ٨٠ مليون عامل من مختلف التخصصات ولديهم الخبرة والمعرفة والاستعداد الفيزيوي لاكتساب العلم وصقل المعرفة والخبرة من خلال التدريب وبالتالي فإن الأيدي العاملة متوافرة بدرجة كبيرة وبالتالي فإنه ليس من الغفلي الاستثمار في استيراد الأيدي العاملة من الخارج.

ويشير الدكتور الخضيري إلى وفرة رأس المال فهناك ما يزيد على ٢٠٠٠ مليار دولار أموالاً عربية سائلة ومخزنة ومكتزة وغالمة في الأسواق الدولية وبالتالي فهي جاهزة للاستثمار والتوظيف في المنطقة العربية إذا ما ألغيت لها التمامات وفرض الاستثمار الجيدة. ونحن نعتك الأرض فهناك مسمات شاسعة من مرماس الاطراف من العظمى التي تخرخر الخضرات مدد إليها يد الاستغلال حتى إلى أن نكوها الفقية

ليتم التكيف عنها إلا من خلال الصلة أما الإدارة فهناك عشرات الآلاف من خبيرسراء الإدارة والمديرين الذين يمكنهم إدارة المشروعات بكفاءة ولكن لم تتح لهم الفرصة لكي ينفذوا ذلك لأن اختيار القيادات في الدول العربية يفضح لتفكيره "KGB" السوفيتية التي تنص على عدم اختيار أي قياد إلا إذا كان هناك ملك قسار إيطالي يلم

اختيار العناصر السليمة التي بدورها تختار العناصر الأسوأ وبالتالي فهي تختار العناصر بألفة الأسوء وبذلك فسدت المشروعات في كثير من الدول العربية الفترة على المخالفة تنحية الفضل الإداري وسوء اختيار القيادات الإدارية التي نهبت المشروعات بدلا من أن تعمل على نموها.

كل هذا يحتاج مراجعة بقلية وقلقة مع الذات من أجل الإعداد لميناريو أو للتصميم عام لكي راسيد لامكانيات الآسوة العربية فلابد من وضع خطة مريحة رصنا لأحداث السوق العربية المشتركة من طريق تكوين اتحاد جمعي مابين الدول العربية بهدف الوصول إلى صيغة السوق العربية المشتركة كم إلى صيغة المجتمع العربي الموحد الذي يتمتع فيه اقتصاديات الدول العربية جميعها وتصبح اقتصادا واحدا متحدة بذلك حلم سوق الوحدة العربية المشتركة.

تعزيز العرب بعلم الجنية يقول الدكتور حسن عبيد

الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في واليم الامم كان اتفاق السوق العربية المشتركة سوق مود العبد من الاتفاقيات منها اتفاقية اوروبا على إنشاء سوق اوروبية مشتركة ولكن الفرق بيننا وبينهم أنهم اخذوا الموضوع جديا وتدرج بدا من اتحاد الفحم والصلب في اتفاقية روما عام ١٩٥٧ إلى اتحاد جمعي ثم إلى سوق اوروبية مشتركة ثم إلى جماعة إقتصادية موحدة.

ففي يناير ١٩٩٩ المجلد سوف تظهر العملة الأوروبية الموحدة. بينما نحن بدنا بالغالطة سوق مرة واحدة وأنشأنا هيئة للسوق العربية المشتركة تتبع جامعة الدول العربية وبذلك جهود كبيرة وبسعت عدد من المشاريع المشتركة ولكن لم يخرج إلى حين

التفعية إلا عدد محدود فقط من المشروعات والتفاقيات البشال ندرج: إن التجارة بين الدول العربية وبعضها البعض لا تتجيز إلا فقط بينما تجارة العرب المصري مع اوروبا بنجا: ٢٩٧.

أن الشغلة لا تكمن في وجود سياسات أو هيئات أو مشروعات أو دراسات بشر وجود العزم لدى المستثمرين وكذلك لدى المصيرين والمستوردين لرؤسة اسواق الدول العربية على الطبيعة ومحاولة التلاصق منافسة الفعجات الأجنبية.

نحن الآن في مواجهة تحدين اولهما تحدي الحسابات أي حرية التجارة في السلع والخدمات.

ثانيهما تحدي التجمعات العالمية الكبرى سواء في اوروبا او امريكا الشمالية أو آسيا لأن لابد من تجمع القيمي وليكن تجمعا عربيا وقد بدأت بوادر تجمع اسلامي بين دول العمام التي عقلت بتركيا هذا الشهر يحضون التكتو الجوزوي وذلك لتسهيل عمليات التبادل والتجارة والاستثمار ولكن الحل في منطقنا العربية يكمن في

الدراسات العملية الجادة التي يجب أن تقوم بها الحكوم الخارجية الصناعية لأنها تجمع بين أهل الخبرة في كل مهنة ولا بأس من اشراك الجهات العلمية مثل الجامعات في رسم مشاريع المستقبل ودراسة الاسواق واحتياجات السلع والخدمات وفرض التكام.

ثانيا: التسريع الجاد بين البورصات العربية لتكوين اتحاد بورصات لتسهيل تداول الأوراق المالية العربية داخل الأرض العربية وكذلك إنشاء هيئة استثمار عربية ترسم للمستثمر العربي خرائط الاستثمار الجاد.

خفض الجمارك على السلع العربية المتكثا

وبوضع حمدي عبدالمعظم استاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية المبادات بطننا أن السوق العربية المشتركة يمكن أن تتحقق إذا سبنا كل تطبيع بعض السياسات المشتركة بين الدول العربية بحيث يتم تحرير اسواق السلع والخدمات بالأسواق وجمارك ممكنة وكذلك حرية انتقال عناصر الإنتاج سواء في تلك الأيدي العاملة أو رأس المال



تحقيق:

هدى العيسوي

بطلان من معدل الأرباح المتأصلة نتيجة صفر حجم المشروعات التي تقوم على أسس عربية وليس مشروعات مشتركة لايزيد الحجم ونقل التكاليف وازيد القدرة على المنافسة أمام المنتجات المستوردة خاصة في ظل اتفاقية الجات التي سوف تزيد معها درجة المنافسة ويؤدي ذلك للاحساس بأهمية التكاليف والتكامل العربي في سوق مشتركة خاصة ان التكاليف الاقتصادية ومايرتبط بها من مزايا مستدامة من أحكام اتفاقية الجات مما جعل معظم الدول شرقا ومغربا تنجح في التكامل للصعود أمام المنافسة في ظل حرية التجارة العالمية

إذا أردنا تحقيق فاعلية السوق العربية المشتركة يجب ألا تزيد معدلات الجمارك على السلع العربية التي تعتبر عربية المنشأ ولذلك نسبة التصنيع العربي فيها عن ٤٠٪ في هذه الحالة لايزيد معدل الجمارك على ١٠٪ على الاكسر فيما بين الدول العربية وبعضها البعض وذلك وصولا إلى التحرير الكامل وبذلك الرسوم الجمركية على السلع عربية المنشأ بالإضافة إلى الحد من الرسوم غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات والاستهلاك والقيمة المضافة وغيرها من الرسوم غير المباشرة الموجودة في معظم الدول العربية وغيرها.

أزمة الثقة

بين الحكومات العربية

ويشير الدكتور خليل حسن خليل الخبير الاقتصادي بمعهد الدراسات والبحوث العربية إلى وجود وانتشار السوق العربية المشتركة ولكنها ليست لم تكن لها اية فاعلية بسبب عدم وجود ارادة عربية وعدم الاهتمام بالتعاون الاقتصادي أو السياسي فالأزمة العربية هي أزمة ثقة بين الحكومات العربية وبعضها البعض وهناك دعوة مخصصة جداً للدول العربية أنراسمالية وهذه الرواية بقيت بين حكومات الدول العربية وحكومات الدول الاستعمارية القديمة والجديدة إنجلترا وفرنسا ثم انتقلت للتبعية الآن للدول أنراسمالية الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

قابلة للدول هي التيارات العربية الموحد والتي يوجد الآن في صورة ديار عربي حساسي لتسوية المشكلات بين الدول العربية بمعرفة مشوق التكاليف العربي.

كذلك يمكن ان تكون هذه بورصة عربية موحدة تربط بين المشروعات المتوجبة في مختلف الدول العربية وتؤدي لتوسيع حجم سوق المال وتداول الأوراق المالية في مختلف المشروعات مما يشجع على استثمار الأموال العربية داخل الوطن العربي ويحد من التكاليف والضرائب التي تزيد من حجم المخاطر كما يحدث بالبورصات الأجنبية كذلك يمكن ان يكون هناك شركة عربية متعددة الجنسيات تساهم في راسمالها مالها مجموعة كبيرة من الدول العربية ويعمل فيها عمالة ينسب مختلفة ومضاربة من مختلف الجنسيات العربية مع تحرير شغلهم من لحدود وقوانين العمل وتصاريح العمل والامانيات وغيرها.

وكذلك يمكن ان يحقق السوق العربية المشتركة إذا سلم استخدام جانب من الدول العربية في مشروعات القيمة تضم مختلف الدول العربية بمعنى انه لايقول الاستفادة مع المشروع على دولة أو دولتين وإنما يستفيد منه عدد كبير من الدول عربية المجاورة.

مثل مشروعات البنية الأساسية القائمة على الربط

اقتصادي للبلدان الطبعي، وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وريد شبكة الطرق البحرية البرية طرق لنواصط البحرية والبرية بحيث يتم التعامل كما لو كانت الدول العربية دولة واحدة لا اعتبار فيها لاختلاف الجنسية وهو مايتطلب ارادة سياسية مخلصه من جميع حكام للدول العربية وهو أمرال حلاً حتى الآن نتيجة لفقدان الثقة بين بعض الحكام العربيين وبعضهم البعض. وعدم استقرار السياسات الاقتصادية التي تتغير بتغير الحكام في الوطن العربي مما يقلل من عنصر الإنسان الذي يحدث عنه المستثمرون ما

أو الموارد الطبيعية أو التكنولوجيا والآلة وفي هذه الحالات يمكن ان تكون هناك الفرصة للنسج والخدمات المنتجة في الدول العربية بحيث تكون اولى بالرعاية من المنتجات الأجنبية من الدول العربية أو الأوروبية. وكذلك لابد ان تكون هناك مشروعات مشتركة تستفيد من المزايا الموجودة بكل دولة. هناك دول لديها رأس المال ودول أخرى لديها الأيدي العاملة، ودول لديها مساحات للزراعة، وأخرى لديها ثروة معدنية وبنزين ودول أخرى لديها قدر من العلم والتكنولوجيا

والآلة بحيث إذا اندجت هذه الأقسام في مشروعات مشتركة فسيتمكن ان تؤدي احتياجات الدول العربية من المنتجات والخدمات وبالتالي التقليل من الواردات القائمة من الدول غير العربية. كذلك يمكن ان تتحقق السوق العربية المشتركة عن طريق إقامة منطقة تجارية حرة يتم فيها التصنيع من أجل التصدير ويعتمد تكون خالية تماماً من جميع الضرائب والرسوم والتعريفات الآلية والقيود الرقابية المختلفة وتتمتع بالحدود من الامتيازات التي تتمتعها من جذب التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي لإنشاء مصانع تستطيع ان يستفيد من الامكانيات الموجودة لدى الدول العربية وتؤدي لزيادة صادرات هذه الدول إلى بقية دول العالم خاصة دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تحتاج إلى منتجات الصناعات الهندسية والتعدينية واللغذية بأسعار منافسة لتساعل السلع المنتجة بالدول الأوروبية والأمريكية.

بنك مركزي واحد

ويضيف كما يمكن ان تتحقق السوق العربية المشتركة إذا ماتم تطبيق سياسة مصرفية موحدة بحيث تكون هناك بنوك خاضعة لبنك مركزي عربي واحد ويؤدي المصرفية أيضاً تطوير الأيدي العاملة المصرفية ومنها تزوج الأموال المصرفية في الخارج بحيث يمكن في المستقبل ان تكون هناك عملة عربية موحدة



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أما الدول العربية ممثلة في حكوماتها تقع في الدول للتقدم ولا تلحق بنفس الدرجة في الحكومات الشفيلة كما يسمونها ولذلك فإن تجمع السوق العربية المشتركة وإن تلجج محاولات أقل من ذلك وهي منظمة للتجارة الصرة وهي الشفاسة بازاحة المواقف الجمركية لأنه مالم توجد ارادة الاقتصادية أو سياسية فمن توجد اية مشروعات عربية مشتركة ولا اية تنظيمات أو اتفاقيات حول الرسوم والحواجز الجمركية.

وهذا الحديث لا ينال أهمية الاتفاق الاقتصادي بين الدول العربية على قيام جبهة عربية الاقتصادية موحدة تدافع عن الصلوق العربية والاتحاد الأوروبي مثال واضح على ذلك فهذا الاتحاد يصل كل انواع التكامل الاقتصادي من منظمة تجارة حرة وسوق مشتركة ووحدة اوروبية اقتصادية كاملة وحتى الوحدة النقدية نجد لها ميعاداً حينئذ اتفاقية الاتحاد الأوربي (اتفاقية ماستريخت) أول يناير ١٩٩٩ لتقليد وحدة اوروبية نقدية موحدة ولها عملة واحدة وهي الليرة.

ويؤكد اللواء طلعت مسلم الشيخ الاستراتيجي على ان السوق العربية المشتركة لم تخرج للنور لعدم اتفاق الدول العربية مع بعضها البعض فلذا اتفقت نولتان عريبتان أو أكثر على بدء انشاء سوق عربية بينهما فإن هذا سيحفز باقي الدول العربية على الانضمام لتلك السوق.

فمصر بدورها الاساسي تعمل كعنصر فعال في هذه للسوق فعندما قامت الثورة كانت مصر مشغولة بتثبيت الثورة وتحقيق العدالة الاجتماعية وكان لديها اولويات تمنعها من التدخل في انشاء سوق عربية مشتركة بمصر

بدورها القضيوي في اي امر يخص الأزمة العربية يكون لها الدور الهام والمشاركة الفعالة وإن يتصلق أي سوق عربية مشتركة بول الغاء هذه الحواجز وهي لا تنفي من فراغ ولا تأتي بحججه مسوق لمرأى الحكيم يتم الإلغاء فلابد من توجيهها بين الدول العربية حتى لا يستطيع احد استغلال التسهيلات لبلد عربي في دخول سلع محظورة دخولها لدولة أخرى.

وعينياً يجب البحث عن كتلة وسط عالم التجمعات وإلا كان مصيرنا الشقاء في العصر القادم فلا يصلح العمل بالكتل الصلابة والاعتماد على الكتل البسيطة لمصر وحدها لا تحقق اهداف التنمية للسوق العربية وحدها إذ لا يوجد لدينا خيارات كثيرة ولابد ان يكون هذا التجمع عربياً لأن باقي التجمعات ستظل نظرة عدم كفاي معنا.



المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خوري: السوق المشتركة أصل العرب الوحيد

وصفت الأمين العام للمجلس
الأعلى اللبناني السوري نصري
خوري قسماً سوقاً صربية
مشتركة، بأنه يشكل بركة الأمل
الوحيدة في خضم التحديات
المصرية العاصفة في المنطقة
والمثقلة بالسياسة الإسرائيلية
القومانية والمدونية، وأخذ
خوري أن التجاوب الشعبي مع
المبادرة التي أطلقها نواب
الرئيس السوري عهد الحليم
خفام بهذا الشأن يشمل كل
الجماعات العربية متقدماً على أن
أخطر التحديات التي تواجه
العرب ما يسمى بالمشروع
«الشرق الأوسط» الذي هو
صورة طبق الأصل عن مشروع
العلم الإسرائيلي حيث تعمل
الدوائر الصهيونية العليا منذ
السياسيات على تنقيده
بأساليب متنوعة.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● خير بالبنك المركزي القطري ●

● دول إعلان دمشق تمتلك إمكانية البدء بالسوق

الدوحة : العزب الطيب طاهر



د. تاهيل حشاد

والقيد للدراسة على
لتجارة اللبنانية العربية
وتجارة خارجية.

ولي رأى الدكتور تاهيل
حشاد أن الوصول إلى
السوق العربية المشتركة
لن يتم بين لحظة
وبعضها وإنما
سيستغرق وقتاً طويلاً
لتحقيق من منطقة
التجارة الحرة والتي يتم
فيها تبادل الصادرات
والتوريدات وحول إمكانية
قيام سوق عربية مشتركة
الطلاق من دول امكان

دمشق وفي أحد اللقاءات المبرجة على جدول
أعمال وزراء خارجية دول الإعلان الذي يبدأ اليوم
الأربعاء باللاذقية يقول أن الاتحاد الأوروبي بدأ
تبدأ في العادة مضمومة من قبل ثم تلحق في
التوسع والاندماج بعد ذلك والاتحاد الأوروبي بدأ
دول وأعضاها الآن ١٥ دولة ويلجأها بتخطي دول
إعلان دمشق وهي تتميز بوجود توافق كبير في
خصائصها الاقتصادية خاصة بعد مضي كل من
مصر وسوريا خطوات متقدمة على صعيد عملية
الإصلاح الاقتصادي ورغم ما يعمل دول مجلس
التعاون الست التي تشكلت متفانية تماماً في
خصائصها وسفورتها الاقتصادية وكلا من
مصر وسوريا تواف حجة لسوق عربية مشتركة
والتي يرى الدكتور تاهيل حشاد أن عوامل نجاحها
متوافرة بدرجة أكبر من نجاح ما يسمى بالسوق
الشرق الأوسط والتي يكتنفها الكثير من
الصلوات والتحديات السياسية
غير أن الدكتور حشاد يضيف مضمراً يرى أنه
من الأممية يتكاتف قبل الفرج في مرحلة السوق
للمشركة والتي يتناول في ضرورة تطوير وتنشيط
القوانين الاقتصادية وسبلها خاصة القوانين
الاستثمارية التي تنص على تطوير السوق العربية لا
الدولة والاقتصاد خصوصاً أن السوق العربية لا
توجد حالياً سوى ٨ من إجمالي حركة رأس
العمل بالأسواق المالية الناشئة والتي فإن تمثيل
القوانين من أجل على تطوير الأسواق المالية
العربية والتشجيع على الاستثمار الخاص للقيام بدور
أكبر في تنشيط الاقتصاد الأمر الذي سيساهم
في جذب الاستثمارات الخارجية ودعم جزء من
الاستثمارات العربية المهاجرة.

هل ثمة ما يستحق قيام سوق عربية مشتركة
في الوقت الراهن
بصيغة أخرى . هل حل لوان قيام هذه السوق
؟ الخبراء الاقتصاديين يجيبون بنعم ويترجون
مبررات موضوعية لهذه الأجوبة ومن هؤلاء الخبراء
الدكتور تاهيل حشاد الجليل الاقتصادي بكم
والذي يرى في حديث للأهرام . أن هناك أكثر من
سبب يبرر دعوة الرئيس مبارك لقيام السوق
العربية المشتركة أول هذه الأسباب يرى الدكتور
الكوكبة ، ركناً هو معروف فإن معظم الدول العربية
أعضاء في هذه المنطقة وبالتالي مطلوب منها فتح
الحدود الأمر الذي سيعززها كدرجا كبيراً من
الانتماء الأمر الذي يستلزم دور تكتل اقتصادي
عربي مهما تكن صيغته منطقة تجارية حرة أو
منطقة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة

تأتي هذه الأسباب ظهور العديد من التكتلات
الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة والتي
ستتحقق أعلى استعانة على حساب الدول غير
المستقرة تحت أوار أي تكتل اقتصادي
أما السبب الثالث فيمكن من المشاركة الأوروبية
والأسيوية والتي بدأت بمؤتمر برشلون في العام
١٩٩١ وتضم في عضويتها العديد من الدول العربية
ومن أهم أهدافها إقامة منطقة تجارية حرة
وبالتالي فإنه من باب أولى أن يحدث قبل التمسك
في مثل هذه الخطوة مع الجانب الأوروبي في
يحدث نوع من التكتل الاقتصادي العربي كرواج
ولكن في أي مدى يرى الدكتور تاهيل حشاد أن
إمكانات وسفورت قيام السوق العربية المشتركة
متوافرة ؟ يقول أن التمسك الأمم على هذا الصعيد
يعتمد نوع من التكتل الاقتصادي العربي كرواج

يتناول في توافر الزيادة السياسية العربية والحجب
أن الدعوة التي يتبناها الرئيس مبارك بوقاية ودعم
من قادة عرب آخرين تشكل اليدوية الحقيقية
باتجاه توحيد العالم السياسي . وأن صنع التجميع
البدء في إنجاز السوق العربية لكن الأمر - كما
يضيف - يتطلب من الدول العربية أن تكون جادة
والإقليم الأمام على عدد من الإجراءات التي تهدف
إلى إصلاح اقتصادياتها . مؤكداً على أهمية
الإصلاحات الهيكلية أو الهيكلية أو على صعيد
السياسات المالية والمالية في ذات الوقت فإن
الدول العربية مطالبة بالتمسك بالتقريب من مبرراتها
الاقتصادية خصوصاً فيما يتعلق بمعدلات النمو
ومعزول الكازيات وعجز ميزان المدفوعات وضيق الميزان



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• الجودة شرط من أجل تنفيذ المشروع



د. محمد الفارسي

الدخول كما ان
الجات يستلزم من
العالم العربي ان
يكون كتلة اقتصادية
قوية من اجل
مواجهة التكتلات
العالمية. ولا يرى د.
الفارسي ان السوق
العربية ستكون
مقصورة على
الجمال السلي فقط
وانما هي سوق

يجب ان تشمل كل
المجالات مثل السياحة والخدمات والثقافة
والتعليم، خاصة ان هناك مقومات عديدة
للتكامل العربي من الناحية الجغرافية
والطبيعية ولكنه يستلزم بالذات ان القارة
تتكل اقتصاديا عربي قوي يجب ان يركز
في تلبية على تحديات الاكتفاء الذاتي من
الغذاء.

ويؤكد الخبير السعودي انه اذا اردنا ان
نحقق حلم القامة السوق فلابد ان نمهد
الطريق من الآن عبر الالتزام بالجودة
للتجارتنا العربية، لأن السوق لن تلد اذا
انعم عنصر الجودة في منتجاتنا لأن المنتج
سيعجز عن تسويق سلعه.

اثناء الامة العربية في حاجة الآن لقامة
السوق العربية المتشركة أكثر من أي وقت
مضي وهو الزمن الذي تشهد فيه التكتلات
الاقتصادية الدولية في مناطق العالم مثل
الوحدة الأوروبية وقوى النمو الآسيوية.

هذا ما يقوله خبير تخطيط المن ورجل
الأعمال السعودي د. محمد سعيد الفارسي
الأمين السابق لجمعية جدة الذي يشرف قائلا
ان مصر والسعودية تآتيا في مقدمة الدول
التي يمكن لهذه السوق ان تركز عليها
بسبب العلاقات الاقتصادية القوية التي
ربطت بين هاتين الدولتين ولأسباب في ظل
القيادة السياسية لكل من خادم الحرمين
الشريفين والرئيس حسني مبارك، وقد
شهدت الفترة الأخيرة خطوات مكثفة لدعم
العمل الاقتصادي بين البلدين وكان آخر هذه
التحركات من خلال زيارة الأمير عبد الله بن
عبد العزيز لحصر أخيرا ومن الممكن ان تعتبر
العلاقة بين مصر والسعودية نموذجا لباقي
الاطار العربية بحيث تقوم كل دولتين أو
أكثر بإبرام اتفاقيات مماثلة حتى يتحقق
الهدف النهائي وهو اتحاد الجميع في شكل
سوق مشتركة.

ولا تتعارض إقامة السوق المشتركة مع
اتفاقية الجات لأن الاتفاقية الحالية تنظم
تعاملاً الضرب مع الخارج أما السوق
المشتركة فإنها تنظم التعامل على مستوى



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٥

رجال المال والاقتصاد يجيبون:

السوق العربية المشتركة هل تخرج من دائرة المستحيل؟

لعام ١٩٩٤ حيث صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ١٧ بإنشائها لتطبيق الفصل الشروط لتأسيس لرواتها ورفع مستوى المعيشة وتأمين ظروف العمل، واستهدفت السوق العربية تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورعوس الأموال وحرية تبادل السلع والمنتجات وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة الأنشطة الاقتصادية وحرية التنقل واستخدام وسائل النقل والموانئ والطائرات. وقد انضمت مصر إلى اتفاقية إنشاء السوق في ديسمبر ١٩٩٤. وخلال اجتماعات الدورة ٦٤ لمجلس الوحدة الاقتصادية تمت التوصلية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٤ بالموافقة على تفعيل السوق العربية المشتركة ودعوة الدول الأطراف في الاتفاقية للنظر في تنفيذ جميع التزاماتها المقررة بمقتضى القرار رقم ١٧ والقرارات اللاحقة وذلك بهدف تحرير التجارة فيما بينها بالكامل.

على مدى أكثر من ٣٣ عاما ظلت فكرة إقامة سوق عربية مشتركة حلمًا تتخفى به الأجيال المتعاقبة ولكنه لم يخرج من دائرة الحلم إلى عالم الواقع بسبب التناقضات العميقة في عالمنا العربي التي حولت الفكرة إلى مجرد شعار لظلال جهود التنمية الاقتصادية في الإطار العربية جهودا مبذورة لا تستند على ركائز حقيقية للنمو

وفي الفترة الأخيرة قدم الرئيس حسني مبارك عدة مبادرات للخروج بفكرة السوق العربية المشتركة من دائرة المستحيل إلى دنيا الواقع من خلال الاتفاقيات الثنائية ومشروعات المناطق الحرة مع عدد من الدول العربية مثل المغرب وليبيا وتونس وسوريا لتكون نواة لتحقيق هذه الغاية الغالية وهي الانفتاحات التي يجري حاليا تدويرها من خلال بدء إقامة مثل هذه السوق في البداية مع دول إعلان دمشق. وترجع فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة

الوقت المصرية في اجتماعات اللائقية مركز على قيام سوق عربية مشتركة

کتب . مجدی الحسینی:

صرحت عمائد ديبلوماسية مصرية بمطالبة بأن مشروع السوق العربية المشتركة لا يخلو من المبالغة أمام وزراء خارجية دول إعلان دمشق اليوم ويكسب أهمية بالغة وذلك في إطار التأكيد على الدور الأساسي والضروري لتطوير وتفعيل اليات التعاون الاقتصادي فيها

[illegible][illegible]

في فترة تراجعت على حين عامي إلى أزمة الأزمات والايديولوجية
منذ انطلاقت الى الامور الفنية للضرورة القصوى في
تجربة هذه المصائر التي ان المواجهة المصرية
والشارع تولد الي البدء في تطبيق مشروع مسألة
المصرية تولد الي البدء في تطبيق مشروع مسألة
المصرية تولد الي البدء في تطبيق مشروع مسألة

التي لا يمكن أن تكون إلا نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية. وفيما يتعلق بالبيئة، فإننا نلاحظ أن التلوث البيئي قد أصبح مشكلة عالمية، مما يتطلب من الدول اتخاذ تدابير عاجلة للحد من التلوث وحماية البيئة. كما نلاحظ أن التغير المناخي قد أصبح أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، مما يتطلب من الدول العمل معًا لمواجهة هذا التحدي.

[illegible]



المصدر : الأهرام المصري

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٠

في اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الجنزوري

التعاون الاقتصادي ضرورة لقيام السوق

العربية المشتركة

تطوير أساليب العمل لتحصيل فواتير التليفونات

والكهرباء ومياه الشرب

الإيجابية التي تمت خلال اللقاءات الثلاثة بين الرئيس مبارك وعدد من الرؤساء العرب إلى جانب ما وصلته إليه اللجان العليا المشتركة بشأن نهام مناطق التجارة الحرة على المستوى

الثلاثي تمهيدا لقيام السوق العربية المشتركة.

وأوضح السيد صفوت الشريف أن مصر سوف تطرح ورقة عمل حول السوق العربية المشتركة خلال اجتماع دول إعلان دمشق الذي يقود اليوم.

وأضاف السيد صفوت الشريف أن مجلس الوزراء ناقش تقريرا حول زيارة السفير حسين طنطاوي وزير الدفاع لكل

من فرنسا، واليونان والتي تناولت التعاون العسكري بين مصر وفرنسا،

وتقليل الانكشافات القائمة بين البلدين،

وتوقيع بروتوكول عسكري بين البلدين،

كما ناقش المجلس تقريرا حول الأوضاع الأمنية الوضع بقطاع أجهزة الأمن

ومتابعةها ومبينا لاعداد من الهاربين المطلوبين في ارتكاب جرائم سابقة

والصنادير فسخهم أحكام في قضايا ارهابية سابقة، وكذلك الجهود والمخاطبة

التقنية لمحاولات المتعاصرين الاجرامية تجديد عناصر جديده.

وخلد وزير الداخلية من الشوق في مثل هذه التفتيشات التي تتخذ اشكالا

أو مسموحات غير معروفة.

كما حضر الذين يجاوزون اختلاف المشاكل والأزمات أو إثارة البلبلة في

الريف المصري.

في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور كمال الجنزوري، قرر

مجلس الوزراء تطوير نظم وأساليب العمل في مجال استخراج

وتحصيل فواتير الخدمة التليفونية والكهرباء ومياه

الشرب، ولعل الهيئات القائمة بذلك للخدمات في وسائل الاعلام

خلال الأسبوعين القادمين عن تلك النظم والأساليب.

كما قرر أن تبدأ فوراً الهيئة العامة للإحصاءات بتهيئة ٤٧٠٩ نفقدا على

نستوى الجمهورية لصرف المعاشات، وزيادة عدد مكاتب البريد التي تعمل

لفترة مسائية ليصبح ١١٨ مكتباً.

● واستعرض مجلس الوزراء - في اجتماعه - تقريرا حول السياسة الخارجية، أكد أن مصر تواصل

جهودها لاقتاد الموقف المتنام الذي تواجهه عملية السلام، وأن تحرك مصر

وجميع المبادرات التي تطرحها هي في إطار المبادئ الأساسية التي تقوم عليها

مراجعة السلام واحترام القرارات الدولية.

ومرح السيد صفوت الشريف وزير

السلام، بأن المجلس استعرض كذلك تقريرا حول اجتماع وزراء خارجية دول

إعلان دمشق خاصة بالنسبة لقيام السوق العربية المشتركة.

.. وأكد المجلس أن التعاون الاقتصادي هو محور الزاوية في التضامن العربي

وأشار رئيس الوزراء إلى التسلح



الصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٥

وأشار وزير الداخلية إلى ما تم
خسيطه من المصروفين الذين يقومون
بأعمال السطو أو تهديد المواطنين..
وطالب المجلس أعضاء مشروع قانون
بتهديم بعض الظواهر التي تهدد أمن
المواطن المصري.
وأضيف وزير الأعلام أن مجلس
الوزراء ناقش تقريراً حول الموقف
التشريعي، وأوضح الدكتور أحمد جويلى
وزير التجارة والتموين أن قوته الفصح
تجاول مليونين بزيادة ٢٧٠ ألف طن

من نفس الفترة من العام الماضي.
وقال إن التزويد مازال مطلوباً عتق
أكثر بوليس القادم، مشيراً إلى أن في
مقدمة المناقشات التي تجاوزت الكميات
المطلوبة للمياه وبني سويف والبحيرة.
... وأوضح وزير التكوين أن المستهدف
الوصول إلى مليوني طن من الانتاج
المحلى، مؤكداً توافق الأرصدة من الفصح
والدقيق وجميع السلع الأساسية.. كما
استعرض مجلس الوزراء تقريراً حول
متابعة تطوير الجهاز الإداري من أجل
تحسين أداء الخدمات وأساليب العمل
في العديد من المواقع التي تقدم
خدماتها للمواطنين.
وأضاف السيد صفوت الشريف أن
مجلس الوزراء اتخذ عدداً من القرارات
للتسهيل على المواطنين.. في ... تطوير
نظم وأساليب العمل في مجال استخراج
وتخصيص فواتير الخدمة التليفونية
والكهرباء ومياه الشرب وتحل الهيئات
القائمة بتلك الخدمة في مسائل الأعلام
غلاك الأسبوعين القادمين من تلك النظم
والأساليب التي تسهل وتيسر على
المواطنين. ... أن تبدأ فوراً الهيئة العامة
للمعاشات بتجهيز ٤٧٩٩ حفلاً على
مستوى الجمهورية وأن تتولى الحملات
الإشراف والتنسيق في تحقيق ذلك. ...
زيادة عدد مكاتب البريد التي تعمل فترة
مسائية ليصبح ١١٨ مكتباً وأن تعلن
هيئة البريد للمواطنين في وسائل
الأعلام عن مكاتب الخدمة الجديدة.
كما قرر مجلس الوزراء مد العمل
بالخدمات التشغيلية ليكون فترتين
مباعدة ومساء لاستقبال الطلبات وتقديم
الخدمات للمواطنين فهذا الحال. ...
إنشاء ٦ مكاتب للسلل التجاري لخدمة
الذين ذات الكثافة العالية. ... مد العمل
بوحدة تأييض المردود الرئيسية

والفرعية حتى السابعة الثامنة مساء على
مستوى جميع المحافظات. ...
الوزير أو رؤساء الهيئات التابعة لهم
قرارات بتشكيل مجموعة دائمة في كل
جهة تصرف على عملية تطوير الأداء
ومباصحها من تعديلات. ... تتولى
الهيئات الضمنية بجميع الجهات السابقة
تحقيق إشراكه الأهلية باختيار مجموعة
من المستفيدين من الخدمة تغير تبعاً
لتشكيل مجلس يتولى مناقشة آثار
وإغنية التطوير مع المسئولين.
... وأضاف السيد صفوت الشريف أن
مجلس الوزراء استعرض مثيرج قانون
ينظم اتحادات الشغلين للمقاربات المبنة
سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين بكل
لحلال تنظيم متكامل لاتحاد الشغلين
بدلاً من اتحاد الملاك لمعالجة القصور
وحفاظاً على سلامة المباني وضمان
صيانتها وحسن إدارتها ولتحقيق
الانتفاع الأمثل بها في الغرض الذي
أنشئت من أجله. ... تقرير تشكيل مجموعة
عمل وزارية لدراسة المشروع ووضع
المناقشات التي أثرت في الاقتراح
وعرض تقريرها على مجلس الوزراء.
كما وافق المجلس على عدد من
الاتفاقيات والمخ والودع ومشروعات
قرارات جمهورية.
ووافق المجلس على قيام الوزراء
المختلفة والهيئات العامة بتخصيص
نسبة من قيمة تعاقباتها مع الدول
الأجنبية لتسديدها بمصادرات مصرية
وإعطاء أولوية لثل تلك التعاقبات كما
وافق على تخصيص قطعة أرض
مساحتها ٤٩ فداناً بمدينة العيبر لجامعة
عين شمس لإنشاء للوسعات اللازمة
للجامعة.



المصدر: الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٥

السياحة.. بوابة العبور السوق العربية المشتركة

خطة لوزراء السياحة العرب للعمل المشترك حتى عام ٢٠٠٠

للمنظمة في مسائل التعاون الاقليمي وتزويد معلومات تفصيلية عن مستوى الخدمات والتصهيلات المرتبطة بالسياحة مثل الطرق والمطارات واجراءات الجوازات وخدمات المرافق الانسانية للمناطق السياحية مثل الماء والكهرباء. وقد تم الاتفاق على ان يتضمن النظام الاساسي

ووافق مجلس وزراء السياحة العرب في ختام أعماله امس على خطة عمل المجلس خلال السنوات الثلاث المقبلة والتي تتركزها الادارة الاقتصادية بالجاسمة العربية.

وتتضمن خطة عمل المجلس حتى عام ٢٠٠٠ عدة محاور اساسية من بينها حصر المشروعات العربية المشتركة الحكومية والخاصة وتوجيه الانظار والجهود الى المجالات التي تستحق مضاعفة الجهد العربي المشترك لتضمينها وجميع التشريعات العربية المتعلقة بقطاع السياحة ومحاولة توجيهها في صيغة مشتركة وتعميمها.

كما تتضمن الخطة دراسة وتقييم الاتفاقيات السياحية الثنائية العربية وتنظيم تبادل الخبرات في مجال التدريب للعاملين في قطاع السياحة ورفع كفاءة الاداء واصداو ثمرات اخصائيات عربية موزعة خاصة بالسياحة وازالة جميع العقبات امام حرية انتقال الافراد والاستثمارات بين البلاد العربية وسوف تقوم اللجنة التنفيذية للمجلس باعداد الاجراءات التنفيذية الخاصة بذلك

وتتضمن خطة وزراء السياحة العرب ايضا توحيد الصلصات والمعايير العربية في مجال السياحة بالإضافة الى اصدار دليل سياحي عربي موحد يشمل مختلف المناطق والاماط السياحية العربية ويتم تحديثه دوريا وتتركز خطة عمل المجلس حتى عام ٢٠٠٠ على تبادل الخبرات العربية في مجال الترويج والتسويق والاعلام السياحي بالإضافة الى اعداد البرامج السياحية المشتركة في الخارج.

وتتضمن الخطة كذلك اقامة علاقات تعاون بين مجلس وزراء السياحة العرب ومنظمة السياحة العالمية ولجانها الاقليمية ويتم بموجبها تبادل المعلومات والوثائق والاستفادة من الخبرة الدولية

المجلس الوزاري العربي للسياحة العمل على تنمية قطاع السياحة في الدول العربية لتعظيم مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية والتدريبية والبيئية والعمل على تنمية حركة السياحة العربية البينية وجذب مزيد من السياحة العالمية الى المنطقة العربية. وان يختص المجلس باقرار خطة عمل عربية للمجلس في ضوء اهدافه وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها من خلال تشكيل الهيئات واللجان اللازمة لمساعدة المجلس في تحقيق اهدافه مع تحديد اختصاصاتها واسلوب عملها ومتابعة انشطتها. كما تم الاتفاق على ان يعقد المجلس دورة عادية كل عام ويجوز له ان يعقد دورات استثنائية بناء على اقتراح من اللجنة التنفيذية او بناء على طلب دولة عضوة في المجلس وموافقة أغلبية الاعضاء على ان يكون انعقاد الدورة

العادية بقتر جامعة الدول العربية خلال النصف الاول من العام ويجوز ان يجتمع في أي بلد بناء على دعوة منه وموافقة المجلس تساعد المجلس في اعمال لجنة تنفيذية للسياحة وتضم ممثلين لجميع الدول العربية من كبار المختصين بالقطاع الحكومي والخاص وتتبع للجنة مرتين على الاقل فيما بين دورتي المجلس ويجوز عقد اجتماعات استثنائية لها بناء على طلب أي دولة عضوة وتتولى اللجنة اقتراح ادراج موضوعات في مشروع جدول أعمال المجلس ودراسة الموضوعات التي يعيها إليها المجلس واعادة الدراسات الفنية التي تخدم تحقيق اهداف



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٥

المجلس ولها ان تستعين بالجهات المختصة لتحقيق ذلك بما في ذلك تشكيل لجان فنية مؤلفة او مصغرة والقيام بتقديم تقرير دورى عن مشاطها فيما بين دورتى المجلس.

كما يتضمن نظام العمل الاساسى لمجلس وزراء الصياحة العرب ان تتولى الامانة العامة لجامعة الدول العربية - الادارة العامة - للشئون الاقتصادية مهام الامانة الفنية للمجلس مثل توجيه الدعوة لاجتماعات المجلس واللجنة التنفيذية واللجان والهيئات التابعة واعداد مشاريع جدول اعمال المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التى تصدر عن المجلس واجائه واقتراح مشروع خطة عمل دورية وعرضها على المجلس لاتقرارها. ويهون لمجلس وزراء الصياحة العرب دعوة مراقبين لحضور اجتماعاته او اجتماعات اللجنة التنفيذية على ان يعمل بهذا النظام ويكون نافذا من تاريخ موافقة مجلس جامعة الدول العربية عليه

عبدالناصر احمد



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• مبارك نجح في لفت الأنظار لأهمية هذه السوق

الكويت - من تهاني البرتقالي:

مصر وسوريا ولد سبق لهذه الدول وضع خطط اقتصادية بالغة الأهمية نظرا لما تشتمل به هذه الدول من إمكانات تصلق التكامل فيما بينها ، وتجيء الخطوات التمهيدية لتؤكد أن الطريق مهمد لقيام هذه السوق التي ثبت الاحتياج لها في عالم التكتلات الاقتصادية ويقول السيد عبد الرحمن الهادي إن دول اعلان دمشق مرت بمراحل عديدة منذ الاعلان عنها وقد صادفها بعض العقبات من الأنواحي السياسية وغيرها ، ولكن الجوانب الاقتصادية دائما ما يحدث حولها توحيد في الرأي وتجانس بين الدول الحريصة على مستقبل شعوبها. واتسار إلى نجاح التكتل في سوق البورصة حيث ضمت كلا من مصر والكويت ولبنان هذا وغيره من المؤسسات للمؤسسة امور تؤكد أن الوقت أصبح مناسباً للسوق العربية المشتركة.

أكد السيد عبد الرحمن الهادي مدير عام بيت الزكاة الكويتي ان دول اعلان دمشق ستكون النواة الحقيقية التي تدعم قيام السوق العربية المشتركة التي نادى بها الرئيس مبارك وأشار إلى أن الفكرة قد نبعثت من احتياجاتنا الحقيقية وقد نجح مبارك في لفت أنظار جميع الدول إلى أهمية مولد هذه السوق ، خاصة بعد نجاح مشروعات الخصخصة في مصر والدول العربية علاوة على ما تشتمل به مصر في الفترة الأخيرة من منافع جدي للاستثمار، وقد وجدت هذه الفكرة كجأوتيا من رئيس وزراء الكويت بالنيابة وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد. وأشار إلى التفاهم الواضح بين الدول الشمانى وهي دول الخليج إضافة إلى



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٦

الثاني والاقتصاد

السوق العربية

يدور الحديث هذه الأيام عن قامة السوق العربية المشتركة، وهي قضية ليست جديدة، وإنما قديمة متجددة، صحيح أن عمر هذه الفكرة يرجع إلى بداية الستينيات، وبدأت معها أوروبا الفكرة نفسها لإقامة السوق الأوروبية المشتركة والعقمت السوق الأوروبية وحفظت مصالح مهمة لشعوبها وسيتم تشجيع هذه السوق بإصدار عملة أوروبية موحدة يتمثل بها شعوب الاتحاد الأوروبي.

أما السوق العربية المشتركة فقد ظلت لفترة طويلة في سلب النسيان، وكانت الخلافات العربية والاختلاف النظم السياسية والاقتصادية سببا وراء عدم إحراز أي تقدم لإحياء هذه السوق.

كيف نبدا هذه السوق بطريقة عقلية حتى تتحول الأسهل إلى حقائق وإلى واقع مستفيد منه شعوب الأمة العربية، لا يكفي فقط أن تكون الإزمات التي تمر بها الأمة العربية سببا في الحديث عن قضيائنا لأجد حلا، ولكن المصلحة الاقتصادية في الوقت الراهن تفرض على حكومات الدول العربية أن تضعوا على اقتصادنا مصلحة شعوبها.

إن انسياب حركة العمالة والتجارة والاستثمار بين شعوب الدول العربية من خلال هذه الأسواق سوف يعمل على دعم اقتصاديات كل دولة على حدة.

وعلميا يمكن أن يكون تعاون دولة عربية مع دولة أخرى نواة لسوق عربية إذا ما تم وضع الأسس والقواعد للسوق فهكذا بدأت السوق الأوروبية المشتركة بالتعاون بين فرنسا والمغرب، وتلى ذلك دخول بريطانيا ثم بقية الدول الأوروبية.

أليات النظام الاقتصادي العالمي التي دخلت في إطار عملة الاقتصاد من خلال الجات والمشاركة سوف تكون سببا في تبسير أحياء السوق العربية المشتركة، فقد اقترحت النظام الاقتصادية في الدول العربية من بعضها، وأصبح لدى الدول العربية إقتناع بالدخول في النظام الاقتصادي العالمي وبالتالي فإنها مهتمة أكثر من أي وقت مضى لبدء أحياء السوق العربية المشتركة

عبد الرحمن عقل



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة ضرورة ومسئولية

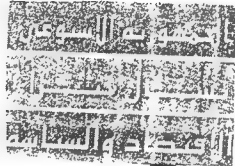
مع انعقاد اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق لبحث إقامة السوق العربية المشتركة بين هذه الدول كخط قابل على جذب كل الدول العربية، فبعد أصبحت هناك مسئولية تاريخية هائلة ملقاة على عاتق دول إعلان دمشق ومثلتها، لأن إنجاز هذه الدول لهذا الهدف سوف يوجد تحولاً استراتيجياً تاريخياً في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وفي مسيرة تنمية وتطوير اقتصاداتها عموماً، وهو تطور سوف يحقق مصالح الدول العربية مما يحسن موقف كل منها في التفاعل الاقتصادي مع مختلف الدول والكتل الاقتصادية في العالم على اعتبار أن كل دولة عربية ستصبح جزءاً من كتلة أو سوق لها قوة اقتصادية كبيرة تدعم القوة التفاوضية لكل دولة عربية في علاقاتها بأي دولة من دول العالم.

ورغم أن بعض الصناعات أو الزراعات أو الخدمات في هذه الدولة العربية أو تلك يمكن أن تضارب عند تحرير التجارة العربية البينية بسبب انخفاض قدراتها التنافسية بالمقارنة بنظائرها في دول عربية أخرى إلا أن هناك صناعات وزراعة وخدمات في كل دولة عربية سوف تستفيد من تحرير التجارة العربية البينية وإيجاد سوق واحدة، كما أن كفاءة تخصيص الموارد وعوامل جذب النمو والتطور الاقتصادي سوف تزداد بشكل فائق لصالح الشعوب العربية على قدم المساواة.



المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٦



نحن نحتاج إلى قمة اقتصادية عربية



المصدر: الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٤

هل نحن في حاجة إلى عقد قمة عربية اقتصادية لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي الجماعي، ودفع خطوات إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة؟ سؤال يتكرر بشدة هذه الأيام.. وقد حاولنا استطلاع رأى الخبراء السياسيين والاقتصاديين حوله.. وهذه اجاباتهم.

●● قال د.عبد الرحمن السحيانى الأمين العام المساعد للجامعة العربية للمشئون الاقتصادية: إنه فى عام ١٩٨٠ عقدت قمة عمان الاقتصادية وخرجت باستراتيجية عربية اقتصادية وبرنامج عمل وقررت اتفاقية الاستثمارات العربية.

وبالفعل هناك وجهات نظر تطرح الآن ونطالب بقمة عربية اقتصادية بمناسبة قيام المنطقة العربية للتجارة الحرة التى اقر لها برنامج فى فبراير ٩٧ لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة خلال عشر سنوات.

وتقدم الاساقفة الماسة حالياً باعداد قواعد مطلوبات حول الجمارك وقواعد منشأ السلع العربية وتحدد اجناعات تصنيفية للسلعاء للمعين للجماركة

٧٥ مليار دولار
يرى د.عبد الرحمن السحيانى لته لايد من ترويج بيئة سياسية متسببة لايجاد التكامل الاقتصادى العربى لان السياسات دلتما تلتى قبل الاقتصاد.

وسبب هذا الطلب الاحياض من التجارب الماضية والتي تجعل بعض الدول وشعوبها تمشك فى التنفيذ ولدى التزام الآخرين. والظروف العربية الآن تصب فى جانب فرص النجاح فلدنيا

سبب هذه الراية

اجتماعات اللجنة المفاوضات التجارية لوضع برنامج عملي لإنشاء السوق الادارية وغير الحكومية قبل البدء منطقة التجارة الحرة. ويعتقد د.عبد الرحمن السحيانى انه بعد مرور عامين من عملية التطبيق ولوزارة نتائج عملية لاقامة منطقة تجارة عربية حرة يمكن النظر فى الدعوة لعقد قمة اقتصادية عربية او فى اجراء مراجعة لقرار قمة القاهرة.

●● ويتفق د.محمد عبداللہ ونيس لجنة الفشنون الخارجية مجلس الشعب مع نفس الراى تقريبا حيث يرى ضرورة تقليل الكليات الواجبة بتجميع الاتفاقات العربية التى تتم

على المستوى الثنائى والجماعى وعسا تتبلور الصورة بشكل ملموس يمكن ان تبدأ بشكل جدى فى التفكير فى عقد قمة اقتصادية عربية لتقييم ما تم تنفيذه ودراسة الكليات الجديدة المناسبة لتلكه تنفيذ.

(للمستمعين فقط)

(يمكن بعد سنتين)

●● ويظل د.عبد الرحمن السحيانى معجرا ادارة الاستثمار والتجارة بالجامعة العربية ان القمة العربية التى عقدت فى يونيو ٩٦ بالقاهرة اتخذت قرارا للتصديا بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باقامة منطقة تجارة عربية حرة وذلك القرار رقم ١٣١٧ الذى اتخذ فى فبراير ١٩٩٧ باعلان عن قيام منطقة التجارة العربية الحرة وتطبيق فى يناير ٩٨ ويتم الانجاز

خلال عشر سنوات بحيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية بشكل متدرج بنسبة ٨٠٪ سنويا. وبالتالي نجد القمة العربية السياسية قد اتخذت القرار الاقتصادي المبرر عن الازمة السياسية للدول العربية. كما ان الندوة العربية حول التجارة والاستثمار التى عقدت فى مايو الماضى وشارك فيها رجال الاعمال وخبراء الاقتصاد والمنظمات الاقتصادية وضعت الكيات تنفيذية للامراء باقامة منطقة التجارة العربية الحرة.

انظمة عربية تعمل على اسس الاقتصاد السوقى المفتوح. والكثير من الدول بدأت فى تطبيق اصلاحات الهيكلية وبرامج اصلاح النقدي والتجارى والمالى وكل هذه العوامل فى صالح المنطقة العربية للتجارة الحرة

وهناك ٧٥ تكتلا اقتصاديا على مستوى العالم اكثر من نصفها قام بعد ولنا. جولات المفاوضات الاخيرة فى اروحواي حول «الجات» ٩١ مما يرضى على العرب ضرورة التفكير فى

تكملة الاقتصادية.

والى الماضى كما تعامل الفنز على الزام تحقيق سوق مشتركة خلال وقت قصير لكن السوق المشتركة لايمكن ان تتحقق فى المستقبل بالنظر ولنا لايد من العيوب فى اتجاهها من خلال منظمة عربية للتجارة الحرة. يضاف لمقومات النجاح وجود قاعدة عربية وخامسة من الصناعات التصويلية مفيدة الانتاج الصناعى العربى عام ٩٦ كان اكثر من ٦٠ مليار دولار والانتاج الزراعى العربى



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● د. أحمد يوسف أحمد مدير معهد الدراسات العربية، يرى أن فكرة اتحاد قمة اقتصادية عربية فكرة ممتازة وتتمثل أكره التطبيق على المؤتمر الاقتصادي لأول الشرق الأوسط ولكن هناك عسفا من الملاحظات تتعلق بهذه الفكرة من المنظر السياسي في مقدماتها أن العلاقات السياسية العربية سوف تثر على مثل هذه القمة من منظور

ضمواها لكافة الدول العربية وقدرتها على التوصل إلى صيغ مناسبة للمشكلات التي تعترض اتخاذ قرارات جادة في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وأيضا ستعترض الفكرة على تطبيق أي قرارات تصل إليها، ويقدم د. أحمد يوسف البديل الذي يراه أكثر فاعلية من عقد القمة الشاملة وهو عقد قمة اقتصادية عربية للدول المنتمة بفكرة السوق العربية المشتركة والمستعدة للبدء فوراً في اتخاذ خطوات جادة لتحقيقها حتى ولي كانت ثلاث دول.

● ويقول د. إبراهيم العيسوي استناد الاقتصاد والاستثمار بمجهود التخطيط الحوسبي هناك نوع من الاجتماعات الأهمى يجرى في

لجامعة العربية على مستوى وزراء الاقتصاد والمالية وفي اجتماعات دورية وي طرح على جدول أعمالها جميع الموضوعات والتحديات الاقتصادية التي تواجه العرب فالأمر ليس غائبا بالمرة. ويوجد الآن ما يشبه القمة الثنائية ومساومات للشعوب الثنائي في صورة التفاوض المشتركة لكن المشكلة تكمن في افتقاد الفاعلية من وراء هذه القمة على اختلاف مستوياتها وهذا ما تشعر به كعرب فلا توجد نتائج ملموسة في صيغة تعاون الاستثمار والتضامن على مشروعات محددة تجد طروضا للتنفيذ. ويرى د. إبراهيم العيسوي أن هناك شريان للنجاح هما:

● إدراك الحاجة للتعاون من جانب قيادات الدول العربية.

● تولي الإدارة السياسية لتجاذق وإنجاز قرارات القسم التي تدعو للتعاون. وهذا يستلزم بلورة نوع من ثقافة التعاون العربي وهي مستوية المنظمات غير الحكومية والعمل الأعلى ومراكز الأبحاث والجمعيات الأهلية العلمية.



المصدر: ~~الجامعة العربية~~

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعندما تكلمت ممسورة السلام في ظل حكومة بيريز السابقة ، أراد ان يشجع الفلسطينيين واختار ملفتاروه في اومشو ومريود والقاهرة ، لكن عندما تكررت الممسورة وتكسبت حكومة نتنياهو على اعقابها وتكسبت وماسقلت ومساقت.. اوقف قابوس كل اجراءات السلام مع اسرائيل ملتزما بما التزم به العرب ومجلس وزراء خارجية الدول العربية في دورته الـ ١٠٧ بالقاهرة .

.. اوقف قابوس اجراءات السلام مع اسرائيل ولم يؤثر ذلك على علاقته الطيبة مع الولايات المتحدة واوروبا ، لاختار السلام عندما اختاره للعرب والفلسطينيون واوظفه عندما لاح في الافق مايمكن ان يحصل صان عن العرب او يفرق العرب عن صان وهما كيان واحد ونسوج متكشكك للوهوط

.. واطنى اسوق قصة لامرأها القاروه عن قابوس ، لقد حدث ان فطرت لحدى الصلوات الغربية الكبرى ارضا في مسقط وشيدت فوقها مبنى السفارة الجديد ، ورايت هذه الدولة التي تحتفظ بعلاقت في منتهى القوة بالسلطنة ان ترفع علمها على الارض التي اشترتها واقامت المبنى عليها .. وكان القرار الذي اتخذه للسلطان قابوس واضحا وحاسما .. «لاعلم يرفع على ارض صاعية الا العلم الصائى».. وعلى الدولة الغربية ان ترفع علمها فوق المبنى فقط.. حاولت حكومة هذه الدولة ومعت.. لكن القرار الساسى للسلطان كان واضحا وصريحا ولارجعة فيه.. ولم تفسد العلاقات بين مسقط وتلك الدولة .

.. مبارك وقابوس زعيمان وصلحان للقرن الحدى والعشرين ، زعيمان يجيدان استخدام اورالهما اصلح شيعيما ويههسان جيدا التوازنات الدوائية ، لذلك فانهما اصلح من يكونان السوق العربية المشتركة في المرحلة القادمة.. وهما تشب من يصر عن الامة العربية في عالم الغد حيث للتوازنات والمصالح والتكتلات والتي اذا لم تفهمها ونستطيع للتفان ايها بإمكاننا وأورالنا الترجحة ، فان يكون لنا مكان في القرن القادم .



المصدر: الأهرام المصري

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المساعي



السوق المشتركة.. وقوة العرب

أبزعامة بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد خالفوا آخر على توحيد الصف العربي اقتصاديا، بعد أن استوعبت الدول العربية درسا بالغ الأهمية عبر العقود القليلة الماضية مفاده أن قيام كتل يجمع الاقتصاديات العربية سيظهر لإسرائيل بعدا اقتصاديا للسلام.

ودعونا نذكر بأن القمة الاقتصادية التي استضافتها القاهرة في نوفمبر الماضي أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن أولقة الاقتصاد لها دور مؤثر وفاعل في عملية السلام. فقد رفضت مصر إلغاء قمة القاهرة، ولكنها أجبرت في الوقت نفسه مشاورات مع شركائها الأوروبيين والأمريكيين واليابانيين لإعداد لعقد القمة في مناخ مناسب، موضحة أن أي نجاح للمشروعات المشتركة المعروفة على القمة الاقتصادية، يرتبط في الأساس بمدى تصديق تقدم جوهري ملموس في عملية السلام، يزيل الحواجز ويبني جسورا للثقة بين إسرائيل العربية والإسرائيلية.

وفي اعتقادنا أنه وفقا للظروف الحالية في الشرق الأوسط فإنه من الأفضل إقامة سوق عربية مشتركة تضم جميع الدول العربية، خاصة أن التجمع الاقتصادي العربي سيشكل قوة اقتصادية مؤثرة على الساحتين الإقليمية والدولية، فضلا عن كونه يحقق حلما طال انتظاره ويخطو خطوة كبيرة نحو التكامل بين اقتصاديات الدول العربية ويخفض حجم الواردات ويزيد الصادرات الخارجية وعلاج الاختلال الواضح في ميزان المبادلات والواردات على المستوى العربي.

ونحن على ثقة بأن إعطاء دول إعلان دمشق الأولوية لإقامة السوق العربية المشتركة يعد قرارا صائبا، لأن مثل هذه السوق تتناسب أكثر مع مصالح العرب وتحقق متطلباتهم وتلبى احتياجاتهم في عالم ينجح أكثر نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى ويميل إلى التعامل معها أكثر مما يفضل التعامل مع الدول بشكل منفرد.

ولاشك في أن هذه الخطوة ستضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، فمن ناحية ستكون الفائدة الكبرى في مصلحة العرب الذين يواجهون التحديات السياسية والاقتصادية وهم على مشارف قرن جديد ومن ناحية أخرى فإن تقدم التعاون الاقتصادي العربي يسمح بتقديم جهود ومساعدات السلام إلى الأمام وبشكل ضغطا غير مباشر على الجانب الإسرائيلي الذي سيجد أمامه صوتا عربيا واحدا سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

يكثف البيان الختامي لاجتماعات وزراء خارجية دول إعلان دمشق في مدينة اللاذقية السورية، أمس الأول عن مدى حرص الدول الثماني في إعلان دمشق على تحقيق حلم إقامة السوق المشتركة وإنشاء منطقة للتجارة الحرة فيما بينها في أحدث محاولة لتوحيد الاقتصاديات العربية منذ إعلان سوق عربية مشتركة في القاهرة عام ١٩٦٤.

والشئ المؤكد أن تعذر محادثات السلام في الشرق الأوسط والاتجاه المتنامي في العالم نحو إقامة تكتلات اقتصادية يجعلان فكرة إقامة السوق المشتركة أمرا أكثر الحاحا، ويستفز الهمم والطاقات للتغلب على العقبات التي تعرقل تحويل هذا المشروع الكبير إلى حقيقة واقعة بعد ٣٣ عاما من التفكير الجدي فيه. وإذا شئنا الثقة فإن تحرك دول إعلان دمشق لإقامة سوق مشتركة بدءا من إنشاء منطقة للتجارة الحرة، يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، خاصة إذا تمت معالجة اختلاف نظم التعريفات الجمركية والقيود على الصرف الأجنبي وحصل قطاع رجال الأعمال على مزيد من الحرية في الاستثمار والمزايا والإعفاءات الضريبية.

ومما يلفت الانتباه أن دعوة وزراء خارجية دول إعلان دمشق في البيان الختامي لاجتماعات اللاذقية تأتي في توقيت مناسب، وذلك لمواجهة تقلص حجم التبادل التجاري بين الدول العربية الذي لا يتجاوز ١٠ في المائة من إجمالي حجم التجارة العربية. وإذا نتظر أن يسفر تحرك دول إعلان دمشق الثماني عن نتائج إيجابية في هذا الاتجاه، انطلاقا من عدة حقائق وبيانات، تشير إلى أن الرغبة في التكامل الاقتصادي تعد دافعا قويا على تكتيل أية عقبات وتجاوز أي عراقيل من شأنها تعطيل مسيرة التعاون الاقتصادي العربي.

ورغم أن العرب اكتفوا في الماضي بالحديث عن السوق العربية المشتركة، فإن هناك عوامل جديدة أصبحت تدفعهم من بعضهم البعض منها تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد وإدراك أن التفاوض مع التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي سيكون أسهل إذا تم من خلال كتلة عربية قوية. بل إننا نرى أن تطور عملية السلام وجموعها نتيجة تمتع حكومة والليكويد اليمينية في إسرائيل



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن الخطوات العملية التي طرحتها كل من مصر وسوريا لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول اعلان دمشق تبقى خطوة كبيرة نحو اقامة السوق العربية المشتركة. ولذا فإننا نعتقد امالا عريضة على الاجتماع المرتقب لخبراء مصر وسوريا مع خبراء من الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لبحث تنفيذ قرارات وانظمة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة خلال مدة قصصاها سبتمبر المقبل، على أن يجتمع فريق عمل في القرب فرصة ممكنة لاعداد مشروع الخطوات التنفيذية لاقامة السوق العربية المشتركة، بحيث يرفع تقرير شامل وواف إلى وزراء خارجية دول اعلان دمشق في القرب وقت ممكن.

ويبقينا فإن اقامة السوق العربية المشتركة تعد خطوة في الاتجاه الصحيح وتحركا في التوقيت المناسب لتحقيق حلم عربي ممكن وملح، في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

المحرر

Bibliotheca Alexandrina



0439289